



البرلمان العربي

نشرة فصلية تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي



مسجد شنقيط مبني كله من الحجارة الصلبة وهو من المباني الأكثر شهرة في موريتانيا التي غالباً ما يتخذ شعاراً لها.

العدد السادس عشر

أيلول (سبتمبر) 1998

الدورة الثانية والثلاثون لمجلس الاتحاد والمؤتمر الثامن للاتحاد بالأرقام :

المشاركون

- شاركت في أعمال كل من الدورة الـ 32 لمجلس الاتحاد البرلماني العربي والمؤتمر الثامن للاتحاد وفود تمثل ست عشرة شعبة برلمانية عربية و ممثلو خمس منظمات إقليمية بصفة ملاحظ.
- بلغ عدد المشاركين في أعمال النظاهرة البرلمانية العربية في نواكشوط (140) مشاركا.
- ترأس الوفود المشاركة تسعة من رؤساء البرلمانات والشعب البرلمانية واربعة من نواب رؤساء البرلمانات واثنان من رؤساء اللجان.

مجلسات العمل والاجتماعات

- عقدت في إطار دورة مجلس الاتحاد والمؤتمر ، بالإضافة إلى جلسة الافتتاح ، خمس جلسات عمل مطولة وثلاثة اجتماعات لرؤساء الوفود واجتماعان لكل من اللجان المشكلة.

المذكرات وأوراق العمل

- وزعت الأمانة العامة للاتحاد على أعضاء الوفود تقريرين مفصليين وتسع مذكرات حول مختلف القضايا المدرجة في جدول الأعمال.
- وزعت في المؤتمر أيضا تسعة أوراق عمل أعدتها الشعب الأعضاء في الاتحاد

القرارات

اتخذت الدورة الـ 32 لمجلس الاتحاد سبعة قرارات حول القضايا التنظيمية والإدارية والمالية . واتخذ المؤتمر الثامن واحدا وعشرين قرارا تناولت القضايا السياسية والاقتصادية والبرلمانية.



البرلمان العربي

كتاب مطبوع تصدره الأكاديمية بجامعة الاتحاد المغاربي بتونس

السنة التاسعة عشرة

المدد السبعون - أيلول - سبتمبر 1998

كلمة العدد : الاتحاد البرلماني العربي مسيرة متواصلة وعطاء متجدد بقلم : نور الدين بوشكوح الأمين العام للاتحاد 2 ملف العدد (1): الدورة الـ 32 لمجلس الاتحاد 5 - لقطات من أعمال الدورة 7 - جدول الأعمال 13 - تقرير الأمين العام 15 - مذكرات الأمانة العامة للاتحاد حول بنود جدول الأعمال 18 ملف العدد (2): المؤتمر الثامن للاتحاد 22 - جدول الأعمال 23 - مذكرات الأمانة العامة للاتحاد 24 - كتاب رئيس الاتحاد حول متابعة مشروع السوق العربية المشتركة 37 - البيان الختامي 41 ملف العدد (3): الكلمات التي ألقاها في حفل افتتاح المؤتمر 57 - كلمات السادة رؤساء البرلمانات ورؤساء الوفود 71 - برقية الشكر الموجهة إلى فخامة رئيس الجمهورية الموريتانية 144 - أوراق العمل المقدمة من الشعب البرلمانية العربية 145 - قائمة بأسماء أعضاء الوفود المشاركة 233 معلومات برلمانية عربية : البرلمان الموريتاني المكانة الدستورية ومبرر الاختيار 241 كلمة وفاء للمغفور له المرحوم عاكف الفايز 248
--

المدير المسؤول
و
رئيس التحرير

نور الدين بوشكوح
الأمين العام
للاتحاد البرلماني العربي

مساعد رئيس التحرير
أحمد مكيين
مدير العلاقات البرلمانية

الإدارة :

دمشق - سورية

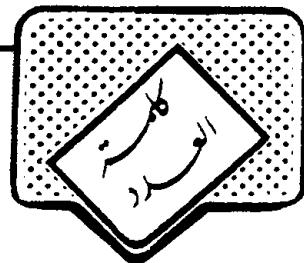
ص. ب. 4130

هاتف : 6130042

6130043

تلف : 412046

فاكس : 6130224



الاتحاد البرلماني العربي:
مسيرة متواصلة
وعطاء متجدد

بقلم: نور الدين بوشكوح
الأمين العام للاتحاد

في الحادي والعشرين من حزيران - يونيو - من هذا العام أتم الاتحاد البرلماني العربي عامه الرابع والعشرين . ولقد أصبح واضحاً أن تأسيس الاتحاد عام 1974 ، وحضوره في ساحة العمل القومي العربي لم يكن حدثاً عابراً ، وإنما جاء استجابة لحاجة موضوعية ، هي ضرورة الانتقال بالتمثيل البرلماني العربي من مستوى القطر إلى المستوى القومي الشامل ، في مرحلة استدعت الاهتمام بمؤسسات العمل القومي العربي المشترك وتعزيز دورها في خدمة قضايا التحرر والتقدم والوحدة ، تأكيداً لإيمان الإنسان العربي بأن بناء مستقبل مشرق للأمة العربية يستلزم حشد جميع الطاقات وتوظيف جميع الإمكانيات لمواجهة التحديات التي تترىص بالوطن العربي من جهة ، وتعبيرها عن الرغبة الجدية لأمتنا العربية في تعزيز التعاون الدولي ، والإسهام في توطيد السلم والأمن الدوليين ، وازدهار المجتمع الإنساني واستقراره ، من جهة أخرى .

كذلك جاء تأسيس الاتحاد البرلماني العربي تجسيداً للمفهوم الأساسي الذي ينطلق منه شعار الوحدة العربية ، وهو وحدة الشعب العربي ، إثنين وتاريخياً، وثقافياً ، ووحدة قضاياه ومصيره ، وتكريساً لمبدأ الشورى الذي يعد أحد المبادئ الأساسية في تراث الأمة العربية والإسلامية .

وتشكل الأعوام الأربع والعشرون التي مضت منذ تأسيس الاتحاد فترة هامة في حياته - مرحلة زاخرة بالنشاط ، عامرة بالتجربة ، تمكّن الاتحاد خلالها أن يتبوأ تدريجياً مكانته المرموقة عربياً ودولياً . وخلال هذه المرحلة تبرز السنوات الأخيرة ، بوجه خاص ، بوصفها الفترة الأهم من حيث النشاط والتواصل والعطاء .

على صعيد الأنشطة

تميزت أنشطة الاتحاد خلال السنوات الثلاث الفائتة بسمات ثلاثة أساسية :

الأولى - الإنضباطية في عقد الاجتماعات النظامية التي نص عليها ميثاق الاتحاد .

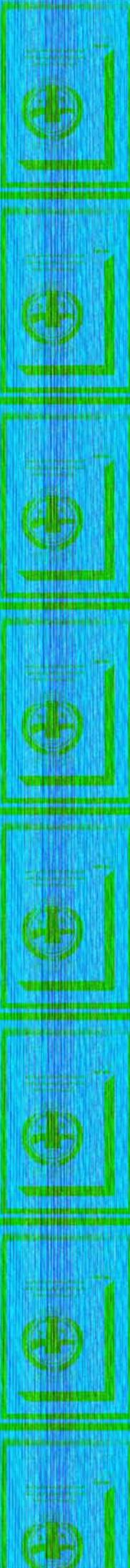
الثانية - التواتر في عقد الدورات العادية والاستثنائية لمجلس الاتحاد ومؤتمرات الاتحاد، تلبية لمتطلبات الأوضاع السياسية الدقيقة التي عاشها ويعيشها الوطن العربي . فقد عقد الاتحاد خلال هذه السنوات الثلاث خمس دورات عادية وثلاث دورات استثنائية ، وثلاثة مؤتمرات . وتشكل هذه الوتيرة من النشاط رقماً قياسياً بالنسبة لنشاط أية منظمة إقليمية مماثلة . كذلك انتظمت خلال هذه الفترة اجتماعات الحوار مع مختلف المنظمات الإقليمية وسائر الأنشطة الأخرى ، وشهدت الأوضاع الإدارية والمالية للاتحاد استقراراً وتقديماً ملحوظين .

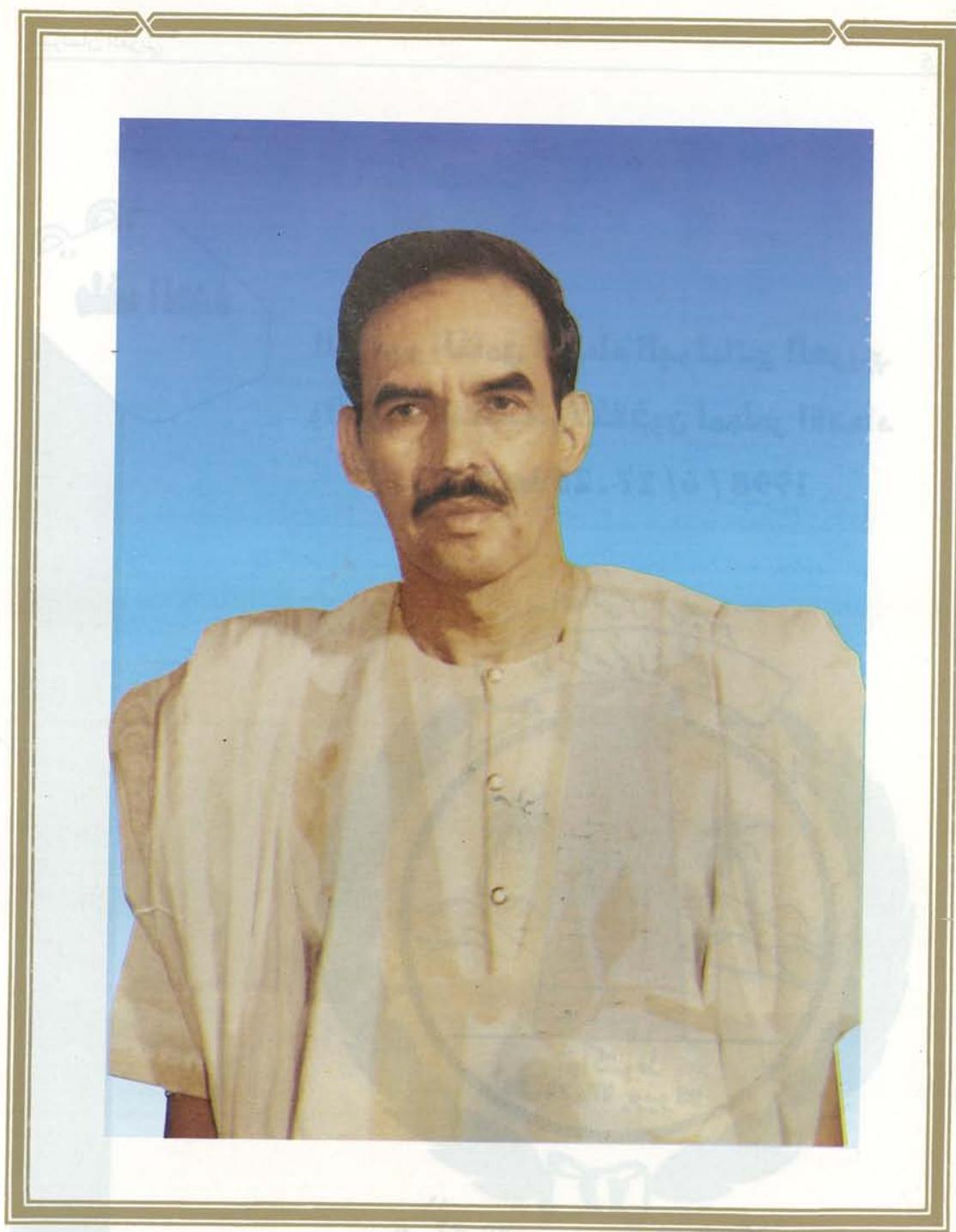
الثالثة - المواظبة على حضور الاجتماعات من جانب أغلبية - إن لم نقل جميع - الشعب الأعضاء في الاتحاد. وهي ظاهرة بالغة الأهمية لأنها تؤكد جدية عمل الاتحاد من جهة ، واقتناع البرلمانيين العرب بأهمية الدور الذي يقومون به، خدمة لقضايا امتهن دفاعا عن حقوقها ، من جهة أخرى .

وعلى صعيد التواصل والعطاء

إن الدورات الأخيرة لمجلس الاتحاد والمؤتمرات الأخيرة للاتحاد قد شكلت قفزة كبيرة جدا من حيث المحتوى ، أو من حيث القضايا التي شكلت محاور مداولاتها ومناقشاتها . ففضلا عن القضايا الثابتة في أمثال هذه الاجتماعات : قضايا التضامن العربي ، ومتابعة الشؤون البرلمانية ، وأنشطة الحوار والقضايا الإدارية ... الخ ، تناول المؤتمر السابع الذي عقد في القاهرة في أيار - مايو 1997 ، قضية السوق العربية المشتركة وهي أحد المتطلبات الأساسية للتضامن العربي. وناقشت المؤتمرات الثامن الأخير الذي عقد في نواكشوط بموريتانيا ، مسألة تنسيق التشريع وتوحيده في الوطن العربي ، باعتباره الإطار القانوني والتمهيد التشريعي لأية خطوات وحدوية يمكن أن تتم بين البلدان العربية مستقبلاً.

وهكذا يمكن القول أن الاتحاد البرلماني العربي قد أمسك بالحلقات الأساسية لمجريات العمل القومي العربي ، وأدرك مستلزمات ذلك العمل، وأخذ على عاتقه مواصلة النشاط للإسهام في تحقيق ما تصبوا إليه أمتنا العربية من سود وازدهار . وهو بذلك قد أكد مصداقيته في العمل على تحقيق الأهداف التي نص عليها ميثاقه - تلك الأهداف التي تجسد أساساً المصلحة القومية العليا للأمة العربية .





فخامة السيد معاوية ولد سيد أحمد الطابع
رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية
راعي أعمال المؤتمر الثامن للاتحاد البرلماني العربي

لقطات من أعمال المؤتمر الثامن للاتحاد البرلماني العربي
الدورة الثانية والثلاثين لمجلس الاتحاد



منصة الرئاسة في جلسة الافتتاح



الوفود المشاركة



الوفود المشاركة



الوفود المشاركة



الوفود المشاركة



الوفود المشاركة



الوفود المشاركة



الوفود المشاركة



الوفود المشاركة



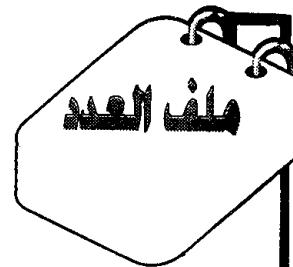
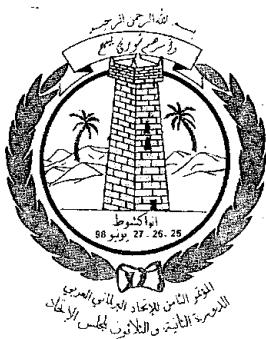
الوفود المشاركة



الوفود المشاركة



اجتماع احدى اللجان



- 1 -

**وثائق الدورة الثانية والثلاثين
لمجلس الاتحاد البرلماني العربي
(نواكشوط 25/6/1998)**

محتويات الملف

- جدول الأعمال
- تقرير الأمين العام
- مذكرات الأمانة العامة للاتحاد :
 - * حول تعديل وتحديث أنظمة الاتحاد
 - * مقتراحات حول الأنشطة القادمة للاتحاد
- القرارات الصادرة عن الدورة

(يمكن الرجوع إلى القرارات الصادرة عن دورة المجلس في البيان الختامي الصادر عن أعمال المؤتمر الثامن في الصفحتين 44 - 45 من هذا العدد)

دول الأعمال

1. تقرير موجز للأمين العام حول تنفيذ مقررات دوره صناع لمجلس الاتحاد لاسيما :
 - أ - الوضع المالي للاتحاد.
 - ب - سير عملية بناء المقر الجديد للاتحاد.
 2. نحو تعديل وتحديث النظام المالي ونظام العاملين في الاتحاد البرلماني العربي (مقتراحات الامانة العامة للاتحاد).
 3. مقتراحات حول الانشطة القادمة للاتحاد.
 - أ. الإعداد للندوة العالمية حول "القدس الشري夫" (الرباط).
 - ب. مؤتمر الحوار البرلماني العربي- الأوروبي (دمشق) .
 - ج. الندوة البرلمانية حول البرلمان العربي الموحد و السوق العربية المشتركة (بيروت).
 - د. الإعداد للأنشطة المستقبلية وفقاً لقرارات المجالس السابقة.

البند 1

تقرير الأمين العام حول تنفيذ مقررات دورة صنعاء لمجلس الاتحاد البرلماني العربي

محور نشاط الأمانة العامة للاتحاد خلال الأشهر الثلاثة المنصرمة . ويسري أن أقدم لكم عرضاً موجزاً لما قامت به الأمانة العامة للاتحاد في إطار تنفيذ قرارات دورة صنعاء :

1 - تعليم القرارات :

قامت الأمانة العامة للاتحاد بتبويب القرارات وترقيمها ومن ثم تعليمها على جميع الشعب والأعضاء في الاتحاد . وأرسلت نسخاً منها إلى جامعة الدول العربية والمنظمات العربية والإقليمية التي يتعامل معها الاتحاد . كما قامت بنشر هذه القرارات في مجلة الاتحاد الفصلية " البرلمان العربي " في ملف خاص عن دورة صنعاء .

وسوف يوزع هذا العدد على جميع أعضاء المجلس هنا في نواكشوط .

2 - على صعيد التضامن العربي :

- شارك الاتحاد في المؤتمر التاسع والستعين للاتحاد البرلماني الدولي الذي عقد في العاصمة الناميبيه ويندهوك في نيسان - أبريل الماضي . وفي إطار التضامن مع الجماهيرية العربية الليبية الشقيقة تقدمت الوفود العربية بطلب إدراج بنـد إضافي في جدول أعمال المؤتمر حول " ضرورة رفع الحصار الجوى وغيره من العقوبات المفروضة على الجماهيرية " . وبالرغم من عدم نجاح هذه المبادرة إلا أن طرحها كان فرصة لتناول الموضوع أمام المؤتمر وإجراء اتصالات مع معظم الوفود المشاركة وشرح أبعاد القضية .

**السيد الرئيس
السادة رؤساء البرلمانات ورؤساء الوفود
الأخوة أعضاء مجلس الاتحاد**

باسم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي يشرفني أن أقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان إلى الأخوة في الجمهورية الإسلامية الموريتانية ، رئيساً وبرلماناً وحكومة وشعباً ، على استضافتهم أعمال مجلسنا ومؤتمرنا ، وعلى كل ما أحاطونا به من رعاية وتكريم وحسن وفادة منذ حللنا في هذه الأرض الطيبة ، مكرسين بذلك التقاليد العربية الأصيلة التي عرفناها فيهم دائماً . واسمحوا لي أيضاً أن أعبر عن سعادتنا الغامرة بانعقاد المؤتمر الشامن للاتحاد والدورة 32 لمجلس الاتحاد هنا في موريتانيا ، التي تشكل جزءاً من الجناح الغربي للوطن العربي الكبير . ومبعد سعادتنا أن الجمعية الوطنية الموريتانية التي كانت إحدى الشعب المؤسسة للاتحاد البرلماني العربي في عام 1974 ، تسجل باستضافتها أعمال مؤتمرنا هذا مبادرة ميمونة في أنشطة الاتحاد تقابل مما جمعنا بالترحيب والتقدير والمساندة .

**السيد الرئيس ،
الأخوة أعضاء المجلس ،**

قبل ثلاثة أشهر ونيف التقينا في صنعاء ، عاصمة اليمن الشقيق ، في إطار الدورة الحادية والثلاثين العادية لمجلس الاتحاد البرلماني العربي . واتخذت الدورة قرارات هامة : سياسية ، اقتصادية ، وإدارية وإجرائية شكلت

• تحضير التقارير والمذكرات
• الصلة الحية المتواصلة مع الشعب الأعضاء لوضعها في صورة كل ما يستجد من تطورات .

4 - على صعيد النشاط الدولي والإقليمي :

- شارك الاتحاد في المؤتمر 99 للاتحاد البرلماني في ناميبيا . وتركز النشاط الذي قامت به الوفود العربية حول طلب إدراج بند إضافي لرفع الحصار عن ليبيا ، وحول متابعة طلب المجلس الوطني الفلسطيني الحصول على العضوية الكاملة . وكما سبقت الإشارة ، لم يحالفا النجاح في إدراج البند الإضافي ، وتم الاتفاق على تأجيل موضوع طلب المجلس الوطني الفلسطيني إلى المؤتمر القادم في موسكو . وسوف يناقش المؤتمر الثامن للاتحاد هذا الموضوع غداً لاتخاذ الاجراء المناسب .

- وفي إطار الأنشطة الإقليمية : تم الاتفاق مع الرابطة البرلمانية للتعاون العربي - الأوروبي على عقد المؤتمر السنوي للحوار البرلماني العربي - الأوروبي في دمشق في الفترة من 11 - 13 / نوموز - يوليو 1998 وتنابع الأمانة العامة للاتحاد جميع التفاصيل المتعلقة بهذا المؤتمر بالتنسيق مع الشعبة السورية الشقيقة .

- كذلك تم الاتفاق مع الأمانة العامة لاتحاد البرلمانات الإفريقية على عقد الاجتماع الأول للجنة المتابعة الجديدة في خريف هذا العام في إحدى العواصم العربية .

5 - حول الوضع المالي للاتحاد:

من خلال الوثائق التي تقدمت بها الأمانة العامة للاتحاد للمجلس يتضح أن نسبة تسديد مساهمات الشعب الأعضاء في ميزانية عام 1998 بلغت لغاية 31/5/1998 ما مقداره (33%) وقد وردت هذه التسديدات من الشعب العربية التالية : الأردن - الإمارات العربية - البحرين - سوريا - فلسطين - الكويت - موريتانيا .

• كذلك تقوم رئاسة الاتحاد بإجراء الاتصالات والمشاورات لعقد الندوة العلمية القانونية حول مشكلة لوكريبي في ضوء قرار محكمة العدل الدولية الأخير .

• وبمناسبة الذكرى الخمسين لاغتصاب

فلسطين قام الاتحاد بنشاط ملحوظ اشتمل على : - إصدار بيان يوضح أبعاد المؤامرة الاستعمارية الصهيونية التي أدت إلى اغتصاب فلسطين ، كما يشير إلى التطورات المختلفة التي مرت بها القضية الفلسطينية ، وصولاً إلى الطريق المسدود الذي وصلت إليه عملية السلام بسبب السياسة الاسرائيلية المعادية للسلام .

- كما خصصت مجلة الاتحاد الفصلية في عددها الأخير ملفاً خاصاً عن القضية الفلسطينية تضمن تغطية لأنشطة المختلفة التي قامت بها الشعب الأعضاء بهذه المناسبة .

- وفي إطار الدفاع عنعروبة القدس ضد محاولات تهويدها تم الاتفاق على عقد الندوة العالمية حول القدس الشريف في الرباط في الفترة ما بين 26 - 28 / تشرين الثاني - نوفمبر / وذلك بالتنسيق مع الشعبة البرلمانية المغربية وأكاديمية المملكة المغربية ، تحت الرعاية السامية لجلالة الملك الحسن الثاني ، عاهل المملكة المغربية الشقيقة .

3 - على صعيد التحضير للمؤتمر الثامن للاتحاد:

منذ انتهاء دورة صنعاء لمجلس الاتحاد كرست الأمانة العامة جل نشاطها للتحضير لانعقاد دورة مجلس الاتحاد والمؤتمرات الثامن في نواكشوط ، وذلك بالتنسيق مع رئاسة الاتحاد والشعبة الموريتانية الشقيقة . وتضمنت التحضيرات :

• زيارة الأمين العام إلى نواكشوط للاتفاق مع الأخوة في الشعبة الموريتانية على جميع الترتيبات الخاصة بانعقاد المؤتمر وتوفير أفضل الظروف لإنجاح عمله .

• توجيه الدعوات

الرجوع إلى الوثائق والمذكرات التي قدمتها الأمانة العامة للاتحاد حول هذا الموضوع .

6 - سير عملية بناء المقر الجديد للاتحاد :

من خلال الوثائق التي تقدمت بها الأمانة العامة للاتحاد للمجلس يتضح أن إجمالي المبالغ المحصلة من الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد بلغت مقداره (988591,55) دولار أمريكي أي بنسبة قدرها 49% من إجمالي المساهمات المطلوبة والبالغة (2019000,-) دولار أمريكي .

وقد وردت هذه التسديدات من الشعب العربية التالية : الأردن - البحرين - فلسطين - قطر - الكويت - لبنان - مصر - المغرب - اليمن . مع العلم أن الأمانة العامة للاتحاد تلتقت وعدا من باقي الشعب بالمبادرة بالتسديد قريبا .

وللمزيد من التفصيلات يمكن الرجوع إلى الوثائق التي قدمتها الأمانة العامة للاتحاد حول هذا الموضوع .

كما يتضح أن نسبة تسديد ديون السنوات السابقة لعام 1998 ، والمرتبطة على بعض الشعب بلغت لغاية 1998/5/31 ما مقداره (23 %) وقد وردت هذه التسديدات من الشعب العربية التالية : تونس - المغرب - موريتانيا - اليمن . وقامت السودان بتسديد جزء من التزاماتها المالية .

وانطلاقا من قرار مجلس الاتحاد الداعي إلى وضع خطة متفق عليها بين الاتحاد والبنك العربي كي يستفيد الاتحاد من الفوائد الدائنة على الحسابات الجارية لديه . تم ربط جميع المبالغ المودعة بالدولار الأمريكي لدى البنك العربي باستثناء مبلغ (50000) دولار أمريكي شهريا الأمر الذي حقق عائدا للاتحاد بلغ لغاية 1998/5/31 ما مقداره (11978,67) دولار أمريكي .

وللمزيد من التفصيلات حول الوضع المالي للاتحاد بشقيه (الإيرادات والنفقات) يمكن



البند 2

نحو تعديل وتحديث النظام المالي ونظام العاملين في الاتحاد البرلماني العربي

وقد قامت الأمانة العامة للاتحاد بإعداد مشروعين جديدين موسعين أحدهما للنظام المالي والأخر لنظام العاملين في الاتحاد بالاعتماد على المشروع النموذجي المطبق في جامعة الدول العربية وعدد من المنظمات العربية الشقيقة . وقامت الأمانة العامة للاتحاد بتوزيع هذين المشروعين على جميع الشعب الأعضاء أشاء انعقاد الدورة 27 لمجلس الاتحاد في دمشق (أيار - مايو / 1996) لدراستهما ووضع الملاحظات عليهما . ولكنها لم تلتقي أية اقتراحات محددة بهذا الخصوص .

وانطلاقاً من الأهمية الاستثنائية التي يكتسبها تعديل هذين النظامين بالنسبة لعمل الاتحاد ، فإن الأمانة العامة تتقدم مرة أخرى بهذين المشروعين بعد إدخال تعديلات جديدة عليهما ، آملة دراسة هذين المشروعين تمهيداً لإقرارهما . والأمر معروض على المجلس

تأسس الاتحاد البرلماني العربي في حزيران - يونيو 1974 . وفي آب - أغسطس من نفس العام أقرت الدورة الأولى لمجلس الاتحاد المنعقدة في تونس النظام المالي ونظام العاملين في الاتحاد . وقد تم تعديل هذين النظامين تعديلات طفيفة في الدورة التاسعة عشرة لمجلس الاتحاد التي عقدت في أبو ظبي عام 1989 .

ولكن التطورات التي استجذت في الاتحاد من حيث زيادة عدد العاملين وكثافة النشاط واتساعه ، أوضحت أن هذين النظامين لم يعودا منسجمين مع تلك التطورات ، ومن الضروري إدخال تعديلات ضرورية عليهما .

وقد طرحت هذه المسألة في الدورة 25 لمجلس الاتحاد في الرباط في نيسان - أبريل 1995 ، واتخذت الدورة قراراً بتأجيل البث في ذلك إلى الدورة التالية . كما جرى تكليف الأمانة العامة للاتحاد للتقدم باقتراحات التعديل .



البند 3

مقررات حول الأنشطة القادمة للاتحاد البرلماني العربي

- أ - الإعداد للندوة العالمية حول " القدس الشريف " (الرباط)
- ب - مؤتمر الحوار البرلماني العربي - الأوروبي (دمشق)
- ج - الندوة البرلمانية حول البرلمان العربي الموحد والسوق العربية المشتركة (بيروت) .
- د - الإعداد للأنشطة المستقبلية وتقاضي القرارات المجالس السابقة.

• السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية
 • ممثل عن حاضرة الفاتيكان
 • ممثل عن الكنيسة الأرثوذوكسية
 • ممثل عن الكنيسة البروتستانتية
 • ممثلون عن الهيئات الإسلامية والمسيحية
 • الفلسطينيين في القدس
 • برلمانيون عرب (بمعدل 2 - 3 عن كل مجلس عربي)
 • أعضاء أكاديمية المملكة المغربية
 • خبراء عرب و أجانب
 • وشخصيات عالمية بارزة
 وسوف تتبع الأمانة العامة للاتحاد موضوع انعقاد الندوة بكل الاهتمام كما ستقوم بإلقاء الشعب الأعضاء أولًا بأول ، بجميع الترتيبات المتعلقة بتنظيم الندوة .

ب - مؤتمر الحوار البرلماني العربي - الأوروبي (دمشق)

تضمنت خطة عمل الاتحاد البرلماني العربي

أ - الإعداد للندوة العالمية حول القدس الشريف (الرباط)

تنفيذًا للقرار الصادر عن دورة صنعاء لمجلس الاتحاد البرلماني العربي والمتعلق بتنظيم ندوة عالمية حول وضع مدينة القدس الشريف أجرت رئاسة الاتحاد وأمانته العامة اتصالات مع عدد من الشعب الأعضاء لتحقيق هذا الهدف . واستقر الرأي أخيراً على عقد هذه الندوة في الرباط ، عاصمة المملكة المغربية الشقيقة في الفترة من 26 - 28 / تشرين الثاني - نوفمبر / 1998 .

وسوف تنظم الندوة بالتعاون بين أكاديمية المملكة المغربية ، و الاتحاد البرلماني العربي ومجلس النواب المغربي ، وتحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني ، عاهل المملكة المغربية ، ورئيس لجنة القدس .

ومن المنتظر أن يشارك في هذه الندوة :

- السيد رئيس الاتحاد البرلماني العربي
- السيد الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة
- السيد الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي

اللبنانية الشقيقة بعقد ندوة برلمانية في بيروت للبحث في موضوع "البرلمان العربي الموحد".

وقد طرح هذا الموضوع أمام الدورة الحادية والثلاثين لمجلس الاتحاد المنعقدة في صنعاء (آذار - مارس / 1998) ، وارتأى مجلس الاتحاد توسيع موضوع الندوة بإضافة محور آخر إليها يتعلق بالسوق العربية المشتركة الكبرى التي قرر الاتحاد البرلماني العربي الإسهام في إنشائها، وذلك انطلاقاً من أن الموضوعين (البرلمان العربي الموحد والسوق العربية المشتركة) يشكلان عنصرين أساسيين متكملين في مشروع التكثف القومي العربي .

وقد قامت الأمانة العامة للاتحاد بإجراء اتصال مع الشعبة اللبنانية الشقيقة لتحديد الموعد الذي تراه مناسباً لعقد الندوة المشار إليها أعلاه . وحالما تقرر الشعبة اللبنانية الشقيقة هذا الموعد فسوف تقوم الأمانة العامة للاتحاد بإبلاغ الشعب الأعضاء بهذا الموعد وبجميع الترتيبات المتعلقة بانعقاد الندوة .

د - الإعداد للأنشطة المستقبلية وفقاً لقرار المجالس السابقة

أقرت دورة مجلس الاتحاد البرلماني العربي التي عقدت في صنعاء (آذار - مارس / 1998) خطة عمل الاتحاد لعام 1998 في جميع المجالات.

وحرصاً من الأمانة العامة للاتحاد على تنفيذ بنود تلك الخطة ، فإنها رأت الاستفادة من انعقاد الدورة الحالية لمجلس الاتحاد لإلقاء الضوء على أهم الأنشطة التي سيقوم بها الاتحاد خلال الفترة القادمة .

1- بناء المقر الجديد للاتحاد:

متابعة عملية بناء المقر الجديد للاتحاد بدمشق تحت إشراف رئاسة الاتحاد وبالتنسيق مع الشعبة السورية الشقيقة.

لعام 1998 التي أقرت في دورتها مجلس الاتحاد بصنعاء فقرة عن عقد المؤتمر السنوي للحوار البرلماني العربي - الأوروبي ، بالتنسيق مع الأمانة العامة للرابطة البرلمانية للتعاون العربي - الأوروبي (وهي إحدى القنوات الرئيسية للحوار البرلماني العربي - الأوروبي) .

ونتيجة للاتصالات التي أجرتها الأمانة العامة للاتحاد مع عدد من الشعب الشقيقة ، وبالتشاور مع السيد رئيس مجلس الاتحاد ، تم الاتفاق على عقد هذا المؤتمر في العاصمة السورية - دمشق - في الفترة ما بين 11-13 / تموز - يوليو / 1998 . كذلك تم الاتفاق على أن يتضمن جدول أعمال المؤتمر البنود الآتية :

1. دور البرلمانيين العرب والأوروبيين في:
أ) دعم عملية السلام في الشرق الأوسط وفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي.
ب) العمل على رفع الحصار المفروض على بعض الدول العربية.
2. طرق ووسائل تطوير التجارة في المنطقة العربية الأوروبية وتجنب المظاهر السلبية للعلمة .
3. الاحترام المتبادل للقيم الثقافية.

وقد عممت الأمانة العامة على جميع الشعب الأعضاء جميع المعطيات المتعلقة بترتيبات انعقاد هذا المؤتمر الذي يرتدى أهمية خاصة في ظروف اتساع الحاجة إلى تعزيز التعاون العربي - الأوروبي في مختلف المجالات . وتأمل الأمانة العامة للاتحاد أن تكون المشاركة العربية في هذا المؤتمر واسعة ورفيعة المستوى .

ج - الندوة البرلمانية حول البرلمان العربي الموحد والسوق العربية المشتركة (بيروت)

أقرت الدورة الثامنة والعشرون لمجلس الاتحاد البرلماني العربي (القاهرة / أيار - مايو / 1997) الاقتراح الذي تقدمت به الشعبة

5 - العلاقات مع مختلف المنظمات

والبرلمانات في العالم :

- إجراء الاتصال مع كل من البرلمان الأوروبي والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا للبحث في استئناف العلاقة معهما والتحضير لزيارة رئيس الاتحاد على رأس وفد برلماني عربي كبير إلى هاتين المنظمتين.
 - التنسيق مع الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الإفريقية لترتيب اجتماع لجنة المتابعة للمؤتمر البرلماني العربي-الإفريقي في خريف هذا العام تشرين الأول-أكتوبر/تشرين الثاني - نوفمبر- في إحدى العواصم العربية ، وثانية دعوة الأمانة العامة للمشاركة في المؤتمر الحادي والعشرين لاتحاد البرلمانيات الإفريقية الذي سيعقد في النيجر في أواخر آب - أغسطس القادم .
 - متابعة العلاقة مع كل من برلمان أمريكا اللاتينية والبرلمان الروسي والبحث في زيارة وفد برلماني عربي للحوار معهما.
- * * *

إن الأمانة العامة للاتحاد إذ ثفت النظر إلى الأنشطة المشار إليها أعلاه ، والمتضمنة في خطة عمل الاتحاد لعام 1998، فإنها واقفة أن الشعب الشقيق الأعضاء سوف تكون حريصة على الإسهام في هذه الأنشطة من جهة ، والمساعدة على توفير ظروف القيام بها ، من جهة أخرى .

والأمر معروض على المجلس.

2- العضوية :

متابعة الاتصالات مع مجلس الشورى في كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان لحثهما على الانضمام إلى عضوية الاتحاد.

3- الندوات البرلمانية :

- متابعة الاتصالات مع الشعبة البرلمانية اللبنانية لتحديد موعد لعقد الندوة البرلمانية السادسة حول موضوع "البرلمان العربي الموحد والسوق العربية المشتركة".

- متابعة موضوع عقد الندوة العالمية حول القدس الشريف بالتنسيق مع الشعبة البرلمانية المغربية ، وذلك في الفترة من 26 - 28 تشرين الثاني - نوفمبر/1998.

- التنسيق مع رئاسة الاتحاد والشعبتين المصرية واللبنانية لعقد الندوة القانونية الدولية حول مشكلة لوكربى في ضوء القرار الأخير لمحكمة العدل الدولية .

4- العمل داخل الاتحاد البرلماني الدولي :

المشاركة في المؤتمر المائة للاتحاد البرلماني الدولي الذي سيعقد في موسكو في النصف الأول من أيلول-سبتمبر/1998 والعمل بصورة خاصة من أجل :

دعم طلب المجلس الوطني الفلسطيني للحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد .
تقديم طلب بإدراج بند إضافي في جدول أعمال المؤتمر حول عملية السلام في الشرق الأوسط ودور البرلمانيين في العالم في إحيائها.





الى انتخابات مجلس
الشورى الثاني في الاردن
في 27 - 26 يونيو 1998

ملف العدد

- 2 -

المؤتمر الثامن

الاتحاد البرلماني العربي

نواكشوط 26 - 1998/6/27

محتويات الملف

- جدول الأعمال
- مذكرات الأمانة العامة للاتحاد
- البيان الختامي والقرارات الصادرة
- الكلمات التي ألقاها في المؤتمر
- البرقية الموجهة إلى فخامة الرئيس معاوية ولد سيد أحمد الطابع
- أوراق العمل المقدمة من الشعب البرلمانية العربية
- أسماء أعضاء الوفود المشاركة

جدول الأعمال

- (1) التضامن العربي وتحقيق المصالحة العربية ، ووضع خطة عملية لإسهام البرلمانيين العرب في تحقيق هذا الهدف .
- (2) تنسيق التشريع وتوحيده في الوطن العربي :
 - أ - تحديد التشريعات التي يمكن البدء بتوحيدها (قوانين البيئة - قوانين الطفل - قوانين المرور ... الخ) .
 - ب - اقتراح خطوات عملية وآلية مرنة تؤدي إلى تحقيق هذا الهدف .
- (3) نحو استراتيجية عربية للنهوض بالتعليم والثقافة والاتصال والمحافظة على الهوية الثقافية العربية .
- (4) تبادل الآراء حول القضايا المطروحة في المؤتمر المائة لاتحاد البرلماني الدولي الذي سيعقد في موسكو في أيلول-سبتمبر 1998م .
- (5) تقرير لجنة المتابعة للسوق العربية المشتركة .
- (6) تقرير لجنة المتابعة لقضية لوكرببي .
- (7) ما يستجد من أعمال .

مذكرات الأمانة العامة للاتحاد**البند 2****تنسيق التشريع وتوحيده في الوطن العربي**

أ. تحديد التشريعات التي يمكن البدء بتوحيدها (قوانين البيئة وقوانين الطفل ، قوانين العرور ... الخ)

بـ. اقتراح خطوات عملية وأئية منته توؤدي إلى تحقيق هذا الهدف.

مستحلاً إذا ما سارت على الطريق الصحيح .
ومما يدعو إلى الارتياح والتفاؤل أن هذا الهدف قد أصبح الآن قضية تحظى بالمزيد من الاهتمام في جميع أنحاء العالم العربي . ويعود ذلك إلى أسباب موضوعية أبرزها :

1) أن المستجدات الدولية التي نعيش في ظلها منذ أواخر العقد الماضي ، لا سيما ما يتعلق بالتغييرات التي طرأت على العلاقات الدولية ، وظهور ما يسمى بالنظام العالمي الجديد الأخذ في التبلور ، قد أكد للجميع ، قادة ومسؤولين وجماهير ، أنه لامكان في عالم اليوم ، وفي مواجهة التكتلات الدولية العملاقة ، لكيانات الصغيرة ، وأن تحقيق التنمية ، وما يرافقها من تقدم اقتصادي وحلول للمشاكل الاجتماعية المزمنة ، تتتوفر له إمكانيات أكثر في الكيانات الكبيرة . وإذا كانت معظم التكتلات القائمة اليوم تتضم دولاً لا تجمعها إلا المصالح الاقتصادية ، وأحياناً السياسية ، فإن البلدان العربية تملك من مقومات التجمع والتوحيد ما لا يملكه أي تكتل عالمي أو إقليمي .

2) أن التطورات الأخيرة التي يمر بها الصراع العربي - الإسرائيلي ، والطريق المسدود الذي وصلت إليه عملية السلام في

تضمنت المادة الأولى من ميثاق الاتحاد البرلماني العربي تحديداً للأهداف التي يعمل الاتحاد على تحقيقها . وجاء في الفقرة (هـ) من هذه المادة أن من مهام الاتحاد :

" العمل على تنسيق التشريع في الدول العربية وتوحيده ."

وليس خافياً أن مضمون هذه الفقرة ينطلق من استشراف واضح للهدف النهائي الذي يعمل الاتحاد على تحقيقه ، جنباً إلى جنب مع المنظمات العربية ومؤسسات العمل القومي المختلفة ، وهو تحقيق وحدة عربية شاملة تشكل المرتكز الأساسي الذي يتتيح للأمة العربية أن تتبّأ مكانة مرموقة على الصعيدين الإقليمي والدولي .

وليس خافياً أيضاً أن عملية توحيد البلدان العربية ليست عملية سهلة أو بسيطة بعد السنوات الطوال التي عاشتها بلداننا وشعوبنا في ظل التجربة التي فرضتها ظروف الاحتلال الأجنبي للبلدان العربية ، ومقاومة الاستعمار والصهيونية لأي نزوع أو نشاط وحدوي جدي .
وإذا كان توحيد البلدان العربية ليس عملية سهلة ، كما أشرنا ، فإنها وبالتالي ليست أمراً

إلى وجود أرضيات مشتركة بين جميع البلدان العربية في المجالات التي تطبق عليها هذه القوانين . كما أن بعض هذه القوانين تستند إلى اتفاقيات دولية وقعت عليها جميع البلدان العربية ، الأمر الذي ، يوفر قاسما مشتركا واسعا يجعل من اليسير إيجاد صيغة موحدة لهذه القوانين .

ومن أجل تحقيق هذا الهدف القومي النبيل ، تقترح الأمانة العامة أن يبادر الاتحاد البرلماني العربي إلى اتخاذ الخطوات التنفيذية التالية :

1) عقد اجتماعات للجان التشريع في كل برلمان أو مجلس شورى عربى لوضع اقتراحات ملموسة حول الخطوات التي يمكن القيام بها لتحقيق تنسيق التشريع وتوحيده في البلدان العربية .

2) دعوة اللجنة القانونية في الاتحاد البرلماني العربي (وهي إحدى اللجان الدائمة بموجب الميثاق) إلى عقد اجتماع في مقر الاتحاد بدمشق قبل نهاية عام 1998 لدراسة ما توصلت إليه لجان التشريع في البرلمانات العربية ، وخصوصا لجنة تحديد القوانين التي يمكن البدء بتوحيدها ، واقتراح آلية عملية لتنفيذ ذلك .

3) تقدم اللجنة القانونية تقريرا مفصلا بما توصلت إليه إلى الدورة العادية القادمة لمجلس الاتحاد البرلماني العربي لاتخاذ القرار المناسب .

والأمر معروض على المجلس .

الشرق الأوسط بسبب السياسة والمارسات الإسرائيلية المعادية للسلام قد أقنعت البلدان العربية أن أحد أسباب الصلف الإسرائيلي والعنجهية الإسرائيلية هو تشرذم البلدان العربية وغياب موقف عربي موحد قادر على التصدي لذلك العنجهية وإحباط مناوراتها .

ولهذا تزداد الدعوة وضوحا إلى ضرورة تحقيق التنسيق بين البلدان العربية في مختلف المجالات والتوصل إلى التكامل الاقتصادي العربي .. كما ويزداد قوة الميل نحو تنسيق التشريعات العربية واتخاذ خطوات توحيدية ملموسة في هذا الشأن (الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب ، على سبيل المثال) .

من هذا المنطلق ترى الأمانة العامة للاتحاد أن الطريق الصحيح نحو تحقيق الهدف الذي نص عليه ميثاق الاتحاد البرلماني العربي (تنسيق التشريع وتوحيده في البلدان العربية) هو البدء بتحديد المجالات المشتركة التي يمكن توحيد القوانين في إطارها . وتقترن الأمانة العامة ، على سبيل المثال ، البدء بدراسة جدية لتوحيد القوانين السارية المفعول في الميادين التالية :

قوانين الحفاظ على البيئة
القوانين المتعلقة بحماية الأطفال وضمان حقوقهم
قوانين المرور ... الخ .

ويعود السبب في اقتراح هذه القوانين بالذات



دراسة من إعداد
د. محمود السيد
أستاذ في جامعة دمشق

مذكرات الأمانة العامة للاتحاد

البند 3

نحو استراتيجية عربية للنهوض بالتعليم والثقافة والاتصال والمحافظة على الهوية الثقافية العربية

بين التوسيع الكمي في أعداد المتعلمين وبالتالي
أعداد المعلمين والمدارس والجامعات ، وبين
النتائج الحضارية لهذا التوسيع .

فمخرجات النظام التربوي العربي ليست على
المستوى المطلوب والنوعية المرغوب فيها،
وثمة بون بين الأهداف المرسومة والنتائج
المتوصل إليها . وعلى الرغم من الإنفاق الكبير
على التعليم في بعض الدول العربية وقد زاد
فيها على 5% من الدخل القومي ، إلا أن
المجتمع لم يلمس آثاره التي كان يتوقعها في
الإنتاج والت التنمية الشاملة .

ولعل خير شاهد على عجز كثير من النظم
التعليمية العربية عن تحقيق أهدافها في تنمية
المجتمع ما نشهده في معظم الدول العربية من
بطالة لدى المخريجين تزداد اتساعا يوما بعد
يوم، ومن هجرة للمتقفين بلغت مستويات خطيرة
ومريرة ، مما يشير إلى أن النظام التعليمي
العربي لم يصطب بنصبيه في هذا المجال ، ولم
يفعل إلا القليل لمكافحة ظاهرة البطالة والهجرة
لدى المخريجين . وبخلاف من أن يعيد النظر في
مناهجه وأقسامه واحتياطاته لتلائم حاجات
السوق المتعددة خضع في معظم الأحيان للضغط
الاجتماعي ، وعجز عن توليد بني تعليمية جديدة
فيها من المرونة والتشعيب وتنوع
الاختصاصات وتتجديدها والتدريب المستمر
ومشاركة مؤسسات العمل وسوى ذلك ما يجعلها
أقدر على تكوين متخرجين يملكون من المعرف

ناحول في هذه الورقة أن نسلط الأضواء
على الواقع التعليمي والثقافي في الوطن
العربي، وأن نشير إلى التحديات التي تواجه أمتنا
العربية ، لنتوصل أخيرا إلى رسم لبعض
التوجهات الاستراتيجية المقترنة للنهوض بهذا
الواقع والارتقاء به .

أولا - الواقع والتحديات

قطع النظام التربوي العربي أشواطا في
مجال الكم . وعلى الرغم من غلبة الكم فيه على
ال النوع إلا أنه عاجز عن استيعاب كل الطالبين له
والراغبين فيه بسبب التزايد السكاني من جهة ،
وتزايد الطلب الاجتماعي على التعليم من جهة
أخرى ، مما يجعل معظم القيادات التربوية في
البلاد العربية تفقد الزمام والقدرة على توجيه
الشأن التربوي أمام الواقع الذي يفرض نفسه ،
فتغدو أمام الأفواج الطلابية المتدافعة في موقف
المنفع الراضيخ لا في موقف الفاعل الموجه.

وإذا كان النظام التعليمي لا يستوعب جميع
الأطفال الذين هم في سن التعليم الابتدائي فإن
ذلك سيستمر في المستقبل إذ ستبقى نسبة غير
المسجلين في المدرسة ثابتة نسبيا حتى عام
2025 في حدود 8 - 9 ملايين طفل .

ولئن كانت آثار التربية آثاراً بعيدة المدى فإن
استمرار التخلف والعجز عن دخول مرحلة
التصنيع في بلدان عربية عرف أكثرها التعليم
منذ حوالي نصف قرن من الزمان ، أمور تجار
أمام العين المجردة ، وتشهد على فراق واضح

والتقانة " التكنولوجيا " والمعلومانية في عالمنا المعاصر ، إذ إن الموجة الحضارية الأولى التي عرفتها البشرية هي حضارة عصر الزراعة " الثورة الزراعية " ، والموجة الثانية هي حضارة عصر الصناعة " الثورة الصناعية " التي بلغت أوجها أواسط القرن العشرين . ومن أواسط هذا القرن بدأت في الظهور موجة ثالثة تبشر بميالد حضارة ما بعد الصناعة " حضارة عصر المعلومات " وهي حضارة القرن القادم ، والتي فيها يجري غزو الفضاء واقتحام المحيطات واستخدام الإلكترونيات وسرعة الاتصال والانتقال وسهولة ترابط العالم وتتفاعلاته ، وظهور أنماط جديدة من الحياة الاجتماعية والسياسية بدلًا من نمطية عصر الصناعة وتقنياته .

والعقل البشري هو العنصر الحاكم في الثورة الصناعية الثالثة وثورة الألكترون والمعلومات والإنترنت بعد أن كان التجار ورأس المال حاكمين للثورة الصناعية الأولى . وبعد أن كانت الطاقة والإدارة الحديثة حاكمين للثورة الصناعية الثانية . ولن تحفظ مكتبة المستقبل كتبها وموسوعاتها ودورياتها على الرفوف ، بل في أقراص يطلع عليها المعنيون على شاشة الحاسوب في المكتبة أو في منازلهم .

وثمة هوة بين الوطن العربي وامتلاكه للقراءة العلمية والتقانة ، إذ إن الدول العربية لم تضع سياسات علمية وتقانية واضحة وشاملة ، ومتزال الموارد التي تخصصها لأنظمة العلوم والتقانة محدودة نسبياً من حيث الكم " الإنفاق " ومن حيث النوع " التأهيل والتربية " ، كما أن أنشطة العلم والتقانة العربية نشأت تحت ضغط الطلب الاجتماعي والمحاكاة السطحية لأنشطة العلم والتقانة في الدول المتقدمة ، ولكنها لم تتطور مع تطور تلك الأخيرة ، ومتزال البيئة الاجتماعية والاقتصادية غير قادرة على التفاعل الشديد مع العلوم والتقانة ، ومتزال التبعية التقنية متسارعة ، ولم تتمكن الجامعات العربية ومرآكز البحوث من استنبات العلم عربياً ، إذ إن جامعتنا في مناهجها ونظمها مقلدة ومقتبسة ،

والمهارات والخبرات والكافيات ما ييسر امتصاصهم من سوق العمل .

ومن التحديات التي يواجهها النظام التعليمي العربي ابتلاء الزيادة السكانية الضخمة لجهود التنمية وتزايد الحاجة إلى المعونات والقروض والديون مما يتغير معه الأخذ بسياسة اقتصادية مستقلة ويفتح الباب عريضاً لغزو الرساميل الأجنبية . وفي ظل ذلك ستتسع أحزمة الفقر حول المدن وفي الأرياف وسيتكاثر الأفراد المهمشون وما قد يرافق ذلك من اضطرابات اجتماعية ومخاطر أمنية ، ومن تزايد العنف وتتكاثر عصابات التخريب والتدمير وسوى ذلك من أمثل النقصة الاجتماعية والاقتصادية التي تسشرى في أوساط الكتل البشرية الكثيفة والمحرومة .

فإذا أضفنا إلى ذلك مشكلة الأمية فإن التحديات ستتفاقم ، إذ إن الوطن العربي سيواجه القرن القادم وهو يحمل / 70 / سبعين مليوناً من الأميين سيتوضعون في أحزمة الفقر والمناطق النائية والمحرومـة والمعزولة وبين النساء والفتيات ، وبخاصة الفئة العمرية من 15 - 45 سنة .

ويجيء في مقدمة التحديات التي يواجهها النظام التعليمي والثقافي في الوطن العربي التحدي الصهيوني الذي يروم إيهام الهوية العربية والذاتية الثقافية لأمتنا العربية وتشويه صورة التاريخ العربي وحرمان أبناء العرب في الأرضي المحتلة من ممارسة أبسط حقوقهم وما امتناع إسرائيل عن التوقيع على اتفاقية نزع السلاح النووي ، وامتناعها عن إعطاء الفلسطينيين حقوقهم المشروعة في إقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس ، وامتناعها عن تحقيق السلام الشامل والعادل وعدم انتهاكها للشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة ، إلا أمارات جلية وواضحة على طبيعة الكيان الإسرائيلي في عدوانيته وطبيعته العنصرية استعلاء وتعصباً واضهاداً .

ومن التحديات أيضاً ثورة التفجر المعرفي

الوطن العربي واللحاق بأسرار هذه الثورات المعرفية والتلقائية والاتصالية إنما يزيد في قيام حالات من عقد النفس والإغتراب والإحباط والإحساس بالدونية أمام هذه الثورات وأصحابها، ويؤدي وبالتالي إلى مزيد من التبعية ، وهذا كله يدفع بنا إلى البحث عن الأمان الثقافي ووضع استراتيجية عربية للنهوض والارتقاء .

وإذا استمرت الأوضاع التعليمية والثقافية في الوطن العربي على ما هي عليه من حيث الكم والنوع ، فإن على الأمة العربية أن تتوقع فعلياً مشكلات لاحصر لها في القرن القادم من حيث عدد التلاميذ والراسبين والمتسربين والخريجين من ذوي الزاد الهزيل ، الذي لا يؤهلهم لأي عمل منتج أو خلاق ، وسيكونون طلاب وظائف بصرف النظر عن الانتاجية المتمنية لهذه الوظائف . وإذا أوجدت الدولة لهم مثل هذه الوظائف رغم إنتاجيتها المنخفضة ، فهذا يشكل عيناً إضافياً على ميزانيتها العامة ، وتكون الدولة قد خسرت مرتين ، الأولى بالإنفاق على تعليم هزيل والثانية في الإنفاق على توظيف عقيم .

وهذا كله يدعو إلى الإسراع في وضع استراتيجية عربية للنهوض بالتعليم والثقافة والاتصال بغية المحافظة على الهوية الثقافية العربية في هذا العصر المتتطور والمتواكب والمتغير والذي يهيمن فيه الأقواء على مصائر الشعوب وثقافاتها .

وإذا كانت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، إحدى المؤسسات التابعة لجامعة الدول العربية ، قد وضعت استراتيجية لتطوير التربية العربية في نهاية السبعينيات وأعادت النظر فيها في النصف الأول من التسعينات ، كما وضعت الخطة الشاملة للثقافة العربية في نهاية الثمانينيات ، فإن طبيعة العصر الذي نعي تحت ظلله ونقاوم التحديات التي يتعرض لها الوطن العربي ، يستلزم وضع استراتيجية عربية عاجلة ترصد الواقع وتوجه مساراته نحو مواجهة التحديات والتغلب على المعوقات والحفاظ على الهوية

وما يزال الوطن العربي على الحافة البعيدة من ثورة المعلومات .

ونجم عن ثورتي التقانة والتغير المعرفي انقلاب ثالث ظهر فيه ما نكاد نسميه بالخطر الأساسي على الثقافة العربية وبالتالي على الوجود العربي كله وهو ثورة الاتصال ، وقد وضعت هذه الثورة المستقبل في يد التقانات الأقوى الملاكة لوسائل الاتصال .

كما أن سرعة التقدم في أنظمة الاتصال الدولي والمواصلات وتطور أنظمة المعلومات والأقمار الصناعية زاداً من سرعة الافتتاح العالمي ، وأصبح العالم بفضل ثورة الاتصالات والمواصلات قرية صغيرة في خريطة الكون ، وأصبحت الهيمنة الثقافية من الدول القوية على غيرها أمراً محققاً .

والانتشار الثقافي في ظل العولمة يشكل تهديداً حقيقياً للوطن العربي لامن جانب الصناعات الثقافية ممثلة في الأفلام السينمائية وأنواع الموسيقى من أشرطة وأسطوانات وألات وغير ذلك من أجهزة الفيديو والتسجيل وأجهزة التصوير المتطوره فضلاً عن الألعاب الخاصة بالأطفال والشباب ولاسيما الالكترونية منها ، وإنما في الجانب المعنوي المتمثل في التأثير في القيم والاتجاهات وأنماط السلوك المبثوثة عبر القنوات الفضائية ، إذ تسرّب تمجيد العنف واستئارة الغرائز والنظر إلى الدنيا على أنها مسألة حظوظ . كما إن إعلامنا العربي أصبح نظاماً تابعاً ، وأصبح النظام الإعلامي العالمي يسلب عقولنا ويشكل خطراً على ذاتيتنا الثقافية وانتمائنا بسبب ما يفرضه من قيم الاستهلاك وتحويل المجتمعات النامية إلى أفواه وعقول مستهلكة لامنحة ومنفعلة لافاعلة ، وتنميط الحياة الثقافية بحيث تحول الحضارات الأخرى إلى حضارات هامشية ، وما كان ممكناً للحضارة التقانية الحديثة أن تكون بهذه القوى لولا ما تفرضه من قيم الاستهلاك على الحضارات الأخرى .

وتجرد الإشارة إلى أن الهوة التي تفصل بين

وحيث المستهدفون من التلاميذ ، إذ إن إصلاح التعليم والارتقاء به يشرق من عيون التلاميذ ولا يخرج من مكاتب الوزراء .

ومن مستلزمات نجاح هذه التوجه تخلص المدرسة من البيروقراطية الإدارية وإعطاؤها صلاحيات تفيذية لتحمل عبء المساعدة وتطوير الإدارة المدرسية وتعزيز الممارسات والمساعدة وتشطيط التقويم الداخلي والخارجي للمؤسسة وتعزيز فكرة المشاركة المجتمعية في التقويم .

2 - الربط الوثيق بين النظام التعليمي والثقافي والتنمية الشاملة :

لما كان النظام التعليمي واحداً من أنظمة أخرى في المجتمع "النظام الاقتصادي ، النظام الاجتماعي ، النظام الثقافي ، النظام السياسي ... إلخ" كان التسيير والربط بين هذه الأنظمة في إطار خطة التنمية الشاملة أمراً على غاية كبيرة من الأهمية بغية تأمين حاجاتقوى العاملة .

ويؤدي النظام التعليمي - بالتنسيق بينه وبين النظام الثقافي وسائر قطاعات التنمية - دوراً في معالجة مشكلة البطالة بأشكالها المختلفة عن طريق تحقيق التوافق بين خريجيه كما ونوعاً وحاجات العمالة المتعددة . وعن طريق فتح المجال فيه لإعادة تدريب العاملين وفق مستلزمات سوق العمل ، وعن طريق تقديم أنواع من التعليم مرنّة ومتعددة الاختصاصات ولاترتبط بأعمار الطلاب "مع العناية بالاختصاصات الجديدة التي يستلزمها تطور سوق العمل .

ومن هنا غالباً الربط بين مؤسسات التعليم وممؤسسات الانتاج ضرورة ماسة ، ويشمل هذا الربط خطة الدراسة في مراحل التعليم وبخاصة في المرحلة الثانوية والجامعة ، كما يشمل المناهج والتعليم في موقع العمل والتعليم المنتج والتعليم المترابط ، وسوى ذلك مما يربط بين الدراسة والعمل على أن يأخذ التخطيط التربوي بالحسبان نتائج الثورة العلمية والتكنولوجية على بنية

الثقافية العربية من الذوبان والاضمحلال في عصر العولمة والاجتياحات .

ثانياً - توجهات الاستراتيجية العربية المقترحة للنهوض والارتقاء

من التوجهات التي على الاستراتيجية العربية أن تنتهجها لمواجهة التحديات واللحاق بركب العصر :

1 - التركيز على التربية المستقبلية :

إذا كان يقال : الماضي مثل ، والحاضر عمل ، والمستقبل أمل ، فإن التربية المستقبلية تتطلب العمل والأمل معاً . أما سمات هذه التربية المنشودة فهي :

- أنها تربية تغيرية لاتدويمية.

- أنها تربية الإبداع لاتربية الذاكرة وحدها.

- أنها تربية حوارية ديمقراطية لاتسلطية تلقينية.

- أنها تربية افتتاحية لانغلامية .

- أنها تربية تقانية " تكنولوجية " لايديوية.

- أنها تربية تعاونية لافردية .

- أنها تربية مستمرة لا وقتية آنية .

- أنها تربية علمية ناقدة لاتربية النقل والتسليم .

- أنها تربية توقعية لاعشوائية .

وتسألزم هذه التربية تطوير استراتيجيات التعليم والتعلم والاهتمام بتدريب المعلمين على الاستراتيجيات الجديدة وفي مقدمتها التدريس الابتكاري وتعلم مهارات التعلم والتفكير والتأمل والتكيف مع التغيير ، وتخلص النظام التعليمي من النطبية ، والاهتمام بتقنية شخصية المتعلّم وقدراته العليا وبخاصية قدرات التحليل والتحليل والإبداع والتقويم والتخيل والاحتفاظ بنتائج التعلم وتوظيفه في العمل المنتج والاستمرار في التعلم . وكل هذا لا يحدث دون الاهتمام بعناصر الجودة النوعية في العملية التعليمية ، وأن تأتي أفكار التطوير ومشروعاته من القاعدة حيث الممارسون من المعلمين والموجهين والمديرين ،

ي فقد هويته الأصلية ، وأن يقبل التغيير دون أن يغترب فيه ، إنه التفاعل بين الأصالة والمعاصرة ، بين الإيجابي البناء في تراثنا والإيجابي البناء من الثقافات الأخرى بما يتفق مع مناخنا وتراثنا وأرضنا .

وإحياء تراثنا وجعله غذاء في نسج حياتنا المعاصرة وتوجهها المستقبلي أمر على غاية كبيرة من الأهمية بغية الحفاظ على هويتنا الثقافية العربية على أن نأخذ بالحسبان أن تراثنا العربي أغنى من أن يحدد بمرحلة حضارية معينة . فمن بابل وأشور ومن الفراعنة والبابليين والفينيقيين وغيرهم من بناء الحضارات القديمة . ومن الديانات السماوية وغيرها من الرسائل الاجتماعية والفكرية الكبرى يتحدر إلينا تراث ضخم لم يلق وبالأسف ما هو جدير به وما هو جدير بنا من تحقيق وتحقيق قبل الرفض والقبول . والفرز والتصنيف والتبويب والتوثيق من المهام الأولية الواجبة على أن تتلوها مباشرة علمية التقويم التحليلي الأمين والبعد عن الأهواء العارضة ، وأخيرا يجيء أقدس الواجبات وهو ترشيح أكثر عناصر التراث قدرة على الإسهام في تغيير واقعنا باستخدام المنهج العلمي في التفكير .

إن إحياء تراثنا الثقافي يعني إعطاءه قيمة وظيفية حاضرة بتحويله إلى مؤثرات فاعلة في حياتنا المعاصرة وفي بناء المستقبل الذي ننشده اعتمادا على وسائل متعددة منها تحقيق التراث ونشره والتعريف به وإدراجه ضمن الثقافة الشائعة في المجتمع أو ضمن البرامج التربوية ، ومنها استلهامه والانطلاق منه في أعمال إيداعية كالقصة والمسرحية والسينما وغيره من النشاطات الفكرية ، ومنها اعتماده في ضبط قيم ومفاهيم حاضرة .

وبمعنى آخر إن إحياء التراث يعني توظيفه ضمن حياتنا ومفاهيمنا الحاضرة ، وإذا كان هذا هو مفهوم الإحياء فمن البديهي لا يشمل الإحياء التراث بجميع مراحله وتقاضاته جملة وفصيلا . ومن البديهي أننا أحراز في أن نختار في ضوء

القوى العاملة وتوزعها ومستويات إعدادها وتحقيق المرونة الالزمة في بنية التعليم ومناهجه ومراحله واحتصاصاته . وعلى المدرسة أن تعمل على تكوين المواقف والاتجاهات التي تحترم العمل والمهنة منذ نعومة الأظفار ، وتشجيع العبارات التي تولد لدى الدارسين في مجال النشاطات العلمية والتقنية ، وتشجيعهم على إنتاج الأدوات والتقنيات على اختلاف أنواعها بدلا من استهلاكها .

وتحقيقا لجهود المدرسة في مجال نشر العلم والثقافة والاهتمام بالعمل والإنتاج كان لابد من بذل جهد لدى الكبار عن طريق محو الأمية وتعليم الكبار ، وعن طريق التوعية بحيث تكون مواقفهم عملا مشجعا على احترام المهن وتطورها وإدراك التقانة واستيعابها .

3 - الجمع بين الأصالة والمعاصرة :

ونعني بالأصالة اختيار ما في تراثنا العربي من نماذج وأصول اختيارا قائما على الفهم والتميز ، وعلى ما تتطوّر عليه من الإبداع والابتكار ، وعلى ما تدل عليه من ذاتية ثقافة الأمة وذاتية العقريات التي أسهمت في تطور هذا التراث في مجالات الفكر والثقافة . وجوهرها تأكيد خصائص الإبداع والابتكار ، وذاتية الثقافة وتميزها واتصالها بعرافة الأمة في ماضيها الحي واستمرارها في التعبير عن شخصيتها في مستقبلها .

والمعاصرة لاتعني احتذاء الثقافة الغربية والإقبال عليها والاقتباس منها وإنما حسن الاختيار والمفاضلة بين عناصرها والتميز بين الحسن والسيء وعدم الوقوف عندها بل جعلها منطقا إلى الإبداع والابتكار بمناذج فيها تعبير عن ذاتية الأمة وتأصيل لثقافتها .

والحفاظ على الهوية العربية والذاتية الثقافية للأمة العربية لاتنفي أهمية الانفتاح الربح على الثقافات الأخرى في جو من العقلنة ، ذلك لأن الحفاظ على الهوية لا يعني الجمود ، بل هو عملية تتيح للمجتمع أن يتغير ويتطور دون أن

ولغتنا العربية لغة حية متطورة ، ولديها القدرة على استيعاب متطلبات العصر ، ومن هنا كان الحفاظ على سلامتها يعد من الضرورات القومية وأحد مستلزمات صيانة الذاتية الثقافية بما يتطلبه هذا من الحفاظ على التراث والاعتزاز به من ناحية ، ومسايرة عوامل التطوير والتحديث من ناحية أخرى ، وهو مسؤولية مشتركة بين أنظمة المجتمع تربوياً وثقافياً وإعلامياً ... إلخ .

وسيرورة اللغة العربية في جميع مناحي الحياة واجب قومي ، والحلولة دون استخدام العاميات في البرامج الثقافية كافة مطلب قومي ، وتيسير استخدام العربية الفصيحة في عمليات التواصل اللغوي أمر على غاية كبيرة من الأهمية ، وغرس الاعتزاز باللغة العربية في نفوس الجيل ووجданه ضرورة ملحة ، وعلى الأمة العربية واجب قومي نحو أبنائها في المهاجر وأجيالها الناشئة حفاظاً على انتسابهم القومي وإبقاء على قيمهم العربية وشخصيتهم الحضارية أن تذوب في المحيط الغريب .

وتتجدر الإشارة إلى أنه لا يتم فكر دون لغة ذاتية له ، ولا علم دون لغة تعبير ذاتية له ، وبيقى الفكر العربي ناقصاً وغريباً إذا لم يقرأ ويكتب ويفكر فيه بالعربية . ومن هنا كانت ضرورة التعريب تتبع من مستويات عدة :

• هي من الجانب القومي ضرورة قومية لأن اللغة أساس الوحدة .

• وهي من ناحية تربوية ضرورة حياتية وعلمية لأن المرء يفهم بلغته الأم أكثر مما يفهم بلغة أخرى .

• وهي من زاوية الأمن الثقافي ضرورة لمواجهة الغزو الفكري والتبعية الأجنبية المتزايدة .

• وهي من ناحية الإبداع والابتكار ضرورة للانتقال من استهلاك الأشياء إلى صنعها وبالتالي إلى منحها الاسم العربي .

معطيات واقعنا وملابسات عصرنا ومتطلبات مطامحنا في التقدم والازدهار ، إذ إن ما ينبغي بعثه وأحياوه ينبغي أن يكون جديراً بحياتنا المعاصرة .

ومن البديهي أننا نجد في تراثنا ما ليس جديراً بالبقاء ولأجل الحياة ، وأن نجد في واقعنا ما رواسبه ما ينبغي لنا أن نعمل على استصاله وإزالته ، وقد لاتقل أهمية الهدم في هذه الحال عن أهمية البناء .

إن إحياء التراث لا يعني تقليله ، ولأنه نعم بحاضرنا ومستقبلنا لنصلبها في قوالب الأمس البعيد ، ولكنه يعني أن نبصر جذور عدنا الذي نريده مشرقاً في الصفحات المشرقة من التراث ، وأن نجعل العدل الاجتماعي الذي نكافح من أجله الامتداد المتتطور لحلم أسلامنا في سيادة العدل في الإنسان . وأن نجعل قسمات العقلانية والقومية في تراثنا زاداً طيباً وروحاً ثورية تفعل فعلها في يومنا وغدنا ، وبذلك وحده يصبح التراث طاقة فاعلة وفعالة يوقف الشعب ويحرك فيه الذاكرة ويدفعه إلى الإيجابية والإبداع لا إلى السلبية والاجترار . وبذلك يصبح التراث روحًا سارية في ضمير الأمة وعقلها و يصل مراحل تارихها ويدفع مسيرة تطورها خطوات خطوات إلى الأمام .

4 - العناية باللغة العربية ودعم

مسيرة التعريب :

تعد اللغة العربية من العناصر الأساسية في استمرارية الثقافة العربية . لأنها مستودع تراث أمتنا بما تحمله في طياتها من خبرات وفكرة ومضمونين ، عبرت عن العرب نزوعاً وفكراً وتوجهها وتاريخها وقيماً وعادات وتقاليدي وأعرافاً ، ووحدت بينهم في مواضي الحق ، وكانت أمينة على حفظ التراث ، وهي الطابع المميز لهوية أبناء الأمة وجامعة كلمتهم ولغة قرآنهم الكريم الذي نزل به الروح الأمين على قلب الرسول العربي الكريم آية لنبوته وتأييده لدعوته ودستوراً لأمتهم .

مواد الآثار وثائق وتراثاً شعبياً على أن تدرس بطريقة نقية تحليلية تحقق معنى الأصلية الذي نتشده ، والدعوة إلى احترام الرأي المخالف وجعل في الاختلاف جزءاً هاماً من العمل الاجتماعي.

6 - الغاية بالصناعات الثقافية:

تشمل الصناعات الثقافية قطاعات واسعة جداً من المواد المتعددة والوسائل المادية ، فهي تشمل الورق بأنواعه والخشب ومواد الطباعة والأفلام ومواد معالجتها والأجهزة السمعية البصرية وأجهزة التصوير والأجهزة الإلكترونية بما فيها الحاسوب والأدوات الهندسية والقرطاسية ومواد البري والمحو والمخابر التعليمية والوسائل المعينة والآلات الموسيقية ومواد الفنون التشكيلية واللعب الثقافية والآلات الطباعة المتعددة وأجهزة سينما واستديوهات وفيديو وأشرطة ... الخ.

ومن الملاحظ أن صناعة الإعلام والاتصال والثقافة من أكبر الصناعات تخلفاً في الوطن العربي ويستوردها من الخارج . والصناعات الثقافية من الورق إلى الحاسوب أصبحت جزءاً من الصناعات الأساسية ، وامتلاكها أضمن من مستلزمات التحرر والاستقلال السياسي والاقتصادي . وغني عن البيان أن إنتاج هذه الصناعات على أساس قومي عام يسهم في رخص تكاليفها وبالتالي في النشر الثقافي والتنمية الثقافية والأمن الثقافي ، ذلك لأن الأمان الثقافي كالأمن الغذائي لا يمكن ضمانه إلا بامتلاك الأدوات والأجهزة المتحكمة في إنتاج الثقافة ونشرها.

وإذا كانت كل الصناعات الثقافية أساسية ومهمة فإن التركيز على الإلكتروني المتتطور فيها يبدو أكثر شأناً وخطراً بالنسبة لمستقبل الوطن العربي .

7 - مواكبة حصر العلم والتكنولوجيا :

إننا نواجه مستقبلاً يحتاج إلى درجة رفيعة من التعليم ، وحضارة المستقبل تتطلب جماهير

5 - إعداد الأطر البشرية وتوفير الحوافز لها :

من معايير تقدم المجتمعات ورقابها مدى ماتوليه من اهتمام ورعاية بالانسان فيها . ولقد أضحت من البديهيات أن الثروة الحقيقية في المجتمع إنما هو رأس المال الإنساني ، ولا يكون رأس المال هذا قابلاً لعمليات التنمية والعطاء إن لم يقم على قاعدة من الثقافة الوعائية .

وإن توظيف الأموال في الإنسان وعائداته الاقتصادية والاجتماعية ودوره في زيادة الدخل القومي منوط بمقدار نمو الوعي الثقافي . والتنمية الثقافية المطلوبة في إعداد الأطر البشرية يجب أن تستجيب لأهداف التنمية الشاملة المستقبلية . وإن تكون في الوقت نفسه عملية تنفيذ مستمرة يرافق الفرد طوال حياته ، وأن تساعد على إيجاد فرص عمل و مجالات إيداع جديدة لا تكفي بما هو قائم ، بل تفتح آفاقاً جديدة متناسبة وطبيعة العصر .

إن هذه التنمية الثقافية تحول دون النزف البشري الذي يشكل خسارة ثقافية واقتصادية كبيرة تزيد من نقص الكفاءات التي يحتاج إليها الوطن في تنميته الشاملة .

والتنمية الثقافية لا تكون بالعناية بالخبرة فقط ، ولكن يجب أن تتجه إلى القاعدة الشعبية الواسعة قدر الإمكان . ففي هذه القاعدة عملها ، وفيها تتحدد حاجاتها . والتنمية الثقافية مسؤولة في المجتمع بكامله ، ويشترك فيها عمل المدرسة في التربية والتعليم وعمل الأسرة في القيم والتقاليد ، وعمل المجتمع في الممارسات والسلوك الحياتي ، وعمل الفكر العلمي ومضمونه ، وأنماط الانتاج وشروطه ، وعمل الإعلام وأهل الفنون والأدب ... الخ .

أما فيما يتعلق بالبرامج التبليغية فلا بد من تطويرها وإدخال تعليم السينما في مناهج التعليم وإدخال بعض المواد الإعلامية الثقافية حول وسائل الاتصال صحافة وإذاعة وتلفزة في مناهج التعليم وإبراز القضية القومية وإدخال

تناول شؤونهما من خلال برامج محو الأمية وفي وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري.

ويجب الاهتمام بتحرير الفكر العربي المعاصر من إرهاب الفكر الخرافي والتزمر والتعصب وضيق الأفق والأثرة وتلصيل احترام العقل والنقد الذاتي واحترام الرأي.

والعناية بالبحث العلمي هو السبيل لمعالجة قضيائنا الثقافية والمشكلات المتعلقة بها معالجة موضوعية ، وهذا هو السبيل إلى تتميم الثقافة العربية بصورة متجانسة توفيرًا للوقت والجهد والمال وتحقيقاً للوحدة الثقافية التامة لهذه الأمة.

9 - تعزيز الانماء :

إذا كان نعاني اليوم من كثير من مظاهر الاستلب والهيمنة الثقافية عبر وسائل الاتصال كان لا بد من تقديم برامج بديلة تبث عبر القوات الفضائية العربية ، برامج تؤكد الهوية الثقافية العربية وتعزيز القيم الروحية والمثل الأخلاقية وتمجيد قيم العمل بغية التصدي للأثار السلبية للبرامج المبثوثة الراخفة بالتيارات المادية والتحديات والتلاقيات التي تهدد العافية الروحية للأمة العربية . وقد حدثت لنا الخطوة الشاملة للثقافة العربية الدور الذي ينبغي أن يضطلع به النظام الثقافي عامه وضمنه النظام التربوي في حياتنا المعاصرة والمستقبلية بحيث يتضمن بالضرورة:

- زرع الثقة والأمل في الجماهير العربية من جديد بعدما أصابها من الهزائم والنكبات والاحباطات ، إذ من غير الثقة بالذات والأمل في الغد لا يمكن عمل أي شيء لإخراج هذا الوطن العربي من واقعه الحالي.

- وضع الأسس الفكرية للطفرة الحضارية النوعية التي تحتاجها هذه الأمة في هذا العصر دون التفريط بالقيم الروحية والقومية والإنسانية التي تصوغ ذاتها وحياتها وتغنى عطاءها الحضاري.

- إعادة تأكيد المحاور الأساسية والأهداف الكبرى للأمة العربية ، والتي دار حولها نضال

لا يقف بها تعليمها وثقافتها عند حد محو الأمية " الذي لم ننجح حتى الآن في تحقيقه" ولا يقتصر على التعليم الأساسي الذي لا يستوعب كل الملزمين بل يفوق هذا بكثير بحيث تمحى الأمية وتصل غالبية الجماهير إلى نهاية التعليم الثانوي ويحصل ثلثها ، على الأقل ، على تعليم عال.

وسوف يتمكن الكبار الذين يريدونمواصلة تعليمهم النظمي من تحقيق أهدافهم وهم في منازلهم بدرجة كبيرة ، وسوف يتربدون على المعاهد والمؤسسات التعليمية من وقت إلى آخر للاشتراك في المناقشات واستخدام الأجهزة العلمية أو استشارة الأساندنة والخبراء ، ومعظم حاجاتهم التعليمية يمكن إشباعها عن طريق شاشة الجهاز الموجود في المنزل وما يتصل به من أجهزة أخرى " الحاسوب، التلفاز، الفيديو، الهاتف " وسوف تمثل هذه البرامج شبكة معلومات واتصالات بين المتعلم الكبير ومصادر التعلم.

إن طبيعة المرحلة القادمة تستلزم إكساب المتعلمين مهارات التعامل مع التقانة في البيت والمكتب وفي سائر مراقب الحياة ، إذ لم يعد الأمي شخصا لا يعرف القراءة والكتابة وإنما الأمي من لا يحسن التعامل مع معطيات التقانة من حاسوب وغيره.

8 - سيرة التفكير العلمي والعلمية

بالبحث العلمي:

إن التتفيف العلمي عملية هامة في بناء المواطن العربي بناء سليماً إيجابياً وفعالاً ، والركيزة الأساسية للتتفيف العلمي هي في تربية الجيل الصاعد وتعويذه على التفكير العلمي والمنهج العقلي في تناول شؤون حياته وتعريفه بتراثه العلمي العربي لتكون لدى المواطن العربي سلوكا علمياً يتسم بالإبداع ويمكنه من فهم الحياة من حوله .

ولا بد من تعميق الفهم الشعبي للقضايا العلمية التقانية وتوضيح دورهما الإيجابي والسلبي في التنمية ونشر المنهج العلمي في

وتبعاً ما هو إلا نتيجة لانحسار المد القومي العربي ولانحسار الفكر القومي عن الساحة وليس دليلاً على بطلان مبدأ الوجود العربي الواحد ذي المصير المشترك . وإن الحلولة دون ذيول الشعلة النفسية التي تصرّه الوجود العربي ودون تعرّضنا للذوبان والإيماء من هذه الحياة لا يكون إلا بتعزيز الصيف العربي والوحدة العربية في مواجهة التجزئة الإقليمية الضيقة والعمل من أجل بناء مشروع حضاري يعزّز الطابع الإنساني للقومية العربية ويحافظ على الهوية والأصالة في مواجهة التغريب والتبعية الثقافية ، على أن الحفاظ على الهوية لا يعني الجمود في إطار من الموروث القديم، بل هو عملية تتبع للمجتمع أن يتغيّر ويتتطور دون أن يفقد هويته الأصلية، وأن يقبل التغيير دون أن يتغّرب فيه.

جماهيرها منذ عصر النهضة وهي:

- الاستقلال والتحرّر في مواجهة الهيمنة الأجنبية والاستلاب.
- الوحدة العربية في مواجهة التجزئة والإقليمية الضيقة.
- الديمقراطية في مواجهة الاستبداد.
- العدالة الاجتماعية في مواجهة الاستغلال.
- التنمية الذاتية في مواجهة التخلف أو النمو المشوه.
- الأصالة في مواجهة التغريب والتبعية الاقتصادية.
- الحضور القومي بين الأمم بالإبداع والإنتاج في مواجهة حضارة الاستهلاك والتقليد.
- وأخيراً إن العروبة ليست رداء نرتديه ساعة نشاء أو نخلعه ساعة نشاء، إنها هويتنا، وإن ما يحدث في الوطن العربي من صراعات وفرقة



مذكرات الأمانة العامة للاتحاد

البند 4

**تبادل الآراء حول القضايا المطروحة
في المؤتمر المائة للاتحاد البرلماني الدولي الذي
سيعقد في موسكو في أيلول - سبتمبر 1998م**

الأمين العام وطلبات الانضمام للاتحاد وتقارير اللجان المختصة.

ومن القضايا التي تكتسب أهمية خاصة بالنسبة للبلدان العربية تبرز القضايا التالية :

1 - موضوع المياه وهو الموضوع المطروح في البند الخامس من جدول أعمال المؤتمر ، والذي طرح باقتراح من وفد الشعبة الكويتية الشقيقة ، ودعم من جميع الوفود العربية في مؤتمر ويندهوك الأخير (نيسان - إبريل 1998) .

ويكتسب هذا الموضوع أهمية كبيرة على الصعيد العالمي باعتباره أحد العوامل الرئيسية المؤثرة على النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي ، مما جعله أحد الاهتمامات الأولية لعلماء السياسة والاقتصاد وخبراء الدراسات الاستراتيجية في مختلف أنحاء العالم . ويكتسب موضوع المياه في العالم العربي أهمية استثنائية نظراً للبيئة شبه الجافة التي تسود في معظم البلدان العربية مما جعل لهذه القضية في البلدان العربية أبعاداً اقتصادية وسياسية واستراتيجية وقانونية.

2 - طلب المجلس الوطني الفلسطيني الحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد البرلماني الدولي

كان مجلس الاتحاد البرلماني الدولي الذي عقد في القاهرة (أيلول - سبتمبر - 1997)

ينعقد في العاصمة الروسية - موسكو - في الفترة من 6 - 12 / أيلول - سبتمبر 1998 المؤتمر المائة للاتحاد البرلماني الدولي ، واجتماعات الدورة الثالثة والستين بعد المائة لمجلس الاتحاد . ويتضمن جدول أعمال المؤتمر البند الآتي :

1. انتخاب رئيس ونواب رئيس المؤتمر المائة .

2. دراسة الطلبات المحتملة لإدراج بند إضافي في جدول أعمال المؤتمر .

3. مناقشة عامة حول الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العالم .

4. العمل المركز من جانب البرلمانيات الوطنية في عام الذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان لضمان تحسين وحماية جميع حقوق الإنسان في القرن الحادي والعشرين .

5. الماء : الوسائل الازمة للمحافظة على هذا المصدر الأساسي للتنمية المستدامة واستعماله والاستفادة المثلث منه .

6. تعديل النظام الأساسي للاتحاد :

أ. تعديل المادة 2/20 من النظام الأساسي .

ب. اقتراح بإدخال مادة جديدة في النظام الأساسي تحت رقم 22 .

ويتضمن جدول أعمال الدورة 163 لمجلس الاتحاد عدداً كبيراً من القضايا الإجرائية وتقرير

ومن المفيد في هذه المناسبة ، معاودة طرح هذه القضية من زوايا جديدة على الرأي البرلماني العالمي من خلال المؤتمر المائة للاتحاد البرلماني الدولي . على ضوء ما تقدم نقترح الأمانة العامة للاتحاد ماليلا :

1. عقد اجتماع تسييري لوفود العربية المشاركة في المؤتمر المائة مساء يوم الأحد 6/9/1998 للتشاور حول القضايا المطروحة في المؤتمر وتکليف الأمانة العامة للاتحاد باتخاذ الترتيبات اللازمة لعقد هذا الاجتماع .

2. طرح موضوع المياه في مداخلات السادسة رؤساء الوفود البرلمانية العربية وتوضيح أهميته بالنسبة للعالم العربية مع التركيز على أبعاده الاقتصادية و السياسية والاستراتيجية و انعكاساته على علاقات بعض الدول العربية بدول الجوار ، ... الخ .

3. دعم طلب المجلس الوطني الفلسطيني بالحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد البرلماني الدولي من خلال :

أ. إجراء اتصالات مبكرة - و خلال الفترة السابقة لانعقاد المؤتمر - مع الشعب البرلمانية ذات التأثير لاقناعها بعدلة الطلب الفلسطيني وبالتصويت لصالحه .

ب. الحرص على التواجد الكامل أثناء إجراء التصويت على الطلب في مجلس الاتحاد .

ج. التسيير مع ممثلي المجموعات الصديقة (الأفريقي ، عدم الانحياز ، الإسلامية) قبل تقاد جلسة مجلس الاتحاد لضمان أكبر عدد من الأصوات .

1) التقدم باسم الوفود العربية بطلب إدراج بند إضافي في جدول أعمال المؤتمر حول عملية السلام في الشرق الأوسط ، تحت العنوان التالي :

" إسهام البرلمانيات في العالم في إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط " والأمر معروض على المجلس .

قد اتخذ قراراً بتأجيل البت بطلب المجلس الوطني الفلسطيني الحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد البرلماني الدولي إلى الدورة التالية لمجلس الاتحاد التي عقدت في ويندهوك في إطار المؤتمر 99 ، على أن يسبق ذلك اجتماع لجنة المكلفة بدراسة الموضوع لإعادة النظر في تقريرها على ضوء الاتصالات الجديدة التي ستجريها والمعطيات التي تتتوفر لديها . وقد تبين عند الوصول إلى ناميبيا أن اللجنة لم تجتمع خلال الفترة الفاصلة بين المؤتمرين 98 و 99 ، ولم تجر أية اتصالات ، وإن رئيس مجلس الاتحاد ، مارتيينز ، لم يطرح الموضوع أمام اللجنة التنفيذية في الاجتماعات التي عقدها في ويندهوك قبيل افتتاح الدورة 162 لمجلس الاتحاد ، وإنما إدراج الموضوع في جدول أعمال المجلس على أساس التقرير الذي سبق للجنة المصغرة أن قدمته إلى دوره مجلس الاتحاد في القاهرة ، والذي أثار في حينه انتقادات حادة من جانب المندوبين العرب ومندوبى عدد آخر من الوفود . وكان واضحاً أن رئاسة الاتحاد وأمانته العامة تعملان باتجاه اتخاذ قرار برفض طلب المجلس الوطني الفلسطيني اعتماداً على التقرير السابق للجنة .

على ضوء هذه المعطيات ، ونتيجة للمشاورات التي جرت بين الوفود العربية وبعض الوفود الأخرى تم الاتفاق على العمل بتأجيل البت بطلب لفلسطيني إلى لجنة لفترة لمجلس الاتحاد التي ستعقد في موسكو في إطار المؤتمر المائة لمجلس الاتحاد في ليلول - سبتمبر القادم . ووافق مجلس الاتحاد على ذلك .

3 - ينعقد المؤتمر المائة للاتحاد البرلماني الدولي بعد فترة وجيزة من مرور خمسين عاماً على ذكرى اغتصاب فلسطين . وقد قام الاتحاد البرلماني العربي والبرلمانات الأعضاء فيه بشاط واضح لإحياء هذه الذكرى واستخلاص الدروس وتأكيد الموقف القومي الذي اتخذه الاتحاد دائماً من اعتبار القضية الفلسطينية قضية العرب جميعاً ، وجوهر الصراع العربي - الإسرائيلي .

البند 5

كتاب الأستاذ الدكتور أحمد فتحي سرور
رئيس الاتحاد البرلماني العربي
إلى السادة رؤساء المجالس العربية
حول متابعة مشروع السوق العربية المشتركة

ذلك التقارير المرحلية الدورية نصف السنوية لمتابعة مشروع (السوق) الكبرى ، والتي سوف تعرض على كل من (لجنة المتابعة البرلمانية للسوق العربية المشتركة) ومجلس مؤتمر (الاتحاد) .

وسوف ترسل الدراسة فور الانتهاء منها إلى الشعب البرلمانية ، للحصول على تعليقاتها ، ومن ثم إعداد تقرير تجبيعي لهذه التعليقات ، يتضمن أيضاً تصنيفات وتحليلاتها ، للعرض على لجنة المتابعة البرلمانية ، توطئة لتقديم الدراسة إذا لزم الأمر ، لوضعها في صورتها النهائية ، بحيث تصبح أساساً مرجعياً للعمل البرلماني المستقبلي ، ولعرض المشروع على الحكومات ومؤسسات العمل العربي المشترك وغيرها في حينه.

ثانياً - الفقرة بـ بـ / (بشأن توسيع نطاق عضوية لجنة المتابعة البرلمانية) :

تنص هذه الفقرة من القرار ، على توسيع نطاق عضوية لجنة المتابعة البرلمانية للسوق العربية المشتركة ، بحيث تضم - إضافة إلى شكلتها الحالي - جميع الدول الأخرى المنضمة لكل من السوق العربية المشتركة (القائمة في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية) - منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (القائمة في نطاق جامعة الدول العربية) . ومن المعلوم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..
فليماء إلى القرار 2/ مج 31 - بشأن متابعة مشروع السوق العربي المشترك الصادر عن الدورة (31) لمجلس الاتحاد البرلماني العربي .

يسعدني أن أحيطكم ببعض الخطوات والأفكار المتعلقة بوضع مختلف فقرات هذا القرار موضع التطبيق سواء على مستوى الشعب البرلمانية ، أو على مستوى رئاسة الاتحاد ، أو على مستوى الأمانة العامة الاتحاد.

أولاً - الفقرة آآ / (بشأن إعداد دراسة حول السوق العربي المشترك) :

يجري حالياً إعداد قائمة مختارة محدودة من خيرة الاقتصاديين العرب الأكفاء ، ذوي الخبرة الطويلة والمتخصصة ، في مختلف جوانب الاقتصاد العربي والتكامل الاقتصادي ، لكي يتم على أساسها إجراء الاتصالات اللازمة معهم ، من أجل تشكيل (فريق الخبراء) الذي سيقوم بمعاونة الأمانة العامة في إعداد الدراسة التي كلفت بها بمقدسي هذا القرار . ومن جهة أخرى فإنه قد بدأ في تجهيز مجموعة البيانات والإحصاءات والمعلومات ، التي ستكون بمثابة (قاعدة البيانات) الازمة لإنجاز هذه المهمة .
وسوف تدعو إليها حاجة العمل في إطار (الاتحاد) على مختلف الأصعدة ، لبلورة وتطوير جهوده المتعلقة بهذا الموضوع ، بما في

وفي الوقت الراهن يتحدد موقف عضوية كل من (اللجنة) و (السوق) و (المنطقة) على الوجه التالي :

أن هذا التشكيل الموسع للجنة ، سوف يكون عرضة للتوسيع أكثر بمرور الوقت ، مع انضمام دول جديدة لكل منها .

الجنة المتابعة البرلمانية	السوق العربية المشتركة المصغرة	منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
(5 دول)	(7 دول)	(11 دولة)
1 - مصر	1 - مصر	1 - مصر
2 - سوريا	2 - سوريا	2 - تونس
3 - الكويت	3 - العراق	3 - المغرب
4 - لبنان	4 - الأردن	4 - الجماهيرية الليبية
5 - المغرب	5 - الجماهيرية الليبية	5 - الكويت
6 - اليمن	6 - اليمن	6 - البحرين
7 - موريتانيا	7 - موريتانيا	7 - السعودية (ليست عضواً بالاتحاد)
		8 - دولة الإمارات
		9 - العراق
		10 - سوريا
		11 - الأردن

الاجتماع القادم (الثاني) للجنة ، على هامش الاجتماع الم قبل لكل من مجلس ومؤتمر (الاتحاد) في نواكشوط . وعلى ذلك تكون العضوية الحالية المقترضة للجنة كما يلي :

في ضوء ذلك ، تكون العضوية الموسعة للجنة المتابعة - حتى تاريخه - شاملة لثلاثة عشر دولة ، ويتوقع أن تسع مستقبلاً لضم دولاً أخرى ، ومن ثم يتم توجيه الدعوة إليها جميعاً للمشاركة في

10 - اليمن	6 - دولة الإمارات	1 - مصر
11 - موريتانيا	7 - العراق	2 - سوريا
12 - تونس	8 - الأردن	3 - الكويت
13 - البحرين	9 - الجماهيرية الليبية	4 - السعودية
		5 - المغرب

كل برلمان عربي ، سواءً اتخذت شكل لجنة مصغرة قائمة بذاتها ، أو لجنة فرعية منبقة عن أقرب لجنة إلى اختصاصاتها ، من بين اللجان الرئيسية القائمة في كل برلمان ، مثل لجنة الشؤون الاقتصادية أو المالية ، أو العربية . ويرجى إخطاري بما ينتهي إليه الأمر في شعبتكم

ثالثاً - الفقرة/ج/ (بشأن إنشاء آلية في كل من البرلمانات العربية لدفع مشروع السوق العربية المشتركة الكبرى) :

يتطلب تنفيذ هذه الفقرة ، أن تبادر الشعب البرلمانية الوطنية إلى بحث الطرق والوسائل المؤدية إلى إنشاء مثل هذه (الآلية) الدائمة في

إعلامي عربي لتأييد مشروع السوق الكبري) : نصت هذه الفقرة من القرار ، على قيام الاتحاد البرلماني العربي بتنظيم جهد إعلامي متواصل ومكثف ، لحشد تأييد شعبي قوي ومستمر على مستوى الوطن العربي ، لمساعدة مشروع السوق العربية المشتركة الكبرى . ولا شك أن نجاح تحرك (الاتحاد) لتحقيق هذا المشروع الإقليمي الاستراتيجي العملاق ، يتطلب تعبئة الرأي العام العربي في كل مكان ، من أجل مساندة هذا المطلب القومي ، الذي يحقق أفضل مصالح الوطن العربي قطرياً وجماعياً ، ويوثر إيجابياً على حاضر ومستقبل الشعب العربية . والهدف الأساسي لمثل هذا الجهد الإعلامي ، هو تعريف وإقناع الرأي العام العربي بالانعكاسات المؤكدة لمشروع (السوق) على الاقتصاد العربي ، ومن ثم على رفاهية ومستوى معيشة المواطن العربي والأسرة العربية ، وعلى الأجيال الحالية والمستقبلية في كل دولة عربية .

إن من شأن نجاح هذا التحرك الإعلامي ، أن يشكل من الرأي العام العربي ، طاقة مساندة لجهود (الاتحاد) في هذا الاتجاه ، وقوة شعبية داعمة للحكومات أو ضاغطة عليها ، من أجل تحسيد مشروع (السوق) ، عندما ينضج ويكون جاهزاً لمرحلة اتخاذ القرارات القطرية والجماعية بشأنه .

وسوف أقوم ببحث اتجاهات وسبل تحقيق هذا الجهد الإعلامي ، بالتنسيق مع الأمانة العامة للاتحاد ، وكذلك بالاتصال مع اللجنة الدائمة لوزراء الإعلام العرب (في إطار اتفاقية التعاون بين الاتحاد وجامعة الدول العربية) ، وربما بالاستعانة أيضاً ببعض الخبراء ، لوضع إطار خطة تحرك (الاتحاد) من أجل تطبيق هذا الجزء من القرار ، المتعلق بالمجال الإعلامي .

سادساً - دمج محور خاص حول مشروع (السوق) مع محور (البرلمان العربي الموحد) في الندوة القادمة للاتحاد :

البرلمانية ، بشأن إنشاء هذه الآلة ، والإطار النظامي والفكري والإجرائي الذي سوف تعمل وفقاً له .

أولاً الإحاطة بأن الشعبة البرلمانية المصرية انتهت من تشكيل لجنة برلمانية مصرية لمتابعة خطوات السوق العربية المشتركة .

رابعاً - الفقرة /د/ (بشأن تطوير وتعجيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وتفعيل السوق العربية المشتركة المصغرة) :

تضمن القرار دعوة الدول الأعضاء إلى تطوير وتعجيل (المنطقة) القائمة في نطاق الجامعة العربية ، وتفعيل وتعزيز السوق المصغرة القائمة في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، باعتبارهما معاً ، قاعدة الارتكاز الأساسية لتحقيق مشروع (السوق) الكبرى .

ومن المفهوم أن (الدعوة) المشار إليها في القرار ، موجهة إلى كل من الحكومات والشعب البرلمانية على السواء . وبناءً على ذلك ، فإن تنفيذ هذا القرار عملياً ، ينصرف في الجانب الأهم منه إلى الدور الذي يمكن لو يتبغى أن يتضطلع به البرلمانات ، في حد وتجهيزه الحكومات نحو إيلاء الاهتمام المناسب والجهد بالتحرك نحو مشروع السوق العربية المشتركة الكبرى . ولا شك أن مباشرة الشعب البرلمانية لهذا الدور ، يتطلب تزويدها بالدراسات الموضوعية والمعلومات التفصيلية والدقائقية ، التي تكفل لها الدفاع عن فكرة المشروع وأهميته ، بصورة فعالة ومقنعة . ويسريني أن أرسل لكم وفق هذا (5) نسخ من الدراسات السابق تقديمها إلى (لجنة المتابعة البرلمانية) حول مشروع (السوق) . وسوف توافقكم الأمانة العامة في حينه بما يستجد من دراسات وبيانات عن هذا الموضوع ، بما في ذلك الدراسة الأساسية التي كلفت الأمانة العامة بإعدادها عن مشروع (السوق) ، وال المشار إليها في الفقرة (1) أعلىه من هذا القرار .

خامساً - الفقرة /هـ/ (بشأن تنظيم جهد

برلمانية عربية مشتركة ، تضطلع بمهام محددة في المستقبل ، كبرلمان عربي لهذا المشروع ، وإنني أتطلع إلى أوسع مشاركة في هذه الندوة الهامة ، من برلمانات الدول العربية ومن المفكرين والخبراء العرب ومراسلي البحوث المتخصصة ، لإثراء هذا التوجه الحضاري الجديد ، على ساحة الفكر والعمل البرلماني الشعبي في الوطن العربي .

د. أحمد فتحي سرور
رئيس الاتحاد البرلماني العربي
رئيس لجنة المتابعة البرلمانية
للسوق العربية المشتركة

ينص هذا القرار على إدماج محور خاص حول مشروع السوق العربية المشتركة الكبرى ، في الندوة القادمة للاتحاد البرلماني العربي ، المقرر عقدها في بيروت قريبا ، حول موضوع (البرلمان العربي الموحد) ، باعتبار أن الموضوعين يشكلان عنصريين أساسيين متكملين في مشروع التكامل العربي القومي .

وإنني أرجو أن تكون الندوة المذكورة والتي تدرج ضمن سلسلة الندوات التي ينظمها الاتحاد ، والتي عقدت خمس منها حتى الآن ، سوف تكون مناسبة طيبة للتفاعل الفكري العربي ، لإيجاد تصور ناضج ومستدير ، لتطوير الدور البرلماني في بناء مشروع السوق العربية المشتركة ، من أجل الهيئة التدريبية لمؤسسة



البيان الختامي

الإسلامي و اتحاد المغرب العربي ومجلس الشورى المغاربي والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب واتحاد البرلمانات الإفريقية .

حفل الافتتاح

جرى حفل الافتتاح في مقر المؤتمرات في نواكشوط تحت رعاية فخامة السيد معاوية ولد سيد أحمد الطابع ، رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية ، الذي أذن له في الحضور معالي الوزير الأول السيد محمد الأمين ولد أكيك . وحضر حفل الافتتاح أيضاً السفراء العرب المعتمدون في نواكشوط وعدد كبير من أعضاء الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ في موريتانيا .

ابتدأ حفل الافتتاح بآيات بينات من الذكر الحكيم ، ثم ألقى السيد الشيخ أحمد ولد بابا ، رئيس الجمعية الوطنية الموريتانية ، كلمة رحباً في مستهلها بجميع المشاركين في أعمال المؤتمر ، متمنياً لهم طيب الإقامة في موريتانيا . واستعرض الشيخ أحمد ولد بابا تطور المسيرة الديمقراطية في موريتانيا ، مشيراً إلى إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية وفقاً للدستور الذي أجمع عليه الأمة في استفتاء عام 1991.

وفي إشارة إلى الوضع الدولي ، أوضح السيد رئيس الجمعية الوطنية الموريتانية أن العالم يمر بمنعرج بالغ الدقة يتسم بتسارع وتغير العولمة وتشكيل التجمعات الكبرى . وأشار إلى أن البلدان العربية تملك من أسباب التلاقي والتلامُح ما يمكنها من تصدر مسيرة الشعب والأمم ، خاصة على أعتاب القرن الجديد الذي لا مكان فيه إلا للتكتلات الكبيرة التي تأخذ شعوبها بأسباب العلم والمعرفة . واستشهد السيد ولد بابا بكلمة لرئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية حول الضرورة الحتمية للوحدة

تحت الرعاية السامية لصاحب الفخامة السيد معاوية ولد سيد أحمد الطابع ، رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية ، وبدعوة من الجمعية الوطنية في موريتانيا ، عقدت في نواكشوط في الفترة ما بين الثامن والعشرين والثلاثين من شهر صفر عام 1419 هـ الموافق للفترة ما بين الخامس والعشرين والسابع والعشرين من حزيران - يونيو - 1998 ، اجتماعات الدورة الثانية والثلاثين لمجلس الاتحاد البرلماني العربي والمؤتمر الثامن للاتحاد ، بمشاركة وفود تمثل الشعب البرلمانية في البلدان التالية :

1. المملكة الأردنية الهاشمية .
 2. دولة الإمارات العربية المتحدة .
 3. الجمهورية التونسية .
 4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
 5. جمهورية السودان .
 6. الجمهورية العربية السورية .
 7. جمهورية العراق .
 8. دولة فلسطين .
 9. دولة قطر .
 10. دولة الكويت .
 11. الجمهورية اللبنانية .
 12. الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى .
 13. جمهورية مصر العربية .
 14. المملكة المغربية .
 15. الجمهورية الإسلامية الموريتانية .
 16. الجمهورية اليمنية .
- وشاركت في أعمال مجلس الاتحاد ومؤتمره أيضاً وفود ملاحظة تمثل منظمة المؤتمر

العربي وسيلة وهدفًا للعمل الإنمائي الشامل من خلال تنمية قدراته الاستيعابية والفكرية وتأهيل مهاراته التكنولوجية .

وفي إشارة إلى القضية الفلسطينية أوضح السيد عمامو دقة المرحلة التي تمر بها هذه القضية بعد تعثر مسار السلام وتخلص الطرف الإسرائيلي من التزاماته الدولية واستخفافه بالمواثيق والقرارات الأممية . وأكد أننا جميعاً ملزمون بنصرة الشعب الفلسطيني واسترجاع القدس السليمة ، والعمل على رفع الخطر والمعاناة عن الشعبين العراقي والليبي ، وإدانة سياسة الكيل بمكيالين ، والدعوة إلى إرساء العلاقات الدولية على المزيد من العدل والإنصاف .

ثم ألقى الدكتور أحمد فتحي سرور ، رئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي ، رئيس مجلس الشعب المصري ، كلمة أعرب في بدايتها عن عميق الاعتزاز بانعقاد دوره مجلس الاتحاد البرلماني العربي ومؤتمره الثامن على أرض موريتانيا العزيزة صاحبة الدور الرائد في حماية الثقافة والهوية العربيتين والنضال المشرف في معارك الاستقلال والتنمية .

ثم أشار الدكتور سرور إلى سبع قضايا حساسة يواجهها العالم العربي اليوم وهي :

1. أن تحقيق التضامن العربي والمصالحة العربية هدفان لا يمكن أن نحيد عنهما .

2. أن الوضع في الشرق الأوسط يموج بتقلصات عنيفة تتعرض للخطر السلم والأمن الإقليميين والدوليين بسبب السياسات الحالية للسلطة في إسرائيل التي تراجعت عن الوفاء بالتزاماتها بإسرائيل بموجب اتفاقيات أوسلو ، وأطلقت العنان لقوى الاستيطان ، ونكست عما تم التوصل إليه في المفاوضات على المسار السوري ، ورفضت قيام الدولة الفلسطينية وتمارس سياسة الجور والإرهاب ضد أهلنا في الأرض المحتلة ، وتحدى مبادرات السياسة الأمريكية بالرغم من أنها لا ترقى إلى مستوى استعادة الحقوق العربية السلبية ، كما يتضح من

العربية للتصدي للتحديات التي تواجهها الأمة العربية . وأوضح السيد ولد بابا أن أول ما يجب أن تتصب عليه الجهود العربية هو استغلال الخيرات الوفيرة باتجاه إيجاد موطئ قدم راسخ لنا في السوق الدولية ، والسيطرة بعقول أبنائنا على التقنيات الإتصالية الحديثة ، والتركيز على ما يلم شملنا ، ونبذ كل ما من شأنه تشتيت صفوتنا .

وفي ختام كلمته عبر السيد ولد بابا عن القمة بأن نخرج من هذا اللقاء وقد خطونا إلى الأمام باتجاه توحيد الكلمة وتنسيق التشريعات ووضع الأسس لاستراتيجية شاملة لاستعادة التضامن ومواصلة الإسهام في إرساء دعائم الحضارة الإنسانية الذي هو الطريق الوحيد لفرض السلام العادل والشامل وال دائم في ربوعنا واسترجاع أراضينا المغتصبة في فلسطين وسوريا ولبنان وبناء المستقبل المشرق لأجيالنا .

وكان المتحدث التالي في جلسة الافتتاح السيد محمد عمامو ، أمين عام اتحاد المغرب العربي، الذي عبر عن سروره بالمشاركة في أعمال مؤتمر الاتحاد ، كما أعرب عن الشكر لموريتانيا لاستضافتها أعماله . وأوضح السيد عمامو أن احتضان موريتانيا للمؤتمر يؤكّد تمسكها بالخيارات الديمقراطية وبأهمية التمثيل البرلماني في النهوض بالمجتمعات المغاربية والعربية .

وأشار السيد عمامو إلى أن انعقاد مؤتمرات الاتحاد البرلماني العربي بصورة مستمرة يشكل فرصة متعددة لتبادل الرأي بين البرلمانيين العرب ، وينم عن التوطن العضوي للخيارات الديمقراطية والتعددية في المجتمعات العربية النامية ، ويفند الحملات المغرضة المعادية للنهضة المغاربية والعربية .

ونوه السيد عمامو بأهمية مناقشات المؤتمر الحالي ، خاصة في ما يتعلق بوضع استراتيجية عربية للنهوض بالتعليم والثقافة والاتصال والمحافظة على الهوية الثقافية العربية ، باعتبار ذلك تكريساً للمقاربة التنموية التي تعتمد الإنسان

تنصهر، وأن نشارك لا أن نذوب في غيرنا.

7. أن التغيرات النووية الهندية والباكستانية بالإضافة إلى امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية قد أثارت قضايا بالغة الأهمية بالنسبة لنا لأنها فتحت الباب واسعاً لسباق نووي محتمل على مقربة من حدودنا ، الأمر الذي يتطلب منا وقفة جادة للوصول إلى التحليل السليم للموقف والتحديد الدقيق للبدائل المطروحة أمامنا .

وأعرب د. سرور في ختام كلمته عن الثقة في القدرة على الوفاء بالمهام التي أسندها شعبينا إلينا من أجل حماية حقوق أمتنا وتعزيز مسیرتها نحو تحقيق غایاتها النبيلة .

ثم تحدث معالي الوزير الأول للجمهورية الموريتانية السيد محمد الأمين ولد أكيك ، فنقل إلى أعضاء الوفود تحيات فخامة رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية معاوية ولد سيد أحمد الطابع ، ورحب بهم على أرض موريتانيا.

وعبر السيد ولد أكيك عن القلق لتعثر عملية السلام في الشرق الأوسط بسبب الموقف الإسرائيلي المتعنت ، وما يترتب عليه من احتلال الأراضي العربية وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة وتهويد القدس الشريف ، في وقت يجاهه فيه العالم العربي تحديات القرن الحادي والعشرين ، وتعرض حضارته وثقافته واقتصاده لمخاطر التهميش والذوبان في خضم العولمة والنظام العالمي الجديد .

وهذا الواقع يفرض علينا المزيد من التضامن ورص الصفوف وتفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك . كما أنها بحاجة إلى خلق تكتل عربي متوازن يرقى بالأمة العربية إلى مستوى التحديات الجديدة ، ويوهلهما للتفاعل مع الأمم الأخرى على قدم المساواة . وهذا دوره يتطلب تعزيز الثقة بين الدول العربية ، وإيقاظ الروح الوحدوية وتحقيق المصالحة العربية ، وتنمية أجواء العمل العربي .

إن تحقيق هذه الأهداف يتطلب الانطلاق من حقيقة أننا نعيش واقعاً له شرعنته الوطنية

مشروعها الأخير لإقامة بلدية القدس الكبرى لكي تضم أكثر من عشرة بالمائة من الضفة الغربية . وأوضح الدكتور سرور أن مسؤولية مواجهة هذا التحدي الصارخ والتهديد للمصالح العربية يقع على عاتق العرب أولاً ، وعلى المجتمع الدولي ، وخاصة راعي عملية السلام ، ثانياً .

كما نوه بأهمية دعوة الرئيسين مبارك وشيراك إلى عقد مؤتمر عالمي لمواجهة تعثر قضية السلام .

3. المعاناة التي تتحملها الشعوب العربية في العراق والجماهيرية العربية الليبية والجزائر والسودان والصومال .

4. ضرورة العمل على تسيير التشريع وتوحيده في العالم العربي لتوحيد الرؤية السياسية والقانونية وحمايتها ، خاصة في ظل أفكار العولمة التي تهدف إلى تقييد حركة التشريعات الداخلية للدول لفائدة الدول الصناعية .

5. ظاهرة العولمة التي تطوي بين جناحيها زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول واحتراق الأنظمة الثقافية والاجتماعية والتأثير على مضمون القيم الإنسانية ، وقد تؤدي إلى التدخل في السيادة الداخلية ، الأمر الذي يفرض علينا مزيداً من التضامن . وبهذا الصدد أعرب د. سرور عن الأسف لعدم وجود تكتل اقتصادي عربي بين التكتلات القائمة ، الأمر الذي يفرض علينا أن نستكمل بسرعة مقومات إنشاء السوق العربية المشتركة التي تحقق اعتماداً ذاتياً مشتركاً . ودعا د. سرور إلى عقد اجتماع للهيئة البرلمانية للسوق العربية المشتركة في بيروت في العام القادم ، وكذلك العمل على إقامة تعاون عربي وأوربي بين الدول الأوروبية شمال المتوسط والدول العربية من خلال عقد مؤتمر لرؤساء البرلمانات العربية والأوروبية لبحث جميع القضايا الهامة للتعاون بين أوروبا والعالم العربي .

6. ضرورة المحافظة على هويتنا وأصالتنا الثقافية العربية في ظروف انتشار العولمة والإقليمية فالمطلوب منا أن نتعاون لا أن

- ب. مؤتمر الحوار البرلماني العربي - الأوروبي (دمشق) .
- ج. الندوة البرلمانية حول البرلمان العربي الموحد والسوق العربية المشتركة (بيروت).
- د. الإعداد لأنشطة المستقبلية وفقاً لقرارات المجالس السابقة .
- 4. تجديد تعين الأمين العام للاتحاد .

وقد ناقش المجلس جميع البنود المدرجة في جدول أعماله واتخذ حولها القرارات التالية :

القرار 1/ مج 32

حول تقرير الأمين العام

الموافقة على تقرير الأمين العام حول تنفيذ قرارات دورة صنعاء لمجلس الاتحاد.

القرار 2/ مج 32

حول تجديد تعين الأمين العام

الموافقة بالإجماع على تجديد تعين السيد نور الدين بوشكوح في منصب الأمين العام للاتحاد لفترة جديدة اعتباراً من تاريخ انتهاء فترة تعينه الحالية ،

القرار 3/ مج 32

حول الندوة العالمية

حول القدس الشريف

أ. الموافقة على تخصيص مبلغ 250.000 دولار أمريكي لتفعيلية تنقلات العلماء والباحثين العالميين الذين سيشاركون في الندوة العالمية حول القدس الشريف التي ستعقد في الرباط في أواخر تشرين الثاني - نوفمبر 1998 ونفقات الترجمة إلى اللغتين الفرنسية والإنجليزية وطبعها .

ب. توزيع المبالغ على جميع الشعب الأعضاء في الاتحاد وفقاً لنفس نسبة توزيع ميزانية الاتحاد على هذه الشعب . وفي حال زيادة المبلغ عن الحاجة يحسم المبلغ المتبقى من مساهمة كل شعبة في ميزانية عام 1999 وبنفس النسب .

والإقليمية والدولية ، ولا يمكن تجاوزه نحو الوحدة المنشودة إلا بالتراصي والاختيار الطوعي . وأي محاولة لتجاوز هذا الواقع بأساليب فرض الوصاية والتدخل في الشؤون الداخلية لن تؤدي إلا إلى مزيد من التناحر ، وربما إلى مواجهات وحروب بين الدول العربية تدفعها إلى الاستعانة ضد بعضها البعض بطرف ثالث ، عربياً كان أو أجنبياً .

ونوه السيد الوزير الأول بدور الاتحاد البرلماني العربي في إثراء الحوار العربي وتنمية أواصر التعاون بين الدول العربية . كما أعرب في ختام كلمته عن حرص موريتانيا على الإسهام في كل ما من شأنه زيادة قوة الأمة العربية ومنعتها ، وأوضح أن جهد الحكومة الموريتانية ينصب داخلياً على تعزيز النظام الديمقراطي ، ثم تمنى النجاح والتوفيق لأعمال المؤتمر . وقد قرر المؤتمر اعتبار كل من كلمة فخامة رئيس الجمهورية الموريتانية ، وكلمة رئيس الاتحاد البرلماني العربي ، وثيقتين من وثائق المؤتمر .

اجتماعات الدورة الثانية والثلاثين

مجلس الاتحاد

بعد انتهاء جلسة الافتتاح بدأت أعمال الدورة الثانية والثلاثين لمجلس الاتحاد البرلماني العربي . وفي بداية الجلسة أقر المجلس جدول أعماله الذي تضمن البنود الآتية :

1. تقرير موجز للأمين العام حول تنفيذ مقررات دورة صنعاء لمجلس الاتحاد لا سيما : أ. الوضع المالي للاتحاد .

ب. سير عمل بناء المقر الجديد للاتحاد .

2. نحو تعديل وتحديث النظام المالي ونظام العاملين في الاتحاد البرلماني العربي (مقررات الأمانة العامة للاتحاد) .

3. مقررات حول الأنشطة القادمة للاتحاد :

أ. الإعداد للندوة العالمية حول " القدس الشريف " (الرباط) .

الفعالة في أعمال المؤتمر السنوي للحوار البرلماني العربي الأوروبي المزمع عقده في دمشق من 11 إلى 13 / 7 / 98 ، باعتبار هذا اللقاء يشكل دعماً لعلاقات الاتحاد بالبرلمانات الأوروبية ، وتعريفاً بالقضايا العربية المصيرية وكسب المزيد من الدعم لها ، والذي ينعقد بمبادرة من الاتحاد البرلماني العربي .

اجتماعات المؤتمر الثامن للاتحاد:

بعد انتهاء أعمال الدورة الثانية والثلاثين لمجلس الاتحاد بدأت أعمال المؤتمر الثامن . وفي بداية الجلسة الأولى أنتخب سعادة الشيخ أحمد ولد بابا ، رئيس الجمعية الوطنية الموريتانية رئيساً للمؤتمر . ووافق أعضاء المؤتمر على جدول الأعمال الذي تضمن البنود التالية :

1) التضامن العربي وتحقيق المصالحة العربية ، ووضع خطة عملية لإسهام البرلمانيين العرب في تحقيق هذا الهدف .

2) تنسيق التشريع وتوحيده في الوطن العربي :

أ. تحديد التشريعات التي يمكن البدء بتوطيدها (قوانين البيئة - قوانين الطفل - قوانين المرور ... الخ)

ب. اقتراح خطوات عملية وآلية مرتنة تؤدي إلى تحقيق هذا الهدف .

3) نحو استراتيجية عربية للنهوض بالتعليم والثقافة والاتصال والمحافظة على الهوية الثقافية العربية .

4) تبادل الآراء حول القضايا المطروحة في المؤتمر المائة للاتحاد البرلماني الدولي الذي سيعقد في موسكو في أيلول - سبتمبر 1998 م.

5) تقرير لجنة المتابعة للسوق العربية المشتركة .

6) تقرير لجنة المتابعة لقضية لوكريبي .

7) ما يستجد من أعمال .

ابتدأت أعمال المؤتمر بالإستماع إلى كلمات السادة رؤساء البرلمانات والوفود الذي

ج. تشكيل لجنة من ممثلي الشعب التالية : الأردن ، الإمارات ، سوريا ، فلسطين ، الجمهورية العربية الليبية ، مصر ، المغرب بالإضافة إلى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية والأكاديمية الملكية المغربية ومعهد الرؤاسات العربية للتحضير لانعقاد الندوة واعتماد أسماء الشخصيات العالمية والباحثين الذين ستوجه إليهم الدعوة للمشاركة في أعمال الندوة .

القرار 4/مج 32

حول نحو تحديث وتعديل النظام المالي ونظام العاملين في الاتحاد البرلماني العربي
الموافقة على المبادئ الواردة في مشروع النظمتين المقدمتين من قبل الأمانة العامة للاتحاد ، والتقويه بالجهد المبذول من قبل الأمانة العامة للاتحاد في إعدادهما ، والموافقة على إرجاء إقرارهما إلى الدورة القادمة للمجلس ، على أن تقوم كل شعبة بدراستهما وتزويد الأمانة العامة للاتحاد بملحوظاتها في أقرب الآجال .

القرار 5/مج 32

حول الندوة البرلمانية حول البرلمان العربي الموحد والسوق العربية المشتركة
أ. الموافقة على عقد الندوة في العاصمة اللبنانية - بيروت خلال عام 1999 .

ب. تكليف الأمين العام للاتحاد بإجراء لقاء مع الشعبة اللبنانية لاتخاذ الترتيبات المتعلقة بانعقاد الندوة .

القرار 6/مج 32

حول الإعداد للأنشطة المستقبلية للاتحاد
تكليف رئيس الاتحاد بالاتصال برئيس البرلمان الأوروبي لدراسة تنظيم اجتماع لرؤساء البرلمانات العربية والأوروبية ببحث التعاون بين البلدان العربية وبلدان الاتحاد الأوروبي .

القرار 7/مج 32

حول مؤتمر الحوار البرلماني العربي
الأوروبي
دعوة البرلمانات العربية للمساهمة

التضامن وتعزيزه وإحداث نقلة نوعية في مساره لمواجهة التطورات العالمية المتلاحقة وأثارها السلبية على الوطن العربي ، وبخاصة التحدى ، الذي تطرحه المستجدات الدولية الراهنة ، لاسيما في إطار التجمعات الاقتصادية والإقليمية ، والتكتلات الاقتصادية الدولية ، وغياب المعايير السياسية الواضحة في مؤسسات النظام الدولي ، بالإضافة إلى التحدى الذي تفرضه المخاطر المهددة للأمن العربي الذي يستدعي صياغة رؤية جديدة لهذا الأمن اعتماداً على القوى العربية الذاتية ،

- وإن يعبر عن شجبه لاستمرار السياسة الإسرائيلية المستخفة ببسط الحقوق العربية في تحرير الأراضي المحتلة من قبل إسرائيل ، وإعمال حق تحرير المصير للشعب الفلسطيني ، والتي تتناقض تماماً مع استراتيجية السلام العادل والشامل المتفق عليها في مؤتمر مدريد ، لاسيما مبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات مجلس الأمن 242 ، 338 ، 425 ،

- وإن يؤكد أن التضامن العربي المبني على مصالحة عربية حقيقة هو السبيل الوحيد لمواجهة كافة المخاطر والتحديات التي تتعرض لها أمتنا العربية ،

يقرر ملیلی :

1. التأكيد مجدداً على أهمية القرارات الصادرة عن كل من مؤتمر القمة العربية (حزيران - يونيو 1996 م) واجتماع وزراء الخارجية العرب (آذار - مارس 1997 م) ، والتي تؤكد على أن الأمة العربية قادرة على مواجهة التحديات والاستفزازات الإسرائيلية وعدم التفريط في حقوقها ، ويدعو إلى تفيذهـا .

2. دعوة القيادات العربية إلى دراسة السبل الكفيلة بالإسراع بعقد قمة عربية تتتوفر لها مقومات النجاح والفعالية ، تدرس المخاطر والتحديات المتضمنة في السياسات الإسرائيلية الراهنة ، والخيارات المتاحة أمام العرب ، وتتخذ القرارات الملائمة .

3. تطعيم الجامعة العربية بمؤسسة لقمة

ركزوا على القضايا الواردة في جدول أعمال المؤتمر ، لا سيما ما يتعلق بالتضامن العربي ودور البرلمانيين العرب في تعزيزه .

ثم شكل المؤتمر ثلاث لجان لدراسة بعض بنود جدول الأعمال ووضع مشاريع قرارات حولها وذلك على النحو التالي :

أ. لجنة القضايا السياسية والبرلمانية - التي كلفت بدراسة البندين الأول والرابع من جدول أعمال المؤتمر .

ب. لجنة القضايا القانونية والثقافية - التي كلفت بدراسة البندين الثاني والثالث من جدول أعمال المؤتمر .

ج. لجنة السوق العربية المشتركة لمتابعة ما تم إنجازه في سبيل تحقيق السوق العربية المشتركة الكبرى ،

وقد عقدت اللجان الثلاث اجتماعاتها ، وناقشت بنود جدول الأعمال المحالة إليها من المؤتمر ، واتخذت القرارات المناسبة التي أقرها المؤتمر . وفيما يلي النص الكامل لهذه القرارات :

أولاً - القرارات السياسية

القرار 1/مذ 8

حول التضامن العربي :

إن المؤتمر الثامن للاتحاد البرلماني العربي المنعقد في نواكشوط في الفترة من 25 - 27 حزيران - يونيو 1988 :

- إذ يستهم المعاني العظيمة والإنجازات التاريخية التي تحققت في ظل التضامن العربي ، وأهميته الملحة في الوقت الراهن لحفظ على الأمن القومي وتوفير مقومات النمو الاقتصادي ، وتعزيز المكانة الدولية للعالم العربي ،

- وإن يعرب عن عدم الرضى لغياب الأطر المؤسسية الفعالة والقوية لتحقيق هذا التضامن وعن المستوى الراهن للتضامن بين الدول العربية بفعل عوامل عربية وإقليمية وعالمية ،

- وإن يستشعر الحاجة إلى استعادة هذا

الأوروبي والدول العربية .

القرار 2/ مؤتمر 8

حول العملية السلمية :

1. يطالب المؤتمر الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره وراعي عملية السلام ، وعلى الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية ، بمضاعفة العمل من أجل تحقيق سلام عادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط ، وفقاً لقرارات مجلس الأمن 242 ، 338 ، 425 وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، ومرجعية مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام .
2. يدعو المؤتمر الحكومات العربية إلى تنفيذ قرارات قمة القاهرة - 1996 - وزراء الخارجية العرب - القاهرة 1997 - والداعية إلى إيقاف جميع أشكال التطبيع مع إسرائيل ، بما في ذلك إغلاق المكاتب والبعثات ، حتى تتصاعد إسرائيل إلى مرحلة مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ، وتقوم بتفيد جميع الاتفاقيات والتعهدات والإلتزامات التي تم التوصل إليها على كافة المسارات خلال محادثات السلام . كما يدعو المؤتمر إلى تعليق المشاركة العربية متعددة الأطراف والاستمرار بالمقاطعة العربية من الدرجة الأولى وتفعيلاً إزاء إسرائيل إلى أن يتم تحقيق السلام العادل الشامل القائم على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة وإعطاء الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية المشروعة المتمثلة في السيادة والعودة وحق تحرير المصير وإقامة دولته المستقلة ، وعاصمتها القدس .
3. يدين المؤتمر سياسات الحكومات الإسرائيلية الهدافة إلى تعطيل عملية السلام وتقويتها من أي محتوى حقيقي ، ويحملها مسؤولية تجميد تلك العملية ، كما يدين الممارسات القمعية وأعمال القتل والتكميل والحضار والإغلاق ومصادرة الأراضي وتنفيذ حرية التنقل للأفراد والبضائع وتنزييف المقدسات الإسلامية والمسيحية ومنع الوصول إليها التي

العربية بحيث تكون هذه المؤسسة معنية بالحفاظ على دورية انعقاد مؤتمرات القمة العربية والإعداد لأعمالها .

4. وضع استراتيجية عربية قومية توفر حماية الأمن العربي مع التركيز على الترابط بين مسائل الأمن والتنمية والثقافة ، باعتبارها عناصر متلازمة لا يمكن الفصل فيما بينها .

5. تعزيز دور الاتحاد البرلماني العربي ، بما يساهم في تحقيق التضامن العربي وتعزيز دور الجامعة العربية وتطوير ميثاقها وتفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك ، بما يكفل تشريف دورها وزيادة فاعليتها في تحقيق المصالحة العربية المشتركة ومعالجة الأزمات بكفاءة وإيجاد الآلية اللازمة لذلك .

6. تفعيل اتفاقية الدفاع العربي المشترك كآلية لحماية الأمن القومي العربي .

7. وضع تصور عربي مشترك لمواجهة الغزو السياسي والاقتصادي والثقافي الصهيوني الذي يتعرض له الأمة العربية .

8. دعوة الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد إلىبذل أقصى الجهود من أجل تعزيز السعي إلى تحقيق التضامن العربي ، بما في ذلك التصدي للحملات المغرضة التي تهدف إلى إعاقة هذا التضامن ، والعمل على ترسیخ الإيمان بجدوى التضامن العربي في أوساط الرأي العام في أقطارها .

9. التأكيد على أن تحقيق مصالحة عربية حقيقة قائمة على تخطي الخلافات بشكل عالم لا غنى عنه وضمانة أكيدة لتجسيد التضامن العربي .

10. العمل على تنسيق المواقف العربية في كافة المجتمعات التي تم بين الدول العربية المتوسطية والدول الأوروبية ضماناً لتوحيد الموقف العربي والمحافظة على المصالح العربية المشتركة .

11. الدعوة إلى عقد مؤتمر لرؤساء برلمانات الدول العربية والأوروبية لإصدار إعلان يتضمن تأسيس التعاون بين دول الاتحاد

الرابعة لعام 1949 ، وعقبه في طريق السلام . ويذعن إلى إيقاف جميع الأنشطة الاستيطانية وعمليات التهويد التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي داخل مدينة القدس وفي محيطها .

2. يدين المؤتمر قرار الحكومة الإسرائيلية الأخير ، والقاضي بتوسيع مدينة القدس وإلحاق المستوطنات الإسرائيلية المقامة على الأرض الفلسطينية ضمن نطاق تلك التوسعة ، في محاولة منها لإحداث خلل ديمغرافي فادح لصالح الوجود البشري الإسرائيلي فيها ، فيما يتعارض مع قرارات الشرعية الدولية والاتفاقات الموقعة . ويعتبر المؤتمر أن ذلك القرار الصادر عن الحكومة اليهودية الإسرائيلية يمثل ذروة الاستخفاف والاستهانة بكل الحقوق والمشاعر العربية والإسلامية والمسيحية والرأي العام العالمي لقتل أي أمل في تحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة .

ولمواجهة هذا القرار :

- يطالب المؤتمر الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ولجنة القدس التعامل مع هذا الحدث بما يتاسب مع أهميته وخطورته واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية القدس وردع العدوان الصهيوني عنها .

- يدعو راعيي عملية السلام ودول الاتحاد الأوروبي ودول العالم قاطبة إلى إعلان إدانتها للقرار المذكور ، و إلى ممارسة جميع أشكال الضغط على إسرائيل لإرغامها على وقف هذا المشروع والانصياع إلى قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بوضع مدينة القدس .

- يدعو مجلس الأمن الدولي بوصفه الجهاز المسؤول عن حفظ السلام والأمن الدوليين ، إلى التدخل الفوري واتخاذ القرار المناسب للغاء هذا القرار .

- ينashد جميع البرلمانيات والمنظمات البرلمانية في العالم إعلان رفضها وإدانتها لمشروع القدس الكبير ، ويدعو برلمانيي العالم أن يحثوا حكوماتهم على رفض ذلك المشروع والضغط على إسرائيل لوقف سياسة الاستيطان

تقوم بها سلطات الاحتلال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة كافة ، بما فيها الجولان السوري المحظى وجنوب لبنان وبقاعة الغربية .

4. يحيي المؤتمر الأسرى العرب في سجون الاحتلال الإسرائيلي ، وينهن نضالاتهم من أجل الحرية والاستقلال وعزّة أمتهم ، ويطلب الحكومات العربية والمجتمع الدولي تكثيف الجهود لإطلاق سراحهم وإجبار الحكومة الإسرائيلية على تنفيذ ما جاء في الانفجارات الموقعة معها بخصوصهم .

5. يدين المؤتمر سياسة الكيل بمكيالين ، التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع قرارات الشرعية الدولية ، ويدعو إلى تطبيق عادل ومتوازن لتلك القرارات دون تحيز أو تحامل .

6. يناشد المؤتمر جميع الدول تقديم الدعم السياسي والمادي للشعب الفلسطيني وسلطاته الوطنية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

7. يدعو المؤتمر إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل ، ويدين موقف إسرائيل الرافض للتوقيع على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ويدعو المجتمع الدولي إلى الضغط على إسرائيل لتوقيع هذه المعاهدة . كما يدعو إلى دراسة إمكانية عقد دورة خاصة لمجلس الاتحاد للبحث في كيفية تحقيق هذا الهدف .

القرار 3 / مقدمة

حول القدس :

1. يؤكد المؤتمر التمسك بعروبة القدس ، ويدين جميع المحاولات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير وضعها demografic أو الجغرافي أو السياسي أو الحضاري ، ويعتبر كل إجراء إسرائيلي في هذا الصدد لاغيا وغير شرعي ومخالف للقانون الدولي ولقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ، ومنتها لاتفاقية جنيف

1. يعرب المؤتمر عن الاستكار الشديد للتهديدات الإسرائيلية الموجهة ضد سورية ، والرامية إلى تصعيد التوتر في المنطقة وتدمير عملية السلام .

2. يؤكد المؤتمر تضامن البرلمانات العربية وتجدد دعمها ومساندتها الحازمة لمطلب سورية العادل وحقها في استعادة كامل الجولان المحتل، وفقاً لأسس عملية السلام ولقرارات الشرعية الدولية ، والدعوة إلى استئناف المفاوضات من النقطة التي وصلت إليها ، والإلتزام بما تم التوصل إليه على هذا المسار .

3. يطالب المؤتمر راعي عملية السلام والمجتمع الدولي بتحمل مسؤولياتهم بإلزام إسرائيل بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية التي تدعو إلى الانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران لعام 1967 ، ومن الأراضي العربية المحتلة الأخرى.

4. يشيد بصمود المواطنين العرب السوريين في الجولان السوري المحتل ويؤكد الوقوف إلى جانبهم في تصديهم للاحتلال الإسرائيلي وممارساته القمعية وإصرارهم على التمسك بأراضيهم وهويتهم السورية ، ويشدد على ضرورة تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 على مواطني الجولان السوري المحتل .

5. يؤكد رفض كل ما اتخذته وتنفذ سلطات الاحتلال الإسرائيلي من إجراءات تهدف إلى تغيير الوضع القانوني والطبيعي والديمغرافي في الجولان السوري المحتل ، ويعتبر الإجراءات الإسرائيلية غير قانونية ولاجية وباطلة وتشكل خرقاً للاتفاقيات الدولية لاسيما اتفاقية جنيف الرابعة ومينسك الأمم المتحدة وقراراتها ، وخاصة قرار مجلس الأمن رقم 497 لعام 1981 ، وقرار الجمعية العامة رقم 28 في دروتها 51 الذي أكد أن قرارضم الجولان غير قانوني وباطل ، وأن قرار الكنيست بضم الجولان العربي السوري المحتل لاغ وباطل ، وغير ذي أثر قانوني ، ويشكل انتهاكاً خطيراً لقرار مجلس الأمن رقم 497 لعام 1981 .

والتوسيع في الأراضي العربية المحتلة والإلتزام بعملية السلام بصورة كاملة .

- ينشد المؤتمر جميع الدول العربية ، حكومات وشعوبها ، تكثيف دعمها المعنوي والمادي الرامي إلى تعزيز الصمود العربي في القدس ، وذلك بتثبيط دور الحياة فيها في جميع المجالات من ثقافية واجتماعية واقتصادية وصحية وإسكانية ، مما يمكن أهلنا المرابطين في القدس وأκنافها من الوقف في وجه الهجمة الاستيطانية الشرسة ومحاولات التهديد الذؤوبة التي تستعمل فيها سلطات الاحتلال جميع الأساليب من تدمير لبناتها التحتية ، وعزلها عن محيطها العربي ، وتصفيق على صناعتها الحرافية والسياحية ، ورفض إعطاء رخص بناء لساكنيها ، وتجردهم من هويتهم المقدسة لاجبارهم على النزوح عنها وتغريغها وبالتالي من سكانها العرب .

- يوجه المؤتمر الشكر إلى جلالة الملك الحسن الثاني ، عاهل المملكة المغربية ، على تضليله برعاية واستضافة أعمال ندوة القدس العلمية العالمية وتوفير جميع الإمكانيات التي تؤمن النجاح لتلك الندوة الهامة .

القرار 4/مؤ 8

حول الاستيطان :

1. يؤكد المؤتمر دعمه للموقف العربي والدولي الرافض لسياسات الاستيطان الإسرائيلية ويدعم المطالبة بوقف جميع أشكال الاستيطان وتفكيك المستوطنات القائمة ، ويعتبر الإستيطان أحد الأخطار الأساسية التي تهدد الأرض العربية في فلسطين والجولان ، وبالتالي العملية السلمية.

2. يدعوا المؤتمر جماهير الأمة العربية إلى مساندة الشعب الفلسطيني في نضاله الباسل ضد الاستيطان ، وتوفير كل مستلزمات الدعم لمشروعات صندوق الأرض بهدف توفير البنية التحتية التي تمكن الشعب الفلسطيني من الصمود .

القرار 5/مؤ 8

حول التضامن مع سوريا :

القرار 6/مذ 8**حول لبنان:**

1. إدانة الاحتلال المستمر على جنوب لبنان وبقاعه الغربي ، وشجب الاعتداءات الإسرائيلية على أراضيه والتي يسقط من جرائها عشرات الشهداء والجرحى .

2. دعم لبنان في سعيه الدائم لتنفيذ القرار 425 بنصه الحرفي وإسقاط الشروط التي تحاول اسرائيل فرضها على لبنان من خلال تفسيرها أحادي الجانب لمنطق هذا القرار الذي لا يحتمل أي تفسير أو تأويل ودعم لبنان في دعوة المجتمع الدولي ، مثلاً بمنظمة الأمم المتحدة ، إلى التوقف عن معاملة اسرائيل كاستثناء لاتطبق عليه القرارات الدولية ، وإجبارها على تتنفيذ القرارات الدولية بشأن لبنان ، وخصوصاً القرار 425 .

3. دعم جهود لبنان في الميدان العربي والدولي في الضغط على اسرائيل لإطلاق جميع الرهائن اللبنانيين المعتقلين في سجن الخيام وفي سجون فلسطين المحتلة خلافاً لأحكام القانون الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية جنيف لعام 1949 .

4. توجيه التحية إلى مقاومة اللبنانية الباسلة ودعمها في تصديها للعدوان الإسرائيلي المستمر والتأكيد على حق الشعب اللبناني في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي الذي تكفله القوانين الدولية.

5. تأييد تلازم المسارين اللبناني والسوسي خدمة للمصلحة اللبنانية والسويسرية والعربية المشتركة .

6. مطالبة المجتمع الدولي بتشكيل محكمة دولية لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين الذين ارتكبوا مجزرة قانا في مجمع الأمم المتحدة في 18 نيسان - أبريل / 1996 ، وسائل المجازر الأخرى بحق الشعب اللبناني ، أسوة بالمحاكم التي شكلت لمحاكمة مجرمي الحرب في صربيا ورواندا ، إضافة إلى ذلك مطالبة المجتمع الدولي بالضغط على اسرائيل لتقديم التعويضات إلى لبنان عن الأضرار

المادية والبشرية الناجمة عن عدوانها المستمر على أراضيه ، ولاسيما عدوان تموز - يوليو 1993 وعدوان نيسان - أبريل 1996 .

7. دعوة الدول العربية إلى الوفاء بالتزاماتها المقررة للبنان في القمم العربية ، دعماً لصعود شعبه وإعادة إعماره .

القرار 7/مذ 8**حول الجماهيرية العربية الليبية الشعبية****الاشترائية العظمى :**

1. يذكر المؤتمر بقراراته السابقة بشأن التضامن مع الجماهيرية ، والمطالبة برفع الحظر والإجراءات الأخرى المفروضة ضدها ، وخاصة قرار الثورة التاسعة والعشرين الطارئة لمجلس الاتحاد التي عقدت بالجماهيرية العظمى يومي 14 و 15 كانون الأول - ديسمبر 1997 .

2. يرحب المؤتمر بالقرار الصادر عن محكمة العدل الدولية في 27/2/1998 الذي أكد الطبيعة القانونية للخلاف بين ليبيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة حول ما يسمى بقضية لوكربي .

3. يثمن عالياً القرار الصادر عن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد في واغادوغو في الفترة من 8 - 10 حزيران - يونيو 1998 ، القاضي بعدم الاستمرار في الامتثال للعقوبات بحلول شهر أيلول - سبتمبر 1998 في حالة عدم استجابة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لمقترح إجراء المحاكمة للمشتبه فيها في بلد ثالث محайд بحلول موعد مراجعة العقوبات في يونيو 1998 .

4. يعرب عن قلقه إزاء استمرار الحظر الجوي والإجراءات الأخرى المفروضة على الجماهيرية الشقيقة ، ويدعو مجلس الأمن إلى رفعها فوراً .

5. يطالب الحكومات العربية بعدم الاستمرار في الامتثال لقراري مجلس الأمن رقم 748 (1992) و 883 (1993) ، نظراً لتعنت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وعدم

وشعبا في كفاحهما ومقاومتهما للإرهاب ، ويطالب بالتنديد بالإرهاب والإرهابيين ومسانديهم من الدول والهيئات والتنظيمات ، ويدعو إلى التعاون الدولي من أجل القضاء على هذه الظاهرة الغزيرة عن مجتمعنا والمعارضة مع مبادئ ديننا الحنيف .

2. يعرب المؤتمر عن رفضه القاطع لأية محاولة للتدخل في الشؤون الداخلية للجزائر الشقيقة تحت أي ذريعة كانت ، وذلك احتراما لمبدأ سيادة الدول في إدارة شؤونها ، وإدراكا من المؤتمر لقدرة الشعب الجزائري الشقيق ومؤسساته الدستورية على الخروج نهايأ من هذه الأزمة العابرة في أجل قريب .

3. يطالب المؤتمر الدول التي لاتزال تؤوي الجماعات الإرهابية بالكف عن تقديم الدعم لها ، والإلتزام بعدم إيوانها وعدم تقديم الدعم المادي واللوجستي والإعلامي لها ، والتقييد بالمواثيق والقوانين الصادرة في هذا الشأن .

4. يعتبر المؤتمر أن الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تقوم بها الجزائر كفيلة بعودة الأمن والاستقرار إلى هذا البلد الشقيق .

القرار 11/مؤ8

حول السودان :

1. يعبر المؤتمر عن قناعته التامة أن مايتعرض له السودان يرمي إلى ضرب وحدته ويستهدف أمنه واستقراره .

2. يؤكد تضامنه ومساندته للسودان في وجه الاعتداءات المتكررة من بعض دول الجوار .

3. يدعوا المجالس النيابية العربية وجامعة الدول العربية إلى تأييد وحدة السودان ومناصرته والhilولة دون محاصرته وشله عن أداء دروه القومي .

القرار 12/مؤ8

حول الجزر العربية الثلاث المحتلة

يعرب المؤتمر عن التضامن مع دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة في تأكيد عروبة الجزر الثلاث : طنب الكبرى وطنب

استجابتهما للعبارات المطروحة ، وخاصة مبادرة جامعة الدول العربية ، وذلك تنفيذا لقرار مؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد بالقاهرة في الفترة من 21 - 23 تموز - يوليو 1996 (رفع العقوبات المفروضة على الجماهيرية العربية الليبية ، خاصة وأن استمرارها من شأنه أن يدفع الدول العربية إلى النظر في الوسائل الممكنة لتجنيب الشعب الليبي مزيدا من الأضرار) .

القرار 8/مؤ8

حول مشروع الاتحاد العربي المقدم من الجماهيرية

يؤكد المؤتمر على قرار مجلس الاتحاد في دورته التاسعة والعشرين الطارئة التي عقدت في طرابلس (كانون الأول - ديسمبر 1997) ، ويبحث اللجنة الخاصة بدراسة هذا المشروع في إطار الجامعة العربية ، على الإسراع بدراسته ، لما لذلك من إسهامات في إحياء التضامن العربي وتحقيق الوحدة العربية الشاملة .

القرار 9/مؤ8

حول العراق :

1. يؤكد المؤتمر حرصه على وحدة العراق واستقلاله وسيادته الوطنية ، ويرفض كل أشكال التدخل الإقليمي والدولي في شؤونه الداخلية .

2. يطالب برفع الحصار ومعاناة الشعب العراقي فورا .

3. يرحب بالتقدم الحاصل في تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن ، ويأمل في استكمالها في أقرب فرصة ، ويطالب الأمم المتحدة بوضع جدول زمني لإنتهاء عمليات التفتيش .

4. إذ يؤكد حرصه على التسامح الجراح بين العراق والكويت يطالب بإيجاد حل عاجل لقضية المحتجزين والمفقودين الكويتيين ، وذلك وفقا لما جاء بقرار مجلس الأمن ومؤتمرات ومجالس الاتحاد البرلماني العربي .

القرار 10/مؤ8

حول الجزائر :

1. يجدد المؤتمر تضامنه مع الجزائر دولة

2. يدعوا إلى عقد مؤتمر دولي برلماني وحكومي لتعريف الإرهاب والتمييز ما بين الإرهاب ونصال الشعب من أجل استعادة أراضيها المحتلة وتحقيق استقلالها .

3. يدعوا جميع المجالس التشريعية العربية إلى الإسراع بتصديق الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب .

القرار 17/مؤ8

حول التحالف العسكري الإسرائيلي - التركي ومشكلة المياه

1. يدين المؤتمر التحالف العسكري الإسرائيلي - التركي ، ويعتبر استمرار هذا التحالف ضرب موجهة لجهود عملية السلام ، وتشجيعاً لإسرائيل على التمادي والمماطلة في عرقلة جهود السلام . ويناشد الحكومة التركية أن تتراجع عن هذا التحالف نظراً لما له من آثار سلبية على الاستقرار في المنطقة .

2. يؤكد حق سوريا والعراق في حصتهما في مياه نهر دجلة والفرات ، ويدعو الحكومة التركية للالتزام بالقوانين والأعراف الدولية بشأن هذين النهرين .

ثانياً - القرارات المتعلقة بالشؤون البرلمانية

القرار 18/مؤ8

حول القضايا المطروحة في المؤتمر البرلماني الدولي في موسكو

1. عقد اجتماع تنسيقي للوفود العربية المشاركة في المؤتمر المائة للاتحاد البرلماني الدولي في موسكو مساء يوم الأحد 1998/9/6 للتشاور حول القضايا المطروحة في المؤتمر وتکليف الأمانة العامة للاتحاد باتخاذ الترتيبات الالزامية لعقد هذا الاجتماع .

2. طرح موضوع المياه في مداخلات السادة رؤساء الوفود البرلمانية العربية وتوضيح أهميته بالنسبة للعالم العربي ، مع التركيز على أبعاده الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية وانعكاساته على علاقات بعض الدول العربية بدول الجوار ، ... الخ .

الصغرى وأبو موسى ، ويدعو الجمهورية الإسلامية الإيرانية للإستجابة لمبادرات ونداءات دولة الإمارات وحل النزاع حول هذه الجزر بالطرق السلمية وإنهاء احتلالها ، ويؤكد على رفض كل ما اتخذه وتخذله السلطات الإيرانية من إجراءات تهدف إلى تغيير الوضع القانوني والطبيعي والديمغرافي في الجزر الثلاث .

القرار 13/مؤ8

حول احتلال أرتيريا لجزيرة حنيش

يؤكد المؤتمر حق اليمن التاريخي في السيادة على جزيرة حنيش ، ويعرب عن التضامن مع الجمهورية اليمنية الشقيقة .

القرار 14/مؤ8

حول الصومال

1. يدعو المؤتمر الفصائل الصومالية إلى نبذ الخلافات وتوحيد الصفوف من أجل إعادة بناء دولتهم ، تنفيذاً للاتفاق الذي وقعت عليه الفصائل كافة في القاهرة .

2. يدعو الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية إلى تقديم المساعدات المادية والمعنوية إلى الصومال الشقيق والوقف بجانبه كلياً حتى يستعيد مركزه بين الأقطار العربية .

القرار 15/مؤ8

حول قضية المدينتين المغربيتين سبتة ومليليا

يؤكد المؤتمر الخطوات التي تتخذها المملكة المغربية في سبيل الحفاظ على وحدتها الترابية وتحرير مدينتي سبتة ومليليا والجزر الجعفرية ، ويطالب المؤتمر إسبانيا بالتجاوب مع اقتراح العاهل المغربي بإنشاء خلية مشتركة للتفكير من أجل استعادة المدينتين للسيادة المغربية مع ضمان مصالح إسبانيا .

القرار 16/مؤ8

حول الإرهاب

1. يدين المؤتمر الإرهاب بكل أشكاله ، بما فيها إرهاب الدولة المنظم الذي تمارسه إسرائيل داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل وجنوب لبنان ، وفي خارجها .

مما يذكر بالعقبات التي واجهها العمل
الوحدي العربي في مراحله المختلفة بسبب
تضارب التشريعات واختلافها بين الأقطار
العربية ، والعجز عن توحيدها أو التنسيق فيما
بينها بما يفي بمتطلبات هذا العمل .

وإذ ينوه بالجهود التي بذلتها منظمات العمل العربي المشترك في مجال تقديم شريعت نموذجية تحكم النشاطات التي تقع في دائرة اختصاصها.

• وادى يثمن عاليًا جهود مجلس وزراء العدل العرب في مجال توحيد التشريعات العربية التي تم إقرارها و السعي لاصدارها ، ودور المركز العربي للبحوث القانونية و القضائية التابع لجامعة الدول العربية .

یہ رر:

أ. ان التشريعات التي يمكن البدء بتوسيعها هي قانون البيئة وقانون المرور وقانون الطفولة وقانون مكافحة المخدرات .

بـ. عقد اجتماعات لجان التشريع في كل برلمان أو مجلس شورى عربى لوضع اقتراحات ملموسة وعملية حول الخطوات التي يمكن القيام بها لتحقيق توحيد تشريعات قوانين البيئة والمرور والطفولة ومحاربة المخدرات.

ج. دعوة الجنة القانونية في الاتحاد
البرلماني العربي إلى عقد اجتماع في مقر
الاتحاد في دمشق قبل نهاية عام 1998 لدراسة
ما توصلت إليه لجان التشريع في البرلمانات و
مجالس الشورى العربية ، وخصوصا ما يتعلق
بتحديد القوانين التي يمكن البدء بتوسيعها أو
السعى لا صدارها واقتراح الإجراءات العملية
لتنفيذ ذلك .

د. تقدم اللجنة القانونية تقريراً مفصلاً بما
توصلت إليه إلى الدورة العادية القادمة لمجلس
الاتحاد البرلماني العربي لاتخاذ القرار المناسب.

القرار ٢٠/مؤ٨

نحو استراتيجية عربية للنهوض بالتعليم و الثقافة

٣. دعم طلب المجلس الوطني الفلسطيني
بالحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد
الللمان الدولي من خلا

أ. إجراء اتصالات مبكرة - وخلال الفترة السابقة لانعقاد المؤتمر - مع الشعب البرلمانية ذات التأثير لإقناعها بعدلة الطلب الفلسطيني وبالخصوص بيت لصالحة .

بـ. الحرص على التواجد الكامل أثناء إجراء التصويت على الطلب في مجلس الاتحاد.

ج. التنسيق مع ممثلي المجموعات الصديقة (الأفريقية ، عدم الانحياز ، الإسلامية) قبل انعقاد جلسة مجلس الاتحاد لضمان أكبر عدد من الأصوات .

د. دعوة وزراء الخارجية العرب إلى الإسهام في الجهود الرامية إلى تحقيق هذا المطلب.

هـ. التقدم باسم الوفود العربية بطلب إدراج
بند إضافي في جدول أعمال المؤتمر حول عملية
السلام في الشرق الأوسط ، تحت العنوان
التالي :

"إسهام البرلمانات في العالم في إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط"

٤. دعم ترشيح السيد توفيق عبده اسماعيل ،
عضو مجلس الشعب المصري ، لعضوية لجنة
التنمية المستدامة في الاتحاد البرلماني الدولي .

ثالثاً : تنسيق التشريع وتوحيده في الوطن العربي ، ونحو استراتيجية عربية للنهوض بالتعليم والثقافة والاتصال والمحافظة على الهوية العربية

القرار ١٩/مؤ٨

تنسيق التشريع وتوحيده في الوطن العربي

إن المؤتمر الثامن للاتحاد

• اذ يستلمون جهود الرواد الأوائل من رجالات القانون العرب ، ويذكر بكل التقدير محاولاتهم المخلصة والرؤوية الرامية إلى تنسيق التشريع و توحيده في الوطن العربي .

التربية استثماراً مربحاً في بناء رأس المال البشري .

ب. مطالبة المنظمات العربية الحكومية وغير الحكومية بما فيها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بإعداد استراتيجية عربية ثقافية تشمل التوجهات التي يجب أن ينتهجها العرب لمواجهة التحديات واللحاق بركب العصر .

ج. العناية بالصناعات الثقافية بدءاً من الطباعة وارتفاع إلى الأجهزة الإلكترونية والمعلوماتية وتطوير تكنولوجيا الإتصالات .

د. العمل على مواكبة عصر العلم والثقافة و العناية بالبحث العلمي و ضرورة التعاون و التنسيق بين الدول العربية والجامعات العربية لتحقيق ذلك .

ه. تعزيز الإنتماء من خلال زرع الثقة والأمل في الجماهير العربية ووضع الأسس الفكرية للطفرة الحضارية النوعية .

و. العمل على إعداد الأطر البشرية و الكوادر التربوية و التعليمية و توفير الدوافر المادية لها

ز. مناشدة أجهزة الإعلام العربية ضرورة العمل و التنسيق فيما بينها لوضع خطة التطوير الدائم لأدائها بما يتلائم و متطلبات المواجهة العربية الفاعلة لتلك التحديات .

ح. وضع السبل الازمة للاستفادة من العقول العربية المهاجرة لنفهم بفعالية في اغناء المعرفة العربية العلمية و التكنولوجية التي تحتاجها امتنا العربية دون التفريط بقيمها الروحية و القومية و الإنسانية .

القرار 21 مؤ

حول السوق العربية المشتركة

إن المؤتمر البرلماني العربي الثامن :

- إذ يستذكر ويتابع تطبيق القرارات الصادرة عن الاتحاد ، بشان مشروع السوق العربية المشتركة ، وهي القرار الاقتصادي الصادر عن المؤتمر البرلماني العربي السابع و القرار رقم (2 / 31) الصادر عن الدورة

إن المؤتمر الثامن للاتحاد :

• إذ يؤكد أن الصراع في عالمنا اليوم لم يعد صراعاً عسكرياً في المقام الأول بل هو أيضاً صراع إقتصادي و معلوماتي و حضاري و ثقافي ، و أصبح الحفاظ على الهوية الثقافية الممتدة الجذور نوعاً من من الصراع الحضاري والثقافي .

• هؤلاً يدرك أن الوطن العربي يتعرض إلى غزو ثقافي يحاول أن يطال شخصية الإنسان العربي ويشكك بالهوية التقليدية العربية الإسلامية وبالوجود القومي العربي ، ويهدف بالتالي إلى التشكيك بقدرات العرب وبيث مفاهيم زانفة ومزورة عن حياتنا الثقافية وقدراتنا الابداعية .

• هؤلاً يرصد بكل الاعتزاز والتقدير جهود المخلصين من أبناء الأمة من أجل التصدي لهذه التحديات بالكلمة الصادقة الملتزمة و التخطيط العلمي السليم و السعي المخلص الدؤوب لخلق حقائق اعلامية و ثقافية جديدة في الواقع العربي على النحو الذي يعين الأمة على مواجهة تلك التحديات .

• هؤلاً يركز على التربية المستقبلية و الرابط الوثيق بين النظام التعليمي و الثقافي و التنمية الشاملة والجمع بين الأصالة و المعاصرة .

• هؤلاً يتتابع الثورة التكنولوجية الهائلة المتتسارعة في مجال الإتصال ، و ما يترتب على ذلك من تأثيرات سلبية على وعيه وأحساسه بهويته في غيبة نظام إعلامي عربي كفاء و فعال ،

• هؤلاً يشير إلى الإهتمام باللغة العربية ودعم مسيرة التعریب لأنها ضرورة قومية و حياتية وعلمية و ضرورة لمواجهة الغزو الفكري و التبعية الأجنبية و ضرورة للانتقال من إستهلاك الأشياء إلى صنعها ، و بالتالي منحها الإسم العربي .

يقرر:

1. دعم البرلمانات العربية للتربية و تبني مشاريعها التربوية و اعتبار العملية

طاقات المفكرين والخبراء ومراكز البحث في الوطن العربي ، وراء هدف إقامة السوق العربية المشتركة الكبرى ، ببلورة الآراء والتوجهات ، وإعداد الدراسات والصيغ والاتفاقيات والآليات الملائمة ، لبلغ هذه الغاية.

- وإذا ينادي بضرورة الإشراك الفعال للشعوب العربية ، في عملية بناء السوق العربية المشتركة الكبرى ، من خلال دور ملموس ومتامٍ للمنظمات العربية المشتركة غير الحكومية والقطاع العربي الخاص ، في كافة الجهود الموجهة إلى هذا الهدف ، بما في ذلك الاشتراك في صنع السياسات واتخاذ القرارات المتعلقة بالتعاون والتكامل الاقتصادي ، في نطاق العمل الاقتصادي العربي المشترك .

- وإذا يلاحظ باهتمام العوامل المبررة للإسراع في إقامة مشروع السوق العربية المشتركة الكبرى ، وعلى رأسها التطورات التنموية والاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية ، والمتغيرات والتحديات الاقتصادية والسياسية الدولية والإقليمية المتلاحقة ، وانعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على الوطن العربي ، والتي تتطلب منه جميعاً أن يتعامل معها من موقع التقليل الاقتصادي الجماعي ، للإفاده من ليجابياتها وتحجيم سلبياتها ، والدفاع عن المصالح العربية العليا إزاءها ، من خلال استراتيجية عربية موحدة ، متطورة ومتكلمة ومتماضكة .

- وإذا ينطلق من دوره ويعي رسالته ، ككيان شعبي عربي ، يجسد إرادة الأمة العربية ، ويعبر عن تطلعات وأمال الشعوب العربية ، ويذود عن مصالحها ، ويؤمن بدور هذه الشعوب في صنع المصير العربي ، وفي توجيه الحكومات ومؤسسات العمل العربي المشترك ، نحو خدمة المصالح العربية في مختلف مستوياتها و مجالاتها ، وتوليد وتنمية المنافع العربية المتبادلة ، وصياغة المستقبل العربي وفقاً لسياسات رشيدة ، وبأدوات عصرية ، تؤدي إلى هذه الغايات السامية المنشودة ، ويأتي على

الحادية والثلاثين لمجلس الاتحاد ، والهادفة جمِيعاً إلى توفير المساندة البرلمانية و الشعبية العربية ، اللازمة لإخراج مشروع السوق العربية المشتركة الكبرى إلى حيز الوجود ، تحقيقاً لأفضل مصالح الوطن العربي ، قطرياً وجماعياً ، في الحاضر والمستقبل ، وتمكنها له من التعامل مع الكيانات و التكتلات الاقتصادية الكبرى ، ومع التحديات التي تواجهه ، والتصدي للأخطار المحدقة به .

- وإذا يؤكد على ضرورة توفير الآليات العلمية والإمكانات الفنية ، اللازمة لأداء الاتحاد و الشعب البرلمانية للاتحاد ، لمهامها في بلورة ودفع مشروع السوق العربية المشتركة الكبرى .

- وإن يشير إلى القرار الصادر عن مؤتمر القمة العربي المنعقد بالقاهرة في يونيو 1996 ، بالإسراع في إقامة مشروع (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) ، وإلى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية ، بشأن إقرار (البرنامج التنفيذي) للمشروع ، وتطوير ودفع خطوات تنفيذه ، بعد أن بدأ في تطبيقه اعتباراً من أول يناير 1998 .

- وإذا يأخذ في الاعتبار أن هناك سوقاً عربية مشتركة صغيرة ، قائمة قانونياً وفعلياً منذ يناير 1965 ، في نطاق إتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، بمقدسي قرار صادر عن المجلس باتفاقية (السوق) ، وتضم في عضويتها سبع دول عربية ، وأن هناك قرارات أصدرها المجلس مؤخراً بتفعيل (السوق) ، وإنشاء (آلية انتساب) تسمح لكافة الدول العربية غير المنضمة إلى (إتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية) ، وبالتالي غير الأعضاء في السوق العربية المشتركة ، بالمشاركة في هذه (السوق) ، من أجل الإفادة من ثمار التحرير الكامل للتجارة العربية البينية ، والإسهام في دفع مسيرة (السوق) ، وتوسيع نطاق عضويتها .

- وإذا يؤكد مرة أخرى على أهمية حشد

رأسها التكتل الاقتصادي التكامل ، الذي يجسد مشروع السوق العربية المشتركة الكبرى ، يقرر ما يلي:

1. الإسراع في إنجاز الدراسة المعمقة الشاملة المقررة ، حول مشروع السوق العربية المشتركة الكبرى ، وفقاً للتوجيهات التي أصدرتها والخطة التي أقرتها لجنة المتابعة البرلمانية (للسوق) ، وضرورة مراعاة أن تبرز الدراسة المزايا الحقيقة التي تعود من وراء المشروع على الاقتصاد العربي ، جماعياً وقطرياً ، وأن تشمل على استعراض مقارن لأهم التجارب العالمية المماثلة للتكميل الاقتصادي ، بين مجموعات من الدول المتقدمة والنامية ، وأن تتضمن عرضاً دقيقاً واضحاً لخطوات ومراحل تحقيق المشروع وتقويمها وتقييم الصور لما يجب أن يكون عليه النظام التجاري العربي وفقاً لمشروع الوحدة العربية المشتركة .

2. الترحيب بإنشاء لجان للسوق العربية المشتركة ، في كل من الشعب البرلمانية في مصر والعراق وتونس وسوريا والكويت ودعوة الشعب البرلمانية الأخرى للمبادرة إلى إنشاء اللجان البرلمانية للسوق العربية المشتركة بها ، في أقرب وقت ممكن ، والتي سبق أن قررها مجلس الاتحاد بمقتضى الفقرة (ج) من القرار (2 / مج 31) الصادر عن مجلس الاتحاد في دورته الحادية والثلاثين ، بشأن قيام الاتحاد بتنظيم جهد إعلامي متواصل ومكثف ، لحشد تأييد شعبي قوي ومستمر ، على مستوى الوطن العربي ، لمساندة مشروع السوق العربية المشتركة الكبرى .

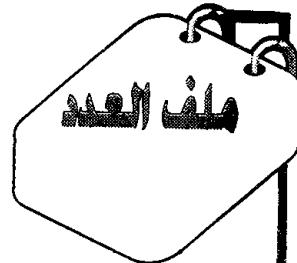
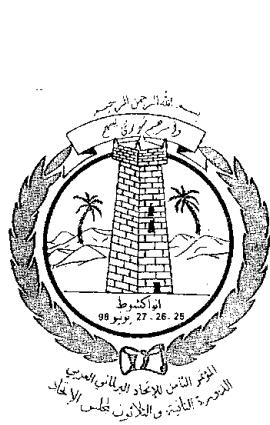
3. التأكيد على قرارات الاتحاد السابقة ، فيما

يخص الدعوة إلى الإسراع في تطوير وتعجيل خطوات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (القائمة في إطار جامعة الدول العربية) ، وتفعيل وتعزيز السوق المشتركة المصغرة (القائمة في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية) ، باعتبارهما يندرجان ضمن الركائز الأساسية لمشروع السوق العربية المشتركة .

4. الموافقة على إنشاء هيئة برلمانية عربية لمشروع السوق العربية المشتركة الكبرى ، تتشكل في المرحلة الأولى من ممثلي لجان السوق العربية المشتركة في البرلمانات العربية ، بإعداد متساوية لكل منها (خمسة أعضاء) وتتكلف الأمانة العامة للاتحاد بإعداد مشروع لائحة داخلية للهيئة يتضمن تشكيل مكتب الهيئة ، والترتيبات الأخرى ذات العلاقة ، بحيث تدعى لاجتماعها الأول بمناسبة الندوة المزمع عقدها في بيروت في العام 1999 لمناقشة الدراسة الشاملة لمشروع السوق وإقرار لاحتها الداخلية.

5. التأكيد على الفقرة (هـ) من القرار (2 / مج 31) الصادر عن مجلس الاتحاد في دورته الحادية والثلاثين ، بشأن قيام الاتحاد بتنظيم جهد إعلامي متواصل ومكثف ، لحشد تأييد شعبي قوي ومستمر ، على مستوى الوطن العربي ، لمساندة مشروع السوق العربية المشتركة الكبرى .

دعوة كل من جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ، واتحاد المغرب العربي ، إلى المشاركة في اجتماعات لجنة المتابعة البرلمانية للسوق العربية المشتركة وهيتها البرلمانية بصفة مراقب .



- 3 -

الكلمات التي ألقاها في حفل افتتاح المؤتمر

ألقاها في حفل افتتاح المؤتمر الثامن للاتحاد البرلماني العربي الكلمات الأربع التالية :

* كلمة فخامة رئيس الجمهورية الموريتانية الإسلامية السيد معاوية ولد سيد أحمد الطابع ، ألقاها بالنيابة معالي الوزير الأول السيد محمد الأمين ولد اكيك

* كلمة الدكتور أحمد فتحي سرور ،
رئيس الاتحاد البرلماني العربي

* كلمة الشيخ سيد أحمد ولد باب ،
رئيس الجمعية الوطنية الموريتانية

* كلمة السيد محمد عمامو ،
أمين عام اتحاد المغرب العربي

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على نبيه الكريم

- السيد رئيس مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي

- السادة رؤساء واعضاء الوفود

- حضرات السادة والسيدات

يشرفني بادئ ذي بدء أن أنقل إليكم تحيات فخامة رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية السيد معاوية ولد سيد أحمد الطابع .

كما يسعدني أن أرحب بكم ترحيباً حاراً متمنياً لكم مقاماً سعيداً في بلدكم وبين أهلكم وأنتم تعقدون هذا المؤتمر في ظروف تتسم بجسامنة التحديات التي تواجه الأمة العربية والتي تتطلب منا جميعاً أن نلتقي لقاء الأحبة ، وأن ننخاطب بقلوب مفتوحة رحبة ، ونبحث بعقول مستيرة لتوحيد رؤيتنا وتحديد مواقفنا بالتالي لملأ شملنا مواجهة لكل المخاطر .

ولا يسعني إلا أن أعبر عن الانشغال العميق إزاء تعثر عملية السلام في الشرق الأوسط التي تکاد تصل إلى طريق مسدود بسبب الموقف الإسرائيلي المتعنت وما يتربّط عليه من استمرار احتلال الأراضي العربية وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة وتهويد القدس الشريف .

وتأتي هذه التطورات السلبية والعالم العربي يقف اليوم وجهاً لوجه أمام تحديات القرن الواحد والعشرين حيث تتعرض حضارته وثقافته واقتصاده لمخاطر التهميش والذوبان في خضم الدولة والنظام العالمي الجديد .

إننا في الحقيقة مقبلون على قرن مشحون بالفرص والتحديات ، ومن حق الأمة علينا أن نهيء لها من تكامل القرارات والطاقات ما يتبع لها التعامل في المناخ الجديد كتجتمع فاعل بإمكانه الاضطلاع بالدور الذي ينسجم مع التاريخ ويناسب الواقع ويرقى إلى مستوى الطموح .

كلمة

فخامة رئيس الجمهورية

الإسلامية الموريتانية

السيد معاوية ولد سيد أحمد الطابع

ألقاها بالتنمية

معالي الوزير الأول

السيد محمد الأمين ولد إكيم

مدى الجهد التي يتعين بذلها لإعادة بناء العلاقات العربية ، ولكننا لا نرون من أن مجالسكم الموقرة هي خير إسهام في أداء هذه المهمة التبليغية ، لأنكم تمثّلون إرادة هذه الأمة وتعبرون عن ضميرها الحي وتحملون بين جوانحكم همومها وأمالها .

ولقد قام اتحادكم منذ نشأته بجهود حميدة أسهمت في إثراء الحوار العربي وتقوية أواصر التعاون بين الدول العربية .

- أليها الأخوة الأعزاء

- حضرات السادة والسيدات

إن هذه الأرض التي تجتمعون عليها اليوم هي مهد المرابطين الذين ارتفعت راياتهم جنوباً وشمالاً لنشر الإسلام وترسيخ دعائم الحضارة العربية .

ومن هذه الأرض كذلك انطلق العلماء الشنقيطة يجوبون الأقطار العربية حاملين رسالة علم وإيمان ومحبة وتوصال بين أبناء هذه الأمة .

ومن هذا التراث المتواصل ينبع إيمان موريتانيا - العهد التاريخي تحت القيادة الرشيدة لفخامته رئيس الجمهورية السيد السيد معاوية ولد سيدى أحمد الطابع بوحدة المصير العربي وحرصها الدائم على الإسهام في كل ما من شأنه أن يزيد الأمة العربية قوة ومناعة وبيوتها المكانة اللائقة بها بين مصاف الأمم .

وعلى الصعيد الداخلي تتصبّج جهودنا على تعزيز نظامنا الديمقراطي ودفع عجلة التنمية في البلاد ومكافحة الفقر والحد من الفوارق الاجتماعية .

إن إرادتنا في هذا المنحى تعبّر عن إيماننا الذي لا يتزعزع بأن الارتفاع بمستوى أي بلد عربي هو إسهام مضاعف في ميزان التقدم العربي المنشود .

- أجدد الترحيب بكم وأتمنى لكم التوفيق والنجاح في أعمالكم

وتقى الله واياكم لما فيه خير الأمة من رشاد وسؤدد .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ولهذا فإننا مدعوون أكثر من ذي قبل إلى مزيد من التضامن ورَصِّ الصدفوف ، إلى التعاون الجاد والتنسيق المحكم ، وإلى تفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك .

ونحن بحاجة ماسة أيضاً إلى خلق تكملة عربية متماشٍ يرتفق بالامة العربية إلى مستوى التحديات الجديدة ويؤهلها للتعامل مع الأمم الأخرى على قدم المساواة لصون مكانتها وحماية حضارتها وثقافتها من التبعية والاندثار ، ولكي لا تتحول أقطارنا إلى مجرد أسواق مستهلكة لما ينتجه الآخرون من سلع وأفكار .

إلا أن كسب هذا الرهان يتوقف على إعادة بناء العلاقات العربية على أساس من الثقة والاحترام .

إن تعزيز الثقة بين الدول العربية يتطلب العمل على يقاظ الروح العربية الوحدوية وتحقيق المصالحة العربية التي هي في واقع الأمر مصالحة مع الذات وتنمية أجواء العمل العربي إعمالاً للقيم العربية الأصلية في التسامح والإيثار ودرءاً للمخاطر التي تهدى المصالح العليا للأمة .

وأما الاحترام في العلاقات العربية فيعني أن تتوحد نظرتنا إلى الدول العربية باعتبارها جماعة دول راشدة تمتلك من الحكم والتبصر ما يؤهلها لتحديد روبيتها وخيراتها دون إملاء أو وصاية سياسية كانت أو فكرية .

فليسحقيقة حكراً على أحد . ونحن نعيش واقعاً له شرعنته الوطنية والإقليمية والدولية ولا يمكن تجاوزه نحو الوحدة المنشودة إلا بالتزامن والاختيار الطوعي .

وعلى العكس من ذلك فإن أي محاولة لتجاوز هذا الواقع بأساليب فرض الوصاية والتدخل في الشؤون الداخلية لن تؤدي إلا إلى مزيد من التناحر والخصام وفي أسوأ الحالات إلى مواجهات وحروب بين الدول العربية تدفعها إلى الاستعانة ضد بعضها البعض بطرف ثالث عربياً كان أو أجنبياً .

- السيد الرئيس

- أليها السادة المؤتمرون

إننا في الجمهورية الإسلامية الموريتانية نقدر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

معالي السيد الوزير الاول ،
 معالي السيد رئيس الجمعية الوطنية الموريتانية ،
 أصحاب المعالي السادة اعضاء المجالس والوفود
 العربية وأعضاءها ،
 أصحاب السعادة الأمين العام لاتحاد المغرب
 العربي ،
 صاحب السعادة الأمين العام للاتحاد البرلماني
 العربي ،
 السادة الحضور الكرام

اود في مستهل كلمتي أن أعبر بصفتي الشخصية وبالنيابة عن الاتحاد البرلماني العربي عن عميق الاعتزاز بانعقاد الدورة الثانية والثلاثين لمجلس الاتحاد ومؤتمره الثامن على أرض موريتانيا العزيزة صاحبة الدور الرائد في حماية الثقافة والهوية العربيتين ، والنضال المشرف في معارك الاستقلال والتنمية . ولعلنا أحوج ما نكون في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ أمتنا العربية إلى استلهام المعاني الأصيلة التي ينطوي عليها دور موريتانيا سواء في محيطها العربي ، او كجسر بين العرب والأفارقة .

ذلك اود باسمكم جميعاً أن أشكر موريتانيا شعباً وحكومة وقيادة على كرم الضيافة وصدق المشاعر وكفاءة التنظيم ، وكلها أمور تتبع من ذلك الرصيد الثري للحضارة العربية التي شيدتها أبناء موريتانيا .
 اسمحوا لي أن أشير في هذه الجلسة الافتتاحية إلى سبعة قضايا حساسة يواجهها العالم العربي :

أولاً : تعقد الدورة الثانية والثلاثون لمجلس الاتحاد البرلماني العربي وكذا مؤتمره الثامن في ظل ظروف بالغة الدقة والحساسية تجعل من التضامن العربي وتحقيق المصالحة العربية اللذين نص عليهما قرار مجلس الاتحاد في دورته السابقة بصنعاء هدفين لا يمكن أن نحيط عندهما او يفتر اهتمامنا بهما مهما كانت المشاق والعقبات . وفي الواقع أنهما هدف واحد ،



كلمة

الأستاذ الدكتور أحمد فتحي سرور
 رئيس الاتحاد البرلماني العربي
 رئيس مجلس الشعب المصري

الضفة الغربية في الوقت الذي يتم التفاوض نحو الانسحاب منها تطبيقاً لاتفاقية أوسلو؛ وهو قرار مخالف بكل المعايير لمبادئ القانون الدولي التي أكدتها قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن القدس ويمثل انتهاكاً خطيراً لاتفاقية أوسلو بما نصت عليه من إرجاء تحديد وضع القدس إلى مفاوضات الوضع النهائي الأمر الذي يعتبر ضربة قاسية لعملية السلام بل نسفًا وتدميراً لكافة الجهود الرامية نحوه.

وهكذا بات الوضع في المنطقة نتيجة لهذا كله يموج بالفعل بتقلصات عنيفة تتذر بخطر جسيم تعرض للخطر كلاً من السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وأياً كانت النتائج التي ستترتب على هذه السياسات الإسرائيلية الخطيرة فإن المسؤولية الأولى والأخيرة تقع علينا نحن العرب في مواجهة هذا التحدي الصارخ والتهديد الجسيم للمصالح العربية، كما تقع على المجتمع الدولي وخاصة راعيى السلام وبوجه خاص الولايات المتحدة الذي يتطلب منهمما أن يتصرفَا بفاعلية أكثر لأن عواقب هذه السياسات التي تهدد السلم والأمن الدوليين تتجاوز حدود منطقتنا لكي تصيب أوروبا وغيرها من مناطق العالم. ولعل هذا المعنى هو الذي دعا الرئيسين مبارك وشيراك إلى الدعوة إلى عقد مؤتمر عالمي لمواجهة تعرّض قضية السلام إشارة إلى العواقب الوخيمة التي ستعود على السلام العالمي إذا لم يتحقق السلام في الشرق الأوسط وفقاً للمرجعية القانونية الدولية.

وبهذه المناسبة فإني أود أن أوجه الشكر باسمكم جميعاً وباسمي إلى جلالة الملك الحسن الثاني ملك المغرب على قبول استضافته الكريمة ورعايته لندوة القدس التي قرر الاتحاد إقامتها. وسوف تكون الندوة منبراً عربياً عالمياً لبحث جميع جوانب القدس سواء من الناحية التاريخية أو السياسية أو القانونية أو الدولية حتى تكتشف للعالم كله الحقائق التي تحاول إسرائيل طمسها وإخفائها لتعيق إحتلالها للقدس وتحيير هويتها وديموجرافيتها وتهويدها.

فلا تضامن دون مصالحة، وأي تضامن لا يبني على مصالحة حقيقة لن يكون سوى إنجاز هش لايدوم، ولقد استشعرت الدورة السابقة لمجلس الاتحاد هذا المعنى، فوضعت هذا الموضوع على صداره اهتماماتها في الدورة الثانية والثلاثين لمجلس الاتحاد ومؤتمره الثامن.

والواقع أن أمتنا لم تكن بحاجة إلى تضامنها مثلما هي الآن فقد تجاوزت الحكومة الإسرائيلية كل الحدود المقبولة والمعقولة في تجاهل التزاماتها تجاه المجتمع الدولي، والاستخفاف بمبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وذلك على نحو بات يهدد المصالح والحقوق العربية تهديداً خطيراً، بل ويهدد استقرار وأمن المنطقة ككل.

ثانياً : فمنذ تولي الحكومة الحالية للسلطة في إسرائيل في مايو 1996 تراجعت عن الوفاء بالالتزامات الإسرائيلية بموجب اتفاقية أوسلو في سبتمبر 1993، وأطلقت العنان لقوى الاستيطان وسياسات المतطرفة التي تحمل أقبح مافي السياسات الاستعمارية من خصائص وأشار، ونكصت عما كان قد تم التوصل إليه في جولات سابقة من المفاوضات على المسار السوري من موافقة مبدئية على الانسحاب "الكامل" من مرتفعات الجولان مقابل السلام "الكامل" مع سوريا، وصادرت على مفاوضات الوضع النهائي للأراضي المحتلة بالإصرار على الدوام على أن القدس هي العاصمة الأبدية والموحدة لدولة إسرائيل، ورفض قيام الدولة الفلسطينية أو التخلّي عن المستوطنات القائمة، فضلاً عن سياسات العسف والجور التي يعاني منها أهلنا في الأراضي المحتلة في كل يوم بل في كل لحظة، وأخذت بعد ذلك كله تعربد في الساحة الدولية متهدية لمبادرات السياسة الأمريكية على الرغم من أنها لا ترقى بحال إلى مستوى استعادة الحقوق العربية التي سلبتها إسرائيل. وقد بلغ التحدي مداه بما قررته إسرائيل من إنشاء بلدية القدس الكبرى بما ينطوي عليه من خطوة لتوسيع القدس لكي تتضمن أكثر من 10 بالمائة من

إلى تقييد حركة التشريعات الداخلية للدول بفكر اقتصادي تستفيد منه بالدرجة الأولى الدول الصناعية الكبرى ، ويعني فوق كل ذلك أن العمل الوحدوي العربي بات يتسم بالجدية ، إذ لا يخفى أن معضلة أساسية من المعضلات التي واجهتها تجارب وحدوية عربية عديدة في السابق قد مثلت في اختلاف التشريعات وتضاربها بين أطراف تلك التجارب ، والعجز عن التوصل إلى تشريعات موحدة تحكم العلاقة بين هذه الأطراف التي كان يفترض أن تنظم في إطار وحدوي واحد ، وأسمحوا لي أن أنوه بالنهج المتضمن في قرارات الدورة السابقة لمجلس الاتحاد بصناعة في هذا الخصوص ، والتي تشير إلى هدفي التوحيد والتسيق في أن واحد دليلاً على مرونة مطلوبة في التحرك ، وهذا فضلاً عما أشارت إليه من ضرورة وضع نظام للألوبيات ، واقتراح خطوات عملية تؤدي إلى تحقيق الهدف ، إذ أنه بدون هذه المتطلبات كافة يصبح مطلب التوحيد التشريعي في الوطن العربي مطلباً مثالياً نبرى به ذمتنا ولا نحقق بشأنه شيئاً يذكر.

السادة رؤساء الوفود وأعضاؤها

خامساً : لا يفوتي أن أشير إلى التحدي الأكبر الذي يواجه ماتمتع به الأمة العربية من ذاتية خاصة ، وهو ظاهرة العولمة التي تأكّدت بنشوء النظام التجاري الدولي الجديد بتوقيع اتفاقية التجارة العالمية سنة 1994 في ختام جولة أورجواي . فقد أصبحت هذه الظاهرة واحدة من أهم المؤثرات التي تطوى بين جناحيها زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول واختراق الأنظمة الثقافية والاجتماعية ، والتأثير على مضمون القيم الإنسانية . فلم تعد العولمة قاصرة على المجال الاقتصادي بل امتدت آثارها إلى المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية . وفي هذا الإطار أصبحت كل المجتمعات مطالبة في المستقبل القريب أن تحدد موقفها فيما إذا كانت تريد أن تقود قوى التجارة والاستثمار والتكنولوجيا أو أن تكون مقادرة بها . هذا هو التحدي العظيم لهذا العصر .

وفي هذا السياق اسمحوا لي أن أنوه بكلفة الجهد العربي المخلصة التي بذلت في الأونة الأخيرة من أجل عقد مؤتمر القمة العربية على أساس سليم عندما تتوفّر لها مقومات النجاح والفاعلية أن تكون قمة فاعلة وقدرة على مواجهة التحدي، ومواصلة النهج السليم الذي أقرته قمة القاهرة في 1996 ، وأن أهيب في نفس الوقت بكل القادة العرب أن يسارعوا بجسم القضايا التي ما زالت تعترض سبيل عقد القمة بما يمكننا من المواجهة العاجلة والفاعلة للخطر الذي تمثله السياسات الإسرائيليّة على مصالحنا بل على وجودنا ذاته ، ولا يخفى في هذا الصدد دور البرلمانات العربية والاتحاد البرلماني في العمل على تحقيق هذا التضامن والحفاظ عليه وتعزيزه ، وهي مسؤولية حقيقة نتحملها أمام شعوبنا التي أودعتنا ثقها ، وحملتنا أمانة قيادة مسيرتها نحو مستقبل آمن وواهر وكريم .

ثالثاً : لابد أن أشير إلى المعاناة التي تتحمّلها أمّتنا العربية بالعراق والجماهيرية العربية الليبية والجزائر والسودان والصومال . وقد ناقش مجلس الاتحاد في دوراته هذه القضايا وحدد موقفه منها . وعليّا أن نبذّل كل جهودنا من أجل وضعها موضع التنفيذ ، حفاظاً على كرامة الشعوب العربية وحمايتها لاستقرارها ودعمها لرادتها وصونها لمقدراتها ، وأن ترك هذه القضايا دون حل يعني استمرار معاناة بعض الشعوب العربية وعدم إيقاف التزيف الذي يهدّد تضامن الأمة العربية .

رابعاً : تعلمون أن تسيير التشريع وتوحيده في الوطن العربي يحتل مكاناً هاماً في أهداف اتحادنا البرلماني العربي وقد وجّد صدّاه في جدول أعمال مؤتمراً الثامن . ولا خلاف حول الأهمية الفائقة لهذا الهدف ، ذلك أنّ السعي إلى تسيير التشريعات العربية والعمل على توحيدّها يعني ببساطة أن القيم والمصالح العربية أصبحت واحدة ومشتركة ، مما يتطلّب توحيد الرؤية السياسية والقانونية في حمايتها وخاصة في ظل عالم تسوده ما يسمى بأفكار العولمة التي تهدف

أوروبي متوسطي لتحقيق أهداف إعلان برشلونة الصادر من وزراء خارجية الدول الأوروبية والمتوسطية سنة 1995 ، وكذلك إنشاء مؤتمر يأخذ طابعاً مؤسسيّاً لرؤساء برلمانات الدول المتوسطية لتحديد أوجه التعاون بين هذه الدول .

ولما كانت دول جنوب المتوسط هي دول عربية فإنه يتبع التسويق بين مواقفها في إطار المصالح العربية المشتركة للأمة العربية وأن يكون التعاون مع الدول الأوروبية وخاصة ما يقع منها شمال المتوسط منهجاً لدعم القوة العربية لا تفتئتها . ولهذا نأمل العمل على ترتيب عقد مؤتمر لرؤساء البرلمانيات العربية والأوروبية لبحث كافة الموضوعات الهامة التي يتوقف عليها التعاون بين المنطقة العربية وأوروبا .

سادساً : وفي مضمون الحديث عن العولمة والإقليمية لا يفوتي أن أشير إلى أهمية التعامل مع قضايا التعليم والثقافة والإتصال ونحن نستقبل قرناً جديداً من الزمان ، حتى نحافظ على هويتنا وأصالتنا الثقافية العربية ، وننمي طاقتنا الذاتية في العلم والتكنولوجيا . وبدون ذلك ، فإن قوى العلم والتكنولوجيا العالمية بأبعادها الإقتصادية والثقافية سوف تتحكم في ثقافتنا وحياتنا . وإذا كانت الشيوعية بفكرها الماركسي قد حاولت السيطرة على الذات والتاثير على الثقافة والتعليم ، فإن العولمة بفكرها الإقتصادي القائم على توحيد قواعد التجارة العالمية ، أصبحت كذلك تمثل تحدياً عظيماً في وجه كياننا الإقليمي والوطني ، وذاتيتنا الثقافية والإجتماعية علينا أن نتعاون لا أن ننصرف ، علينا أن نشارك لا أن نذوب في غيرنا . هذا هو التحدي العظيم الذي نواجهه ، وهو ما يفرض إعادة نظر عميقه في إستراتيجية الأمة العربية نحو قضايا التعليم والثقافة والإتصال ، الأمر الذي يجب أن ينال من اهتمام كل اهتمام .

سابعاً : أسمحوا لي في ختام كلمتي أن أشير في عجلة إلى مسألة أخرى أهميتها فيما يدور في العالم من حولنا من تطورات وتفاعلات وهي تتصل بالتجهيزات النووية الهندية والباكستانية .

ومن ناحية أخرى ، فإن العولمة ، قد تؤدي إلى التدخل في السيادة الداخلية ، وقد تتطوي على وسائل غير ديمقراطية بما تمليه من ردود فعل تعطل الإختيارات الوطنية في ضوء مصالحها .

إن هذه التحديات تفرض علينا مزيداً من التضامن لتحقيق الكيان الإقليمي العربي الواحد . ذلك الكيان الطبيعي بحكم جذوره التاريخية والثقافية والاجتماعية ، يجب أن يستكمل مقوماته الإقتصادية بتنفيذ مشروع السوق العربية المشتركة . ولسنا في حاجة إلى أن نشير إلى أنه رغم ظهور العولمة الإقتصادية ، فقد ظهرت كيانات إقتصادية إقليمية جبارة كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي ، والنافتا التي تضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وشيلي ، والأفcta التي تضم دول جنوب شرق آسيا ، ومنتدى التعاون الإقتصادي بين دول آسيا والدول المطلة على المحيط الهادئ ، والسوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا) ، وغيرها من الكيانات الإقتصادية في آسيا وأمريكا اللاتينية . وما يدعو للأسف أننا لأنترى في قائمة التكتلات الإقتصادية الإقليمية تكتلاً إقتصادياً عربياً . ولا زلنا في مرحلة بدائيات التنفيذ ، وقد كنا من الأوائل في مراحل التفكير والخطيط . إننا لابد أن نستكمل وبسرعة مقومات إنشاء السوق العربية المشتركة لكي نقيم تكتلنا الإقتصادي العربي ، الذي يحقق اعتماداً ذاتياً مشتركاً ، ينفتح على العالم وعلى سائر التكتلات الإقليمية ويكون نقطة انطلاق نحو التجارة العالمية ومتابعة وحفزاً للخطوات المتتبعة في هذا الشأن . وهذا فلبي أدعوا إلى عقد اجتماع للهيئة البرلمانية للسوق العربية المشتركة والتي تكون من اللجان البرلمانية الخاصة بالسوق والتي انشئت في البرلمانيات العربية لعقد اجتماع في بيروت في العام القادم بمناسبة عقد المنتدى الذي يبحث موضوع السوق في ضوء الدراسة الشاملة التي تجري في هذا الشأن . ويتصل بهذا الموضوع الخطوات التي أخذت لإنشاء منتدى

أمامنا والمفاضلة بينها . وفي كل الأحوال فإنه لم يعد مقولاً أن يبقى العرب في مكان المشاهدين لأحداث تؤثر في مصالح حيوية لهم ، أو المشجعين لهذا الطرف أو ذاك ، وإنما يتغير علينا جميعاً أن نعمل من أجل التوصل إلى السياسة المثلثي الواجب إتباعها تجاه هذه التطورات الخطيرة ، والعمل على وضعها موضع التطبيق كي ننتقل إلى معسكر القوى الفاعلة القادرة على الإمساك بزمام أمورها من أجل انتظمة إقليمية خالية من الأسلحة النووية ، وعدم تعرض الأمن والاستقرار الدوليين للخطر.

الأخوة الأعزاء

لقد حاولت أن أتناول في كلمتي عدداً من القضايا المطروحة علينا في هذا المؤتمر ، وكذلك تلك التي فرضت نفسها على مسار الأحداث على النحو الذي يساعد على تفعيل الحوار المخلص والجاد بيننا حول هذه القضايا وغيرها ، وأتنى لائق أننا جميعاً لقادرون بإذن الله على أن نفي بالمهام التي أسندتها شعوبنا إلينا من أجل حماية حقوق لمننا وتعزيز مسيرتها نحو تحقيق غایاتها النبيلة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

فقد أثارت التغيرات النووية الأخيرة في كل من الهند والباكستان قضيّاً بالغة الخطورة بالنسبة للنظام العالمي فضلاً عن مردودها علينا في الوطن العربي ، فمن ناحية أثبتت هذه التغيرات صحة وجهة النظر العربية القائلة بعدم كفاية معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية كآلية لضمان عدم الانتشار النووي طالما أن الدول النووية الخمس المعترف بها في المعاهدة لم تتخذ من الخطوات والإجراءات ما يكفل المضي قدماً في التخلص من ترسانة الأسلحة النووية على الصعيد العالمي وكذلك ما يحقق عالمية المعاهدة بانضمام كافة الدول المعنية إليها . ومن ناحية ثانية فما زالت إسرائيل تتفرد بامتلاك أسلحة نووية تهدّد بها أمن المنطقة كلها ، وهو ما يتطلب دعم كل الجهود لنزع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ، وما يدعو إلى الآسى أن مجلس الأمن يفرض عقوبات على باكستان بسرعة لإجراء تجاربها النووية ، ولا ينبه إسرائيل لتملكها أسلحة نووية . ومن ناحية ثالثة فقد فتحت تلك التجارب النووية الباب واسعاً لسباق نووي محتمل على مقربة من حدودنا لابد أن تأثيراته علينا تستحق وقفة دراسة جادة ومتعمقة حتى نصل إلى التحليل السليم للموقف ، والتحديد الدقيق للبدائل المطروحة



بسم الله الرحمن الرحيم

- السيد الوزير الأول ،
- السيد رئيس الاتحاد البرلماني العربي
- السادة رؤساء المجالس والوفود
- السادة أعضاء الحكومة
- أصحاب السعادة أعضاء السلك الدبلوماسي العربي
- أيها الجمع الكريم

يطيب لي في البداية أن أرحب بكم أحر ترحيب في بلدكم الثاني موريتانيا ، ملتمسا في ذات الوقت لدى كل واحد منكم العذر في أي تقصير تلحظونه في ما حاولنا مخلصين إحاطتكم به من تكريم يليق بمقامكم الرفيع وبيان كان في ثقتنا بأنكم تحسون أنكم بين أهلحكم وفي ربوعكم .
أيها السادة والسيدات

إن قبولكم تشريفنا بعد هذا اللقاء العربي الهام على أديم أرضنا الرابضة في الجناح الغربي لوطننا الكبير ليشكل أسطع دليل على القمة التي تمتحنها ، مشكورين ، لمؤسسات الديمقراطية التي هي نتاج مسار طويل توضع أساسه منذ ست وثمانين وتسعمائة وألف .. وترجع منذ ذلك التاريخ إلى أن توج في مطلع التسعينات بتنظيم أول انتخابات رئاسية وتشريعية تعددية شهدتها البلاد تنفيذاً لمقتضيات الدستور الذي أجمع عليه الأمة في الاستفتاء الذي أجري لهذا الغرض في 20 يوليو 1991 بإيحاء صادق ودفع حازم من قبل فخامة رئيس الجمهورية السيد / معاوية ولد سيد أحمد ولد الطابع .

وخدونا إثر ذلك ننعم بفضل من الله وتوفيق منه بمزايا دولة القانون التي تكفل جميع الحريات للمواطنين وتكرس فصل السلطات وتنفتح الأفاق واسعة أمام تحقق عبقريات الأفراد والجماعات في ظل الأمن والإستقرار والطمأنينة .



كلمة

الشيخ سيد أحمد ولد ياب

رئيس للمعية الوطنية الموريتانية

وهذا ما حث عليه الأخ رئيس الجمهورية السيد معاوية ولد سيد أحمد ولد الطابع حين قال: « إن الوحدة العربية ضرورة حتمية وملحة بالنظر إلى ضخامة التحديات التي تواجهها أممنا العربية والتي لا قبل لشعب أو بلد بالتصدي لها بمفرده ، وهي خلقة بدم الأمة العربية بأسباب المنعة الضرورية لمواجهة مشاكلها » انتهى الاستشهاد .

ولن يتأنّى ذلك إلا إذا حددنا وبادرنا من فورنا إلى إقتناء الأدوات التي تفتح لنا السبيل إلى بلوغ هذه الأهداف النبيلة . وأول ما يجب أن تنصب عليه الجهود هو استغلال خيراتنا الوفيرة - والحمد لله - باتجاه إيجاد موطئ قدم راسخ لنا في السوق الدولية التي لن ترتج فيها بعد اليوم سوى المنتجات ذات المعايير العالمية .. كما تتحتم علينا السيطرة ، بعمق ابنيانا وعلى هممهم على التقنيات الإتصالية الحديثة التي غدت معبرا لا محيد عنه للإستعلام عن أخبار وأحوال العالم الذي نعيش فيه؛ هذا في ظل التركيز الكامل على ما يلم شملنا ونبذ كل ما من شأنه تشتيت صفوفنا .

أيها السادة والسيدات

يلتزم جمعنا هذا والعالم يمر بمنعرج بالغ الدقة يتسم بتسارع وتائر العولمة التي تسعى حثيثة إلى قرية واحدة عبر تشكيل تجمعات كبيرة تغول في التقارب في ما بينها على شبكة القواسم المشتركة التي تربط بعضها البعض في سبيل التموقع لشغل الحيز اللائق بوزنها في القرية العالمية الموعودة .

ولعمري ، فإن أممنا العربية قد تجمع لها من أسباب التلاقي والتلامح ما إن عملنا على تفعيله وسخرناه لخدمة أهدافنا ضمن هذا المنظور ، لمكنا بعون الله من تصدر مسيرة الشعوب والأمم نحو المستقبل الوضاء الذي ننشده جميعا .. ذلك أن القرن الذي نقف على أعتابه أصبح واضحا من ملامحه أنه لا بقاء فيه إلا للتكنلات التي تكون شعوبها أخذت بأسباب العلم والمعرفة وفتحت أبوابها بواعي للتلقى نفحات الحضارة العالمية المعاصرة .. فالسمات الجوهرية لهذا الواقع الجديد تفرض علينا مجتمعين لامتفقين بإستكمال إعداد العدة لولوج الألفية الثالثة وقد أمدنا أممنا بوسائل المنعة والإستمرار في نشر العلم وإتارة سبل الرشاد أمام شعوب العالم .



بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب الفخامة رئيس الجمهورية الإسلامية
الموريتانية

السيد رئيس الجمعية الوطنية الموريتانية
السيد رئيس الاتحاد البرلماني العربي ،
السيد أمين عام الاتحاد البرلماني العربي ،
 أصحاب السعادة السفراء ،
حضرات السيدات والسادة ،

إنه لشرف أثيل ، أن أحضر باسم اتحاد المغرب العربي ، أشغال المؤتمر الثامن للاتحاد البرلماني العربي ، الذي تحضنه مدينة أنواكشوط ، تحت سامي رعاية فخامة الرئيس معاوية ولد سيدي أحمد الطابع ، رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية ،

ويشرفني أن أرفع لفخامته ، بهذه المناسبة ، أسمى عبارات التقدير والإكبار للجهود التي ما إنفك يبذلها سيادته ، مغاربياً وعربياً وإفريقياً ، ورفقة أشقاءه أعضاء مجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي ، في سبيل ترسیخ مسيرة الاتحاد ، باعتباره خطوة نحو تحقيق الوحدة العربية المنشودة ، وتعزيز العمل العربي المشترك ، علامة على نصرته لقضايا الأمة العربية الإسلامية قاطبة.

كما يسرني أن أعرب عن خالص عبارات الشكر والإمتنان لما لقيناه منذ حلولنا بهذا البلد المغاربي المضيف ، من حفاوة استقبال ومظاهر الترحاب الكريم ، بين أشقاء لنا ، تعقووا دوماً بالمثل العليا لأمتنا العربية ، وعملوا جاهدين لتعزيز عرى تضامنها وتوافقها . كما يشهد التاريخ للشعب الموريتاني الأصيل وللفاتحين الأشواوس ، بأدوار متميزة في نشر الحضارة العربية والإسلامية ، في هذه الديار العزيزة ، والتي شهدت انطلاقة حضارات إسلامية متميزة ، طبعت المنطقة المغاربية بأكملها لفرون عدة .

كلمة

السيد محمد عملاو

أمين عام اتحاد المغرب العربي

وعن طريق الحوار الديمقراطي والمسؤول ، على واقع الأمة العربية ودعم قضيائها العادلة ”، وصولاً إلى تمسّك أفضل السبل، لتفعيل تضامنها المصيري .

وإذا كانت مؤتمرات الاتحاد البرلماني العربي، في كامل دوراته ، فرصة متعددة لتبادل الرأي بين نوابين عرب ، من مختلف المشارب الفكرية والسياسية ، وفي حلبة اشتهر فيها التحاور التعديي أحياناً بشأن القضايا المصيرية للأمة العربية ، فإنما ذلك مؤشر حضاري ، ينم على التوطن العضوي للخيارات الديمقراطية والتعديية في المجتمعات العربية النامية .

كما يند ذلك الحملات المغرضة ، التي ما برحت تعذيبها أطراف صالونية معادية للنهضة المغاربية والعربية ، بصفة عامة ، احترفت البكاء المصطنع على حقوق إنسانها ، وامتهنت التوظيف الإنقائي للمفاهيم السامية للديمقراطية ، لأغراض مشبوهة متناسبة عن قصد أن الديمقراطية جهد مستمر نحو الأفضل وبالإمكانيات المتاحة . وقد قطعت الأمة العربية ، والحمد لله ، في مشرقها ومغاربها ، على الدرب الديمقراطي خطوات جادة وجديدة بكل تقدير.

من ذلك ، أن بوادر النهضة البرلمانية التي شهدتها الأمة العربية حالياً ، سواء ببعث مؤسسات نيابية إستشارية حديثة ، أو بتعزيز الممارسة البرلمانية بتطوير طرق الانتخاب التعديي وتبني نظام الغرفتين ، خاصة في ثلاث دول مغاربية ، وأكثر من دولة في المشرق العربي ، وتشكيل برلمانات عربية تضمن في حلتها النقاش الديمقراطي المسؤول للشأن العمومي ، تشكل كلها بلا ريب مكاسب للمجتمعات العربية في سعيها نحو تحقيق الديمقراطية الحقة ، والنهوض بالإنسان العربي، وتمكينه من حقوقه كاملة ، وعلى رأسها الحق في الكرامة والسلم والتنمية ، ورفع العراقيل

وإن في احتضان موريتانيا ، اليوم ، لهذا المؤتمر ، الذي يجمع وفوداً نيابية عالية تمثل البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني العربي، ليؤكد ، مرة أخرى ، تمسّك موريتانيا ، قيادة وحكومة وشعباً ، بالخيارات الديمقراطية ، وبأهمية دور التمثيل البرلماني في النهوض بالمجتمعات المغاربية والعربية ، والإعراب عن مشاغلها القاعدية ، وطموحاتها نحو الأفضل .

ويشرفني بهذه المناسبة ، أن أحivi بكل إكبار وتقدير الخطوات الجادة ، التي قطعتها موريتانيا ، تحت قيادة سيادة الرئيس معاوية ولد سيدى أحمد الطابع ، في مجال تكريس الديمقراطية والتعديية في الحياة السياسية والنيابية ، منذ مطلع سنة 1992 والتي تعززت مظاهرها مؤخراً بالانتخابات التشريعية المتعددة في أكتوبر 1996 والرئاسية المتعددة في ديسمبر 1997 .

كما يطيب لي أن أجدد عميق شكري للاتحاد البرلماني العربي ، لإتحاته الفرصة لي مجدداً ، ومن خلال دعوته الكريمة ، للتوجه إلى هذا الجمع الخير من النوابين العرب ، والمشاركة في إشغال هذا المؤتمر الدوري ، الذي أضحي يشتهر باهتمام متزايد من لدن الشارع العربي ، من حيث تعبيره الصادق . ومن خلال حوار تعدييديمقراطي، مما يختلجه من مشاغل جمة واهتمامات بقضايا المصيرية

وما تخصيص دورة كاملة للاتحاد البرلماني، خلال السنة المنقضية بطرابلس ، لإثراء النقاش حول مشروع « الاتحاد العربي » الذي طرحة سيادة العقيد معمر القذافي ، قائد ثورة الفاتح العظيم ، كنقطة متقدمة من التكامل والتسيق العربيين ، وكذلك لدوره في مدينة الأقصر ، للباحث بشأن ظاهرة الإرهاب المستكرون ووسائل مكافحته ، باعتباره مظهراً دخلاً على المجتمعات العربية الآمنة ، بالإضافة إلى ما تضمنه جدول أعمال هذه الدورة من مسائل مصرية ، إنما يندرج في نطاق حرص هذا المجمع النيابي المؤقر ، على الانكباب ،

واعتقادنا راسخ في أن الاتحاد البرلماني العربي ، والذي تربطه علاقات عضوية متينة بمجلس الشورى المغاربي ، سيتدعم إشعاعه في هذه المنطقة من العالم العربي ، من خلال الآمال المغاربية المتعلقة على نشاط مجلس الشورى ، كهيئة نيابية ، استشارية مغاربية ، ستعزز المشهد البرلماني والسياسي للأمة العربية . ومن المؤمل كذلك أن تكتمل هذه اللوحة النيابية العربية ، بعد أن يتم تجسيم مشروع بعث هيئة إستشارية خلنجية ، ستكون خير رديف لأشقانا في هذه المنطقة العربية العزيزة ، في سعيهم نحو تحقيق الإنداجم الجهوي المنشود ، وتجسيم خيارتهم الديمقراطية .

السيد الرئيس ،

ستخصص بعض مناقشات هذه الدورة في اتجاه وضع استراتيجية عربية للنهوض بالتعليم والثقافة والاتصال والمحافظة على الهوية الثقافية العربية . وبقدر ما تتعزز هذه الإستراتيجية المرتقبة الجهود المبذولة من قبل جامعة الدول العربية وأجهزتها المتخصصة في هذا المجال ، فهي تكرس مجدداً هذه المقاربة التنموية التي تعتمد الإنسان العربي وسيلة وهدفاً للعمل الإنمائي الشامل ، من خلال تعميم قدراته الاستيعابية والفكريّة ، وتأهيل مهاراته التكنولوجية ، مع إذكاء الإعتزاز لديه بذاته وتمكينه من التصدّي إلى حملات التشكيك والمسخ الثقافي .

وإذا كانت مثل هذه الحملات التشكيكية يتفاهم مداها بالأساس عبر وسائل الإتصال الغازية ، وخاصة في مواطن الإحتكاك السكاني والحضاري غير المتكافئ في بلاد المهاجر ، ولا سيما بأوروبا بالنسبة للجاليات المغاربية ، التي يفوق عددها هناك أربعة ملايين نسمة ، فإن الإقتراح الوارد الذي تقدم به سعادة الرئيس زين العابدين بن علي ، رئيس الجمهورية التونسية ورئيس مجلس رئاسة الاتحاد آنذاك ، أمام البرلمان الأوروبي في ربيع 1993 ، باعتماد ميثاق مغاربي أوروبي لحماية حقوق الجالية

المصطنعة التي ت Kelvin نهضته ، مروراً بالإفادة والاستفادة من تقدم الإنسانية .

وفي الوقت الذي ينكب فيه هذا المؤتمر على دراسة كيفية إسهام البرلمانيين العرب في تحقيق المصالحة العربية ومتابعة قضية لوكريبي التي تحظى فيها الجماهيرية العظمى بالتأييد الكامل مغاربياً وعربياً وإسلامياً وإفريقياً ، وبالدعوة لرفع العقوبات الأممية فوراً ، لاسيما ، بعد صدور قرار محكمة العدل الدولية بالاختصاص ، بالإضافة إلى استعراض مسيرة بعث السوق العربية ، واستئثار سياسات الاحتلال ، والإستيطان الإسرائيلي وتهويد القدس الشريف ، يستحضر الضمير العربي الحي ، ومن خلال مداولاتكم اليوم ، ونشاط مجالسنا النيابية العربية ، ملخصات هذه الأوضاع ، باعتبارها عرائق جمة تقوم إلى حين ، أو أريد لها أن تكون كذلك ، دون تجسيم حق الإنسان العربي ، والأمة العربية قاطبة ، في التضامن والتقارب والاستقرار ، وتصادر طموحاتها المشروعة في صرف الجهد نحو التنمية ، واستشراف الغد على أساس وحدة المصير .

السيد الرئيس ،

تعقد الدورة الحالية للاتحاد البرلماني العربي ، في أعقاب الملتقى العام الأول للتنظيمات والأحزاب السياسية بالمغرب العربي ، الذي التأم بطرابلس الأسبوع الفارط بمناسبة الذكرى العاشرة لإنطلاق اتحاد المغرب العربي ، في قمة زرالدا بتاريخ 10/06/1988 ، والذكرى الأربعين لمؤتمر طنجة للتضامن المغاربي بتاريخ 28/04/1958 . وكان الهدف الأساسي من هذا الملتقى الذي ضم أكثر من ثلاثين تنظيماً سياسياً ، ممثلاً في البرلمانات والهيئات النيابية المغاربية ، هو التباحث بشأن الوضع المغاربي لمجابهة تحديات القرن المقبل ، ولا سيما ، من خلال إشراك الفعاليات المدنية ، في دعم مؤسسات اتحاد المغرب العربي ، بما في ذلك تنشيط مجلس الشورى المغاربي .

وعلى مستوى آخر ، تستحوذ مظاهر الخطر والمعاناة التي يتعرض لها أشقاءنا في الجماهيرية العظمى والعراق ، ولاسيما الأطفال والشيوخ والنساء ، بفعل العقوبات الدولية ، على إشغالات الإنسان العربي من المحيط إلى الخليج. ولايسعنا من هذا المنبر ، إلا أن نجدد ما دعا إليه سابقاً ، مجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي ، من ضرورة رفع هذه المعاناة فوراً على الشعبين الليبي والعربي ، مع الاستمرار في إدانة سياسة الكيل بمكيالين والدعوة إلى إقرار العلاقات الدولية على المزيد من العدل والإنصاف .

السيد الرئيس ،

في ختام كلمتي ، لا يسعني إلا أن أعرب عن صادق تمنياتي ، بالنجاح والتوفيق ، لأعمال هذه المؤتمر ، خدمة للمصالح العربية العليا ، وأن أنه ، بالخصوص ، بالجهودات الموصولة ، التي بذلها أمين عام الاتحاد البرلماني العربي ، السيد نور الدين بوشكوح وأعضاده ، من أجل متابعة قضايا هذه المؤسسة العربية الشقيقة ، مجدداً في الآن ذاته فائق عبارات الشكر والامتنان للجهات الموريتانية ، على حفاظ الإستقبال وكرم الضيافة وحسن التنظيم ، وعلى ما وفرته من تسهييلات متنوعة لإنجاح هذه الدورة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المغاربية بأوروبا والحفاظ على هويتها ، إنما يندرج في إطار هذه السياسة العربية الوعية بمخاطر الإستلال الثقافي ، والمتمسكة بأصالتنا ، وبالحوار الحضاري بين الشعوب والثقافات .

السيد الرئيس ،

تمر القضية الفلسطينية ، القضية الأولى للأمة العربية ، في هذه الأونة ، بمرحلة دقيقة بعد تعثر مسار السلام ، وتفصي الطرف الإسرائيلي من التزاماته الدولية ، واستخفافه بالمواثيق والقرارات الأممية . والتزامنا الثابت بنصرة الشعب الفلسطيني ، وباسترجاع القدس السليمة ، وتأييدها الكامل للحقوق العربية المغتصبة ، يفرض علينا اليوم ، الإصداع بمقون المدين للصلف الإسرائيلي ، والمؤيد للشعب الفلسطيني المناضل ولحقوق الأمة العربية ، المتمسكة دوماً بالسلام العادل .

وإني لعلى يقين من أن الاتحاد البرلماني العربي ، الذي سبق له في العديد من المناسبات ، الإعراب عن هذه المواقف القومية الثابتة ، سيظلَّ خيراً نصير لهذه القضايا في المحافل الإقليمية والدولية القادمة ، ولاسيما في المؤتمر المائة للاتحاد البرلماني الدولي ، المزمع عقده في موسكو في سبتمبر القادم ، حيث ستكون الفرصة مهيئة ، لتأكيد هذه المواقف لدى أحد راعيِّي عملية السلام في الشرق الأوسط ، بغية تحسيسه بما يتطلبه واجب الرعاية الدولية ، من حمل للطرف الإسرائيلي على الالتزام باتفاقاته واحترام إرادة المجموعة الدولية .



كلمات السادة رؤساء البرلمانات ورؤساء الوفود

استمع المشاركون في أعمال المؤتمر الثامن للاتحاد إلى كلمات كل من السادة :

- رجائي الدجاني
(مساعد رئيس مجلس النواب الأردني)
- سلطان أحمد حارب
(عضو المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة)
- الطيب السعباني
(رئيس لجنة الشؤون الخارجية والمغاربة في مجلس النواب اللبناني)
- عبد الحميد الصيد الزنتاني
(الأمين المساعد لمؤتمر الشعب العام في الجماهيرية العربية الليبية)
- عبد القادر بن صالح
(رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري)
- الدكتور محمد شاكر السراج
(رئيس الشعبة البرلمانية السودانية)
- عبد القادر قدرة
(رئيس مجلس الشعب السوري)
- الدكتور سعدون حمادي
(رئيس المجلس الوطني العراقي)
- تيسير قبعة
(نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني)
- محمد بن مبارك الخليفي
(رئيس مجلس الشورى بدولة قطر)
- هنري ادوسيس
(الأمين العام لاتحاد البرلمانات الأفريقية)
- السعيد مقدم
(الأمين العام لمجلس الشورى المغاربي)
- رسالة د. عز الدين العراقي
(الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي - ألقاماً بالنيابة . سيد أنور أبو علي)
- صبرى بدر
(نائب الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب)

ذلك استمع المؤتمر إلى كلمات الوفود الملاحظة المشاركة في أعمال المؤتمر والتي القتها كل من السادة :

- هنري ادوسيس
- رسالة د. عز الدين العراقي
- صبرى بدر
- الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي - ألقاماً بالنيابة . سيد أنور أبو علي)
- الأمين العام لمجلس الشورى المغاربي
- السعيد مقدم

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس
حضرات السيدات والسادة
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،

فباسمي ونيابة عن زملائي في الوفد البرلماني الأردني المشارك في أعمال الدورة الثانية والثلاثين لمجلس الاتحاد الثامن يسرني أن أعبر عن عظيم شكرنا وتقديرنا إلى الجمهورية الإسلامية الموريتانية الشقيقة رئيساً وحكومة ومجلاً وشعباً ، متنين لمؤتمركم الذي تحضنه نواكشوط ، عاصمة وطننا الثاني كل النجاح فيما سعى إليه من أهداف ، خدمة لقضايا أمتنا العربية والإسلامية ، شاكرين لكم دوركم البناء والفاعل على الساحتين العربية والإسلامية تحقيقاً للمصالحة العربية الشاملة وتعزيزاً لأواصر الأخوة والتضامن.

السيد الرئيس
حضرات الأخوات والأخوة

يأتي انعقاد هذه الدورة في ظل ظروف عربية واقليمية ودولية غاية في التعقيد والخطورة مما يحتم علينا نحن البرلمانيين العرب على امتداد ساحة وطننا العربي الكبير أن نرتقي إلى مستوى التحديات الوطنية والقومية التي نواجه والتي تعرّض سبيلاً نهوض الأمة.

ومما يدعو إلى التفاؤل حقاً في هذا السياق أجذدة هذه الدورة التي تعكس استعداداً عالياً وتصميماً أكيداً لدى البرلمانيين العرب للارتفاع إلى مستوى المسؤولية التاريخية والتحديات البالغة الخطورة التي تواجه أمتنا العربية والإسلامية وذلك من خلال بعث الحياة في مؤسسات العمل العربي المشتركة استناداً إلى تغليب التناقضات الرئيسية مع مصادر التحدى والخطر على التناقضات الثانوية البنية العربية .



كلمة

السيد رجل مجلس

مساعد رئيس مجلس الأعيان الأردني

عوامل القوة الكامنة في أمّة العربية والإسلامية. ولا يمكن أن يتحقق شيء من هذا القبيل إلا بطرح الخلافات العربية جانباً وتفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك.

السيد الرئيس

حضرات السيدات والسادة

إن الاتحاد البرلماني العربي يجب أن يتحمل في هذا المجال «اعتباره ممثلاً للإنسان العربي» مسؤولية تاريخية تناسب مع خطورة التحديات التي تواجه أمّتنا . فلم يعد من الجائز ولا من المقبول أبداً أن تبقى البرلمانات العربية متفرجة على ما ينذر في الجسد العربي من خلافات . كما لا يجوز أن تبقى مستقبل هذه الأمة مرهوناً بهذه الخلافات . إننا كمؤسسة ذات طبيعة تمثيلية وتشريعية معنيون قبل غيرنا في البحث عن القواسم الجامدة للجهاد العربي لا لتلك التي تبده في مواجهة التحديات والمخاطر التي تهددنا شعوباً وأنظمة ، حضارة وتراثاً ، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً .

السيد الرئيس

حضرات الأخوات والأخوة

إن الأردن بحكم ارتباطه التاريخي والمصيري والروحي بفلسطين والأهل في فلسطين ... والقدس بخاصة لا يمكن له بأي شكل من الأشكال أن يغمض عينيه بما يجري في هذا الجزء العزيز من الوطن العربي . فالقضية الفلسطينية إذا كانت تشكل بالنسبة لنا محور الصراع العربي – الإسرائيلي ، فإن القدس وبكل تأكيد هي جوهر القضية الفلسطينية وهي رمز السلام العادل والدائم والشامل الذي ننشد . فهي كما يقول جلاله الحسين وأقتبس : « الرمز الحقيقي للسلام هو القدس ... وعودتها عربية هو المعيار الوحيد لصدق الداعين إلى السلام في المنطقة » . فالقدس مهددة اليوم أكثر من أي وقت مضى بالضياع إذا ما استمرت الخلافات العربية تنهش الجسد العربي . فإلى متى يمكن لهذا الخلاف أن يدوم ؟ ألم يحن لنا عشر البرلمانيين العرب أن نمارس دورنا وننهض

السيد الرئيس

حضرات الزميلات والزملاء

إن بعث الحياة في مؤسسات العمل العربي المشترك يتطلب منها جميعاً وضع برنامج عمل وتحديد آلياته بما يمكن هذه المؤسسة الهامة جداً في ميدان العمل العربي المشترك ومن خلال الشعب البرلمانية المنضوية تحت لوائها وباعتماد مبدأ توزيع الأدوار وتقاسمها لتحقيق الهدف المنشود . إن من واجب أمّتنا أن ننتصر لها من خلال برنامج عمل مدرج فاعل يحقق لنا مصالحة عربية شاملة تمهد الطريق أمام عصر جديد من التضامن العربي ونحن ندخل القرن الحادي والعشرين . إن ذلك يفرض علينا البدء بال مجالات التي تحظى بتوافق كبير لدى الآخوة المؤمنين الواردة في جدول أعمال هذا اللقاء الخير باذن الله . وسنجد أن ما يجمعنا هو أكثر بكثير مما يفرق أو يباعد بيننا إن شاء الله .

السيد الرئيس

حضرات الزميلات والزملاء الأفاضل

إن أخطر التحديات التي تواجه في هذه الفترة العصبية من تاريخ أمّتنا هو التحدي المتمثل في اصرار الحكومة الإسرائيلية على انتهاج سياسات من شأنها نسف عملية السلام من أساسها . سياسات تقوم على التناقض الصارخ مع مبدأ استعادة الأرض المحتلة في مقابل السلام ، باعتباره الإطار المرجعي للعملية السلمية ، ومخالفة المواثيق والأعراف الدولية وإتفاقيات جنيف وب خاصة إتفاقية جنيف الرابعة ، ومحاولاتها المستمرة للتخلص من التزاماتها المنصوص عليها في الإتفاقيات المبرمة معها واستمرارها في رفض الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصريف في تحرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس والمضي قدماً في عمليات التهويد والإستيطان في الأراضي العربية المحتلة وب خاصة في القدس ، واللاقات عن كل قرارات الشرعية الدولية ... هذا التحدي يتطلب بالتأكيد توظيف كل الإمكانيات المتاحة واستهلاض كل

لحرية الانتقال والإتصال للشعب العربي في الوطن العربي الكبير تمهدًا إلى تحقيق حلم الوحدة العربية وحتى لا تبقى العلاقات العربية أسيرة الخلافات على مستوى القيادة .

إن مسعانا في إنجاح هذه الدورة يفرض علينا جميعا العمل وباخلاص ونكران الذات على ترجمة مبادئه ومثله السامية إلى إجراءات ملموسة ومدعمة بقدرتنا البشرية والمادية بما يحقق للأمة التأثير على مواقف و إستراتيجيات المنظومة العالمية ويضمن لنا مصالحنا . وعليه فإن واجب المسؤولية يحتم علينا البحث عن صيغة عملية لإنجاح أعمال هذا المؤتمر واتخاذ القرارات والتوصيات التي من شأنها أن تضع هذا البرنامج موضع التنفيذ باتخاذ المواقف المبدئية والصرحية الكفيلة بتحقيق المصالحة العربية الشاملة وإحياء التضامن العربي وتوطديه، بما يعزز موقفنا العربي في المؤتمر البرلماني الدولي الذي سيعقد في موسكو في أيلول القادم .

إننا في لقائنا هذا جتنا إليكم بقلب سليم وعقل مفتوح حاملين أمانى هذه الأمة وأمالها انتلاقا من واجب المسؤولية التاريخية التي نتحمّل وتحديات الحاضر والمستقبل وكلنا أمل أن يتحقق هذا اللقاء الآمال المعقودة عليه بفضل الله تعالى أو لا ومن ثم جهود هذه النخبة من أبناء أمتنا العربية ونعم المولى ونعم النصير .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

بواجينا الوطني والقومي والإسلامي المقدس لكي نضع حداً لظلم القطيعة العربية الدامس التي طال لها ؟ إن التاريخ لن يرحمنا أبداً إن نحن قصرنا في أداء واجبنا أو تقاعسنا عن النهوض بمسؤولياتنا .

ولماذا نستغرب نحن العرب والمسلمين سياسة المعايير المزدوجة التي تحكم عالم هذا اليوم وتذبحنا مرتين: مرة بذريعة عدم الالتزام بقرارات الشرعية الدولية كما يجري في ليبيا والعراق والسودان ومرة أخرى في فلسطين بتذكر إسرائيل للشرعية الدولية ونحن نصر على نهج القطيعة وتغليب تناقضاتنا الثانوية على التناقض الرئيسي مع مصادر التحدي .

أما آن لنا أن نعيد ترتيب بيتنا العربي بما يفتح المجال أمام أمتنا العربية ليكون لها دورها في حركة العالم السياسي ، إذ لا مستقبل ولا دور لأحد خارج الإطار الجماعي لهذه الأمة .
اما آن لنا أن نوظف كل ما لدينا من إمكانيات وسائل وآليات وعلى جميع المستويات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية لبعث الحياة في مظلة العمل العربي المشترك ، أما آن لنا أن نتقاسم المسؤولية والأدوار شعباً ومؤسسات ولا يتحقق ذلك إلا باعتماد الديمقراطية وسيادة القانون منهج حياة وأسلوب حكم وتعزيز وحماية حقوق الإنسان وحرية الفكر والرأي .
اما آن لنا أن نعمل سوية باتجاه إنجاز حزمة من التشريعات تكفل إزالة جميع العوائق من طريق بعث الحياة في التضامن العربي وفتح الطريق



بسم الله الرحمن الرحيم

السيد / رئيس المؤتمر

السيد / رئيس الاتحاد البرلماني العربي

السادة / رؤساء البرلمانات العربية ورؤساء الوفود

السادة / الزملاء أعضاء الوفود البرلمانية

يطيب لي يا سعادة الرئيس ونحن نلتقي على ثرى الجمهورية الإسلامية الموريتانية الشقيقة أن أقدم باسمى وأعضاء وفد دولة الإمارات العربية المتحدة بخالص الشكر إلى الشعبة الموريتانية على ما لقيناه من المشاعر الدافئة وحسن الإستقبال منذ وصولنا للمشاركة في أعمال المؤتمر الثامن للاتحاد البرلماني العربي ، كما أشكر كل الجهود التي بذلت من الاتحاد البرلماني العربي وأمانته العامة ، والشعبة الموريتانية الشقيقة للإعداد لهذا المؤتمر .

سيادة الرئيس

إنه في ضوء المنطلقات الجديدة والتوازنات المتغيرة على الساحة الدولية وما تشكله من أخطار على مصالح الأمة العربية أصبح من الضروري على شعوب الأمة العربية وقادتها تجاوز سلبيات جروح الماضي الأليم والعمل على إعادة التضامن والوفاق العربي عن طريق الإخلاص في النيات والأعمال والتزام الجميع بالشرعية والإحترام المتبادل وعدم التدخل في الشئون الداخلية كأساس للعلاقات العربية ، ذلك أنه لا مفر لنا ككلمة واحدة من التضامن لحماية مقومات الوجود العربي والحفاظ على المصالح الحيوية للأمة العربية ، لمواجهة تحديات ومخاطر الحاضر والمستقبل .

إننا كبرلمانيين يتبعون علينا أن نبذل كل جهد ممكن بالتعاون مع حكومتنا وشعوبنا لتسخير كل إمكانياتنا المتاحة لإعادة التضامن والتفاهم والتآزر فيما بيننا - وذلك بالمواجهة والمصارحة تمهدًا للمصالحة الشاملة وعودة الصف العربي .



كلمة

السيد سلطان أحمد حرب

عضو المجلس الوطني الاتحادي

في دولة الإمارات العربية المتحدة

إن دولة الإمارات العربية المتحدة التي دأبت على أهمية انتهاج الحوار أسلوباً لتسوية المنازعات بين الدول وعلى ضرورة تكريس� واحترام مبادئ الشرعية الدولية والتي تقضي بتسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية بما في ذلك اللجوء إلى محكمة العدل الدولية ستواصل العمل على المطالبة بإيجاد حل سلمي لإسترجاع جزءنا الثالث (طلب الكجرى وطلب الصغرى وأبوموسى) ، وهي تدعى الأخوة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية للإستجابة للمبادرات والنداءات في هذا الصدد سواء من جامعة الدول العربية أو مجلس التعاون الخليجي وإنماء احتلالها لهذه الجزر وتطلب الشعبة البرلمانية في دولة الإمارات من اجتماعكم هذا تأييد دولة الإمارات في هذا الموقف .

سيادة الرئيس

إنه لكي تتحقق آلية وحدة تشريعات البيئة والطفولة والمرور وغيرها في الوطن العربي بكفاءة وحزم ينبغي أن يتولى إعداد مشروعات هذه القوانين لجنة تضم إلى جانب الخبراء القانونيين في إدارة التشريعات بجامعة الدول العربية فريق من الخبراء القانونيين يتم ترشيحهم بمعرفة الاتحاد البرلماني العربي للتعاون في هذا المجال وتكون مهمة هذه اللجنة المشتركة إعداد مشروعات القوانين المذكورة على أن تكون لإدارة التشريعات العربية الإستقلالية الازمة في هذا الشأن وأن تحدد هذه الإدارة أولويات التنسيق بالنسبة لأهم القوانين التي ينبغي توحيدها وبطبيعة الحال فإن إشراك خبراء قانونيين بمعرفة الاتحاد البرلماني العربي وعرض هذه المشروعات على الشعب البرلمانية العربية المختلفة في ضوء ذلك سيجعل هذه الشعب تعديل مشروعات قوانينها الوطنية بما يجعل لهذه التشريعات الموحدة الأولوية في التطبيق على قوانين هذه الشعب الوطنية.

سيادة الرئيس

إن العالم يشهد الآن سباقاً حول تطوير التعليم، فالسباق الموجود في العالم والمنافسة

إن إسرائيل من مصلحتها بقاء النزاعات والخلافات العربية وإجهاض أي مشروع للمصالحة العربية فهي تلعب دوراً هاماً في تعطيل مثل تلك المشاريع بشكل مباشر أو غير مباشر من أجل إجهاض أي تجمع عربي يكون هو السبيل إلى المصالحة وتكرис جهود الأمة العربية لمعالجة أوضاع المنطقة وانهيار عمليات السلام على جميع المسارات نتيجة تعنت الحكومة الإسرائيلية الحالية .

إن السبل الكفيلة بإخراج العرب مما هم عليه من تمزق أهمها إعادة اللغة وزرعها من جديد في النفوس العربية شعوباً وقيادات سياسية حاكمة ونحن البرلمانيين لنا الدور الأكبر في ذلك كما أن للإعلام العربي دوره الهام في هذا المجال ، ولا بد من الاتفاق على مرعية واحدة موثوق فيها يتم الرجوع إليها وهي جامعة الدول العربية بيت العرب جميعاً ، مع إحياء معاهدات ومواثيق الدفاع العربي المشترك وإخراج مشروع إنشاء محكمة العدل العربية إلى حيز الوجود ومشروع السوق العربي المشترك إلى حيز التنفيذ الفعلى من خلال جهودنا نحن البرلمانيين مع تعديل ميثاق الجامعة بما يسمح لها بإيجاد الحلول المناسبة للخلافات العربية بالأغلبية مع التزام الجميع بقرار الأغلبية دون الحاجة إلى تدخل أية جهات أجنبية او منظمات غير عربية .

إننا الآن في عصر التكتلات الدولية المختلفة وما لم نع ذلك الأمر ونعمل على إحتواء خلافاتنا بالسرعة الممكنة فإن المقاعد الشاغرة على هامش التاريخ كثيرة وستكون بكل أسف من نصيبنا إذا لم نسرع في إعادة اللحمة والتصالح والتضامن العربي والوجود العربي المكتمل المتماض على الساحة الدولية انطلاقاً من حضارتنا العربية والإسلامية عبر التاريخ .

إننا اليوم بأمس الحاجة إلى قراءة حركة التاريخ وفهمها جيداً فالتجارب الماضية علمتنا بـلا نميل إلى قوة واحدة والاتحاد السوفيتي السابق خير دليل على ما نقول .

العالمية التي أخذت أشكالاً عسكرية واقتصادية وسياسية هي في الحقيقة منافسة تعليمية ومجال حسمها في المدارس .

إن أزمة التعليم في العالم العربي ليست وليدة اليوم فالأزمة التي يمر بها التعليم في الوطن العربي أصبحت تتعكس على المدرسة والمعلم والطالب والمنهج وعلى الرغم من أنها تهك موارد معظم الدول العربية وإمكانات الأسر فيها فإن المحصلة النهائية تأتي ضعيفة متواضعة . ومن هنا تأتي أهمية وضع استراتيجية عربية للنهوض بالتعليم تتضمن الخطوط العريضة لبرنامج الإصلاح الشامل للتعليم تشمل جميع جوانب العملية التعليمية سواء من حيث تحسين أوضاع المعلمين علمياً وثقافياً وتربوياً ومادياً وأيضاً تطوير المناهج وإدخال التكنولوجيا والأساليب العلمية الحديثة في تعليم ورعاية المواهب وعودة الأنشطة التربوية وغيرها من الأساليب اللازمة لتطوير التعليم.

إن التحدي الحقيقي هو ذلك التطور التكنولوجي العالمي الهائل لذلك ينبغي تطوير مناهج التعليم في العالم العربي والتنسيق بين الدول العربية في هذا الشأن من أجل إعداد وتأهيل شباب قادر مسلح بالعلم والمعرفة والتكنولوجيا .

سيادة الرئيس

إن العولمة تسربت في إحداث العديد من التصدعات في الكثير من المسلمات الثابتة في الثقافة العربية ، فالمقصود حالياً بالعولمة هو سيادة الثقافة الغربية في العالم كله وهو الأمر المرفوض عربياً فهو التراث ليس في طريقة المأكل أو الملبس أو الأفلام السينمائية وإنما جوهرها هو الدين ومنظومة القيم والعادات والتقاليد والتراث الفكري والإبداع الحضاري وبالتالي فإنه لابد أن يتمتع العالم العربي بقدر كبير من الخصوصية الثقافية في تراثه الثقافي المستمد من الدين الحنيف وعاداته وتقاليده وتراثه فالعقلة التي نشاهدتها اليوم تعنى عولمة الناس وقتل الإنسان والدخول باسم العولمة إلى

دين المادة تزداد خلاله الجريمة وتنهار المؤسسات المحافظة في المجتمع وفي مقدمتها مؤسسة الأسرة ، الأمر الذي يؤكد حاجة العرب إلى نسيج قيمي هو النسيج الإسلامي لتوفير أننى قدر من الحماية للضعفاء والفقراه والتمسك بالقيم الدينية الأصيلة وتعزيز جذورنا الثقافية المستمدة من ديننا الحنيف وتراثنا العربي الأصيل والمحافظة على الهوية العربية الثقافية .

إنه لكي يتحقق نظام إعلامي عربي يواجه تحديات التغطية الكاملة للهواء ببرامج تثبأها الأقمار الصناعية مستخدمة أحدث الوسائل والإمكانات الهندسية والفنية التي تضمن الإخراق الكامل للعقود والعيون فإنه ينبغي عمل إرسال جماعي تشاركه وتتنافس فيه جميع الدول العربية عبر الأقمار الصناعية وتدعم التوجه العربي داخل البرامج المحلية في الإذاعات العربية المسموعة والمرئية لتعزيز التقارب والتواصل العربي عبر مدن الجسور الثقافية والفكرية والفنية الإنسانية والحضارية وكل ما يصنع المساهمات الأساسية في تشكيل الوجدان ، وبما يجعل التوأمة العربي أكبر من مجرد برامج هنا وهناك بل وسمة أساسية من سمات تشكيل الهوية الثقافية العربية .

سيادة الرئيس

إننا اليوم في حاجة إلى إعادة التوازن في علاقاتنا بالأمم الأخرى ، ولا أبالغ في القول إذا طلبت أن تكون علاقة الأمم الأخرى بنا علاقة أمم بأمة ، بمعنى أن علاقة الاتحاد الأوروبي لابد أن تكون بالمجموعة العربية وليس مع الدول العربية كل دولة على حدة ، وهذا الأمر من الممكن حدوثه بعد ترتيب البيت العربي من الداخل ، وهذا الترتيب يمكن البدء به من الآن ، إذا ما توفرت التوابايا الحسنة وتتوفر عامل الثقة ، ولعل الوعي المتزايد لدى الشعوب العربية بأهمية هذا الأمر يساعد كثيراً في تخطي المرحلة الحالية التي هي نتاج مرحلة سابقة لم يكن لنا بد فيها .

إن الوصول إلى هذا الوعي يتطلب منا نحن

إن التفاوض ضروري في هذه المرحلة ،
فشيوع روح التفاوض في النفوس ستكون الخطوة
الأولى نحو بناء أمة جديدة تعرف ما لها وما
عليها وما ذلك على الله بعزيز .
وشكرًا سيادة الرئيس

البرلمانيين تعنة الرأي العام العربي في كل
مكان من أجل مساندة هذا المطلب القومي الذي
يحقق مصلحة الأمة العربية في ترتيب البيت
العربي على أساس من المصارحة والتوايا
الحسنة والتضامن وهو ما يؤثر إيجابياً على
حاضر ومستقبل الأمة العربية .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

معالي الأخ السيد الشيخ سيد أحمد ولد باب
 رئيس الجمعية الموريتانية
 السيد رئيس الاتحاد البرلماني العربي
 السيد الأمين العام لاتحاد المغرب العربي
 السادة رؤساء وأعضاء الوفود البرلمانية العربية
 يطيب لي أن أعبر أصالة عن نفسي ونيابة عن
 إخواني أعضاء الوفد البرلماني التونسي عن سعادتنا
 بحضور هذا اللقاء الأخوي على أرض موريتانيا
 الحبية والمساهمة في أشغال المؤتمر الثامن لاتحادنا
 البرلماني العربي والدورة الثانية والثلاثين للمجلس
 وأود أولاً أن أقدم بوافر الشكر والثناء إلى الجمعية
 الوطنية الموريتانية ومن خلالها إلى الشعب الموريتاني
 الشقيق رئيساً وبرلماناً وحكومة وشعباً على كرم
 الضيافة التي حظينا بها منذ حلولنا بهذا البلد الكريم
 والتي تعبّر عما يجمعنا بأشقائنا الموريتانيين من أخوة
 ومحبة وأن أعرب كذلك عن وافر تقديرنا لمعالي السيد
 رئيس الاتحاد وسيادة الأخ الأمين العام الذي نقدم له
 تهانينا مجدداً لما يبذله من جهد متواصل في ترشيد
 عمل الاتحاد والتقدم به نحو الأهداف التibilية التي
 رسمناها له وأسأهولى أن أبلغكم تحيات سيادة رئيس
 مجلس النواب التونسي واعتذاره عن عدم الحضور
 معنا لواجبات وطنية متأكدة فرضت بقاءه بتونس ،
 وإنه ليرجو لأعمالنا كامل التوفيق والسداد .

حضرات الأخوة الكرام

ينعقد مؤتمراً في ظروف دقيقة شهد فيها البلاد العربية
 توائرات حادة تتطلب منها وقفة حازمة لنصرة قضيانا العادلة
 وتأمين مستقبل كافة شعوبنا ولا شك أن أشد ما يشغلنا هذه
 النكسة التي مثّي بها مسار السلام من جراء تعنت إسرائيل
 وتجاهلها للقرارات الدولية وتذكرها لتعهدها كذلك تشغّلنا
 الحيرة التي نقّاها في البحث عن مقومات هذا الموقف
 الإسرائيلي ومستداته وأبعاده .



كلمة

السيد الطيب السجيري

رئيس لجنة الشؤون السياسية
 والعلاقات الخارجية في
 مجلس النواب التونسي

المعنية مسؤوليتها فيها وللشرعية الدولية بشأنها رأي له علويته .

لكن قدماً نشب الخلافات والحروب بين الدول إلا أن تبعاتها اجتبت تجويع الشعوب وتعریضها للأمراض والتضحيه بالأطفال والعجز ، ويجري اليوم عكس ذلك والداعية الإعلامية تنادي بحقوق الإنسان ونصرة العدالة والشرعية .

ونفس القلق يساورنا إذ نرى أن شكاوى إخواننا الكويتيين لم تلق بعد الحل الذي يقع أسرهم ومواطئهم ويفك عقدة الجميع ويزيل هذه العقبة التي تحول دون تطبيع الجو في المنطقة وتصفيته ، وقد كنا سابقاً دعونا إلى خطوة المساهمة في حل المشكلة ولا نزال نعتقد أن في وسع اتحادنا القيام بدور فاعل في الموضوع .

حضرات الأخوة الأعزاء

إن النقاط المدرجة بجدول أعمال مؤتمرنا تبرز الأهمية الكبرى التي يوليه الاتحاد البرلماني العربي للقضايا المطروحة على شعوبنا وموضوع التضامن العربي نوش في العديد من المؤتمرات ولكننا لم نتوقف بعد إلى أقوام الممالك التي تساعد على تصريفه بما فيه الكفاية إلى مبادرات مهيكلة فاعلة تكون ركناً أساسياً في عملنا المشترك وفي تحركاتنا مع مختلف المجموعات الدولية .

واسمحوا لي في هذا المضمار أن أذكر بما قاله سعادة الرئيس زين العابدين بن علي في القمة العربية الحادية والعشرين قال: "إن واجب الأخوة والتضامن يدعونا إلى إعادة تقييم العلاقات العربية " ومن رأينا أن نواب الأمة العربية مدعوون إلى القيام بذلك تأكيداً للمبادىء التي يجب أن يقوم عليها التضامن وتفاعلاً مع ما تتطلبه التحولات العالمية التي نعيشها وفي ذلك مساندة للتوجه الذي يجب أن تراعيه دوماً حكومتنا الذي ترتو إلينه أمتنا، وفي هذا المجال نعتقد أن بعث السوق العربية المشتركة المدرج في جدول أعمالنا وما يقتضيه من تدرج يرتكز على مناطق التبادل الحر ، ثم ما يليه ذلك من

ومما كثف الحيرة في نفوسنا أن نرى تفاعل العالم مع هذه القضية يكتسي صبغة تدعو إلى القلق والارتياح ففي فلسطين المحتلة تداس حقوق الإنسان وتجاوز القرارات الدولية ويعدى على أبسط القيم الروحية والدينية ويعمل على تشويه الحقيقة الذاتية التي منحتها الطبيعة لهذا البلد وفي سوريا ولبنان يحتل العدوان الإسرائيلي مناطق وطنية شاسعة ويصر على البقاء بها معتقداً بقوته وضعفه مرتكزاً على مقولات عنصرية كانت سبباً في أشنع الحروب التي عرفتها الإنسانية . وفوق ذلك كله تأكيد الخطر الذي كنا نتحسبه وافتضحت التجارب النووية التي تقوم بها إسرائيل خفية وتبيّن أن هناك خطوة تتبع لإرهاص العالم العربي وضررب الخناق عليه تعتمد التهديد والوعيد ، وفي المتوسط آفات تنشر وأوبئة تذر من جراء النفايات الجرثومية التي تلقّيها إسرائيل عرض الحر دون اعتبار للمخاطر التي قد تصيب سكان المنطقة دون رحمة حتى بالمخلفات البريئة التي تعمر المياه ، كل ذلك والعالم ينظر وكأن لا شيء خطيراً يحدث .

وفي حالات أخرى قد تكون أقل شراً وخطراً نرى هذا العالم يواجه الأمر بقوة وبفعالية وإيجابية ويندد بالضلال ويعمل على ردعه فكيف الحكم على موقفه اليوم ؟

أبالتواطؤ ، أم بالتسامح ، أم بالعجز الحقيقي ؟

إن الشعوب العربية التي نمتّها وقد ازدادت وعياً ونضجاً لتسائل عن مقاصد هذه الأوضاع وأبعادها وعما يمكننا لتجاوز ذلك وهي تعتبر أن ليس شعب واحد معنِياً بذلك بل أن المعنى هو المصير العربي ومكانته بين المصائر الأخرى ومصير السلام في المنطقة ومن ورائه زعزعة السلام العالمي وتزداد الأمة العربية ألمًا عندما ترى ما يقاسيه الشعبان الليبي والعربي من عنـتـ بـ سـبـبـ الـحـظـرـ المـفـرـوضـ عـلـىـ بـلـدـيـهـمـاـ وـالـذـيـ يـتـجـرـعـ الـأـبـرـيـاءـ مـأسـيـهـ وـمـضـارـهـ .

نعم هناك قضايا سياسية قائمة وخلافات جارية حوكـتـ أو تحـاكـمـ ، وـتـوـاجـهـ الـأـنـظـمـةـ

الخلافات القائمة بين البعض منا حتى ينصرف كل منا داخل بلده إلى الأهم ، إلى بناء مجتمع نام ناهض يذلل التحديات التي تربصه ويستجيب إلى ما تقتضيه الحداثة والعلمة في أوائل القرن الحادي والعشرين ويشكل حلقة يافعة ثابتة في بناء النهضة العربية وبعث المجتمع العربي الكبير السليم .

سيادة الرئيس

حضرات السادة الكرام

اسمحوا لي في الختام أن أجدد لكم مرة أخرى التهاني على التنظيم الرائع لأشغال مؤتمرنا وعلى الروح الإيجابية التي اتصفت بها أعمالنا .

والله نسأل لجميعنا التوفيق حتى تكون في مستوى الأمانة التي تحملناها حباً لوطننا وتوكلاً إلى تلك أمتنا ومناعتها .

وشكراً على حسن إنصاتكم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

محاور تعنى بال التربية والتعليم والثقافة والإتصال والتشريع أبواب يمكن الانطلاق منها للشروع في تهيئة العقول واستنشاطها وتعويذنا على الخطأ المشتركة والعمل المنسق ولو كان ثانياً في مرحلة أولى تكتمل بها الخطة وتمكن العمل العربي من الخروج من التشرذم والانفلاق .

حضرات السادة الزملاء .

إن مؤتمرنا هذا يمثل فرصة إضافية متميزة للمساهمة في دراسة كل هذه المواضيع بعمق وروية وتوظيفها للرفع من قدرتنا الذاتية وضمان مصالح بلدنا في هذا العالم الذي يشهد تحولات تضاعفنا أمام خيارين : إما تكامل عربي متكافئ يضمن لنا تواجداً محترماً وقدرة ندا على الساحة الدولية ، وإما تفرقه وضعف يؤولان إلى الانكماش والتبعية .

هذا التكامل لن يتحقق في اعتقادنا إلا إذا وفرنا لأنفسنا مع الغير الصورة الطيبة والمصداقية المقنعة وهو مالا يتّأسى إلا إذا حرصنا على تحسين الأجواء بيننا وأحل



بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس المؤتمر .

السيد رئيس الاتحاد البرلماني العربي .

السادة رؤساء البرلمانات العربية ، والوفود
البرلمانية .

السيد الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي .

السادة أعضاء الوفود .

السيدات والسادة البرلمانيين .

يطيب لي في البداية أن أعرب باسم الوفد
الجزائري الممثل لغرفتي البرلمان عن بالغ شكرنا
وعميق تقديرنا لحسن الاستقبال وكرم الضيافة اللذين
أحطنا بهما منذ حلانا باراضي جمهورية موريتانيا
الشقيقة ، نخص بالتقدير أيضاً الشعبة البرلمانية
الموريتانية الشقيقة على الجهود المشكورة التي بذلتها
والأعداد الجيد الذي قامت به لتوفير شروط نجاح
أشغال مؤتمرنا هذا ... التقدير ذاته نتوجه به إلى
الاتحاد البرلماني العربي رئيساً وأميناً عاماً
واطارات ...

السيد الرئيس

نلتقي اليوم في هذا الجزء العزيز علينا جميعاً وكلنا
أمل في أن تتوحد أشغالنا بقرارات تكون في مستوى
طلعات شعوبنا .

إن الظرف والمكان والمواضيع المقترحة للمعالجة
ونوعية الحضور ... كلها عوامل ترشح مؤتمرنا هذا
لأن يكون من المحطات الهامة في تاريخ اتحادنا
البرلماني العربي .

لقد كانت الدعوة لعقد المؤتمر الثامن للاتحاد
البرلماني العربي بنواكشوط فرصة جد مواتية بالنسبة
لنا للإطلاع على تجربة هذا البلد الشقيق وتقدير الجهود
الكبيرة التي بذلها شعبه وقادته وقواته السياسية في
مجال إرساء التجربة الديمقراطية وانتهاج سياسة
اقتصادية جد ناجحة ، فنؤيد بهذه المناسبة أن نعبر عن
بالغ تقديرنا لكافة الجهود المخلصة التي بذلت لتمكيننا



كلمة

السيد عبد القادر بن صالح

رئيس المجلس الشعبي الوطني

الجزائري

كيف لنا أن نواجه التحديات الكبرى الناجمة عن التحولات المتلاحقة التي يعرفها عالمنا المعاصر؟

هل نواجه هذه التحولات والتحديات الإقليمية والدولية المتلاحقة وموافقنا متباude بل متخاصمة، ومصالحنا فيها غير واضحة بل ضائعة؟

أم أننا نعمل على الاستفادة من تجارب الماضي؟

أسئلة عديدة وكثيرة تفرض نفسها على واقعنا اليومي ولا يجد الواحد منا أجوبة وافية عنها، وحتى إذا هو وجدها فلا يجد سبيلاً لتحقيقها. جدول أعمال مؤتمرنا يطرح هذه الإشكالية ويدعونا للتفكير معاً لاقتراح حلول لها. وهنا يجب أن تكون واقعيين مع أنفسنا ومع بعضنا البعض.

فإن كان لهذا الطرح من فائدة، فهو يمكن في كونه يطرح هذه المواضيع للنقاش، أما التجسيد فهذا أمر آخر، ذلك أن المصاعب الموضوعية العديدة التي تعرّض الطريق ليست خافية على أحد، وقد ذكرنا ببعضها لكننا نقول أنه في ظل التحديات السياسية والإقتصادية الكبرى التي تواجه منطقتنا، وفي ظل المعطيات الموضوعية وفي إطار الحلول المقترنة التي ليست بالضرورة سهلة، نعتقد أن واحداً من العوامل التي نواجهها هو تعارض بعض هذه الحلول مع طروحاتنا الوطنية،

ولكننا نعتقد أنه ليس مطلوباً منا الإنصراف أو التخلي عن السيادات الوطنية، بل التنسيق والتعاون والتضامن ضمن هذه السيادات وفي ظل الخصوصيات الجغرافية.

إن الذي نطالب به اليوم وفي ظل المناخ السياسي السائد لا يتجاوز حدود المطالبة بالتنسيق وبتوحيد الموقف الخاصة، لأن هذه المواقف ليست بالضرورة وفي جميع الحالات متعارضة...

عندما نطالب مثلاً بالتنسيق المغاربي لتوحيد

من اللقاء في موريتانيا والإطلاع على تجربتها الفتية.

ولعل أهمية المؤتمر تكمن خاصة في كونه ينعقد في ظروف دقيقة عربية ودولية. عربية تردد أوضاع المنطقة تعقيداً.

مسلسل السلام وصل إلى الطريق المسدود، حتى لا نقول أكثر من ذلك.

العراق ولibia لا يزال شعباهما يعانيان تبعات القرارات الدولية الموجّفة.

العلاقات العربية - العربية لم تعرف التحسن المأمول ... ولا يزال دخان حرب الخليج يسمم الأجواء العربية - العربية حتى الآن للأسف ... نسجل هذا الواقع غير المريح في الوقت الذي يعرف فيه العالم تغيرات جذرية.

قارات تتوحد دولها اقتصادياً وتسعى لتجاوز مصاعبها السياسية ، يتزامن هذا مع انهيار دول أخرى اقتصادياً ... يجري كل هذا في الوقت الذي فيه كنا نعتقد أن هذه الدول أوشكت أن تقبل طلباتها في نادي الكبار اقتصادياً وصناعياً.

هذه التطورات تتم في الوقت الذي عاد فيه شبح الرعب النووي يخيم بظلله القاتمة على العالم دون أن يستثنى منطقتنا العربية ، نتيجة هاجس التهديد النووي الإسرائيلي الذي أصبح يقلق الجميع .

السيد الرئيس

في عصر العولمة وثورة الانترنت ، في عصر الاتصال الحديث الذي حول العالم إلى قرية يطرح المواطن العربي ، واعتقد أننا جميعاً نشاطره ذات الإشتغالات ، نقول يطرح تساؤلات مشروعة .

إذ كيف لنا أن نطوي صفحة الماضي القريب غير المريح؟

وكيف لنا أن نفتح صفحة المستقبل الواعد ، وكيف لنا أن نستقبل القرن المقبل ونحن أكثر ثقة بأنفسنا وببعضنا البعض؟

إن الجزائر التي كانت دوماً إلى جانب أخوانها العرب ، وكانت باستمرار تنادي باتخاذ موقف عربي موحد تجاه القضايا التي تهم العالم العربي تجدد اليوم من خلال ممثلي شعبها هذا الموقف ، وتدعو إلى تجاوز بعض الوضعيات الخاصة ، كنقطة إنطلاق لإحياء التضامن العربي ، لأنها تؤمن أنه بالتضامن العربي وبه وحده يمكن الدول العربية أن تسترجع كامل حقوقها في فلسطين بما فيه القدس وأن تحكم على إسرائيل الإسحاب من كامل الأراضي العربية . إن الموقف العربي الموحد بإمكانه أيضاً أن يساهم في التعبير في إزالة الإجحاف الواقع على العراق والجماهيرية .

السيد الرئيس

في إطار عملنا البرلماني وفيما يخص التنسيق وتصفية الأجراءات العربية ، أود التذكير هنا بدور الاتحاد البرلماني العربي المشكور والذي تتمثل في تحركه متى على الأقل في هذا المجال ، فأرسل بوفد برلمانية عربية عالية المستوى إلى دول عربية قصد التباحث مع قادتها حول تصفية الأجراءات العربية .

الاتحاد البرلماني العربي وطيلة مسيرته وحتى في الظروف الصعبة استطاع أن يبلور موقفاً عربياً موحداً من أمميات القضايا العربية . الذي يجب تسجيله بالنسبة أيضاً هو أن اجتماعاتنا لحسن الحظ تعدد اليوم الإطار العربي الأعلى والوحيد الذي يلتقي فيه رؤساء برلمانات كافة الدول العربية ، يلتقيون بكل منهم بدون اقصاء ويلتقيون كذلك دورياً وبجرأة كبيرة يطرحون قضايا العرب الحساسة ويتبادلون الرأي حولها . أمنا أن يرتقي الحوار والتعاون إلى أرقى من هذا .

لكن هذا الحكم وهذه الخلاصة يجب أن تبعداً عن منطق الواقعية .

ما هو مطلوب منا اليوم هو أن يسعى كل واحد منا في إطار صلاحياته الوطنية إلى تحريك الأمور في الإتجاه الذي يخدم الهدف

الموقف من السوق الأوربية المشتركة ، فإننا لانفوت في مصالحنا الخاصة ، بل على العكس من ذلك فإننا نعززها ونحميها ونقوى قوتها التفاوضية معها .

وعندما نطالب بالتنسيق في مجال التشريع فإننا نحمي المستقبل ونبني على أسس سليمة .

العالم يتحول إلى قرية والتزعة الدولية الآن هي في توحيد النصوص مما بنا نحن العرب لأنقدم عليه بنفس الدرجة التي نقدم عليها في إطار المؤتمرات الدولية على الأقل .

وعندما نطالب بالتنسيق في مجال محاربة الإرهاب ، فإننا لا نضحي باستقلالية قرارنا الوطني ، ولا ندعوا للتدخل في الشؤون الداخلية لبعضنا البعض بل على العكس فإننا نعمل على صيانة كياناتنا الوطنية من هذه الظاهرة الخبيثة التي أكدت الأيام أنها ليست ظاهرة خاصة ب بلد دون آخر .

بالمناسبة نقول لو أن التنسيق العربي حول الإرهاب قد حصل في حينه ، بالتأكيد فإن الفاتورة التي دفعتها بعض الدول العربية كانت أقل بكثير من تلك التي سُددت بدماء مواطنين أبرياء .

إن التنسيق والتعاون حول محاربة الإرهاب لم يعد مطلباً بل هو حقيقة يفرضها واقع التعامل الدولي بما بالكم بالتعامل العربي .

إن الذي نقوله بالمناسبة هو أن الجزائر قادرة على معالجة ظاهرة الإرهاب عندها ، وهي وإن كانت تدعو للتنسيق والتعاون في هذا المجال فلا أنها تعرف آثاره المدمرة ولا تريد أن يلحق أذاء أحداً .

الجزائر حاربته وقلصت مفعوله بفضل شجاعة شعبها ، ولكن خاصة بفضل السياسة التي اتبعتها عبر إقامة مؤسسات شعبية منتخبة واتهاج سياسة اصلاح اقتصادي جريئة ...

ذلك هي رؤيتنا لمفهوم التنسيق والتعاون من بعض القضايا المطروحة في جدول أعمال المؤتمر .

وإذا كنا قد ذكرنا بهذه الجوانب التي ندرك أنها ليست خافية على أحد ، فإننا مفتتون أيضا بأننا سوف نتوج أشغالنا بتوصيات تكون في مستوى الطموح والواقفية والنجاعة في الطرح ...

السيد الرئيس

السيدات والسادة

في الأخير أتمنى لأشغالنا كل النجاح وال توفيق .

شكراً للجميع ، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

العربي المشترك في مجال التعاون والتنسيق وتصفية الأجراء العربية من خلال التدخل الناجع والشرح الوافي والإفهام المدعوم بالحجية ، ولكن الذي يجب أن نركز عليه اليوم خاصة هو أن يكون ذلك في إطار صلاحياتنا البرلمانية من خلال توحيد رؤانا وكلماتنا من مختلف القضايا التي تصب في الاتجاه المؤدي إلى توحيد الموقف العربي .

السيد الرئيس

إذا كنا نقول بهذا الكلام فمن باب الاحتياط والمصداقية التي يجب أن نعطيها لأشغالنا ، أن مسؤوليتنا أمام شعوبنا مسؤولية كبيرة ، فلتكن قراراتنا في مستوى هذه المسؤولية .



بسم الله الرحمن الرحيم

« أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وأن الله على
نصرهم لقدير »

صدق الله العظيم

الأخ الفاضل دولة الرئيس الشيخ سيد أحمد ولد ببا
رئيس الجمعية الوطنية الموريتانية الإسلامية ،
رئيس المؤتمر الثامن للاتحاد البرلماني العربي

الأخ الكريم الدكتور أحمد فتحي سرور

رئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي

الأخوة النواب الأجلاء رؤساء وأعضاء الوفود
البرلمانية العربية

السلام عليكم ورحمة الله

في المبدأ يطيب لي أن أنقل لكم تحيات الأخ
الدكتور الشيخ حسن عبد الله الترابي رئيس المجلس
الوطني ، والذي حالت ظروف إشغاله بالإعداد
للإحتفال بالتوقيع على دستور السودان الشامل دون
مشاركته الشخصية في أعمال هذا المؤتمر الهام على
أرض بلد الأحباب المراطيين وهو ينتظر استقبال عدد
من وفود برلمانات الدول العربية والإفريقية لهذه
المناسبة .

ويدعو الله أن يحقق هذا المؤتمر أهدافه في إذكاء
روح التصالح والتناصر والتضامن .

« إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم »

صدق الله العظيم

الأخ الرئيس ، الأخوة النواب الأجلاء ،
يزيدنا شريفاً وسعادة أن نشارك في أعمال المؤتمر
البرلماني العربي الثامن الذي ينعقد على هذه الأرض
المباركة ، الجمهورية الإسلامية الموريتانية ، المنارة
والرباط . وهي فرصة لكي نعرب للأخوة في
موريتانيا عن عميق الشكر لهذه الحفاوة والتكريم



كلمة

الدكتور شاكر السراج

رئيس وفد المجلس الوطني
الموريتاني

السودان واستعداء بعض دول الجوار الإفريقي على في غزو واضح لارضه ، هي كلها حلقات في المخطط العدائي الشرير ، وما زلنا في كل منبر عربي نردد ذات الكلمات بان امتنا مستهدفة ، فماذا أعددنا نحن البرلمانيون ممثلو شعوب امتنا ؟ نحن نقبل اليوم على جدول أعمال غني بكل قضايا الوحدة العربية ، وتحت في البند الأول عن الخطوات العملية لتجاوز هذا الركود في الوضع العربي ، فلا بد لنا أن نتسامي فوق خلافاتنا الصغيرة ، وأن نستعلى على جراحاتنا ومرارتنا ، وأن ننظر ببصر نافذ إلى المستقبل ، فالخلافات القطرية الضيقة لن تغيننا ، وتسامحنا كل إذاء شقيقه لن يزيدنا إلا تكريماً وتناصراً ، نحن أحوج ما نكون إليه في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ امتنا . هذا هو نهجنا في علاقتنا مع الأشقاء ، نفتح صدورنا وقلوبنا للحوار الحر الذي يقوده عزم صادق لكل عمل يفضي إلى الخير بإذن الله ، وندعو من هذا المنبر إلى جعل محصلة العمل البرلماني العربي قائداً ومجهاً لسياساتنا تكاملاً وتعاوناً ونريد للاتحاد البرلماني أن يكون حاضراً في كل الساحات العربية يصفي الخلافات الصغيرة ويدبّيها ويعمل على تكريس الوحدة العربية الحقيقة فلا ينبغي أن يكن موقفنا العربي المشترك بأدنى من الموقف المشرف الذي اتخذته منظمة الوحدة الإفريقية ، في إجتماع قمتها الأخير بتجاوز الحصار الظالم على ليبيا الشقيقة في سبتمبر القادم ، فقد أظهرت هذه المنظمة وحدة إفريقية حقيقة ، ونحن أولى بها ، لأننا نملك كل مقوماتها ، ولأننا خير أمة أخرجت للناس نamer بالمعروف وننهي عن المنكر ، وفي هذا المقام نجدد الدعوة التي أصدرها المجلس الوطني لكل البرلمانيات لإتخاذ التدابير اللازمة لرفع الحصار عن العراق الشقيق ، الذي عانى شعبه ونساؤه وأطفاله وشيوخه ، مقدمين عشرات الآلاف من الضحايا بسبب نقص الغذاء والدواء ، فقد دفع الشعب العراقي أشد ثمن في عقوبات جماعية طالت أبناءه وفي ذلك دعماً وتائداً للقرار الإفريقي

الذي أعطاه هذا البلد الأصيل لهذا المؤتمر البرلماني الهام . ويسعدنا كذلك أن نسجل أن إنعقاد المؤتمر في هذا الجزء من الوطن العربي في مغربه - وقد جاء في أعقاب الاجتماع الماضي الذي عقد في الجمهورية اليمنية الشقيقة في شرقه - يأتي تجسيداً لوحدة أمتنا العربية من محيطها إلى خليجها ، وتأكيداً لقوة نسيجها واستشعار كل أقطارها وشعوبها للتحديات التي تواجهها والأخطار التي غدت محيطة من كل جانب . يأتي إنعقاد هذا المؤتمر في ظل ظروف عربية بالغة الدقة والتعقيد ، وفي خضم أوضاع وتطورات إقليمية ودولية تتبع بـأن التحدي الأعظم الذي يواجه أمتنا الآن هو صميم وجودها بأكثـر مماواجهـه من قبل من أخطار وتحديـات ، فالوضع السياسي في منطقتـاـ العربـية يـكشف بـجلـاءـ استـمرـارـ الدـعمـ الإـسـتـعـمارـيـ لـلكـيـانـ الصـهـيـونـيـ الذيـ يـزـدـادـ كـلـ يـوـمـ صـلـفاـ وـغـرـورـاـ وـعـدـوـانـاـ مـتـواـصـلـاـ عـلـىـ شـعـبـ فـلـاسـطـيـنـ وـعـلـىـ الدـوـلـ الـعـرـبـيـةـ فـيـ خـطـ المـواـجـهـةـ ، وـهـوـ دـعـمـ يـرمـيـ إـلـىـ اـسـتـمـرـارـ تـقـوـقـ الكـيـانـ الصـهـيـونـيـ بـإـمـتـالـكـهـ أـسـلـحةـ الدـمـارـ الشـامـلـ ليـظـلـ مـهـدـداـ لـكـلـ شـعـوبـ اـمـتـاـ فـيـ وـجـودـهـ ذـاـتـهـ ، وـتـمـضـيـ الـأـيـامـ لـنـزـدـادـ يـقـيـنـاـ يـوـمـاـ بـعـدـ يـوـمـ أـنـ مـاـ سـمـيـ مـسـيـرـةـ السـلـامـ هـوـ وـهـمـ أـرـيدـ بـهـ تـخـذـلـنـاـ عـنـ طـاقـاتـ الـوـحـدةـ وـالـجـهـادـ وـالـمـقاـوـمـةـ . إـنـ مـاـ ظـلـلـنـاـ نـقـابـلـ بـهـ هـذـاـ الـوـضـعـ المـزـدـدـ مـنـ الـفـكـ وـالـشـرـذـمـ الـعـرـبـيـ وـالـتـهـالـكـ عـلـىـ مـاـ يـسـمـيـ بـالـتـطـبـيعـ ، بـيـنـماـ نـحـسـ أـنـ شـعـوبـنـاـ - وـنـحـنـ مـمـثـلـهـاـ وـضـمـرـهـاـ الـحـيـ - تـنـضـلـعـ إـلـىـ الـوـحـدةـ وـقـوـةـ الـمـوقـفـ وـوـحـدةـ الـكـلـمـةـ ، حتىـ تـنـتـصـرـ لـكـرـامـتـهـاـ وـتـؤـمـنـ وـجـودـهـ بـالـعـزـةـ ، لاـ بـالـإـنـلـاقـ إـلـىـ مـهـاـلـكـ التـسـلـيمـ وـالـاسـتـقـالـمـ ؟

إنـاـ نـدـركـ أـخـيـ الرـئـيـسـ أـنـ المـخـطـطـ الذـيـ تـحـيـكـ قـوـىـ الـهـيـمنـةـ كـثـيرـ الـحـلـقـاتـ ذـكـيـ التـبـيـرـ ، وـلـكـنـهـ لـاـ يـغـيـبـ عـنـ خـاطـرـنـاـ وـفـطـنـتـاـ اـيـضاـ أـنـ حـلـقـاتـهـ بـاـتـتـ تـسـتـهـدـفـ شـعـوبـ الـأـمـةـ الـعـرـبـيـةـ وـأـقـطـارـهـ لـتـخـطـفـهـاـ فـرـادـيـ ، مـنـ مـشـرـقـ عـالـمـاـ الـعـرـبـيـ إـلـىـ مـغـربـهـ فـاسـتـمـرـارـ الـحـصـارـ عـلـىـ لـبـيـباـ وـعـلـىـ الـعـرـاقـ وـالـحـصـارـ غـيرـ الـمـعـنـ عـلـىـ

والرقابة على الجهاز التنفيذي ويケفل الدستور
باستقلال القضاء ويؤمن قيام محكمة دستورية
عليها .

5 - يتمتع جنوب السودان بنظام إنتقالي لأجل
ينتهي بممارسة أبناء الجنوب لحق تقرير
المصير .

إننا على يقين ياسيدي الرئيس أن الدستور
الشامل سيضع بلادنا على الطريق الصحيح الذي
يرسي بناء الدولة الحديثة ويؤمن لها كل أسباب
الاستقرار إنشاء الله وهو ما يعود خيراً وبركة
لنا ولأشقائنا في الوطن العربي والقاره الإفريقية
والأمة الإسلامية بإذن الله .

السيد الرئيس ،

الأخوة رؤساء الوفود والأعضاء

إن السلام والتعمية في السودان هما وجهان
لعملة واحدة ، فالقدر الذي ينعد فيه عزمنا على
ردة كل عدون على أعقابه ، نجح في ذات
الوقت إلى السلم ما جنح التمرد إلى جولات
الحوار والتفاوض حتى وقع ستة من أهم فصائل
التمرد على إتفاقية الخرطوم وإتفاقية فشودة
للسالم وتبقى فصيل واحد يحارب للآخرين ،
القوى الساعية لتمزيق وحدة السودان ، ولن
يتنصر فيها بإذن الله . وتنقى إرادتنا في ذات
الوقت للبناء وتحقيق النهضة الشاملة باستثمار
كل الثروات الظاهرة والباطنة ، وتنسخ دائرتنا في
التعاون العربي والآسيوي والدولي خاصة في
مجال استخراج البترول والمعادن ، ونأمل أن
تدفع هذه الدائرة أكثر حتى يجسد السودان
النماذج الحية للتعاون مع الأشقاء العرب
وجيرانه الأفارقة استثماراً للخير المشترك إنشاء
الله .

السيد الرئيس

الأخوة رؤساء الوفود وأعضاءها

إننا على افتخار تام بأن هذه الأمة مهما بلغ
بها الحال من التفرق والشتات فإنه لا مكان
لليأس والإحباط بينها فالأمة كلها جسد واحد
يحس آلام أعضائه ، ونحن في هذا الموقف

الجريء والشجاع حقاً بوجه الامبراليية
والاستكبار العالمي .

السيد الرئيس الأخوة النواب الأجلاء

ونحن في السودان ما سلمت بلادنا من
شروع المخطط العدوانى بل نحسب أنها الأكثر
تعرضاً للفترة والإبتلاء فقد سعى الأعداء إلى
ضرب علاقاتنا الجوارية العربية الإفريقية بالفتنة
والحرب ، فاشتعلت حدودنا الشرقية بهيب
العدوان الأرتيري / الأثيوبي وحدودنا الجنوبية
وهي البوابة الجنوبية للوطن العربي مازالت
تعرض للعدوان المتكرر من يوغندة ، وما
أوهنت كل تلك الإعتداءات من عزائمنا
وصمدونا وجهادنا ، تحريراً للأرض وإعماراً
لها واستثماراً لخيرها واستغلالاً لثرواتها ، فيدنا
تمسك على الزناد وأبانتنا يقفون في خندق
الدفاع عن كل شبر من الوطن ويعمرون
الأرض زراعة وصناعة ونشرأ للعلم في كل
ولايات السودان .

إن ما نسعى لتحقيقه في السودان هو
الإستقرار والنهضة ونحن موعدون بهما إن
شاء الله ، سبيلنا للإستقرار السياسي هو البناء
الراشد والمؤسس للدولة الحديثة ، نأخذ في
حسابنا واقعنا المتعدد عرقياً ولغوياً وثقافياً
وبيئياً ، نعطي انتماعاً العربي والإفريقي
والإسلامي في صياغة دستور شامل هو سفر
منظم لشؤون الدولة والحكم والإدارة أجزاء
المجلس الوطني وعرض على الاستفتاء العام .

وهذا الدستور :

1 - يعتمد النظام الرئاسي والنظام الاتحادي
ويؤمن عدالة قسمة السلطات والموارد بين
الأجهزة الاتحادية والولائية .

2 - يケفل حرية العقيدة والعبادة والتعبير
وحق التنظيم السياسي .

3 - يؤكد على أن الشريعة ثم إجماع الشعب
بالاستفتاء أو الدستور أو العرف هي مصادر
التشريع السائدة .

4 - يضطلع المجلس الوطني بسلطة التشريع

الرحيم "وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن
رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم
وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم"
صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نحيي الوقفة الصامدة للشقيقة سوريا ونحيي
مجاهدي المقاومة الوطنية اللبنانية وننوجه
بالتحية كذلك لصمود الشعب الفلسطيني الذي
يقاوم الاحتلال ويقدم الشهداء كل يوم دفاعاً عن
أرضه وعزته وكرامته .

وفي الختام أرجو أن لا يغيب عنا في كل
وقت وحين التمسك بقوله تعالى بسم الله الرحمن



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الأخ الشيف سيد أحمد ولد بابا .
رئيس الجمعية الوطنية الموريتانية ، رئيس
المؤتمر
 الأخ الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس الاتحاد
 البرلماني العربي
 رئيس مجلس الشعب المصري .
 الأخوة رؤساء المجالس ورؤساء الوفود العربية
 الشقيقة ، وأعضاءها
 السيدات والسادة .

يسعدني في مستهل كلمتي هذه أن أقدم بالشكر
 للشعبة البرلمانية الموريتانية ورئيسها الأخ الشيف سيد
 أحمد ولد بابا على حسن الاستقبال وكرم الضيافة
 متمنياً لهذا البلد الشقيق شعباً ورئيساً كل التقدّم
 والازدهار .

كما أقدم بالشكر إلى الأمانة العامة للاتحاد
 البرلماني العربي والعاملين بها على جهودهم الطيب
 وأن أهنئ السيد الأمين العام على نفقة مجلس الاتحاد
 بالتجديد له فترة أخرى متمنياً له النجاح والتوفيق كما
 وأتمنى أن يتمخض مؤتمرنا عن النتائج التي نتوخاها
 جميعاً ، لا سيما وأن هذه المرحلة من تاريخ أمتنا
 تعتبر عصيبة وخطيرة وتتطلب تظافر كل الجهود
 الخيرة .

ولست بحاجة لأنذكر بأن مواقف إسرائيل وسياساتها
 العدوانية المستمرة تثبت عدم استعدادها للتوصل إلى
 السلام ومتطلباته ولا سيما استئناف المفاوضات
 وتفعيلها من النقطة التي توقفت عندها وعلى أساس
 صيغة مدريد ومرجعيتها الدولية المتمثلة في تنفيذ
 قرارات مجلس الأمن 338/ و 242/ و 425/ ومبدأ الأرض مقابل السلام وبما يكفل انسحاب
 إسرائيل من الجولان السوري وبقاعي الأراضي العربية
 المحتلة ومن جنوب لبنان وبقاعه العربي دون
 مراوغة وشروط التفاقيّة تفرغ القرار



كلمة

الأستاذ عبد القادر همورة
رئيس مجلس الشعب السوري

جدواها ، واستمرارها لن يؤدي بهذه الحكومة وزعيمها المتطرف إلا إلى المزيد من التطرف والتعنت . وبالتالي فإن اللغة المتبقية لإجبار نتنياهو على تغيير نهجه المدمر للسلام والمهدد لأمن واستقرار المنطقة هي لغة الضغوط والعزل والحصار والمقاطعة بكل أشكالها السياسية والاقتصادية والعسكرية .

أيها السادة ،

لا يثير فينا وجودنا في هذا المكان - من على ضفاف الأطلسي ومن على أديم أرض المراطيين - شجون الماضي وعيده ، حيث وصلت بيارق العرب والمسلمين إلى هذه الشواطئ وانطلقت منها ومن شواطئ المتوسط لتشعر حضارة عربية أعطت لأوروبا نسمات العلم والمعرفة والتقدم والازدهار . وقد تم كل ذلك بوحدة الموقف والهدف وبوضوح الرؤية والإرادة . وعندما اهتزت هذه المفاهيم وبدأ التكير الضيق وقصير الأجل يتحكم بالعرب اللذين انزروا كل في محنته ظناً منهم أن الخطر الذي يتهدد أشقاءهم لن يصيّبهم بأذى ... حتى استحل الأمر وأصبح الجميع مطارداً وضاع الملك الذي لم ينفع معه البكاء والتباكي .

السيدات والسادة ،

أيها الأخوة ،

إذا كان قد شهدنا تحولاً إيجابياً ملحوظاً في الرأي العام العالمي بما فيه الأمريكي والأوروبي الذي بدأ يضيق ذرعاً بكم نتنياهو وعدائه الصارخ للسلام ، وبدأ هذا الرأي العام يظهر تفهمًا أكبر لقضيانا الأساسية العادلة ، فإن المشكلة - بصرامة - تكمن فينا . تكمن بمن تخلي عن الحد الأدنى من التنسيق والتضامن وتساهل في الدفاع عن قضية مصرية تمس وجوده بالكامل . والمطلوب هنا هو تطوير موقف موحد يفسح المجال أمام المجتمع الدولي ليحول فلقه إلى إجراءات عملية وملموسة تتجاوز التعبير عن القلق والإدانة . وهذا الموقف الموحد موجود ومنصوص عليه بشكل واضح في قرارات القمم العربية ولا سيما قمة القاهرة

425/ من مضمونه . وقد قدمت إسرائيل أدلة جديدة إضافية من خلال سلسلة المواقف والتصريحات الاستفزازية التي صدرت عن نتنياهو أخيراً وتقاطعت جميعها عند ثبات سياسته على المضي في نهج تكريس الاحتلال والإستيطان وتهويد القدس المحتلة ورفض حق الشعب العربي الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة فوق أرضه ، ورفض حقه في تقرير المصير . ومع رفضه للخطة الأمريكية لإعادة الإنتشار الإسرائيلي بنسبة 13% فوق أراضي الضفة الغربية ، رغم تواضعها وعدم تناسبها مع الدور الذي كان من المفترض بالإدارة الأمريكية ممارسته في مواجهة نتنياهو ونهجه المتمدد على السلام ، بوصفها أحد راعي عملية السلام وصاحبة المبادرة الأساسية في الإعداد لمؤتمر مدريد ، فقد اشترط نتنياهو ربط عملية إعادة الانتشار - وبنسب أقل بالطبع - بعدم اعتراف أمريكا بدولة فلسطينية ، كما قام مؤخراً هو وطاقمه الوزاري بإصدار قرار ضم المستوطنات المحاذية بالقدس إلى المدينة التي اعتبرها وحدة إدارية وبلدية واحدة توسيع لتشمل مساحات كبيرة من أراضي الضفة الغربية ، وذلك في خطوة تهويدية جديدة للقدس تغير من طابعها الديمغرافي والجغرافي وتجعل السكان العرب أقلية ضمن مجموعة هائلة من اليهود . ونتسائل هنا لماذا يقوم نتنياهو وأمثاله بمثل هذه الإجراءات الاستفزازية للعرب والمسلمين جمعياً وبحق أقدس مقدساتهم؟ الجواب بسيط . فطالما أن العرب لم يعرفوا كيف يدافعوا عن حقوقهم كما يجب ، ولم يخف البعض منهم حتى من اندفاعه تجاه إسرائيل ، ومع الخروج عن التنسيق والتضامن ، فمن الطبيعي أن لا يكرث نتنياهو وحكومته لمشاعر العرب والمسلمين . ومن الطبيعي بعد كل ذلك أيضًا أن لا يقيم وزناً لقضيتنا التي لم نعرف كيف نصونها .

وإذا كان ثمة دلالة لهذه المواقف - وغيرها الكثيرة - فهي أن السلام مستحيل مع حكومة متغطرسة ، وإن لغة الحوار والإقناع فقدت

وملاحة بعض رموز المقاومة العربية وصولاً إلى بعض العواصم العربية . وإسرائيل مستثناة بالطبع من القصاص ، فدوائرها الإعلامية ودوائر الضغط الصهيونية في العالم ولا سيما في الولايات المتحدة وأوروبا كفيلة بحمايتها حتى من الإدانة الفظية . وسياسة الإزدواجية والكيل بمعايير مختلفة أصبحت سمة النظام العالمي الجديد . هذا النظام الذي يتميز بملامح متلونة حسب ما تقتضيه الظروف ومصالح بعض الدول المسيطرة على السياسة الدولية . ومن هنا يأتي استمرار الحظر على ليبا ومحاولات تفتيت وإضعاف السودان والمماطلة في رفع الحصار عن الشعب العربي العراقي وتكرис تفتيت وحدة ترابه الوطني .

هذا النظام الدولي الجديد الذي أقام الدنيا وما أعدها بعد التجارب النووية الهندية والباكستانية، لم ينوه ولو بالإشارة إلى أن إسرائيل تمتلك أكثر من / 200 / رأس نووي وترفض التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية لمراقبة هيئة الطاقة الذرية .

من هنا وفي سياق الحديث عن الأخطار المحدقة بامتنا لا بد لنا من الإشارة إلى التحالف العسكري الإسرائيلي - التركي الفريد من نوعه والذي يتعرض مع مصالح الشعب التركي المسلم نفسه قبل غيره ويستخدم إسرائيل وبذري أحلامها في توسيع نطاق هيمنتها وفرض شروطها على المنطقة . إنه تحالف يستدعي من أمتنا إجراءات رادعة تحفظ لها الكرامة وتجعل من تسول له نفسه المساس بمصالحها أن يفكر مليا قبل أن يقدم على مثل هذه الخطوة . لكن وللأسف أقول أن ما اتخذ حتى الآن لا يخرج عن نطاق الإدانة والاستكار من جهة أو التعاون والباركة من قبل البعض من جهة ثانية .

أيها السادة ،

وختاماً لكتامي ، أعادت القول أن ما يجري وما نتعرض له لا يكون أمراً مستغرباً إذا ما بقينا على ما نحن به ، وأنتم ادرى بما هو حالنا.

لعام 1996 ، والمطلوب هو التنفيذ والالتزام الصادق ، وأن يتم الارتقاء إلى مستوى عدالة القضية وأهمية السلام العادل والشامل .

وإذا كان من واجب المجتمع الدولي مناصرة العرب وقضيتهم في هذا الاتجاه ، فمن واجب العرب قبل المجتمع الدولي أن يكون لهم موقفهم الموحد وأن يكونوا جميعهم منسجمين مع هذا الموقف قولاً وفعلاً .

وعلى هذا ، يبدو أن من غير المعقول أن طالب المجتمع الدولي بما لا يلتزم به بعض العرب .

وإذا كان الموقف الدولي قد شهد تطورات إيجابية مهمة ، وبدأ التعبير عن القلق يزداد ويتكرر في معظم المناسبات ، فإن على العرب تطوير موقف موحد يفسح المجال أمام المجتمع الدولي ليحول فلقه إلى إجراءات عملية وملمومة تتجاوز القلق والإدانة .

السيد الرئيس ،
السادة الزملاء ،

إن تفعيل الموقف العربي على قاعدة تضامن قوي فعال و حقيقي ، يتجاوز المصالح القطرية الضيقة ، قصيرة الأمد ، ويرقى إلى مستوى التحديات والأخطاء المترتبة بالأمة العربية ، يبقى الشغل الشاغل لسياسة سوريا بقيادة السيد الرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية ، وعلى أساس أن قوة العرب تكمن في وحدتهم وتضامنهم والتكاتفهم على أولويات يفترض أن تشكل ثوابت موقفهم ومحرك نضالهم القومي في هذه المرحلة بالذات .

أيها السادة ،

مع تنويعها بالفرق الشاسع ما بين الإرهاب والمقاومة المشروعة للاحتلال ، فإننا ندين كافة أشكال الإرهاب بما في ذلك إرهاب الدولة المنظم . ونشرير هنا فقط للتذكير بما هو قائم ومشهور ، وهو أن إسرائيل تقوم على الإرهاب بكل أنواعه وقد مارسته وما تزال وبطرق لا سابقة لها بما في ذلك ارتكاب المجازر والتكميل

البرلمانات ورؤساء الوفود هي الخطوة الأولى
والصحيحة لتحقيق هذه الصحوة العربية .
والسلام عليكم .

وإن أملنا كبير في أن تزداد الأخطار إلى
الحد الذي وصلت إليه هو الصدمة التي تعقبها
الصحوة . وإنني أعتقد أن ما قاله السادة رؤساء



بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس
السادة رؤساء وأعضاء الوفود
السيدات والسادة

في مستهل كلماتي أود توجيه التحية للسيد الرئيس معاوية ولد سيد أحمد الطابع رئيس الجمهورية الموريتانية لرعايته هذا المؤتمر وتوفير وسائل عمله ولجهوده المخلصة من أجل صالح موريتانيا وصالح الأمة العربية ومساهمته بكل ما يعود بالخير على المسلمين . كما أود تقديم الشكر لرئيس الاتحاد الدكتور أحمد فتحي سرور لعمله المشكور ولجهوده العبدولة في رئاسة الاتحاد .

إن كلمة التقدير والشكر كذلك واجبة لمجلس النواب الموريتاني ولرئيسه لما قاموا به من عمل تنظيمي وللضيافة الكريمة التي حظي بها المؤتمر .

إنني في هذا الموقف أنقل إليكم تحيات قائد الثورة في العراق الرئيس المناضل صدام حسين وتحيات شعب العراق الباسل وممثليه المنتظمين في المجلس الوطني مع التمنيات المخلصة للشعب الموريتاني الشقيق بالإزدهار والديمقراطية وهذه الدورة الناجحة في تحقيق ما عقدت من أجله .

ومن وسط الظروف الصعبة أود تأكيد حرص العراق على تعزيز التضامن القومي بين الجميع بدون استثناء وجمع إمكانيات الأمة لمواجهة الأخطار والأعداء ايماناً بأن توحيد جبهة النضال هو السبيل الأرجع لصيانة الحقوق القومية والمصلحة المشتركة لجميع أقطار الوطن العربي . إننا نعتبر أن نقطة البداية الملائمة الآن هي تحقيق التكامل الاقتصادي وصيانة الأمن القومي والسير في طريق التنمية المتوازنة المستقلة للأقطار العربية كافة.

وبالرغم من جميع العقبات المعروفة تظل الجامعة العربية بມيثاقها ومؤسساتها والاتفاقات التي قامت في إطارها مجالاً هاماً لتعزيز العمل العربي المشترك ،



كلمة

الدكتور سعون حمدي
رئيس المجلس الوطني العراقي

أيها الإخوة الكرام :

في 23 شباط الماضي وقع الاتفاق مع السكرتير العام للأمم المتحدة الذي حضر بموافقة مجلس الأمن بخصوص الفريدة الكبيرة المتعلقة بالواقع النسبي وقد نفذ الإنفاق بحذافيره فماذا كانت النتيجة ؟ النتيجة هي افصاح الكذب الذي تمارسه تلك الدولة الغاشمة عبر آلتتها الإعلامية عن أسلحة الدمار الشامل التي قيل عنها أنها تكفي لدمير العالم . النتيجة هي أن مصداقية هذه الدول ومصداقية الشعب الذي يرأس اللجنة الخاصة قد أصبحت في أدنى درجاتها ففي هذه القضية وجميع ما سواها من حملات التضليل الإعلامي كانت هذه الدولة وعنصرها في اللجنة الخاصة تعمل بداعف سياسية لا أخلاقية لتشويه سمعة بلادنا وإطالة أمد الحصار عليه بدون مبرر قانوني .

إنكم أيها الزملاء تعرفون أن ريشارد باتلر أسترالي الجنسية وأستراليا كانت دوماً في دائرة السياسة الأمريكية وتعرفون أن معاونه أمريكي ورؤساء اللجان الفرعية التي تعالج مواضيع الأسلحة الذرية والكيماوية والصواريخ والبايولوجية هم أمريكيان وإن مشاور اللجنة القانوني بريطاني وتعرفون أن فرق التقنيين التي تأتي وتذهب تهيمن عليها العناصر الانكلوساكسونية ففريق سكوت رايت الذي قامت أزمة تشرين الثاني نوفمبر 1997 بسببه يعمل في مشاة البحرية الأمريكية وفريقه المكون من ستة عشر عضواً كان تسعة منهم أمريكيان وخمسة انكليز وواحد أسترالي وواحد روسي .

رولف إيكوس لم يكن صديقاً للعراق إلا أنه في تقريره الأخير الذي قدمه لمجلس الأمن في 11 نيسان 1997 قبل أن يغادر ذكر بالحرف الواحد :

(بلغ الأثر المترافق من الأعمال المنجزة على امتداد ستة أعوام منذ بدء سريان وقف إطلاق النار بين العراق والتحالف من الضخامة بحيث أن المجهول عن المحافظ به من العراق من قدرات في مجال الأسلحة لم يعد بالكثير .)

وفي تفعيلها مصلحة أكيدة للأمة العربية . إننا ندعوه ونعمل من أجل تحقيق وحدة الأمة العربية في كيان دولي واحد وتحقيق مشروع نهضتها لمصلحة العرب وعموم العالم . ومنظمة الاتحاد البرلماني العربي التي نرى أن تتطور لمجلس نيابي عربي يجسد إرادة الأمة يتحمل مسؤولية البدء في هذا الاتجاه والمساهمة في دعم العمل العربي المشترك والدفاع عن حقوق الوطن العربي وصيانة كرامته وتنمية مؤسسات المجتمع المدني إلى جانب الحضور الفعال في المحافل الدولية العالمية والإقليمية لعرض قضايا الأمة والدفاع عن مصالحها .

إننا نجدد دعمنا المبدئي لقضية فلسطين والدفاع عن عروبتها وتحريرها من الاحتلال الصهيوني وتحقيق الحقوق الوطنية الثانية وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في العودة لوطنه وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على كامل فلسطين وعاصمتها القدس الشريف وتتعدد بالتحالف الأمريكي الصهيوني إزدواجية تعامل الإدارة الأمريكية والكونгрس الأمريكي مع قرارات الشرعية الدولية .

ونطالب بالإنسحاب الكامل وغير المشروط للقوات الصهيونية من أرض الجولان السوري وجنوب لبنان وقطاعه الغربي .

ونؤيد وحدة اليمن وتنقيتها ونقف مع حق الجمهورية اليمنية الشقيقة في جزر حنيش الكبير والصغرى وانسحاب القوات الأيريتيرية المعتمدية منها . كما نطالب برفع الحصار الظالم عن الجماهيرية الليبية والسودان الشقيقين وندعو إلى استقرار الجزائر وتوطيد الأمن فيها ونرفض المجازر الإرهابية وكل تدخل من أي جهة في شؤونها الداخلية إننا نرى أن ليس من الوطنية ولا من الدين إضعاف اقتصاد أي بلد عربي عن طريق الإرهاب كما ندعم حق دولة الإمارات العربية المتحدة في استعادة جزرها الثلاث المحتلة وعودة سبعة ومليلة والجزر الجعفرية إلى السيادة المغربية .

إيطة ولا شروط جديدة .

إننا لا يمكن أن ندع هذه اللعبة السياسية المغرضة التي يمارسها عضوان من الخمسة في مجلس الأمن أن تستمر فاللجنة الخاصة أصبحت الآن موضع انتقاد وشكك من قبل الآخرين في مجلس الأمن الذين بدأوا يرون الحق ويلحظون الظلم والتعسف .

إن هذه اللجنة المنحازة التي تعمل منذ أكثر من ثمانى سنوات بتمويل من مواردنا قد أرسلت لحد الآن 253 فريق تفتيش قامت ب 2553 زيارة لكافحة المواقع التي طلبتها وبلغ مجموع فرق الرقابة الدائمة 156 أجزت 6500 زيارة واستطلاع جوي .

لقد تحمل شعبنا ما تحمل ويكتفي أن تعرفوا أن منظمة اليونيسف أعلنت أن 7500 طفل دون الخامسة يموتون في بلادنا شهرياً بسبب الحصار لنقص الأدوية وسوء التغذية لتتعرفوا على الوضع الإجرامي الذي خلقه وأدامه فارضوا الحصار بدم بارد وخروج عن القانون وعيث بالمبادئ الإنسانية .

أيها الأخوة الأفاضل .

وناتي الآن لموضع المفقودين الكويتيين وعنها أقول أن التكرار لا يخلق حقيقة لا تخلق إن لم تكن موجودة ولكن لابد من الإعادة لبعض الإفادة كما يقال . وعليه أقول أن الأصول الدولية المتبعة في موضوع مفقودي الحرب هي أن تولف لجنة للتحقيقات عن المفقودين يشترك فيها أطراف النزاع وبإشراف الصليب الأحمر الدولي ، تتولى التحري عن مصير كل فرد مفقود عسكرياً كان أو مدنياً وظروف فقدانه ، وأن تفتح ملفات فردية لكل واحد منهم وقد تألف هذه اللجنة المشتركة من ممثلين عن الكويت والعراق والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، وأقرت في اجتماعها المنعقد في مقر الصليب الأحمر في جنيف في تشرين أول (أكتوبر) 1991 م البحث عن المفقودين وفق صيغة الملفات الفردية وطلبت الكويت نشر أسماء المفقودين في الصحف العراقية لعدة

ثم أتى الأسترالي بتلر ومنذ أكثر من سنة ونصف لم يبق طلب إلا نفذ وتوالت فرق التفتيش والمراقبة وعقدت اجتماعات عديدة وواسعة للنقاش الفني المهني وتبدلت جميع الإدعاءات المصطنعة بما فيها مسألة الموقف الرئيسية وعندما اقتربت الأمور من نهايتها قدم تقريراً إلى مجلس الأمن في نيسان الماضي يقول فيه أنه لم يحصل أي تقدم في الموضوع وأن الحصار لا يمكن أن يرفع .

إن هذا الشخص والمتعاونون معه من الأميركيان والإنكليز في اللجنة الخاصة قد أعاد فتح قضيائهما سبق إغلاقها وتقديم بمقابل جديد لاعلاقة لها بنزع السلاح وداخل اللجنة في الأمور السياسية بدلاً من البقاء في المجال المهني الفني وأدخل منهجة جديدة فيها كل الغرابة أطلق عليها نظرية التثبت فهو يتطلب منها أن يقدم له معلومات عن الأمور التي يطلبها ويقوم هو بداخل اللجنة الخاصة وبمعزل عنها بتقديمها و يصل إلى النتائج التي يريدها فيقول في العديد من أجزاء التقرير أن العراق يدعى خلوه من السلاح الكيماوي بعكس الأدلة المتوفرة لدينا ويرفض أن يوضح لنا ما هي الأدلة المتوفرة لديه عندما نطلب منه ذلك ولا يوضع ذلك لمجلس الأمن في حين أن المنهجة التي سار عليها أكيوس الموضحة في تقريره الأخير قد أقرت شفافية المعلومات ومشاركة العراق بقضية التثبت . إننا كنا ولا نزال نطالب بتوافر اللجنة الخاصة وإنتهاء هيمنة الانكلوساكون عليها وأن تعمل باسلوب مهني فني وعلى أساس قانوني وليس باسلوب مخابراتي تعسفي مغلق وبنهج سياسي لاعلاقة له بنصوص قرارات مجلس الأمن .

إن الحقيقة الكاملة التي لا يأبه لها الباطل من أي مكان هي أن العراق قد أوفى بالتزاماته الواردة في القسم 687 من قرار مجلس الأمن على أساس العدالة والقانون يتوجب الآن على مجلس الأمن أن يطبق الفقرة 22 من ذلك القرار كبداية لرفع الحصار عن بلادنا دونما أي

على استقرار وتقديم أمتنا أود لفت النظر للظاهرة الخطيرة التي تحدثت عنها في الإجتماع السابق في صنعاء وهي ظاهرة رجوع بعض الأقطار العربية لسياسة القواعد العسكرية الأجنبية والاختلاف مع دول الاستعمار إن هذه الساسة التي جربت في السابق وجرت الكوارث على الأنظمة التي دخلت فيها وعلى مجموع الأمة قد عاد إليها البعض من جديد بفعل الضغوط والأوهام وقصر النظر . إن الأنظمة التي تدعو قوات دول الاستعمار للبقاء على أراضيها والتي تقيم الأحلاف مع حكومات تلك الدول ترتكب خطأ كبيراً وتغامر باستقرار بلدانها وتبدل أموالها وستنتهي بأوخر العواقب وأن أخذ ذلك بعض الوقت فجماهير الأمة في تلك الأقطار وفي عموم الوطن العربي التطهور لم تقبل التوأجد الأجنبي في الماضي ولكن قبله الآن فعجلة التطهور لا ترجع إلى الوراء . وأن الأنظمة التي تدخل الآن هذا الطريق الخطير ترتكب خطأ جسيماً إن لم تعتبر بالماضي فإنظمتها ليست أقوى من أنظمة نوري السعيد وفاروق والقوات التي تتوأجد على أراضيها ليست أمنع من قوات حلف بغداد والقوات البريطانية في السويس والقوات الأمريكية والبريطانية في قاعدة الملاحة وطريق في ليبيا .

إن الكلام عن أنها مهددة خدعة وتضليل .
إن عدو أمتنا هو الولايات المتحدة وبريطانية وحليفها الصهيونية .

إنني لأقول ذلك تعريضاً بأحد ولا بدافع من وضع علاقتنا الثانية في هذا القطر أو ذاك . إننا ندعوا اليوم كما كنا دوماً جميع الأقطار العربية إلى وحدة الصف والإتفاق على الحد الأدنى من التضامن ونبذ الخلافات ووضع المصلحة العربية فوق كل ما عداها فالعراق لا يهدد أحداً وقوته كانت دوماً قوة لجميع العرب قدمها من دون منه ولا مقابل لمن احتاجها لننقى الله فيما نعمل ولنتحسب للسيئ قبل أن يقع ومن قصر النظر أن تلذغ اليك من حجر مرتين .

مرات ووافق العراق على الطلب وتم نشر النساء في الصحف كافة ولمدة أيام .

إن العمل في هذه اللجنة المشتركة يجري بأجزاء إيجابية ، وقد تعاملت مع (301) ملفاً من مجموع (598) مفقوداً كويتيًا .

كما أن هذه اللجنة نفسها تبحث عن مصير (1033) مفقوداً عراقياً لم تقدم الحكومة الكويتية إلا معلومات أولية عن ثلاثة منهم فقط .

إن تعاملنا مع هذا الموضوع ينسجم تماماً مع القواعد الدولية في مثل جميع الحالات المماثلة بعيداً عن الاستثمار السياسي فليس لنا مصلحة بأي شكل من الأشكال بالإحتفاظ ب (598) كويتيًا، بعد أن أطلقنا سراح (06364) كويتيًا من العسكريين والمدنيين من بينهم أفراد من العائلة الأميرية وضباط هيئة أركان الجيش الكويتي وغيرهم وقد عادوا إلى الكويت في حين ما يزال (4214) فرداً من الكويتيين الذين كانوا يعيشون في العراق بشكل اعتيادي ومسجلين لدى بعثة الصليب الأحمر منذ عام 1991 م وقد أبدوا رغبتهم في العودة إلى الكويت ولا يزالون ينتظرون موافقة الحكومة الكويتية على عودتهم حيث لم تسمح السلطات الكويتية إلا بعودة (707) فرداً منهم .

وبالإضافة إلى القواعد الدولية المتبعة في البحث عن المفقودين ، فإننا لا نزال مؤيدين لكل المبادرات التي قدمت أو تقدم للعراق لإيجاد حل سريع لهذه القضية الإنسانية .

وقد وافق العراق على ثمانية مبادرات من جهات عديدة من الوطن العربي والعالم لإرسال مبعوث للتحري ميدانياً في العراق قبلناها ورفضها الجانب الآخر واليوم أكرر ترحيبنا بفريق من هذه المنظمة للتحري كما يشاء وللمدة التي يرغب بها وبضيافتنا لجسم هذا الموضوع . إن هذه القضية إما أن لم تحسس بالتحري عن الحقيقة أو تنتهي حفاظاً على مصلحة المجتمعات العربية .

السيد الرئيس :
مرة أخرى ويدافع الواجب القومي والحرص

الوصول للسوق المشتركة يتطلب حتماً التنازل عن النظرة القطرية الآتية القائمة على تحقيق المنفعة الآن في كل خطوة بغض النظر عما يحدث للأخرين فالقطر الذي يخسر جزء من عوائد من رسوم الجمارك يجب أن يعوض من مصدر جماعي وأن تكون خسارته الحالية أقل من استفادته القادمة وهكذا . العمل الجماعي لا يمكن أن يقوم على قاعدة المصلحة القطرية الضيقة .

ثالثاً - والعمل الجماعي لا ينجح بدون قيادة والقيادة يجب أن تكون مؤثرة قانونياً وفنية فالمشروع يتضمن جمع دول ذات سيادة وحكومات وأجهزة قطرية موجودة وهذا الجمع يتطلب أن يكون للمشروع الجديد آلية قوية تستطيع أن تؤثر في أجهزة الدولة القطرية بتغليب العام على الخاص وتشعر الأطراف المتعاقدة بأنها لا تستطيع أن تضع توقيعها على أمر اليوم ولا تتفذه غداً من أجل وضعها على الطريق وتضفي عليها لتنفيذ القرارات والإجراءات التي تتخذها منظمة السوق. أما إذا كانت آلية السوق أضعف بكثير من الأجهزة القطرية وبدون أسنان قانونية وفنية فإنها لن تستطيع أن تسوق الأجهزة القطرية في الطريق المؤدي إلى النتيجة وهو الوضع القائم حالياً .

إن كان في العالم اليوم الذي يتحدث مسؤول الولايات المتحدة أنهم في صدد بناء من جديد سمة فهو انفصام السياسة عن العدالة فمعيار لي ومعيار لك فالحدث المتواتر عن الشرعية الدولية يقابله 76 قراراً لمجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن فلسطين لم يطبق منها حرف واحد طيلة نصف قرن وقرار مجلس الأمن 687 الذي نمر البرنامج النووي للعراق قد نص في فقرته الرابعة عشرة على جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية إلا أن كلمة لم تقل بشأن الترسانة النووية الصهيونية . أنتا نرى أن ترتفع أصواتاً ضد هذه المعايير المزدوجة بأن تتضمن كلمات جميع الوفود العربية في مؤتمر الاتحاد العربي المهدد

السيد الرئيس - السادة الكرام .

في مناسبة سابقة أعرضنا عن التقدير والتفاؤل بدخول هذه المنظمة مجال العمل الإيجابي البناء فهو مؤشر النضج ودليل الجدية ويجد وفينا أن المثال الجيد على ذلك هو الاهتمام بمشروع السوق العربية المشتركة التي أنجزنا الكثير من متطلباتها القانونية والإجرائية والقليل القليل من متطلبات تحقيقها عملياً الأمر الذي جعل استعراض الماضي أمراً مثبطاً لهم؛ فما كان كان ولنبدأ من جديد ولكن بغيره ذلك الماضي فهل نحن فاعلون؟ إننا للحظ اهتماماً بهذا المشروع وإن كانت الدوافع متباعدة وذلك أمر لا يهم فسواء كانت دوافعنا قومية لوجه الله أم عملية لوجه المصلحة أم أي شيء آخر فلنعمل على إنجاز هذا التنظيم الجديد الذي سبقنا فيه الكثير من لا يملكون قوة روابطنا ولا عظم مواردنا . وإن كنت أستطيع أن أسامح في عملية الإيضاح التي هي نقطة البداية فاستطيع أن أقول ما يلي :

أولاً - الأمر الأول الذي لابسيل للنجاح بدونه هو الذي أكدته مؤتمرات عربية عديدة خاصة مؤتمر قمة عمان الاقتصادي في تشرين الثاني 1980 وهو فصل السياسة عن الاقتصاد لكن السياسة ما تكون ولبيقى العمل الاقتصادي سليماً محمياً من أثارها وتنقلاتها فما نتفق عليه لا تقلب طاولته عندما يتخاصم نظام مع نظام .

إن الأنظمة العربية قد مارست هذا العمل المدمر واعتادت عليه دونما رادع ولا حساب للصالح العام واعتبار للتواقيع التي ذيلت بها الوثائق . إننا كمجالس تمثيلية علينا أن نقاوم ذلك بكل قوة ، ليس بأضعف الإيمان بل بأقوى .

ثانياً - إن العمل الجماعي بطبيعته لا يمكن أن يؤدي إلى تحقيق منفعة لكل طرف الآن وفي كل خطوة بل هو كذلك في الأمد الطويل . الإجراءات الآتية لابد أن يتضمن منها أحد الآن وينتفع منها غداً . لذلك لا بد من آلية لتوسيع من يتضرر الآن من قبل من ينتفع الآن وقبول التضحيـة الواقعـة من أجل المنفـعة القـائمة . إن

استخدام القوة وطالبت برفع الحصار كجريمة
إيادة وعمل لا أخلاقي .

إن الموقف الشعبي والرسمي العربي ، قد
حق تحوالاً إيجابياً سيخدم بوضوح قضية تنمية
الأجواء والتضامن العربي وسيدعم حقوق
العرب العادلة في كل مكان وبما يشكل قاعدة
التصدي للتحديات الأجنبية .

وعليكم جميعاً سلام الله ورحمةه وبركاته

ونقترح أن يعقد الاتحاد مؤتمراً خاصاً يجعل
منطقتنا خالية من السلاح النووي .

السيد الرئيس :

وفي الختام أود أن أقول أن المجلس الوطني
الممثل لشعب العراق ، يحيى بكبار وتقدير
عالين ، وقفه جماهير أمتنا من فلسطين حتى
سواحل الأطلسي التي عبرت عن تضامنها مع
العراق ضد العدوانية الأمريكية ورفضت



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الأخ الدكتور أحمد فتحي سرور ، رئيس الاتحاد
البرلماني العربي ،
الأخ الشيخ سيد أحمد ولد بابا ، رئيس الجمعية
الوطنية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية .
الإخوة الكرام ،

يطيب لي في بداية كلمتي أن أتوجه بالتحية
والتقدير باسمي وباسم الإخوة أعضاء الوفد الفلسطيني
المشارك إلى الإخوة في الجمعية الوطنية الموريتانية
على حرارة الإستقبال وحسن التنظيم ، ومن خالهم
أنقل للشعب الموريتاني الشقيق تحية إخوته أبناء
فلسطين ، كما لا يفوتي أن أنقل لجميع الإخوة
البرلمانين العرب المشاركون في هذا اللقاء وإلى
مجالسهم الشقيقة تحية محبة وإخاء وتقدير من جميع
الإخوة أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني وعلى
رأسهم الأخ الأستاذ سليم الزعنون ، رئيس المجلس
والذي حالت الظروف دون مشاركته على رأس وفدينا
إلى مؤتمركم الهام هذا رغم حرصه الشديد على تلك
المشاركة ، وذلك لما أبدوه من تضامن مع شعبنا في
الذكرى الخمسين للكارثة التي حلت به والمتمثلة في
احتضاب وطنه وتشريد أبنائه وحرمانه من حقوقه
الوطنية في الحرية والسيادة والإستقلال ، تلك
المظاهره التضامنية التي جسدتها مجالسكم الموقرة
سواء بإصدار البيانات أو بعقد جلسات خاصة بهذه
المناسبة الأليمة ، مما يشعر العالم أجمع أن أمتنا
مصممة على عدم نسيان حقوقها وأنها متمسكة بتلك
الحقوق وأنها لن تستكين للظلم الذي وقع على جزء من
كيانها أو تتهاون مع من تعدى ولا يزال يتبعى على
حقوقها ، وانتهى وما يزال ينتهك حرماتها ومقدساتها .

الإخوة الكرام ،

إن الشعب الفلسطيني الذي هو جزء أصيل من أمته
يعتز بإنتمائه لها ، يدرك تمام الإدراك التاريخ العريق
لهذه الأمة والدور الحضاري البارز الذي لعبته في



كلمة

للسيد تيسير قبعة
نائب رئيس المجلس الوطني
الفلسطيني

ولقد أثبتت الأحداث أن نتنياهو وحكومته اليمينية المتطرفة لا يريدون السلام ولا يسعون إليه ، وإنما يريدون استسلاماً يتيح لهم إقامة امبراطورية صهيونية تلمودية على أنقاض الوطن العربي ومقدراته ، وما فلسطين إلا الحافة الأولى في هذا الإتجاه .

الإخوة الأفاضل ،

لا داعي لأن أسرد لكم تفاصيل معاناة شعبنا اليومية ، وما يواجه إخوتكم في فلسطين من تعسف واضطهاد وتكرر للحقوق ، أو أتحدث إليكم بما آلت إليه عملية السلام على يد حكومة نتنياهو اليمينية المتطرفة ، فكلكم بل وجميع دول شعوب العالم بمن فيهن أشد المؤيدن لإسرائيل يدركون ذلك تمام الإدراك ، ويدركون الجهة المجهضة لتلك العملية والمتركرة لقرارات الشرعية الدولية والاتفاقات الموقعة ، ولكن ما أريد قوله هو أننا كبرلمانيين معبرين عن رغبات وإرادات شعبنا يجب علينا المساعدة في رسم الطريق الذي يمكن من خلاله إيقاف هذا التعدي على حقوقنا الوطنية والقومية ، والتصدي لما نشهده من استخفاف واستهانة بقيمنا ومقدساتنا . وذلك لن يكون إلا بالتطبيق الأمين للقرارات الصادرة عن مؤتمراتنا المتعاقبة والداعية بمجملها إلى نبذ الخلافات والتعالي على الجراح وطي صفحة الماضي بكل سلبياته ، والإطلاق في طريق التنسيق الفعال والتضامن الحقيقي . ولا يحسين أي منا أنه آمن أو سالم ، فينأى بنفسه عن أمره وقضايها ، ويطمئن إلى الطامعين المتربيسين ويسهل لهم ولمخططاتهم التغلغل في جسدهنا العربي ظنا منه أن ذلك سيعزز من كيانه وسيؤمن له المنفعة والمنعة ، فيكون كمن باع نفسه للشيطان .

المطلوب منا الدفع بإتجاه الالتزام الكامل بالقرارات الصادرة عن مؤتمراتنا والتي تطالبنا بالإستمرار في تطبيق المقاطعة بجميع أشكالها وعدم السير في خطى التطبيع طالما ما تزال الأرضي العربية محتلة وطالما لا يزال الطرف الآخر غير ملتزم أو منفذ لأي من قرارات

مجمل الحضارة الإنسانية ، وقابلية التجدد والنمو التي تتمتع بها والتي أهلتها للنهوض من كواهها ولم صفوفها والإصطدام في وجه أعدائها والطامعين في أرضها وثرواتها في مفاصل تاريخية هامة .

ومن واقع إدراكه هذا فقد كافح وناضل وقدم من قوت أطفاله ودم أبنائه ولا يزال ما شهد له الأداء قبل الأصدقاء ، وذلك دفاعاً عن حقوقه الوطنية ، واعتزاز بقيم وتراث وحضارته . وهو إذ يثمن عاليًا ما أحاطه به شعوب أمته من رعاية وتأييد ، وما قدمه إخوه من تضحيات ودماء دفاعاً عن أرضه وجوده ، ليهيب بأبناء أمته الإرتقاء بذلك التضامن إلى المستوى الذي يشعر المعندي المحتل أن الشعب الفلسطيني ليس بمفردده يستفرد به كما يشاء ، ويشعر القوة المؤثرة الأولى في العالم حالياً أي الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي تومن سبل الحياة والتفوق له أن مصالحها ونفوذها في المنطقة العربية ستتأثر إن لم تخفف من ذلك التأييد وتعمل على لجم اندفاعه الجامح والهادر إلى قضم الأرض العربية وطمس حقوق أبنائها ليس في فلسطين وحدها ولكن في كل الوطن العربي الكبير .

إن من يعتقد أن نتنياهو وأمثاله من صهابنة متطرفين قد تنازلوا عن الحلم الصهيوني القديم المريض في ابتلاع الأرض العربية والوصول إلى منابع ثرواتها الطبيعية من مائية أو معدنية أو نفطية أو سواها مخطئ كل الخطأ ، فهم ما زالوا يعملون ويخططون للهيمنة السياسية والإقصادية على مجمل الوطن العربي تحت سميات ومغريات عديدة وحليفهم أمريكا تومن لهم التفوق التكنولوجي والعسكري ليس على فلسطين ودول الطوق العربي فقط ولكن على الدول العربية مجتمعة ، مما يثبت أن الأطماع الإستعمارية المشابكة مع المخططات الصهيونية لا تقف عند فلسطين وحدها بل تتعادها لتصيب بشباكها كل المنطقة العربية من أقصاها إلى أقصاها .

الدولية الظالمة على دول عربية شقيقة ، بينما ترتع إسرائيل في بحر من الإنتهاكات والتجاوزات ، ويدوس جنودها بأقدامهم على تراب ثلات أقطار عربية وترفض حكوماتها المتعاقبة الإنصياع لأى من قرارات الشرعية الدولية ، دون خوف من عقاب أو تمحض من حصار .

الإخوة الأفاضل ،

إن من يدعى عدم خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل بعد ثانية سنوات من التفتيش الدقيق ويطبل في أمد الحصار الظالم والمعاناة القاسية على شعبه يتتجاهل كلية ترسانة الأسلحة النووية والجրاثيمية والكيمائية المتكبسة في مستودعات الدولة العبرية ، ويتنغاضى عن عدم توقيعها لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، ورفصها إخضاع مؤسساتها ومستودعاتها النووية لإشراف وتفتيش الوكالة الدولية للطاقة النووية .

الإخوة الكرام ،

هناك جهات إقليمية ودولية تسعى لإبقاءنا ضعفاء وتعمل على زرع الريبة والشكوك وإذكاء الفتن والأحقاد بين شعوب وأبناء أمتنا الواحدة ، وتعقد فيما بينها اتفاقيات الأمنية والعسكرية لمواد طموحات شعبينا في التحرر والوحدة والتقدم ، والاستزاف طاقتنا وموارينا ، وما اتفاق الأمني والعسكري بين الدولة العبرية وتركيا إلا مثال على ذلك ، كما أن هناك جهات إقليمية ودولية تعمل على تخريب أوضاع بلداننا الداخلية وإستقرارها بمد شبكات الإرهاب بالمال والسلاح وتأمين المأوى والملجأ لرموز وقادة تلك الشبكات ، كما حصل ويحصل على أرض الجرائر العربية ، أرض المليون شهيد ، وكما يحصل أحيانا على أرض الكنانة ، قلعة الأمة ورمز صمودها . إن التصدي لهذه المؤامرات وتلك المخططات المستهدفة لكيانا العربي الواحد ولتمييزنا وتقديمنا يستوجب منا أن نكتف من التسيق والتشاور فيما بيننا في أنجع الوسائل والأساليب الكفيلة بتحقيق ذلك ، والتشبث

الشرعية الدولية أو الاتفاقيات الموقعة والتي توجب إعطاء الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة في السيادة والإستقلال والدولة المستقلة والعودة ، وتلزمه على الإنسحاب من الجولان السورية المحظلة إلى حدود الرابع من حزيران 1967 ومن الجنوب اللبناني وبقاعه الغربي .

المطلوب هنا الطلب إلى حكوماتنا مخاطبة العالم بصوت واحد ، والتنديد بسياسة المعايير المزدوجة ، و تشجيع أطراف دولية هامة كالاتحاد الأوروبي وروسيا والصين على الإنخراط في عمليات التفاوض والبحث عن حلول لتحقيق التوازن المطلوب ، فلا يعقل أن نبقى معتمدين على وسيط واحد أحد لا يحاول حتى مجرد إخفاء انحيازه للمعتدي المحتل بل ويحظى رئيس حكومة ذلك المعتدي بين صفوف نوابه بتأييد أعلى من ذلك التأييد الذي يحصل عليه بين صفاق برلمان دولته .

المطلوب هنا العمل على إقناع قادتنا وحكومات بلداننا بضرورة عقد مؤتمر قمة للرؤساء للدارس أوضاع أمتنا ، ويلقاف التردي في تلك الأوضاع ، وانتشار شعوبنا من حالة الضياع والتشتت والفرقة التي تixer في بنيانها وقت من عضدها وتجعلها ضعيفة منهزمة أمام التحديات والأطماع التي تحيط بها من كل الجهات .

المطلوب أن تكون أرحم على إخوتنا وأبناء عمومتنا المحاصرين ظلماً وعدواناً من الآخرين ، ونقدي على الأقل بالموقف الإفريقي الذي تجسد في القرار الصادر عن مؤتمر القادة الأفارقة الذي عقد في أوغادوغو مؤخراً والمتعلق بالعقوبات المفروضة على الجماهيرية العربية الليبية ، وإعطائهم مهلة زمنية لحل تلك القضية بالطرق الدبلوماسية ، والتهديد بأن دولهم لن تستمر في الالتزام بتلك القرارات بعد تلك الفترة . والإقتداء بهذا الأمر يجب أن ينسحب أيضاً على العراق والسودان . إن المرء ليذهب حقاً لمدى الالتزام العربي في تطبيق القرارات

وال المسيحي من هذا التراث وذاك التاريخ ، ولعلمكم تابعتم آخر خطوة وليس الأخيرة في مسلسل التهويد هذا لمدينتكم العربية المقدسة ، والمتمثلة بالقرار الذي بنته حكومة نتنياهو مؤخراً ، والقاضي بتوسيع حدود مدينة القدس باتجاه الغرب ، وربط المستوطنات الإسرائيلية المقامة على الأراضي الفلسطينية بالتوسيعة الجديدة ، وتلك بهدف إحداث خلل ديمغرافي كبير لصالح الوجود الإسرائيلي ، مما يعزز من قبضة الاحتلال الإسرائيلي على القدس ، ويؤمن له واقعاً جديداً يسانده في ادعاءاته التي ما فتن يطلقها حول أحقيته في ملكيتها .

الإخوة الكرام

لا شك أن جدول أعمالنا يحمل عناوين كبيرة قيمة تصب جميعها في خانة التضامن والتنسيق والنهوض العربي ، مما سنتحدث عنه بشكل تفصيلي أكبر بعد الاستماع إلى تقارير اللجان التي ستتشكل لهذا الغرض لذا لن أطيل عليكم أكثر ، مكرراً شكري والوفد الفلسطيني للإخوة في موريتانيا وإلى رئاسة المؤتمر .

بالتضامن سلاحنا الأمضى في القضاء على تلك المؤامرات وإفشال تلك المخططات .
الإخوة الكرام ،

القدس تستصرخ ضمائركم وتأشركم المساعدة والتأييد والدعم الفعلي وعدم الإكتفاء ببيانات الشجب والإستكار . إن ترميم بيت آيل للسقوط في القدس القديمة ، أو إنشاء سكن لأسرة مقدسية أو إمداد حرفيفها بما يساعدهم على إزدهار حرفهم ، أو دعم مؤسساتها الثقافية والتعليمية والترااثية والدينية مما يشد من عزيمة أهلها ويساعدون على الصمود في وجه آلة الإستيطان الجهنمية التي يرصد لها الملايين من قبل الدواائر الصهيونية داخل إسرائيل وخارجها أنفع وأجدى من بيانات وقرارات ينتهي مفعولها بانتهاء كتابة آخر سطر فيها .

إن الهجمة الشرسة التي تتعرض لها بيت المقدس ، بيت العرب والمسلمين وقبلتهم الأولى وموحدة فصائلهم الظافرة من عهد الفاروق مروراً بصلاح الدين ، تستهدف طمس وجهها العربي الإسلامي ، وتغريغ حاراتها وأزقتها العاملة بالتاريخ العربي وبالتراث الإسلامي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسِيرِيَ اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ
وَالْمُؤْمِنُونَ]

صَدِيقُ اللَّهِ الْعَظِيمِ

معالي السيد الشيخ أحمد ولد باب رئيس الجمعية
الوطنية الموريتانية

معالي الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس الإتحاد
البرلماني العربي

أصحاب المعالي رؤساء المجالس التشريعية
العربية ورؤساء الوفود .

الإخوة الأفاضل أعضاء الوفود

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

أنقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى معالي الأخ الكريم
رئيس الجمعية الوطنية الموريتانية وإخوانه الأفاضل
على ما أحاطونا به وإخوانى أعضاء الوفد المرافق من
كرم الضيافة والحفاوة البالغة منذ أن وطأت أقدامنا
أرض موريتانيا الشقيقة . كما يسعدني أن أنوه بحسن
التنظيم والحرص الكبير على الإعداد الجيد لهذه الدورة
 وإنجاح فعالياتها بعون الله تعالى .

الإخوة الأفاضل :

لعل من نافلة القول أن نتحدث مرة أخرى بعد
اجتماعنا الأخير في صنعاء عن أحوال أمتنا وما آلت
إليه من تردي وضعف وما يسودها من فرقه وتمزق
.. ولا شك أن ذلك يخالف ما تفرضه علينا مبادئ
شريعتنا الغراء وتقالييدنا العربية الراسخة التي كانت
دافعاً لما وصلت إليه الرسالة السماوية الخالدة ولغتنا
العظيمة من إنتشار وسيادة منذ مهد الإسلام في شتى
بقاع الأرض .

إن دولة قطر بقيادة حضرة صاحب السمو الشيخ
حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى قد سعت
على الدوام بإتخاذ المواقف الثابتة لمساندة الحق العربي
ودعم وحدة الأمة العربية وتضامنها ، إيماناً منها بأن
قوتنا في تعاضدنا وتكاتفنا ، وأن ضعفنا في تفرقنا



السيد محمد بن مبارك الخليفي
رئيس مجلس الشورى القطري

المقترحة تستند إلى إتفاقيات دولية وقعت عليها جميع الدول العربية ، الأمر الذي يوفر قاسما مشتركاً واسعاً يجعل من اليسير إيجاد صيغة موحدة لهذه القوانين .
 الأخوة الأفاضل .

في ظل عالم اليوم وما نشهده من الإنفتاح الإعلامي الكبير وتطور التكنولوجيا المصاحبة له بوجود الكم الهائل من الغث والسمين عبر شبكات وقنوات متعددة ، تفرض علينا أن نحمي أجيالنا القادمة من هذا الهجوم الإعلامي الذي لا نستطيع أن نوقفه إلا عبر إستراتيجية واضحة المعالم والأهداف للنهوض بالتعليم والثقافة والإتصال للمحافظة على الهوية الثقافية العربية وتراثنا الأصيل لحماية جميع المكتسبات التي تحققت عبر قرون طويلة من الزمان ..

معالي الرئيس :

الأخوة الأفاضل :

إن مجلس الشورى في دولة قطر يتطلع دائماً لهذه التجمعات الخيرة للخروج بقرارات إيجابية تعيد الترابط والتسيق إلى الوطن العربي في مشارق الأرض ومغاربها ليعود الجسد متلامحاً في وجه التحديات التي تواجهنا من كل إتجاه ليكون لهذه الأمة العظيمة عزتها وكرامتها وأمجادها .

والله يوفقنا جميعاً في مساعينا الحثيثة لما يحبه ويرضاه .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وإنقاصاناً ، متطلعين دائماً لجمع الصف العربي .
 أصحاب المعالي :

إن السياسة الحالية التي تمارسها الحكومة الإسرائيلية ، قد أصابت عملية السلام بالإنهيار والإنكماش لإصرارها المستمر على التذكر لجميع ما اتفقت على الالتزام به أمام راعي السلام والأطراف الأخرى ورفضت الإنصياع لجميع المساعي الخيرة في هذا الإطار .

لذلك فإننا نشدد على عودة المحادثات بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية ، وكذلك مع سوريا ولبنان على نحو يكفل إنقاذ المسيرة من المخاطر التي آلت إليها فإنه ينبغي على الأطراف المؤثرة ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، أن تمارس الضغط على إسرائيل للالتزام بالقرارات الدولية في هذا الإطار ، وتفيذ جميع الإتفاقيات المبرمة مع الجانب العربي على جميع المسارات توصلاً للسلام الشامل والعادل ، ووقف عمليات الإستيطان في المناطق العربية المحتلة وخصوصاً مدينة القدس الشريف وما تعرض له من عدوان مستهدف لطمس هويتها العربية والإسلامية والسعى لخلق خلل في تركيبتها السكاني لتحقيق أطماعها التوسعية .

الأخوة الأفاضل :

يجب أن نسعى حثيثين للتنسيق فيما بين دولنا للوصول إلى تكامل تشريعي وتوحيد خدمة لتحقيق أهدافنا السامية وصولاً لمانشده جميعاً من وحدة الأهداف ، كما أن بعض هذه القوانين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلوة والسلام على أشرف المرسلين محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين ...

الأخ الكريم .. الشیخ ، سید احمد ولد باب رئیس الجمعیة الوطنية الموریتانية ورئیس المؤتمرا ، الأخ الكريم .. الدكتور احمد فتحی سرور رئیس مجلس الإتحاد البرلماني العربي رئیس مجلس الشعب المصري ، أيها الأخوة الكرام .. السلام عليکم ورحمة الله وبرکاته ،

يطیب لی في بداية کلمنی أن أسلج ، بایسم زملانی الأخوة أعضاء الشعبة البرلمانية الكویتية ، وبایسمی شخصیا ، خالص أمتاننا وتقديرنا للشعبة البرلمانية الموریتانية على دعوتنا لعقد هذا المؤتمرا في موریتانيا وأن نقدم لها أيضا خالص شکرنا على كل ما أعدته لمحاولة إنجاح هذا المؤتمرا الآن . وأسلج أيضا بایسم زملانی وبایسمی شخصیا للشعب الموریتاني ولرئیس هذه الدولة كل ما لقیناه من حسن استقبال وحفاوة .

الأخ الرئيس .. في هذا المؤتمرا وفي صحبة هؤلاء الأشقاء الذين نسأل الله أن تجتمع كلمتهم على الإيمان بحرية الشعوب وديمقراطية الحكم وحقوق الإنسان الذي كرمه الله وفخ فيه من روحه وجعله خليفة وسخر له ما في السموات والأرض وأسجد له ملائكته نلقي اليوم بعزم الصابرين ونور اليقين لاتخاذ وقفة حازمة تجاه أحداث عارمة تنتاب أمتنا العربية من كل حدب وصوب ويتضاد تفاصيلها بنوازع الشر التي نسجت شراكها براثن الغدر وقوة الإستبداد الغاشمة لتزيدنا استمساكا بضرورة تدعیم التضامن العربي لنصرة الحق والعدل والشرعية وتوثيق أواصر الأمان والوثام والتلاحم بالسراء والضراء بين أبناء هذا الوطن الكبير الذي يضم بين حنایاه كتلة بشرية قوية الجائب متينة البناء من كيان المجتمع الدولي تتنمي إليه توثر



كلمة السيد

أحمد عبد العزيز السعديون
رئيس مجلس الأمة الكويتي

داخلي أو خارجي لأي دولة عربية وتعزيز دور جميع المؤسسات العربية ، وخاصة الاتحاد البرلماني العربي من خلال التشريعات التي تكفل العمل العربي المشترك وتثبيط دوره الإيجابي في معالجة الأزمات بكفاءة عالية وحمل جميع الدول على الالتزام بتطبيق قرارات مجلس الأمن وبخاصة ما تعلق منها بالقضايا العربية العادلة .

الأخ الرئيس .. في هذا التوجه كنا ننوي أن نتحدث في هذا المؤتمر متعالين فوق جميع جراحنا لا متناسينها ، ولكن المؤلم أن نستمع صباح هذا اليوم إلى نفس الأقاويل التي استمعنا إليها في جلسات وفي مؤتمرات سابقة عديدة .

الأخ الرئيس .. عندما نتحدث عن وضعاً العربي وعن حماولاتها جمعياً بالدفع باتجاه التضامن العربي لا يحق لنا أن نتساءل كيف كانت أوضاع هذه الأمة قبل العدوان الغادر على الكويت في 2 أغسطس 1990 م ؟ لا يحق لنا أن نتساءل عن ماذا أوصل الكيان الصهيوني إلى هذا التacent الذي وصل إليه؟ لم يصل إلى ذلك بعد اتفاقية مدريد ، وممّى عقدت اتفاقية مدريد وهل كان يجرؤ عربي واحد أن يتلقى بممثل الكيان الصهيوني كما تم اللقاء بمؤتمر مدريد أو فيما سمي بعد ذلك باتفاقية أسلو 93 - 95 ، بالله عليكم متى تم ذلك ، تم ذلك بعد ما شرخ العالم العربي بسبب الفعلة النكراء التي قام بها طرف عربي . العراق يبقى بلداً عربياً العراق يبقى من هذا الجسم العربي ، لكن العراق ونظامه أيضاً هو من أنهك هذا الجسم العربي بسبب عدوانيه على دولة الكويت ، وإحتلاله لدولة الكويت وبكل أسف من دعمه ومن شجعه على ذلك ومن أيدته على ذلك وأن كان ليس هناك طرف عربي يعترف صراحة بأنه أيد العراق ، وإنما يأتون بحجج واهية بأنهم كانوا ضد الوجود الأجنبي في المنطقة . وأنا أريد من هؤلاء واحد فقط أن يتحدث عن الوجود الأجنبي في منطقته في المنطقة العربية ، قبل العدوان العراقي كان هناك إتفاق وبكل أسف من بعض الأطراف مع هذا العدوان لأسباب لانعلمه ،

فيه وتأثر به على حد سواء كعنصر موحد الكلمة لتسمو به إلى آفاق التحرر من البغي والخوف والإرهاب وتبسط له رحابة من الأمن والاستقرار والعيش الكريم . ومن أجل هذه الغاية المثلى التي جسدها ديننا الحنيف وتعاليمه السمححة كانت الدعوة إلى عقد المنتديات العربية التي أبلى فيها الشرفاء من العرب أحسن البلاء دفاعاً عن الحقوق والقيم الإنسانية المشرورة وحرمات تراب الوطن وتراثه ورفضاً لكل تذكر للمواقيع والعبود وخاصّة الإستهانة والإذراء بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبقرارات مجلس الأمن الدولي .

أيها الأخوة ..

لقد أصبح التضامن العربي وحماية المصالح العربية غاية ثبتتى وتحتل مكانها بالدعوة إلى انتهاج خطة عملية فعالة في تحقيق هذه الأهداف على مستوى القضايا العربية في شتي جوانبها ، وضرورة تفرض نفسها اليوم أكثر من أي وقت مضى ، كما هي مطلب شعبنا العربي التوّاق إلى الخلاص من التوترات والإهتزاز والإحباط والتهديدات التي أجج جذورها غرس الكيان الصهيوني في قلب الأمة العربية . ولقد كانت قمة النكبات التي حلّت بهذا الوطن بأسوأ محنـة ابتلانا بها العدوان والاحتلال العراقي الذي كان طعنة نافذة خلفت جرحـاً داماً ليس في صدر الكويت وحدها بل في جسد الأمة العربية وهي التي تحفـزنا إلى العمل بسرعة وجدية على تعزيز التضامن العربي على وجه شامل بأقصى ما نستطيع من عـدة وتأهـب استعداداً للخوض في غمار عالم جديد يـزغ علينا مع استهـالـلـ القرـنـ العـشـرـينـ والأـلـفـيـةـ الثالثـةـ للـحفـاظـ علىـ كـيـانـ وـطـنـنـاـ الأـكـبـرـ واستـقـرارـهـ وـمـوـاصـلـةـ تـطـوـرـهـ بـحـشـدـ جـمـيعـ الطـاقـاتـ والإـمـكـانـاتـ الزـاخـرـةـ التيـ يـمـلـكـ منـهـاـ فـيـضـاـ لـيـنـبـضـ فـيـ مـخـتـلـفـ المـجاـلـاتـ وـالـعـمـلـ عـلـىـ تـحـقـيقـ التـكـاملـ الإـقـتصـاديـ العـرـبـيـ وـرـسـمـ اـسـتـراتيجـيةـ عـرـبـيـةـ لـتـوفـيرـ حـمـاـيـةـ الـأـمـنـ العـرـبـيـ معـ تـفـعـيلـ آلـيـةـ للـدـافـعـ العـرـبـيـ المشـترـكـ فـيـ مـواجهـةـ أيـ تـهـيـدـ

تسبب في هذا الوضع الذي لحسن الحظ لم يختلف أثنان في هذا المؤتمر على أنه وضع في غاية السوء لكن القليل والقليل فقط هم الذين حاولوا أن يضعوا أيديهم على الجرح وأن يضعوا أيديهم على السبب الحقيقي وأن يقولوا لمن سبب ذلك أنت من تسببت في ذلك وهو الغزو العراقي للكويت ،

الأخ الرئيس ..

فقط لأبين موقف الكويت من التضامن العربي حتى لا يقال أتنا نتخذ هذا الموقف الآن بسبب هذه الدعوة إذا ضرورة إعادة التضامن العربي . أنا أريد أن أعيدكم إلى قرارات صدرت في الفترة من 13 إلى 15 أكتوبر 1990 م عندما انعقد مؤتمر الشعب الكويتي لما كانت الكويت تحت الاحتلال في جدة . وكان التوجه في ذلك المؤتمر هو أن يكون غرضه الأساسي قضية واحدة هي قضية كيفية العمل لدعم تحرير الكويت ولكن أبى كل من حضر هذا المؤتمر ، وهو للعلم مؤتمر لا يمثل طرفاً واحداً في الكويت وإنما لم شمل كل الكويتيين . هذا المؤتمر كان بحضور رئيس الدولة سمو الأمير ورآسه سمو ولد العهد رئيس مجلس الوزراء . تعلم الأخ الرئيس أن هذا المؤتمر الذي عقد من أجل قضية واحدة هو كيفية حشد التأييد لتحرير الكويت ، أبى كل كويتي حضر هذا المؤتمر بان نخرج من هذا المؤتمر إلى الأمة العربية مع ما أصابنا من بعضها في ذلك الوقت وخاصة في مؤتمر القمة في القاهرة على الرغم من الجراح التي كنا نعاني منها وعلى الرغم من أن في 13 أكتوبر لم يكن قرار تحرير الكويت بالقوة القرار 687 الذي صدر وبالتالي قضية تحرير الكويت لم يكن مؤكدًا لم يكن نهايتها على الرغم من كل ذلك أبى كل من حضروا هذا المؤتمر إلا أن يؤكدا على ثوابت كانت معروفة لدى الشعب الكويتي كله ، من هذه الثوابت أن القضية الفلسطينية ستبقى هي القضية المحورية وهي القضية الرئيسية بالنسبة للشعب الكويتي وهذا وارد في بيان مكتوب وافق عليه كل المؤتمرين ، أيضاً أبى كل من حضر المؤتمر لا

الأخ الرئيس ..

ما كنت أتمنى حقيقة أيضاً أن أتحدث عن قرارات مجلس الأمن ولا عن القرار حتى (687) على الرغم من أن هذا القرار يمسصالح الكويتية بشكل مباشر لأن هذا القرار عندما صدر في 4 / 3 / 1991 إنما صدر لإيقاف الحرب هو قرار وقف إطلاق النار لأي حرب ؟ وأين وقعت ؟ هو قرار لوقف إطلاق النار بعد أن طرد العراق من الكويت بتحالف دولي وعربي لم يسبق له مثيل . والله ما كنت أتمنى الحديث لولا بعض الإشارات التي وردت في كلمة مندوب العراق ، وبالذات وأيضاً مرة أخرى لن أتحدث عن كل جوانب القرار ، وهناك بعض الجوانب منها التي يختص بها مجلس الأمن ، ولا يملك أي منا أن يؤثر في قرار مجلس الأمن لعل آخرها ما اتخاذ قبل يومين وباجماع الأعضاء ، وهم فقط واحد لن أتحدث عن هذا الجانب لأن المصداقية أو عدم المصداقية في هذا الجانب واضحة . لعل إيكيوس الذي امتحن قبل قليل بسبب تقريره الذي قدمه في أبريل إيكيوس نفسه هو الذي أيضاً شتم في يوم من الأيام ، والذي قدم له تقرير في 6 أغسطس 1995 م وقيل له أن هذا هو التقرير النهائي الشامل عن قدرات العراق . أنا قلت هذا الكلام فقط أريد أن أدلل فيه على مصداقية هذا الكلام في 6 أغسطس عندما هرب – كلكم تتذكرون - حسين كامل من العراق في يوم 8/8 العراق دعا إيكيوس ليعتذر له عما قدمه من بيانات ويقول لا اكتشفنا معلومات جديدة عن قدرة العراق في مختلف أسلحة الدمار الشامل . أنا كان بودي ألا أتحدث عن هذا الجانب في أروقة مجلس الأمن لكن ما يهمني فعلاً هو أمر لن نسك عليه وسنثريه بكل لقاء لأن قضية الإنسان بالنسبة لنا .. بالكويت ستبقى قضية لا للإنسان فقط ولكن حتى رفات الإنسان سنثريها بشكل مستمر قضية الأسرى الكويتيين وغير الكويتيين . وقبلها أيضاً لا بد من الإشارة سريعاً حول من يتحدث عن التضامن العربي وعمن

مدون بوثائق رسمية موجودة في الصليب الأحمر في جنيف ، لكن هذا ليس بالحقيقة الكاملة هذا جزء من الحقيقة ، الجزء الآخر من الحقيقة هو أنه بقيت هناك ملفات معلقة ، ملفات رفض العراق الرد عليها في البداية ، بل استمر في انكار معرفته أو وجود أي واحد من هؤلاء ، وهم آل (605) تقريباً من الكويتيين وغير الكويتيين ، ظل مستمراً بإنكار وجود أي من هؤلاء ، ولما ذكر أن هناك اجتماع في أكتوبر سنة 1991 م هذا صحيح، لكن ما قالوا هل استمرت اللقاءات بعد أكتوبر 1991 م ، انقطعت اللقاءات من 1991 م اجتماعات اللجنة الثلاثية إلى يوليо سنة 1994 م لماذا انقطعت ؟ لأن العراق كان يقول أنه لا يمكن الرد على أي ملف من هذه الملفات لعدم وجود أي أسير ، نعم كانت هناك محاولات جادة كريمة من العديد من الأطراف العربية ، ذهب العراق إلى حضور اجتماعات اللجنة الثلاثية بعد ضغط من المجتمع الدولي ، وبعد مطالبة مجلس الأمن إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر بأن تقدم بيانات وحضر في يوليو سنة 1994 م ولما حضر هذه المرة بدأ العراق يقدم بعض المعلومات ، وقدم معلومات عن حوالي (126) محتجزاً كويتياً ، وبالبيانات التي قدمها العراق يعترف أنه اعتقل هؤلاء ، يعترف أنه تم التحقيق معهم ، يعترف أنهم بالفعل نقلوا من الكويت إلى السجون العراقية ، لكن في الأخير يقول أن مصير هؤلاء غير معروف لأن بعد أن حصلت الثورة في الجنوب بعد تحرير الكويت فتحت أبواب السجون من قبل الثوار في الجنوب وبالتالي لا يعرف مصير هؤلاء ، طيب ما يعرف أنا ذكرت قبل هذه المرة حقيقة ، أولاً نحن لما نتحدث عن التزامات ونتحدث عن كل التزام مسؤول عنه العراق ، من المستدات أيضاً هذا مستند عراقي تاريخه 1996/12/1 يتحدث عن أربعة من الأسرى الكويتيين الذين تم التحقيق معهم ، ويقولون عنهم أنهم قد أُنزلوا فيهم حكم القضاء العادل حكم الشعب العادل ، أربعة بس أحدهم عضو مجلس أمة سابق . في الكويت قناعتنا أن هؤلاء لا يزالون أحياء يرزقون في العراق ، لكن

أن يتحدث عن حقيقة الشعب العراقي وعن ارتباط شعب الكويت بهذه الأمة ، لم تقبل في تلك الظروف الحالكة لم تقبل أبداً أن تنسلخ من جلد هذه الأمة ونعتبر جزءاً منها من الذي تسبب في هذه الأوضاع ؟ الآن نتيجة من يرغب في مجاملة بعض الأطراف يأتي ليتحدث عن التضامن عن ضرورة عودة التضامن العربي دون أن يقدم لنا كيف يمكن أن نصل إلى هذا التضامن . قضية مثل قضية الأسرى البعض حتى لا يرغب في أن يذكرها على استحياء . قضية الأسرى ليست قضية مفقودين لا هي قضية محتجزين ، لذلك الأخ الرئيس ، أنا استميحكم العذر في هذا الجزء بالذات حتى لاجعل من يريد أن يخلط الأوراق بأسلوب كان يستعمل الكيان الصهيوني قبل عشرين وخمس وعشرين وثلاثين سنة بأسلوب الضعيف بأسلوب المغلوب على أمره . لا قضية الأسرى والمحتجزين الكويتيين قضية مجموعة من البشر أخذوا عنوة من قبل المحتل فيهم الأطفال فيهم الشيوخ فيهم النساء أكثر من 70 % منهم مدنيون وليسوا عسكريين ، وبالتالي هم ليسوا أسرى حرب . بعد التحرير لما صدر القرار وأيضاً في من يحاول أن يتحدث عنهم مفقودين آخرين . أمر غريب نحن لا نريد أن نترك لأنفسنا بأن نطلق الكلام نحن فقط نتحدث عن المطالبة بالإلتزام بقرارات صدرت عن مجلس الأمن وقلتها كل الأطراف وبالذات الطرف المعنى . لما نتحدث عن القرارات 687 ورد في الفقرتين 30 و 31 الترام محدد على العراق بأن يسهل الوصول إلى المحتجزين وتسلیمهم أو أن يقوم بتسلیم رفات من استشهد منهم ، هذا نص واضح محدد بعد صدور هذا القرار الذي وافق عليه العراق بعد ثلاثة أيام من صدوره بعد صدور هذا القرار تقدمت الكويت بكشوف بأسماء المفقودين ، والأسرى والمحتجزين لدى العراق ولم تذكر في يوم من الأيام يمكن اليوم ما قلت في مرات سابقة لم تذكر في يوم من الأيام بأن الكويت نعم استلمت استعادت ، سلم لها بعض الأسرى عن طريق الصليب الأحمر ، هذا أمر لا يمكن أن تذكر لأنه

أتفنى أن يبعث الاتحاد البرلماني العربي أي واحد لأخذ شهادة هذا الإنسان، أخذ أسيراً كان يقول عنده ابن عمره 3 شهور أطلق سراحه بعد إنكار وجوده أساساً، وكان يعتبر من المفقودين ومن المتوفين ، وهذا والد الابن الذي كان عمره 3 شهور طالب في كلية الطب ، زوجته التي كانت تعتبر أرملة كما يقول من رآها ما هي قادرة أن تستعيد بالفعل تواجدها ، للأسف لا تستطيع أن تصدق هذه الحقيقة التي أمامها ، هل يعقل هل يجوز يا إخوان؟ هل يجوز أن يستمر العراق بالتعامل مع هذه القضية الإنسانية تعامل من أجل استعمالهم كأدلة من أدوات الضغط السياسي؟ أنا هذا أمر أفضيه لكم ، أيضاً أشار مندوب العراق وهو يتحدث عن وجود مجموعة من الكويتيين وأنا الحقيقة أقرأ المقالة وذكر عددهم الـ (4314) ، وقال الكويت ترفض حتى الآن أن تستقبل هؤلاء الكويتيين وأنها استقبلت فقط (707) . يا إخوان سأطرح عليكم أنا أتحدى مندوب العراق أن يذكر ليس (4314) ، أن يذكر كويتيًا واحدًا وأفوضكم بطلب كشف هؤلاء الكويتيين أسمائهم أرقام جنسياتهم الكويتية وحتى أطمنكم لاتعتمدوا على بياناتنا خذوا هذه الأسماء وأرقام الجنسيات الكويتية ، وادهبو بها إلى مجلس الأمن . لما وقع الاحتلال على الكويت ، الكويت قدمت لحسن الحظ استطعنا أن نخرج من الكويت سجل المعلومات المدنية ، وأودعنا هذا السجل لدى مجلس الأمن وصدر من مجلس الأمن قرار رسمي باعتماده ، أنا أفوض هذا لكم وإذا كان هناك كويتي واحد لدى العراق ويطلب أن يعود للكويت وترفضه الكويت أفوضكم بالتعاون معه ، كويتي برقم جنسيته يراجع حتى نتبين إلى أي مدى أصبحت الإستهانة بالكلمة وعدم احترام صدق الكلمة ،

الأخ الرئيس ..

أنا كما ذكرت أشهد الله أن ما ذكرته في بداية كلمتي كان هذا التوجه العام ، على الرغم مما نعانيه ، لكن ما كان يمكنني بعد ذلك أن أتجاوز ما طرح لأن ما طرح يستحق أن يرد

لو صدقنا هذه المقوله للعراق ، أليس على العراق التزام وفقاً للفقرة 31 من قرار 1987 بأن يسلم رفاة ، من استشهد من هؤلاء الأسرى طيب هذا باعترافه ، بالفترة وكانت الكويت لا تزال محتجة في شهر 12 سنة 1990م خل يقول لنا سلموا هؤلاء إلى من ، يا إخوان إذا تحدثنا عن الأسرى نحن نتحدث عن قصص إنسانية ، نحن نتحدث عن قصص حصلت . قبل يوم قبل ثلاثة أيام أو أربعة أيام فقط توفيت إحدى النساء في الكويت ، هذه المرأة قتل أحد أبنائها في الكويت أثناء الاحتلال أمها . ولا تزال ماتت توفيت حرقه على اثنين من أبنائها لايزلان معتقلين في العراق ، أنا لا أريد الحقيقة أن أذكر لكم بعض القصص الحقيقية الواقعية في الكويت عن هؤلاء ، أما آن الأوان إذا كان العراق بالفعل جاد بأن يهيئ الأجواء ، إلى التضامن العربي أنا قلت نحن لايمكن أن ننسى ما وقع للكويت لكن لدينا القدرة في الأساس كما كان تحت الاحتلال أن نتسامي فوق جراحنا لكن الجراح لاتنسى ، كيف لنا أن نطلب من هؤلاء هذه العوائل لهؤلاء الأسرى أن يتذمروا قضيئهم ولا حتى لكل كويتي ، إذا كان العراق أما كان يجب عليه أن يتعامل مع هذه القضية تعامل إنسانياً ، وما يتعامل معها كأدلة من أدوات الضغط السياسي ، يريد أن يستعملها متى شاء ، وأنا الحقيقة في هذا الجانب فقط أريد أن أشير لكم أن أذكركم بما كان يقوله العراق عن الأسرى الإيرانيين ، كان يقول بالفعل ليس بالعراق أي أسير إيراني ، وسبحان الله عندما شاعت الظروف شاعت الأوضاع السياسية تم تبادل الأسرى بين العراق وبين إيران . أكثر من ذلك ، في شهر أبريل من هذا العام أطلق سراح طيار كنا نتكلم بالأول عن محسن يحيوي الذي رأس الوفد البرلماني الإيراني إلى الاتحاد البرلماني الدولي وكان هو أحد أصله كان ينكر وجوده في شهر أبريل 1998 م أطلق سراح طيار إيراني أسقط طائرته في اليوم الثاني للحرب العراقية الإيرانية ، هذا الطيار كان العراق أيضاً ينكر وجوده إلا بعد 16 سنة عام 1996 م ولم يطلق سراحه إلا في أبريل 1998 م . أنا

المؤتمر الصحفي الذي عقد في المغرب ؟ يقول لا قيمة قانونية أبداً للقرار 833 وأن قضية سيادة الدول أمر تقرره الدول بنفسها . هل يمكن الأخ الرئيس بعد ذلك أن نتحدث عن التضامن العربي ، التضامن العربي يحتاج إلى أن تتخذ مواقف وموافق واضحة وأن يكون هناك التزام والالتزام واضح ، أنا كما ذكرت حاولت أن أركز فقط على ما يتعلق فيما يشكل مباشر في قضية الأسرى وقضية ترسيم الحدود .

الأخ الرئيس ،

ما كان بودي أبداً أن أخذ من وقت المجلس ومن وقت هذا المؤتمر لولا ما أشير ، الأمر الذي يثير شعبي من الغرابة أنه بين فترة وأخرى يأتي مندوب العراق ويطلب أمام هذا المؤتمر أو أي تجمع بأن تعالوا فتشوا عن الأسرى في العراق . لا نحن نقول القضية في غاية البساطة ، ولا نطالب بالمستحيل ، ما نطالب به الكويت هو ما ورد صراحة ونصاً في الفقرة 30 والفقرة 31 هو سهولة الوصول إلى هؤلاء الأسرى من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر الذي قال العراق مرة وبذلاته في مؤتمر الكويت بأنهم دعوا اللجنة وأن الكويت لم يوافق . هذا الكلام غير صحيح . هذا الكلام ما هو صحيح . اللجنة الدولية للصليب الأحمر لها شروط للوصول إلى أي أسير أو محتجز وهذه الشروط متى ما قبل بها العراق ستقبل بها اللجنة والكويت ستقبل أيضاً وفقاً لشروط هذه اللجنة . ولكن ليقول لنا العراق متى وافق على حضور اللجنة الدولية للصليب الأحمر وعلى إمكانية وصولها للمحتجزين وفقاً لشروطها التي تتعامل بها جميع الدول باستثناء العراق الذي يرفض ذلك .

الأخ الرئيس ،

مرة أخرى حقيقة ما كان بودي أن أتحدث بكل هذه التفاصيل لأن القضية أصبحت واضحة . ولكن ما كان يمكن أن أبداً تجاوز بعض ما قيل لأن بعض ما قيل لا يتفق مع الحقيقة ، بل وفي محاولة للفوز على هذه

عليه ، الأخ الرئيس هل هذا هو كل شيء ؟ يعني بالفعل هل هذه هي كل الأمور ؟ موقف الكويت من التضامن العربي بل ومن الشعب العربي كله ، أنا أعتقد لا يحتاج إلى تأكيد على الرغم مما أصحابنا وعلى الرغم من الجرح الذي أصحابنا من العراق . استمرار شعب الكويت وحكومة الكويت بتقديم المساعدات لممن استطاعت أن تصل له من الشعب العراقي وببل وإعلان حتى رئيس جمعية الهلال الأحمر الكويتي أن يدخل حتى العراق في سرية ، ما عندنا مشكلة في هذا الجانب لأن لا نتعامل مع القضايا الإنسانية تعامل سياسي أبداً . لكن أنا في نفس الوقت نعم لا يمكن أن نتجاوز ولا ننسى العدوان الذي وقع على أهل الكويت ، ولا نستهين بالروايات العدوانية المستمرة وأنا ساذكر لكم فقط حالتين تبين استمرار هذه الروايات : الحالة الأولى هي التي أوجدت أوصلت المنطقة العربية مرة أخرى مع المجتمع الدولي بل العراق مع المجتمع الدولي بالتأكيد إلى حافة اصطدام ، عندما حاول امتحان الكويت سنة 1990 م ، ولو رداً الفعل السريع من المجتمع الدولي واضطرار العراق لسحب قواته والفرض عليه لسحب قواته يمكن لو لقعت كارثة في ذلك اليوم . الأمر الآخر الأخ الرئيس ، أنه هل اكتفى العراق فيما يتعلق بقضية الأسرى أن ينكر وجودهم ، أو يتعامل معها تعامل سياسي كأدلة من أدوات الضغط السياسي ، هل اكتفى بذلك ؟ الأمر المؤلم لا . طبع علينا قبل فترة نائب الرئيس العراقي بكلام بالنسبة لنا في الكويت ليس بجديد فقد سمعناه أكثر من مرة ، لكن الجديد أن يقال هذا الكلام وبهذه العلانية ، يشكك بقانونية القرار رقم 833 المتعلق بترسيم الحدود بين العراق والكويت والذي دائماً أي مندوب عراقي للتسليل على تنفيذه لقرارات مجلس الأمن يقول بأنه إذا كانت القضية قضية الحدود فالعراق اعترف بالحدود . العراق متى اعترف بالحدود ، متى وافق على القرار 833 الذي ينكره الآن نائب الرئيس العراقي في

الذين يتحدثون من بطونهم لامن حناجرهم عن الكيان الصهيوني يلقون الآن معه في موقع مختلفة ووقعوا الانتقادات معهم . يا اخوان الشعب العربي ما هو شعب سهل الضحك عليه، الشعب العربي يعرف منبع القضايا ويعرف منبع قضيته ويعرف من صار يقبل الآن بقطعة ارض وليس بكمال التراب الوطني العربي سواء كانت فلسطين وفي أهل فلسطين ، الشعب العربي يعرف ذلك زين ، يعرف ذلك جيداً . الاخ الرئيس ، هذا كله يستدعي منا أن تكون لنا وقفة موحدة صريحة أما هذه الافتراطات الصارخة للحفاظ على استقرار السلام في المنطقة ، منطقتنا العربية ، ووضع الحد العاجل لضمان عدم تكرار مثل هذه التهديدات المستقبلية .

الاخ الرئيس .. مرة أخرىأشكركم وأؤكد أننا سوف نستمر على موقفنا وعلى مطالبتنا بكل أسير ، بل برفات كل من استشهد . وأيضاً نتمنى أن يكون للأمة العربية موقف باحترام الموثيق ، فمن غير المقبول أن يقبل قرار بالأمس ، وأن تودع الوثائق الرسمية التي تمت الموافقة عليها في المجلس الوطني العراقي وفي مجلس قيادة الثورة العراقي ونشره في الجريدة الرسمية وأودعت لدى مجلس الأمن وأودعت في الأمانة العامة ثم يأتي من ينكر لها وعلى الملا .

شكراً سيدى الرئيس

القرارات وعلى هذا الواقع . لقد قلت هذا البيان وقلت هذه الحقائق ولا يزال ما ذكرته من تحدي قائم . أنا أتحدى أن تذكر أسماء الكويتيين (الأربعة آلاف زائد) أربعة وثلاثمائة وما أعرفكم ، وأرقام جنسياتهم والكويت تعلن من الآن استعدادها لاستقبال كويتي . لكن ماذا إذا عجز العراق عن تقديم هذه الأسماء بأرقام جنسياتهم ، أنا أستخلفكم بالله هل سيستمر من استمر في تكرار بعض الأقوال على نفس موقفه من أن هناك مصداقية لما يقوله العراق في هذا الجانب بالذات ، هذا الطلب لا يزال قائماً ، طلب موجه للاتحاد البرلماني الدولي بأن يطالب العراق بتقديم أسماء الكويتيين الذين يقول لهم لا يزالون موجودين لديه وبأرقام جنسياتهم والكويت لا يمكن أن ترفض استقبال ولا كويتي ، لكن أتحداه أن يقدم اسم كويتي واحد وليس أربعة آلاف .

الأخ الرئيس .. أعتقد في النهاية إن هذا الوضع الذي تعاني منه الأمة العربية بحاجة إلى وقفة حقيقة ، وبحاجة إلى صدق في التعامل ، وبحاجة أن نقول كما أمرنا الله ، لأن نقول للمعتدي أنت معندي إذا أردنا أن نصل ، إذا بالفعل أردنا أن نصل إلى تضامن ، الكويت كانت ولا تزال وستبقى مخلصة للأمة العربية ، مستمرة مع قضائهاها ونحن نفتخر بالكويت ، فيما إذا كان هناك من يتحدث عن الكيان الصهيوني واجتماعاتنا مستمرة معه كل يوم ، الكويت لم يلتقط إلى الآن ولا مسئول بأي واحد . بعض

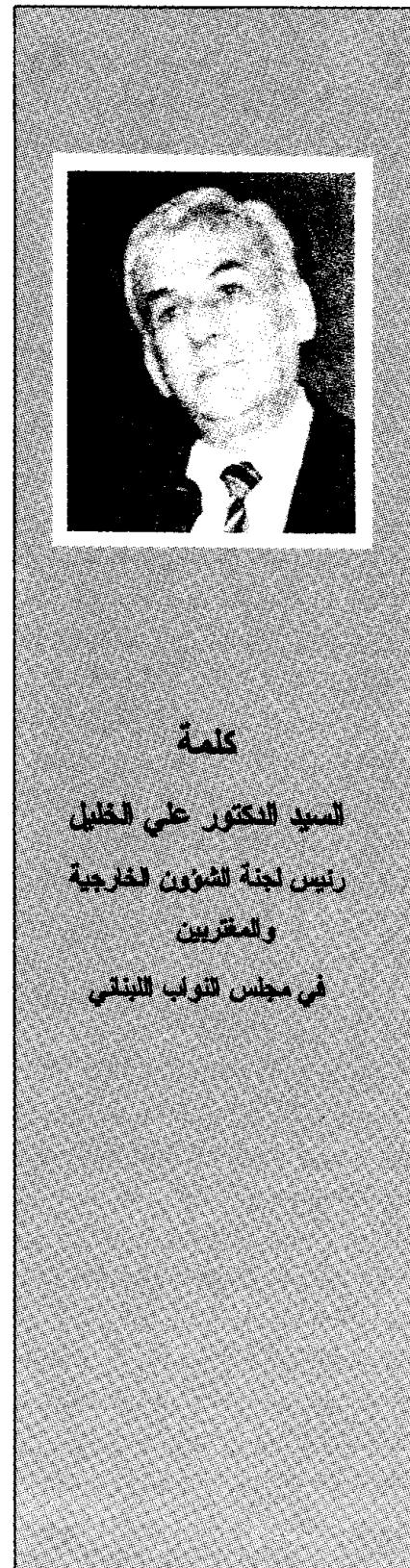


بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سيادة الرئيس معاوية ولد سيدى أحمد الطابع
راعي أعمال هذا المؤتمر .
سيادة الدكتور أحمد سرور رئيس الاتحاد
البرلماني العربي .
سيادة الشيخ أحمد ولد بابا رئيس التوابل في
الجمهورية الإسلامية الموريتانية .
السادة الزملاء الكرام .

بمناسبة انعقاد الدورة الثانية والثلاثين لمجلس
الاتحاد البرلماني العربي والمؤتمر الثامن للاتحاد في
نوакشوط يتقدم البرلمان اللبناني ، رئيساً وأعضاء ،
بالشكر الجليل للجمهورية الإسلامية الموريتانية
لإستضافة أعمال هذا المؤتمر ، ويهدي تحية تقدير
ومحبة للأخوة المشاركين فيه والعاملين على إنجاحه
وتحقيق أهدافه .

لقد أكد مؤتمرك الأخير المنعقد في صنعاء أن
التحدي الرئيسي الذي تواجهه الأمة العربية في الآونة
الراهنة ، هو التحدي الذي تطرحه عملية السلام في
منطقتنا ، والتي تمر الآن . بمأزق خطير ، تتحمل
مسؤوليته حكومة نتنياهو اليمينية المتطرفة . كما أكد
على أهمية التضامن العربي لمواجهة التحدي
الإسرائيли ، الذي نسف عملية السلام والمبادئ التي
انعقد على أساسها مؤتمر مدريد في العام 1991 ،
وهي مبدأ الأرض مقابل السلام ، وتطبيق قرارات
مجلس الأمن الدولي رقم 242 ، 338 ، 425 ، بغية
تحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط ،
الذي يستوجب إنسحاب إسرائيل الكامل من جميع
الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك جنوب لبنان
وبقاعه الغربي إلى الحدود المعترف بها دولياً ، ومن
الجولان السوري المحتل إلى حدود الرابع من حزيران
سنة 1967 ، ومن الأراضي الفلسطينية المحتلة لتمكن
الشعب العربي الفلسطيني من ممارسة حقه في تحرير
مصالحه وإقامة دولته المستقلة في عاصمتها القدس



كلمة

السيد الدكتور علي الخليل
رئيس لجنة الشؤون الخارجية
والمعاقبين
في مجلس النواب اللبناني

المطالبة بترتيبات أمنية مع لبنان . لذلك أقترح على مؤتمركم الكريم دعم الموقف اللبناني المصمم على إحباط المناورة الإسرائيلية المفضوحة التي تربط تنفيذ القرار المذكور بشروط تفرض ترتيبات أمنية ، وتفكيك المقاومة وحلها ، وإعطاء ضمانات للمليشيات العميلة وغيرها من الشروط التي تؤدي عملياً إلى تعطيل هذا القرار وإلغائه ، والذي نصر على تنفيذ مضمونه الواضح بحرفيته دون قيد أو شرط . كما نرفض الدخول في مقاوضات لتطبيق أحكامه ، لأنه لا يتحمل التأويل أو التفسير .

إن هذه الحملة الإسرائيلية المريرة تستهدف إثارة البلبلة والفتنة في لبنان علماً بأن الوحدة الوطنية الراسخة أقوى من المؤامرات ، وتستهدف فك المسارين اللبناني والسوسي ، علماً بأننا نتمسك بتلازم هذين المسارين خدمة للمصلحة اللبنانية والسويسرية والعربيّة ، وفي مواجهة التحديات والمتغيرات الإقليمية والدولية التي تضغط على لبنان وسوريا لفرض السلام الإسلامي ، والتي تجسّدت مؤخراً بهذه المناورة الإسرائيليّة المشوهة التي لا زالت فصولها مستمرة .

أيها الزملاء .

إننا نناشد الأشقاء العرب والأسرة الدولية ، دعم لبنان لتنفيذ القرار 425 ، وشجب الاعتداءات الإسرائيليّة باعتبارها إرهاب دولي منظم ، والعمل على إطلاق جميع الإسرى والمخطوفين اللبنانيين المعتقلين في سجون إسرائيل ، وتأكيد حق الشعب اللبناني في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي وهو حق تكفله القوانين والأعراف الدوليّة ، ودعم المقاومة الباسلة في مقاومتها للاحتلال الإسرائيلي ، وتأييد تلازم المسارين اللبناني والسوسي خدمة للمصلحة اللبنانيّة والسويسرية والعربيّة المشتركة ، والمطالبة بتشكيل محكمة دولية لمحاكمة مرتكبي مجرّرة قانا في جنوب لبنان .

الشريف ، التي نرفض تهويدها خلافاً لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي واتفاقات جنيف . كما أكد المؤتمر كذلك على الحكومات العربية ضرورة وقف التطبيع ، وتعليق الاجتماعات المتعددة الأطراف ، وتنعيم المقاطعة مع العدو الإسرائيلي .

السيد الرئيس ، الزملاء الكرام .

على أبواب استحقاق التمهيد لقوات الطوارئ الدولية العاملة في لبنان اعتباراً من أول تموز / يوليو القادم ، تقترح إسرائيل إجراء مقاوضات عسكرية لوضع ترتيبات أمنية في إطار تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 425 ، الأمر الذي يرفضه لبنان رفضاً قاطعاً ، لأن ذلك يهدف إلى تعديل آلية تنفيذ هذا القرار وتغيير طبيعته بتضمينه ترتيبات أمنية وشروط مرفوضة ، الأمر الذي لا يوفر الأمان في المنطقة ولا يحقق السلام العادل والشامل . كما أنه يصب في خانة الإستراتيجية الإسرائيليّة الهدافة لاستفراد الدول العربية بعقد اتفاقيات ثنائية مع كل دولة على حدة ، مما يخدم المصلحة الإسرائيليّة على حساب المصلحة العربيّة .

على هذا الأساس تشن إسرائيل على لبنان اليوم حرباً دبلوماسية وسياسية بلغت ذروتها بالإتصالات الدوليّة المكثفة التي يقوم بها المسؤولون الإسرائيليّون لتشويه موقف الأمم المتحدة بتفسيرهم المضلّل تفسيراً مغايراً للواقع ومزوراً لمعنى ما ورد في الفقرة الثامنة من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ 19/3/1978 ، والذي رفعه إلى مجلس الأمن حول آلية تنفيذ القرار 425 كما وافق عليها القرار 426 . إن الكلام الوارد في هذا التقرير يشير إلى الإجراءات التي يجب أن تقوم بها قوات الطوارئ الدوليّة مع لبنان وإسرائيل كلّه على حدة ، فقط عند قيام تلك القوات بالحلول مكان جيش الاحتلال الإسرائيلي بعد انسحابه ، ومن ثم قيام الجيش اللبناني بالحلول محل قوات الطوارئ الدوليّة . ولابعني هذا النص ، كما تزعم إسرائيل زوراً ، بأن ثمة مشروعية في

والمجموعات الاجتماعية . إن المبادرة للعمل على إنشاء السوق العربية المشتركة تشكل الدرع الواقي لحماية الاقتصاد العربي ودعمه ، وتحول دون عملية التطبيع التي تهدف إلى فرض الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة العربية ، وسلب ثرواتها ، وتحويلها إلى سوق إستهلاكية في إطار النظام الشرقي أوسطي الذي يسيطر عليه الكيان الصهيوني .

3 - الموجب المتوسطي ، وينتصل بنشاط الدعوة إلى (الشراكة الأوروبية - المتوسطية) التي يكتفى هنا بإشارة إلى جانب موجب منها وجائب سالب . أما الأول فهو أن منطق هذه الدعوة ، لا يضع إسرائيل في قلب فكرة الشراكة ، أو يجعل مصالحها في موقع مركزي منها ، كما يفعل المشروع الشرقي أوسطي .

أما الجانب السالب فهو أن الإتفاقيات التي أبرمت ، وستبرم ، بين الجانب الأوروبي ، والجانب العربي ، ستكون ثنائية أي أوروبية من جهة ، وقطبية عربية من جهة ثانية ، وستتعنى من الرسوم الجمركية والقيود الأخرى .

إذن هناك مصلحة أكيدة للبلدان العربية ، في تحرير التبادل فيما بينها في أقرب وقت ، وعلى كل حال قبل أن يتم التحرير فيما بين كل منها وبين الاتحاد الأوروبي .

4 - الموجب التجاري ، ويتعلق بقواعد ومتطلبات

(الإتفاقية العامة للتعرفة والتجارة - الغات) الموقعة بنهاية عام 1994 والأحكام التنفيذية لـ (منطقة التجارة العالمية) التي انبثقت من الإتفاقية . وبما أن البلدان النامية بشكل عام ، وبينها البلدان العربية ، ستعاني من منافسة الخدمات الأجنبية . لذلك ينبغي التنسيق في السياسات الاقتصادية فيما بين البلدان العربية ، وإتخاذ مواقف موحدة بالنسبة للتعامل مع البلدان الأجنبية من أجل تعزيز مكانة الاقتصاد العربي .

5 - الموجب العالمي ، الذي يتناول الضغوط

السيد الرئيس ، الزملاء الكرام .

بالنسبة إلى القرار الذي اتخذه مجلس الإتحاد البرلماني العربي في صنعاء في شهر آذار / مارس 1998 بشأن متابعة إنشاء السوق العربية المشتركة وإعداد دراسة شاملة ذات طابع تطبيقي حول إطار محمد المعالم لمشروع هذه السوق ، والطلب إلى الشعب البرلمانية العربية إيداع الرأي بشأنها ، نشير إلى أن إتخاذ الإتحاد البرلماني العربي ، المبادرة في إعداد تحطيط الرؤية الواقعية للسوق العربية المشتركة ، وإعادة تفعيل ، أو تنفيذ ، الإتفاقيات المبرمة في هذا الشأن لكي تتناسب ومطالع القرن الحادي والعشرين ، هو عمل في صلب مهامات الإتحاد . وإن إنتاج رؤية برلمانية لهذه السوق هو ضرورة وحاجة عربية الآن ، وفي المستقبل ، وهو هدف إستراتيجي يقع على عائق البرلمانات والحكومات العربية تحقيقه لأن هذه السوق بأبعادها المتعددة ، ستسهم دون شك في حماية الإقتصاد العربي ، أو تقليل الأضرار التي ستتحقق به من جراء التكتلات الاقتصادية العالمية .

إن الرؤية البرلمانية اللبنانية حول هذا الموضوع ترى بأن الموجبات التي تستدعي تفعيل السوق العربية المشتركة والتي يمكن أن تبدأ بمنطقة التجارة الحرة كخطوة أولى ، هي كثيرة ومتنوعة ، نذكر منها :

1 - الموجب الذاتي ، ويستخلص من النظرية الاقتصادية ، والتجارب العملية ، التي برهنت على أن أداء مجموعة من الاقتصادات في منطقة تتمتع بقدر من المزايا والموارد ، والتطورات المشتركة ، يكون أكثر فعالية عندما تقوم بينها صيغ مؤسسية فاعلة ومؤثرة للتعاون أو التكامل (كمنطقة التجارة الحرة ، أو السوق المشتركة) .

2 - الموجب الشرقي أوسطي ، ويرتبط بإطلاق المشروع الشرقي أوسطي الذي يجب التمعن بأهدافه وتبیان مخاطره ، على مختلف القوى السياسية ، والقطاعات الاقتصادية ،

6 - الموجب الإعلامي ، لنشر الوعي حول الخطر الذي يمثله بصورة خاصة المشروع الشرقي أوسطي وتوليد دينامية عربية توأكها حالة تضامن ينبع بفضلها إنطلاق عملية إيمانية شمولية ذات معنى وفاعلية .

السيد الرئيس ، الزملاء الكرام .

ختاماً ندعوا إلى تعزيز التضامن العربي وتحريك الدبلوماسية البرلمانية العربية ، وذلك ضمن إطار ميثاق الاتحاد المعنى بالعمل المشترك على الصعد كافة من أمنية دفاعية ، ووطنية قومية ، وإقتصادية إيمانية ، وثقافية صحية للسير قدماً على طريق تحقيق الأماني القومية والأهداف الوطنية والغايات التي من أجلها عقد مؤتمر

الدولية التي تامت خلال التسعينات بشكل خاص ، والمتصلة بمقولات ومساع تدفع بالاتجاهات التالية :

(أ) العولمة ، وفتح مجالات للاستثمار الأجنبي دون ضوابط أمنية وإقتصادية ، وما يتصل بذلك من تهميش الدول النامية ، خاصة الصغيرة منها .

(ب) اندماج الاقتصادات الوطنية بالاقتصاد العالمي ، مع تجاهل وجوب الإنداجم أولاً فيما بين الاقتصادات العربية ليتاح للاقتصادات المندمجة الحصول على شروط أفضل .

(ج) تحرير التجارة الخارجية دون الالتفات إلى محدودية القدرة التنافسية للإنتاج العربي في الأسواق الدولية ، وخطر السيطرة الدولية على الأسواق العربية .

وشكراً



بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السيد رئيس الاتحاد البرلماني العربي

السادة رؤساء البرلمانات ورؤساء الوفود

السيد الأمين العام

إنه لمن دواعي سرور الوفد العربي الليبي أن يعبر لكم التهنئة لاختياركم رئيساً لهذا المؤتمر تقديراً من المؤتمرين لبلدكم الشقيق واحتراماً لشخصكم الكريم واعترافاً بقدركم وكفاءتكم ، ولا يفوتنا في هذه المناسبة أن نعبر عن شكرنا وتقديرنا للجمعية الوطنية الموريتانية لاستضافتها للمؤتمر ولحسن الاستقبال وكرم الضيافة ، متمنين للشعب العربي في موريتانيا الشقيقة سلسل المرابطين المجاهدين في سبيل العروبة والإسلام على البوابة الغربية للوطن العربي .. نتمنى له كل نقدم ونهضة وازدهار .

السيد الرئيس ...

السادة والسيدات ...

ينعقد لقاونا هذا في ظروف عربية وعالمية بالغة الدقة والأهمية ، في وقت تواجه فيه الأمة العربية تحديات جساماً تحتم علينا جميعاً مواجهتها بروح جماعية وإرادة صلبة لا ثالث ، كما أنها مطالبون مفالة لأثار المنعطف التاريخي الذي نمر به بالعمل على حماية أمتنا وحفظ ثوابتها التاريخية والذود عن مصالحها والاستجابة لطموحاتها في الوحدة العربية الشاملة بعد أن عانت قرون طويلة من التشتت والتمزق والإقلامية والتبعية والقهقر والحرمان ... لا شك أننا جميعاً ندرك ما يشهده العالم من تكتلات وكيانات سياسية وإقتصادية عملاقة تهدف إلى مضاعفة قدرة الدول على النهوض بإقتصادها وتعزيز قدراتها في مواجهة الأخطار التي تترbcc بها والتي تعجز أية دولة على مواجهتها بشكل منفرد ، خاصة وهي تتهيأ لولوج أبواب قرن جديد لامكان فيه للضعفاء والكيانات الفزامية .



كلمة الأخ

عبد الحميد السيد الزانتني

الأمين المساعد لمؤتمر الشعب العلم

أشقائه القادة العرب ، يحملون إليهم تفاصيل المشروع ويفكرون لهم أهميته كمنفذ لهذه الأمة العظيمة من واقع الشتات وكصيغة ممكنة للتحقيق تتسم بالواقعية والعملية ، تضمن الحفاظ على كيانها وتأمين مستقبلها لمواجهة كافة الأخطار والتحديات ، وب يأتي هذا المشروع القومي الحضاري تنويعاً للجهود التي ما فتئ الأخ قائد الثورة يبذلها من أجل تحقيق الوحدة العربية ، وهو يستوعب التجارب الوحدوية العربية السابقة ، ويهدف إلى إقامة دولة اتحادية يحتفظ فيها كل قطر عربي بخصوصياته بحيث لا تمس سيادة أي دولة عربية ولا نظامها السياسي .. وقد حرصت الجماهيرية العظمى دوماً على توضيح أن هذا المشروع لا يتعارض مع جامعة الدول العربية ومؤسساتها القائمة ، بل هو تطوير لها وتفعيل لآليات العمل العربي المشترك وتجاوز أو معالجة أو تلافي ما يشوبها من قصور .

أما فيما يتعلق بالبند الخاص بتوحيد التشريعات العربية فإن الجماهيرية العظمى قد أسلمت في عدد من اللجان المشكلة في نطاق الجامعة لهذا الغرض ، إيماناً منها بضرورة التوحيد ، وهي تؤمن بضرورة إيجاد تشريعات جديدة تتصل بالتراث والأصلحة من جهة وتستجيب لاحتياجات التنظيم المعاصر للعلاقات الإنسانية والاجتماعية وتطور الحياة من جهة أخرى ، وذلك بإيجاد تفاعل إيجابي متوازن بين التراث الديني والأخلاقي وبين المعطيات الاجتماعية والإقصادية التي أفرزها واقع التطور .

إن أمتنا العربية تعلق على هذا العمل أملاً كبيراً لتحقيق طموحات عظيمة متمثلة في الوصول إلى وحدة تشريعية كاملة تعتبر أساساً داعماً ومعززاً لوحدة عربية شاملة ، ولذلك فإن الجماهيرية العظمى تحرص دوماً على المشاركة الفعالة والجادة في كل ما من شأنه تطوير العمل العربي المشترك ودفعه إلى الأمام .

السيد الرئيس ..

لقد ثبت صحة موقف الجماهيرية العظمى من قضية فلسطين .. القضية المركزية للأمة العربية

السيد الرئيس ...

لقد تضمن جدول الأعمال المعروض علينا موضوعات في غاية الأهمية اسمحوا لي أن أتناولها بايجاز ، فيما يتعلق بالبند الأول - التضامن العربي وتحقيق المصالحة العربية - نحن جميعاً مطالبون على المستوى القومي بالعمل على تعزيز التضامن العربي الفعال وتشييط وتجديد آلية العمل القومي بما يضمن للأمة العربية مواجهة التحديات والمخاطر بإرادة جماعية ، وروح وحدوية قوية كأساس سليم لحماية مصالح الأمة وحفظ أنها القومى وتحقيق العدل والأمن والاستقرار فيها ، وتسريع عملية نهوضها وتحرير أراضيها من رجس العدو الصهيوني .

إننا نؤكد على أهمية تحقيق الوحدة العربية وإقامة البناء الاقتصادي الموحد كقاعدة للوحدة العربية الشاملة ، وكذلك دعم الجامعة العربية وتنفيذ مؤسساتها وتطوير أعمالها والإلتزام بتنفيذ الإتفاقيات المعقدة في إطارها ، وخاصة إتفاقية السوق العربية وإعلان منطقة التجارة الحرة الكبرى وإتفاقية الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي .

السيد الرئيس ..

لقد كانت الجماهيرية العظمى من الدول السباقة إلى الدعوة إلى تنقية الأجواء العربية وتصفية الخلافات بين الأشقاء العرب ، وقد أيدت مبادرة أمين عام الجامعة العربية في هذا الشأن ، وتأيدت كافة المساعي والجهود المبذولة من أجل سرعة تحقيق المصالحة العربية الشاملة ووضع آلياتها التي من ضمنها قيام محكمة عدل عربية .. وانطلاقاً من الإيمان الراسخ بأن الوحدة العربية هي السبيل الوحيد ، ليس للخروج من دائرة التخلف وتحقيق النقدم والتنمية فحسب بل من أجل البقاء ، وتأمين مستقبل لائق للأمة العربية لتتبأ مكانتها الائفة بها بين أمم الأرض ، فقد طرح الأخ العقيد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح العظيم في شهر الصيف 1985 افرينجي ، مشروعًا للاتحاد العربي ، وأوفد مبعوثين إلى

إن السلام العادل وال حقيقي والشامل غير المنقوص أو المغشوش أو الخادع كسراب بقعة يحسبه الظمان ماء .. والذي لا يضيع الحقوق التاريخية للشعب العربي الفلسطيني الذي تعرض إلى أكبر مظلمة في التاريخ الإنساني ، لن يأتي والصهاينة مستمرون في سفك دماء الشعب العربي ، ولن يستقيم في ظل الإرهاب النموي الصهيوني ولن يتحقق في ظل الإصرار على نكران الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني وانتهاكها المتواصل .. وإنما يتحقق السلام بعودة الفلسطينيين المشردين الذين لا يزالون يحملون مفاتيح بيوتهم وسندات ملكيتهم لأراضيهم إلى بلادهم وإقامة دولة ديمقراطية غير عنصرية في فلسطين عاصمتها القدس الشريف ، على غرار ما حدث في جنوب أفريقيا، وأي حل عدا هذا يتتجاوز الحفائق التاريخية ويفقر للواقعية ، لن يقود إلا إلى المزيد من العنف والصراع ويفقد المنطقة بؤرة التوتر لا ينعم فيها أحد بالأمن والسلام والاسقرار .

السيد الرئيس ..

تعلمون أن هناك حظراً جائزاً وعقوبات متعددة فرضت على الشعب العربي الليبي ظلماً، جمدت بموجتها أمواله وتم بمقتضاها منع قطع الغيار عنه بما فيها المخصص لمحطات توليد الكهرباء وألات تحلية مياه البحر ، الأمر الذي عرقل جهود تعميه وشل نشاط معظم قطاعاته الاقتصادية والجانب الأخطر في آثار هذه العقوبات هو مانجم عنها من خسائر مادية وبشرية بالغة ولا يتسع المقام هنا لاستعراضها ، ولكننا نكتفي فقط بالإشارة إلى أنه قد بلغ عدد المصابين في حوادث الطرق 12700 شخصاً توفي منهم 1870 وظل الباقون يعانون من إصابات وعاهات مستديمة ، ووصلت جملة الخسائر المادية إلى ما يزيد على عشرين بليون دولار ، ولم يقتصر أذى هذه العقوبات وأثارها السلبية على الشعب العربي الليبي فحسب بل طال البلدان المجاورة وشعوب المنطقة بأسرها .

.. فأمام أنظار العالم أجمع مارست سلطات الاحتلال الصهيوني في فلسطين وفي الأراضي العربية المحتلة الأخرى من الجولان إلى جنوب لبنان وتمارس كل يوم القتل والقهقر والتدمر غير عابنة بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة والقوانين والمواثيق المستقرة لدى المجتمع الدولي وتزداد صلابة وعجرفة وتعنتاً ، وقد عقد مجلس الأمن عدة جلسات لمناقشة الأمر أجهضت كلها بالنقض الأمريكي ، وعقدت الجمعية العامة دورة استثنائية .. فما هي النتيجة ؟ .. لعلكم تجدون القسیر الصحيح والتقويم الصائب والقرار الناجع للواقع المرير في ما شهدته منطقتنا العربية ، وما هي حبلی به ، وما سيكون أشد خطراً عليها في المستقبل المنظور والمستقبل البعيد .

إن الكيان الصهيوني السرطاني الذي أقيم على أرض فلسطين العربية عام 1948 م بعد أن شرد شعبها واستولى على ممتلكاته مستمر في تحديه بتهويد القدس الأمر الذي لا يهدى تحدياً للعرب وحدهم بل لجميع الشعوب ذات الارتباط الحضاري والديني بأماكن مقدسة لدى المسلمين والمسيحيين ، وما أن احتل الكيان الصهيوني مدينة القدس عام 1967 م ، حتى بدأ فعلياً في تنفيذ المخطط الصهيوني الرامي لجعل مدينة القدس ذات طابع يهودي بحت ، وذلك على حساب تراثها التاريخي والحضاري بكامل أبعاده وشرع في تغيير معالمها التاريخية والدينية والحضارية ، وطمس طابعها العربي بعد أن اتخذ ما يسمى الكينيست الإسرائيلي قراره بإعلان القدس عاصمة موحدة وأبدية للكيان الصهيوني ودعوة السفارات الأجنبية للإنتقال إليها ، على الرغم من عشرات القرارات الدولية التي تمنع تشويه المعالم التاريخية الأثرية والحضارية للقدس الشريف .

وفي ظل العجز العربي الرسمي القائل ، تسيطر العصابات الصهيونية على نحو 70 في المائة من أراضي القدس الشرقية بشكل مباشر أو غير مباشر ..

الدولية ، ومخالفة القرارين المذكورين للمواد 27 / 3 و 33 و 36 فقرة 3 من ميثاق الأمم المتحدة ، ولما سببته العقوبات من أضرار بشرية واقتصادية جسيمة بالشعب العربي الليبي وبالكثير من الشعوب الإفريقية » .

« كما قررت وأسباب أخلاقية ودينية وبأثر فوري على أن منظمة الوحدة الإفريقية وأعضاءها لن يحترموا منذ الآن العقوبات المفروضة على ليبيا والتي تحول دون القيام بالواجبات الدينية أو تقديم مساعدات إنسانية طارئة أو ثالثية للالتزامات القانونية تجاه منظمة الوحدة الإفريقية » .

إن هذا القرار يمثل انتصاراً إفريقياً لسيادتها وحريتها ورفضها للهيمنة والتبغية .. وهو يمثل رسالة باللغة الدلالية ليس للولايات المتحدة فحسب بل لدول العالم كافة ، والدول العربية في المقام الأول . ففي حين يخفق العرب في مجرد عقد قمة عربية ينجح الأفارقة في اتخاذ قرار جريء وشجاع ، وغير مسبوق يمكن أن يمثل بداية الهجوم المضاد على السياسات الأمريكية المتعنتة التي تحاول بكل نفوذها وإمكاناتها أن تهيمن على العالم وتصادر إرادته الشعوب ..

ومن هذا المنبر .. ونحن نخاطبكم ضمير شعوبكم العربي الواحد على امتداد وطنه الواحد من المحيط إلى الخليج ..

نتسائل ، ألم يكن الوقت بعد إلى أن يكون موقف الأمة العربية وقادتها من قضاياها في مثل شجاعة وجراة قرار القادة الأفارقة ??? ..

ألم يكن الوقت إلى التجسيد الفعلي لقرار مؤتمر القمة العربية غير العادي المنعقد في القاهرة من 5 - 7 صفر الموافق ل 21 - 6 / 1996 / م .. والذي ينص على أن استمرار الحظر والعقوبات المفروضة ظلماً على الشعب العربي الليبي : « من شأنه أن يدفع الدول العربية إلى النظر في الوسائل الممكنة لتجنب الشعب العربي الليبي مزيداً من الأضرار .. » .

لقد أصدرت محكمة العدل الدولية بتاريخ 27 / 2 / 98 م حكمين في الدعوى التي رفعتها الجماهيرية العظمى منذ ست سنوات ، وتضمن الحكمان جوانب تتعلق بمبادئ جوهريّة ، حيث أكدت المحكمة أن النزاع قانوني ، وهو من اختصاص المحكمة ، وأن دعوى الجماهيرية العظمى في هذا الصدد مقبولة لديها.

إن الاستمرار في عدم رفع العقوبات أو تعليقها على الأقل عن شعب بكماله ولمدة تعود إلى ست سنوات ، استناداً إلى قرار لا يتمتع - كما أكدت محكمة العدل الدولية - بالطابع الملزم وفي منازعات قانونية ليست من اختصاص مجلس الأمن

(الفقرة 3 من المادة 36 من ميثاق منظمة الأمم المتحدة) وبإجراءات غير صحيحة (المادة 27 من الميثاق) إن كل هذا يمثل خرقاً واضحاً لاتفاقية عام 1948 م ، بشأن الإبادة الجماعية للشعوب ، في وقت يرفض فيه المجتمع الدولي بأسره العقوبات الجماعية ويرفض فيه الهيمنة وقهر الشعوب ومنعها من ممارسة اختياراتها الحرة ... وعليه فإننا ندعو إلى رفع المعاناة عن الشعب العربي العراقي وإنهاء الحصار المفروض عليه والتوقف عن التهديد بالحصار وفرضه على الشعب العربي السوداني .

السيد الرئيس ..

لقد اتخذت منظمة الوحدة الإفريقية في مؤتمر القمة الرابع والثلاثين الذي عقد في وجادوجو في الفترة من 08 إلى 10 من شهر الصيف (يونيو 1998) م قراراً اجريناً وشجاعاً أعلنت فيه « رفض إفريقياً الاستمرار في الامتنال للعقوبات المنصوص عليها في قراري مجلس الأمن رقم 748 (1992) ورقم 883 (1993) بحلول شهر سبتمبر 1998 في حالة عدم استجابة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لمقترح إجراء محاكمة للمشتّبه فيهما في بلد ثالث محايد بحلول موعد مراجعة العقوبات في يوليو 1998 ، وذلك تأسيساً على حكم محكمة العدل

ومن يهن يسهل الهوان عليه .. ما لجرح
بميته أيام ..

الم يحن الوقت بعد إلى أن نعتصم ببارادتنا
الوحودية الصلبة لنجد بحق قول الله تعالى في
شأننا (و لاتهنوا ولا تزعنوا وأنتم الأعلون إن
كنتم مؤمنين)

صدق الله العظيم

السيد الرئيس ..

إنني على ثقة من أن مناقشتكم ومداولاتكم
ستكون خير عنون لعملنا العربي المشترك
والخروج بقرارات هامة وتاريخية من أجل
تحقيق المصالح العليا لأمتنا العربية .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وهل نحن إلا أمة واحدة مواثيقها واحدة ..
وأرضها واحدة .. وفضاؤها واحد .. وتاريخها

وآلامها ، ومصيرها وأمالها واحدة ..
ولن تكون أمتنا جديرة بالإحترام والمهابة بل
والبقاء .. إلا إذا احترمت ذاتها وحفظت هويتها،
واستقلت في إرادتها وقراراتها و اختياراتها
الحرة ..

أيها الأخوة الأشقاء ..

الم يحن الوقت بعد في زمننا الذي نعييه
والعيوب فيها إلى أن ننهض من كبوتنا ونعيد
لأمتنا التي كانت خير أمة أخرجت للناس حقاً
سلبياً وشرفاً مهضوماً ، حتى ندراً عن أنفسنا
قول شاعرنا العربي :



بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس
السادة رؤساء الوفود
الزملاء الأجلاء

اسمحوا لي في البداية أن أعبر عن سعادتي البالغة بإجتماعنا هذا على أرض موريتانيا الفتية التي ترتكز على أساس جغرافي مكين في الرابط بين شمال القارة الإفريقية وغربها ، وشمال الصحراء الكبرى وجنوبها، وأيضاً على أساس تاريخي وثقافي عظيم .

نجتمع اليوم ويدونا الأمل ، والتواصل ، والترقب ، والقلق . فالأمل يعبر عن ذاته في اتفاق كلمتنا ووحدة أراوانا إزاء ما ننافشه من قضايا هامة . فأمل في أن ننجح في تنسيق التشريع وتوحيده في الوطن العربي ، وأمل في أن ننجز استراتيجية عربية للنهوض بالتعليم و الثقافة و الإتصال حتى نحافظ على هويتنا الثقافية العربية، وتواصل في تفعيل خطوات السوق العربية المشتركة حتى تتحقق المنظومة المثلثى للتعاون الاقتصادي العربي ، وترقب للتحولات التاريخية ، ومستقبل الروابط الدولية الجديدة على مستقبل أمتنا . وقلق إزاء ما يكتف السلام ، والاستقرار ، والأمن في المنطقة العربية .

نجتمع لغاية العمل العربي المشترك والتضامن لأنه لا سبيل لاستشراف المستقبل والتخطيط له إلا من خلال التبصرة العقلانية ، والوعي الكامل بأبعاد التحديات العالمية الجديدة. التي تملئ علينا أن تكون أمة كما أراد لها المولى عزوجل « خير أمة أخرجت للناس » أمة الحضارة والعلم والمعرفة كما كان العهد بنا في الماضي ، أمة تتطلق إلى المستقبل برؤية الوفاق والإتفاق ، مستندة إلى تعظيم شأن المصلحة القومية العربية المشتركة . ومتجاوزة للعثرات والتحديات .



كلمة

السيد كمال الشاطني

عضو مجلس الشعب

وزير شؤون مجلس الشعب
والشورى

في جمهورية مصر العربية

العمل العربي المشترك التي أقرتها قمة القاهرة في عام 1996 م ”

(2) إن مشروع السوق العربية المشتركة يجب أن يحظى باهتمام برلماني عربي ملح ، ويجب أن يكون للآليات البرلمانية العربية للسوق العربية المشتركة دورها في رفع مشروع السوق العربية المشتركة ، وفي هذا الشأن ندعو لجنة المتابعة البرلمانية العربية للسوق المشتركة إلى الإهتمام بوضع أساس إستراتيجية إعلامية عربية حتى يتحقق الحشد والتأييد الشعبي القوي لمشروع السوق العربية المشتركة .

(3) أما على الصعيد السياسي فإن البرلمانات العربية مطالبة في المرحلة القادمة بتحرك مكثف ببحث القضايا العربية التي تحظى بالإهتمام في البرلمان الأوروبي والكونجرس الأمريكي ، وعلى رأسها قضايا الشراكة مع أوروبا ، السلام والأمن في الشرق الأوسط . لترسيخ القناعة لدى البرلمانات الدولية بوجهة النظر العربية ، وأن تتفهم كل القوى الدولية أن السلام العادل سند الشرعية وحكم القانون طبقاً لقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة والمعاهدات والإتفاقات الدولية ، وأساسه الرضا الحر من جميع الأطراف وقوامه المرجعية السياسية والقانونية التي يرتضيها المجتمع الدولي .

(4) الإسراع في خطوات إنشاء البرلمان العربي الموحد الذي نعتقد أنه سيكون نقطة الإنطلاق الحقيقة لدور البرلمانيين العرب من جانب ، ولتفعيل قرارات الاتحاد البرلماني العربي من جانب ثان . ونأمل بسرعة تجسيد مشروع السوق العربية المشتركة تمهدًا لإنشاء البرلمان العربي .

ثانياً : إن تجاوزات الحكومة الإسرائيلية لكل الحدود المقبولة والمعقولة وتجاهلها للالتزاماتها أمام المجتمع الدولي وتراجعها عن الوفاء بما الترمت به بموجب إتفاقية أوسلو في 1993 وإصرارها على أن القدس العاصمة الأبدية لإسرائيل ، ورفضها قيام الدولة الفلسطينية ،

السيد الرئيس

والسادة رؤساء وأعضاء الوفود

اسمحوا لي أن أحدد عناصر محددة أحبها تسهم في رؤيتنا البرلمانية إزاء القضايا المطروحة :

أولاً : إذا كنا متفقين على أهمية إحياء التضامن العربي . وأن أمتنا أحوج ما تكون إليه اليوم . فإن اللبنة الأولى في تحقيق هذا التضامن تمثل في المصالحة العربية الشاملة التي نعدّها خياراً حتىّاً للأمة العربية . ولاشك أن التضامن العربي ، مازال مطلباً دائمًا للشعوب العربية يستند على أساس قوية ترتبط بحقائق ثابتة تاريخية وثقافية وجغرافية وديموغرافية ، ولاشك أيضاً أن التضامن العربي المنشود لم يصل بعد إلى مكان من المفترض أن يصل إليه ، وما زال التعاون بين الدول العربية سياسياً واقتصادياً وأمنياً وثقافياً أقل بكثير مما تأمل فيه شعوب المنطقة ، ومن هنا فإن أي طرح يسعى إلى إحياء التضامن العربي وتعزيزه لابد وأن يواكب كافة التحولات والتطورات في الفترة الأخيرة سواء على الصعيد الدولي أو على صعيد الأمة العربية ، وفي الواقع فإن أي تضامن لا يبني على مصالحة عربية حقيقة لن يحقق التضامن العربي المنشود .

ونرى أن عناصر تصور برلماني عملي لتحقيق التضامن العربي يجب أن ترتكز على الآتي :

(1) تحديد دور الاتحاد البرلماني العربي في متابعة تنفيذ إنشاء آليات العمل العربي المشترك التي أقرتها قمة القاهرة في عام 1996 م مثل آلية جامعة الدول العربية ، ومحكمة العدل العربية . ونعتقد أن ذلك لن يتاتي إلا من خلال دراسة الواقع التي تعترض تنفيذ إنشاء هذه الآليات ، وأدعوا الاتحاد البرلماني العربي أن يدرج في جدول أعمال مؤتمره القادم موضوع دور البرلمانيين العرب في تنفيذ إنشاء آليات

وحتى تكتمل فاعلية أعمال هذه اللجنة فإننا ندعو إلى تشكيل آلية برلمانية في داخل البرلمانات العربية تكون مهمتها متابعة وتنفيذ التشريعات العربية الموحدة التي تم إقرارها ، ونرى أنه من الطبيعي أن تتكامل أعمال هذه الآلية للتنسيق التشريعي مع آلية متابعة تنفيذ السوق العربية المشتركة حيث أن الأخيرة ستعجز عن تنفيذ توصياتها أو قراراتها إذا لم يدعمها تنسيق تشريعي عربي موحد في القوانين الاقتصادية .

الثانية : أن تكون مهمة اللجنة البرلمانية القانونية المقترحة تجميع التشريعات العربية ودراستها (ونقصد هنا التشريعات التي لم تكن محلاً للتوحد من قبل مجلس وزراء العدل العرب) وتقديم مشروعات القوانين الازمة بشأن توحدها . على أن تبدأ اللجنة في الإعداد للتشريعات التي ليس هناك تباين بشأن توحيدها بين البرلمانات العربية .

3) تنظيم الاتحاد البرلماني العربي لندوة موسعة يشارك فيها خيرة رجال القانون العربي لوضع خطوات عملية ومحدة بشأن تنسيق التشريع وتوسيعه .

4) إن ماطر حناه بشأن الإسراع في إنشاء البرلمان العربي الموحد يمثل الآلية الأساسية لضمان تحقيق هذا التنسيق .

رابعاً: إن القضية الثالثة المطروحة أمامنا تتعلق بأخطر التحديات التي يمكن أن تواجه أمة العرب في القرن المقبل وهي قضية المحافظة على الهوية الثقافية العربية . ونرى أن مهمة وضع إستراتيجية عربية للنهوض بالتعليم والثقافة والإتصال يجب ألا تكون نابعة من البرلمانين فحسب ولكن يجب أن تشارك فيها الجامعات ، ومراكز البحث والدراسات ، والمتقولون ، والأكاديميون ، ورجال التعليم والثقافة والإعلام في الدول العربية .

السيد الرئيس

لقد حرصت بقدر الإمكان أن أطرح أفكار

والإنسحاب الكامل من مرتفعات الجولان وجنوب لبنان كل هذا ينذر بخطر جسيم يعرض السلم والأمن الأقليميين والدوليين للخطر وهذا ما دعى الرئيسين مبارك وشيراك إلى الدعوة لعقد مؤتمر عالمي لبحث عملية السلام والتداعيات التي ستسبب الأمان العالمي بسبب تعثر تحقيق السلام بالشرق الأوسط . وعلينا نحن الأمة العربية أن نتضامن لواجهة الموقف المتردي لعملية السلام .

ثالثاً : إن تنسيق التشريع وتوسيعه في الوطن العربي يكفل لنا المشاركة الفعالة في إرساء معلم النظام العالمي الجديد . وترى الشعبة البرلمانية المصرية أن التشريعات الاقتصادية والبيئية يجب أن تحظى بإهتماماً في هذا الشأن . حيث أن إتفاقية منظمة التجارة العالمية وما تحمله من تداعيات وأشار سلبية على الإقتصادات العربية يحتم البحث في صيغة عملية تحقق التكامل التشريعي الإقتصادي والبيئي العربي دون أن يخل هذا التنسيق والتوحد بخصوصيات وظروف كل دولة . وفي هذا الشأن تقترح الشعبة المصرية الآتي :

1) تبادل التشريعات ومضابط الجلسات بين البرلمانات العربية بحيث تتشكل في البداية قاعدة معلومات أساسية في كل برلمان عربي عن التشريعات العربية الصادرة من البرلمانات الأخرى وبحيث يكون في مقدور كل برلمان عربي أن يتعرف على طبيعة التشريعات القابلة للتوحد والتنسيق .

2) تشكيل لجنة برلمانية قانونية في داخل الاتحاد يطلق عليها "لجنة تنسيق التشريعات العربية " تكون مهمتها مزدوجة :

الأولى : وهي دراسة سبل تنفيذ التشريعات العربية الموحدة التي أقرها مجلس وزراء العدل العرب مثل القانون العربي الموحد للأحوال الشخصية ، والقانون العربي الموحد للتسجيل العقاري ، والقانون النموذجي للأحداث ، والقانون المدني العربي الموحد .

والتكيف الدوري لمستجدات البيئة الدولية
وسمحوا لي في النهاية أن أثني على اختيار
الاتحاد البرلماني العربي للقضايا الثلاث التي
يتضمنها جدول أعمال مؤتمرنا هذا .

وفقكم الله وسدد خطاكما ، وأيدكم بنصر
من عنده .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عملية ، وخطوات محددة لأن ما نعاصره من
تغيرات وأحداث لم يعد يحتمل التسويف ، أو
نجتماع ليidle كل منا بذله دون أن يصاحب الدلو
خطوات عمل للبرلمانيين العرب ولا سيما وأن
شعوبنا تنتظر منه الكثير . فنحن مؤمنون من
شعوبنا على تنظيم حياتها بالقانون ، وعلى حماية
الديمقراطية . وإذا كان القانون والديمقراطية
لا يفترقان ، فإن ترسيخهما رهن بالمواءمة



بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

**السادة رؤساء واعضاء الوفود البرلمانية العربية
أيها الأشقاء الأعزاء**

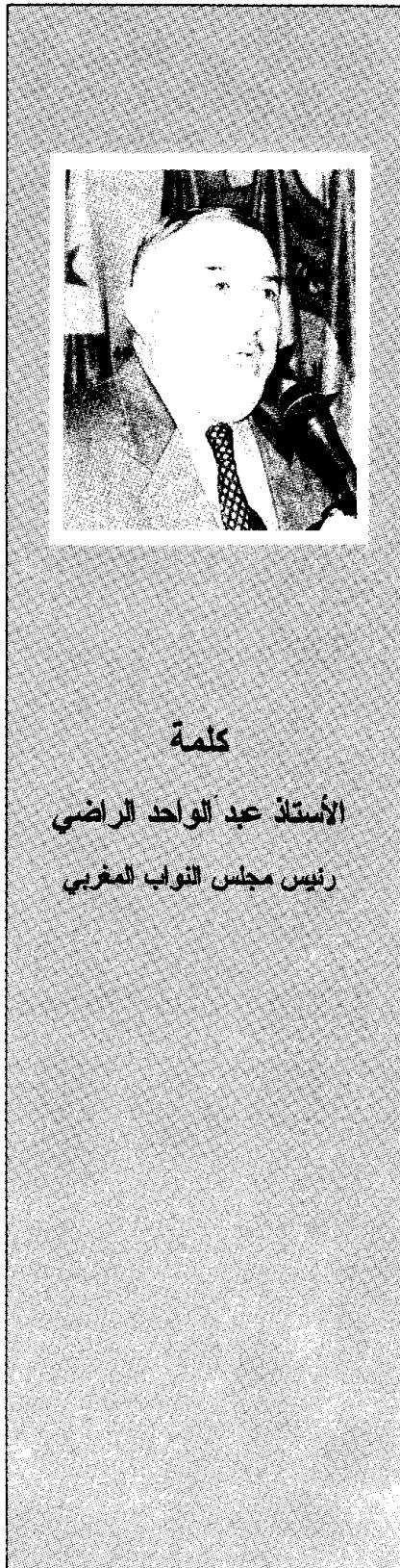
يطيب لي ونحن نجتمع في هذا البلد الكريم ، أن أحمل إليكم بإسمي ونيابة عن زملائي أعضاء وفد مجلس النواب المغربي تحيات المحبة والأخوة العربية الخالصة ، وأن أنقدم بجزيل الشكر والتقدير لحضرته الشيخ سيدى أحمد ولد بابا رئيس الجمعية الوطنية الموريطانية ومن خلاله إلى الجمهورية الموريطانية الإسلامية رئيساً وشعباً وحكومة وبرلماناً لما هيأوه لاجتماعاتنا من حسن التنظيم والاعداد ، وما وفروه لنا من تكريم وترحيب .

تلاحظون أيها السادة أيتها السيدات أن العديد من القضايا المطروحة ضمن جدول أعمال هذا المؤتمر ، قد سبق لنا أن تدارسناها في لقاءات سابقة مما يستدعي هنا جميعاً طرح السؤال حول الجدوى من إعادة إدراج قضايا سبق لنا أن ناقشناها واتخذنا قرارات وتصصيات بشأنها ، ضمن جدول أعمال لقائنا هذا .

من المؤكد أيها السادة أيتها السيدات ، أن هذا الوضع ليس له أي تفسير إلا استمرارية هذه المشاكل وصعوبة معالجتها حيث ظلت قضية التضامن العربي مثلاً تتصدر أنشطة وقرارات الاتحاد البرلماني العربي منذ تأسيسه في دمشق سنة 1974 .

وها نحناليوم على بعد سنة واحدة عن القرن الواحد والعشرين ، ولا زالت قضية التضامن العربي وتحقيق المصالحة العربية ضمن أولويات جدول أعمال مؤتمرنا الثامن .

وقد أصبح من الواضح أن العوائق السياسية التي لا زالت تحول لحد الآن دون الانتقال بشعار التضامن العربي إلى حيز الواقع الملمس ، ترتبط في العمق



والاتفاقات المبرمة مع الفلسطينيين ، والانسحاب من الجولان السوري وجنوب لبنان وبقائه الغربي ، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة وإقامة دولة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف .

إننا إذ نجدد إدانتنا ورفضنا القاطع لسياسة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، وكل الإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى تهويد مدينة القدس وضمها ، ونحمل الحكومة الإسرائيلية مسؤولية تعطيل العملية السلمية ، ندعو كافة القوى الدولية المهتمة بعملية السلام في المنطقة ، وكافة القوى المحبة للسلام في المجتمع الإسرائيلي ، إلى تكشف جهودها لوقف انتكاسة عملية السلام في الشرق الأوسط ، بما تطوي عليه من أخطار تحدق بالجميع ، وإتاحة الفرصة أمام التطلعات المشروعة لشعوب المنطقة في بناء شرق أوسط يسوده السلام والاستقرار والتعاون ، وطبي صفحة العرب والعنف والإرهاب في المنطقة .

ومن جهة أخرى ، فإننا نجد لزاماً علينا أن نعمل بكل ما نملك من عزم وجهد من أجل رفع المعاناة عن الشعب العراقي الشقيق ، ورفع الحصار الظالم عن الجماهيرية العربية الليبية ، والدفاع عن الاستقلال الوطني والوحدة الترابية لكل الدول العربية .

أيها السادة ، أيتها السيدات

قصد إعطاء مدلول عملي للمشروع الوحدوي ، يمكن لنا كمؤسسات تشريعية أن نقوم بدور هام في التقرير والتتسبيق بين النظم التشريعية ، إذ رغم الخصوصيات الاجتماعية والثقافية والحضارية لكل بلد ، وطبيعة مؤسساته السياسية وبنياته الاجتماعية التي تعكسها وتنظمها القوانين الجاري بها العمل في هذا القطر العربي أو ذلك ، فإن تقرير التشريعات في العديد من الميادين يتتجاوز هذه الخصوصيات المحلية ، وأساساً في الميادين المرتبطة بحقوق الإنسان السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية لحقوق الطفل

بالعقبات الموضوعية والذاتية ، وتبذير الطاقات في أشباه المشاكل ، وتشبت كل طرف بموقفه من الطرف الآخر ، ورفض الحلول التوافقية .

ولا يمكن أن نتصور إطلاقاً إية بداية جديدة في اتجاه تحقيق هذا التضامن العربي ، إذا لم نمارس نقداً ذاتياً جذرياً على أنفسنا حتى تتحرر من هذه الثقافة المدمرة التي لا نجني منها إلا مزيداً من تبذير الزمن العربي بما يترتب على ذلك من عواقب اجتماعية واقتصادية على حاضر ومستقبل شعوبنا .

إن عالم اليوم لا مكان فيه للكيانات المنقسمة والصغرى لذلك يجب أن نبادر إلى حل مشاكلنا ، ونعلو على آلامنا ، حتى تكون في مستوى المسؤولية والتطورات التي ننشدها جميعاً لدولنا وشعوبنا .

وإن على اتحادنا أن يشكل عنصر توحيد وأن يعمل على ترسيخ التعددية وقبول الاختلاف في الفكر والحرية في الرأي .

و ضمن هذا التوجه يمكن للبرلمانيين العرب باعتبار مكانتهم في النخب العربية وروابطهم بالمجتمعات المحلية أن يقوموا بدور هام من أجل الإسراع بتحقيق التضامن والمصالحة على الصعيد العربي وذلك أولاً بالعمل على نشر ثقافة سياسية جديدة على صعيد كل قطر على حدة ، أسسها النهج الديمقراطي وتغليب المصلحة العامة على الاعتبارات الآنية والعبارة ، والحلول التوافقية على الرأي الواحد .

وثانياً باتخاذ مبادرات برلمانية على الصعيد الجهوي ، بالخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط والمغرب العربي تستهدف من جهة تعزيز إطار التعاون والتشاور وتوحيد المواقف في العلاقات مع الشركاء الأوروبيين والمنظمات الدولية الجهوية والقارية والدولية .

أيها السادة ، أيتها السيدات

لا بد من موصلة الجهد العربي ، وفي كل المحافل الدولية من أجل إرغام حكومة إسرائيل على الالتزام عملياً بقرارات الشرعية الدولية

أيها الأخوة الأعزاء

إن قيام سوق عربية مشتركة أصبح أمراً حتمياً في ظل المتغيرات الدولية المتسارعة ، والتي تتطلب قدرًا كبيراً من التضامن العربي الاقتصادي وسياسيًا ، لمواجهة تحديات التكتلات الاقتصادية والسياسية والتي أصبحت سمة تميز التعاون الدولي على المستوى الإقليمي والجهوي العالمي .

وإذا كان المغرب شأنه في ذلك شأن العديد من الدول العربية الأخرى يراهن على تطوير العلاقات العربية ، خاصة في جانبها المتعلق بالتعاون الاقتصادي والمالي والتجاري والاستثماري ، فإن تضافر العديد من العوامل جعلت جل الاتفاقيات التجارية الثانية والجهوية ، والتي كان من المفترض أن تشكل النواة الأولى للسوق العربية المشتركة ، لم تعط النتائج المرغوبة ، لذلك لا بد أن تلعب البرلمانات العربية دوراً فعالاً ومؤثراً في الدفع نحو التكامل وتعزيز العمل الاقتصادي المشترك ، وإعطاء الأفضلية للسلع العربية في التجارة الخارجية العربية ، والتقدم في إنجاز منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، ويمثل مؤتمرنا هذا فرصة إضافية لدراسة هذا الموضوع ، لمواجهة تحديات التعامل مع معطيات النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

مجددأً إليها الأخوة الأعزاء ، أكرر الشكر والتقدير على كل الجهود التي بذلت من رئاسة الاتحاد وأمانته العامة ، والشعبة البرلمانية الموريطانية الشقيقة لعقد هذا المؤتمر .
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

والمرأة والشباب ، وتحديث القوانين المنظمة للمعاملات التجارية والمالية في اتجاه تشجيع الاستثمار المنتج ذي الخفقات والأبعاد الاجتماعية كل ذلك قصد بناء علاقات بين الدولة والمجتمع أساسها الثقة والاحترام بدل الحيطة والحذر ، مما يتتيح للجميع الإسهام في أوراش التنمية والتشييد .

ذلك هي معلم الثقافة التي ينبغي أن نسهر على نشرها في أوساط مجتمعاتنا ونربي عليها ناشتنا ، ونراجع على أساسها نظمنا التعليمية والتربوية ، حتى تكون فعلاً نظماً عصرية متعددة مواكبة للتطورات العلمية المتسارعة ، في نفس الوقت الذي تضمن فيه المحافظة على تراثنا الثقافي وهويتنا الحضارية .

أمامنا إذن ، إليها السادة أيتها السيدات ، الكثير مما يمكن القيام به أيضاً في هذا المجال من أجل الاستفادة المتبادلة من الخبرات والتجارب المتوفرة لدينا ، خصوصاً في ميدان العلوم والتكنولوجيات واستعمالاتها في الأغراض الصحية والبيئية والتنمية ، وتنسيق الجهد في محاربة ظاهرة الأمية خصوصاً في أوساط النساء والمناطق القروية ، حتى نضع حدًا للفوارق التعليمية الشاسعة داخل المجتمع الواحد ، ونهيء فعلاً أسباب الانخراط الإيجابي لكل أفراد المجتمع في مناخ عصر تتمثل سماته الأساسية في هذا الارتباط الوثيق بين العلم والديمقراطية : العلم بما يعنيه من تدبير عقلاني لشؤون الإنسان وتيسير أمور حياته وتهيء أسباب سعادته وطمأننته ، والديمقراطية بما توفره كإطار للحوار والتشاور والمشاركة الجماعية لكل فئات المجتمع في مجهود التنمية .



بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس المؤتمر

السادة رؤساء المجالس والوفود

السادة أعضاء الوفود

أيها الجمع الكريم

يطيب للي في مستهل كلمتي هذه أن أرحب بكم في
بلدكم الثاني وبين أهليكم في الجمهورية الإسلامية
الموريتانية مقدرا العنااء الكبير الذي تجشتموه من أجل
المشاركة في أعمال هذا اللقاء العربي الكبير ، ومتمنيا
التوفيق والنجاح لأعمالكم .

فبمشاعر الإعزاز وعواطف المحبة ونشوة اللقاء
يحتضنكم مهد دولة المرابطين وقاعدة الفاتحين في
إفريقيا ومنطلق الإشعاع العلمي والإسلامي إليها ، فقد
نزلتم أهلاً وحللتكم سهلاً .

إن تواجدكماليوم بهذا المستوى دليل كاف على
الحرص الأكيد على تفعيل العمل العربي المشترك
الذى نلتقي تحت مظلة أهم آلية ألا وهي الاتحاد
البرلماني العربي الذى ينبعى أن يكون بحيويته ونشاطه
وعوّيه القومي مثلاً تحت فيه كافة المؤسسات العربية
المختصة في تدارس هموم الأمة .

السيد الرئيس

أيها السادة والسيدات

يجيء مؤتمرنا هذا في ظرف بالغ الدقة تعشه أمتنا
العربية ويتميز بالحاجة إلى إعادة ترتيب البيت العربي ،
وما يتطلبه ذلك من تصالح مع الذات وتجاوز الخلافات
كي نستطيع التعامل مع الفترة الراهنة كشريك واحد
ذى رؤية واحدة و موقف منسق مدروس ، ولا شك أن
لدينا من القواسم المشتركة ما يجعلنا قادرين على أن
نكرس هذه الوحدة بحيث نخطط لأمتنا المكانة اللائقة بها
في خضم التشكّلات والكيانات الكبرى التي هي ميزة
هذه الفترة .

كلمة

السيد جنك بوبو فريا

رئيس مجلس الشيوخ الموريتاني

الذي يضمن كافة الحقوق المنشورة للشعب العربي الفلسطيني بدءاً باسترداد الأرض وإنتهاء بإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وكذلك استرجاع جميع الأراضي العربية المحتلة كالجولان السوري والجنوب اللبناني في إطار مبدأ الأرض مقابل السلام.

إن من واجبنا كذلك أن ندرك حقيقة التحديات التي تواجه أمتنا في ميادين التعليم والثقافة والاتصال حيث يتquin علينا أن نلح الألقية الثالثة بأداة عملية تناسب التقدم العلمي المذهل والسرعة التي تسير بها الإنسانية، ولا بد كذلك من دخول معركة العولمة بكل مؤسسات الحداثة والآليات العصرنة مع المحافظة على الذات وثوابت مكوناتها وجوهر أصلتها، وهذه الإشكالية ليست دائماً بالأمر السهل.

وما من شك في أن توحيد التشريع في أمتنا سيكون مرحلة متقدمة على طريق الاندماج بين أقطارنا العربية.

فنحن إذن بحاجة إلى جهد واسع يتعدى نطاق السياسة ليشمل الجوانب الفكرية والتربوية والاعلامية والاقتصادية من أجل تحقيق كافة التطلعات التي تطمح لها شعوبنا ويتطلب ذلك تفعيل المؤسسات العربية القائمة واستبطاط وسائل وأاليات جديدة تستوعب المستجدات وتتكلل تطوير العمل العربي المشترك لتجسيد إرادة الأمة وترجمة أهدافها وطموحاتها إلى حقائق سياسية وتشريعية تتطرق من أرض الواقع وتنتشر في مستقبل الأمة.

مرة أخرى أرحب بكم في بلدكم الثاني وأشكركم.

السيد الرئيس

أيها السادة والسيدات

إن النقاط المدرجة في جدول أعمال مؤتمرنا هذا تعكس بجلاء هموم الأمة العربية التي نمثل ضميرها، وإن علينا أن نتخطى خلافاتنا في سبيل الوصول إلى نتائج على مستوى جم Wilkinson الموقر وفي حجم تطلعات شعوبنا العربية التي تتجه أنظارها إلينا الآن بأمل وتفاؤل.

السيد الرئيس

أيها السادة والسيدات

إن تعزيز التضامن العربي وتفعيل العمل العربي المشترك ظل مبدأ ثابتًا في سياسة الجمهورية الإسلامية الموريتانية ومرتكزاً لرؤية وحدوية واعية لفخامة الرئيس معاوية بن سيد أحمد الطابع.. وإننا لنأمل أن نتجاوز المستوى الخطابي في هذا التضامن إلى التكثير في خلق آلية تضمن تجسد هذا المطعم الغالي على أرض الواقع.

إن التضامن العربي في الظرفية الراهنة هدف استراتيجي وخيار لا محيد عنه لأمة ت يريد أن تجد لنفسها موقعاً لأنقاً في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، وهو ما يتطلب إرادة موحدة يترجمها عمل جاد يحافظ على وحدة الصف ويتجاوز جميع الخلافات.

ونحن ممثلّي الإرادة الشعبية العربية مطالبون اليوم أكثر من أي وقت مضى بالعمل على تحقيق هذا التضامن وصولاً إلى حل مرضي لكافة القضايا التي تهمّ أمتنا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية التي هي قضية الأمة الجوهرية، وقد كان السلام خيار أمتنا الاستراتيجي ولكنه السلام العادل والدائم والشامل

بسم الله الرحمن الرحيم

- السيد رئيس المؤتمر رئيس الجمعية الوطنية
لموريتانية الشقيقة

- السيد رئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي
الدكتور أحمد فتحي سرور

- السادة رؤساء وأعضاء الوفود الشقيقة

- السيد الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي

- الأخوة الحاضرون جميعاً

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

- بطيب لي في البداية أن أنقل إليكم تحيات أخوكم
رئيس وأعضاء مجلس النواب اليمني وتنبيتهم لكم
 بالتوفيق والسداد في أعمالكم .

- كما يشرفني نيابة عن إخواني أعضاء الوفد
البرلماني اليمني وأصالة عن نفسي أن أنقدم بخالص
الشكر والامتنان للأخوة رئيس وأعضاء الشعبة
الموريتانية الموريتانية الشقيقة ومن خاللهم إلى الشعب
الموريتاني الشقيق رئيساً وحكومةً وشعباً على حسن
الاستقبال وكرم الضيافة .

ونصدقهم القول بأننا نشعر بالسعادة والسرور
والتفاؤل لانعقاد دورتنا ومؤتمرنا على أرضهم الطيبة
والغالبة على قلوبنا جميعاً .

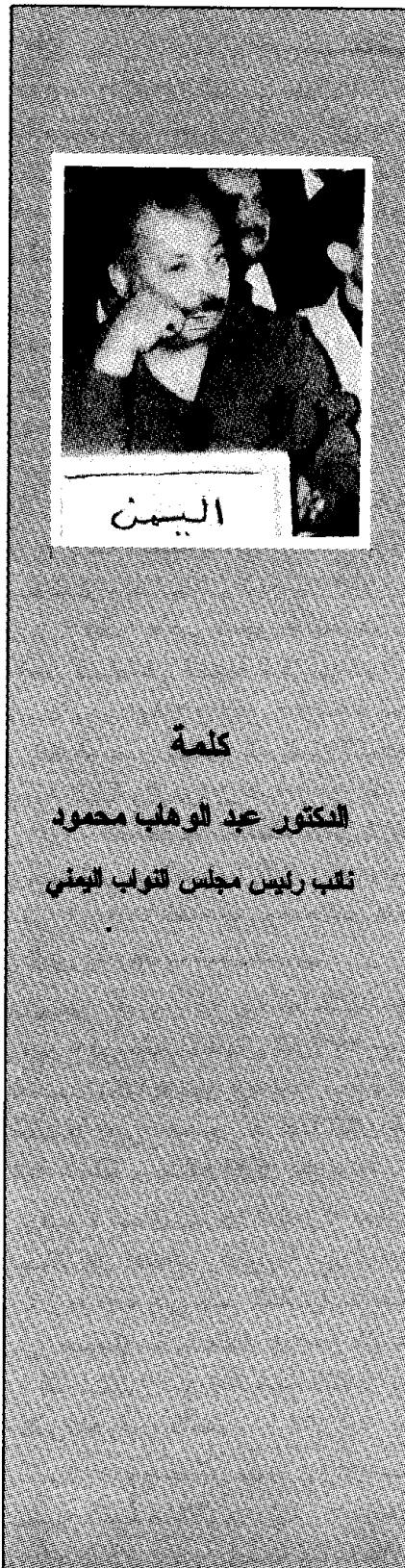
الأخ الرئيس

الأخوة رؤساء وأعضاء الوفود

إن إخوانكم في الجمهورية اليمنية يشعرون دائمًا
بسعادة بالغة عندما يلتقيون بأشقائهم في أي مكان على
امتداد الوطن العربي الكبير لقناعتنا بالمصير العربي
الواحد - وبأن أجزاء الوطن العربي لا تكتمل ولا
يصبح لها شأن مؤثر وفاعل إلا بتضامنها ووحدتها .

وكبرلمانيين مثل صميم الأمة التي اختارتنا للتعبير
عن آمالها وتطلعاتها والدفاع عن مصالحها .

اليمن



كلمة

الدكتور عبد الوهاب محمود

نائب رئيس مجلس النواب اليمني

الجولان السورية وجنوب لبنان وفلسطين وسياسة الاستيطان والعدوان اليومي على الأرض العربية والإنسان العربي مهين للذات وللكرامة العربية وأن استمرارية السير في هذا الطريق كالذي يحرث في البحر . ولا بد من تجاوز هذه الحالة إلا بالعودة إلى الذات وإلى التضامن الحقيقي العربي .

وبينما تقوم الدولة العربية بكل تلك الممارسات والتحديات للمجتمع الدولي دون أن نجد من يقول كفى لهذه البلطجة ، نجد الدنيا تقوم ولا تعقد لمجرد تصريح يطلقه جانب عربي ، ونشاهد في ذات الوقت وعين المكان التشدد المبالغ فيه ضد القطر العراقي الشقيق والجماهيرية الليبية الشقيقة والذي لم يعد مبرراً بعد مأساة ثمان سنوات من الحصار الصارم والشامل ضد قطر عربي شقيق أو بعد قرار محكمة العدل الدولية في قضية لوكربي . وفي هذا الصدد يجدد وفد بلادي دعوته لرفع الحصار الظالم عن القطر العراقي الشقيق والجماهيرية الليبية والسودان كما ندعوه لإقامة وإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل التراب الفلسطيني وعاصمتها القدس الشريف وندعوا إلى انسحاب الغاصبين والمحليين من الجولان السورية وجنوب لبنان العربي .

وفيما يخص السوق العربية المشتركة فإن هذا الموضوع في غاية الأهمية نظراً لملامسته لأهم جوانب حياتنا بصورة مباشرة وتناوله لهوموم الساعة التي تتحور حولها التكتلات الاقتصادية الدولية ومصالح القوى الكبرى .

إن موضوع السوق العربية المشتركة يستحق من مؤسساتها جل اهتمامها والأولوية في التناول والمتابعة لإخراجها إلى حيز التنفيذ لما لها من أهمية قومية ولعلقته بإعادة صياغة علاقاتها المستقبلية مع التكتلات الاقتصادية الدولية كشركاء وليس كتابعين .

إننا نعيش اليوم عصر التوحد والاندماج حيث تصبح الهيمنة للأقوى ، ليس فقط في الجانب الاقتصادي ولكن أيضاً في مختلف

و خاصة في مثل هذه الفترة العصيبة من تاريخ أمتنا العربية وما تتعرض له من أخطار وتحديات لم يشهد التاريخ العربي لها مثيلاً وأخص بالذكر أخطر هذه التحديات الكبرى والمتمثل في استمرارية العدوان الاستيطاني الصهيوني على الأمة العربية منذ أكثر من خمسين عاماً ويدعم من الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة ، بحيث لم يعد هناك من يشك بأن ذلك الدعم قد أصبح من الثوابت الراسخة في السياسات الأمريكية المعلنة .

والاستخلاص الذي تأكّد لنا جميعاً هو أن التصدع والتمزق داخل البيت العربي قد لعب دوراً مهماً في تشجيع وتمادي العدو في عدوانيته وصلافته وكذلك في تجاهل الآخرين للحقوق العربية المشروعة .

ومن أجل تجاوز هذه الحقيقة المرأة تستد الحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى طي صفحة الماضي بكل ما يحمله من شجون وألام ، وفتح صفحة جديدة يكون للمصداقية واستعادة الثقة والتضامن العربي الأولوية المطلقة ، باعتبار ذلك واجباً وطنياً وقومياً في آن واحد ويمثل حجر الزاوية الذي تتقاطع عنده وتلتقي مصالحنا القومية والقطريّة على السواء .

الأخ الرئيس

الأخوة رؤساء وأعضاء الوفود

منذ سنوات عديدة ونحن جميعاً نتابع عملية السلام المتعثرة والتي من الأجرد بنا أن نستبدلها بأكذوبة السلام نظراً لصلف الدولة العربية المهيمن واستهتارها بحقوقنا ومقدساتنا الشرعية الأمر الذي جعل من كلمة السلام شعاراً خواياً بلا مضمون تستغله الدولة الصهيونية الاستيطانية لتكريس الاحتلال والتتوسيع والعدوان .. واستكمال الطريق لتهويد القدس الشريف عاصمة الدولة الفلسطينية .

أيتها الأخوة

لقد أصبح العمل من أجل السلام في ظل الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية في

الطلائع في نشر الحضارة والقيم الإنسانية في مختلف ربوع المعمورة ولا يمكن اليوم القبول بالذوبان في إطار من نقلنا لهم بالأمس أصول العلوم المختلفة ، ولكن بتضامننا لابد لهذه الأمة التي قدمت للإنسانية والحضارة ما لم تقدمه أمة أخرى من العودة إلى صف الطلائع إنشاء الله وفقنا الله جميعاً لما فيه الخير والبركة لأمتنا العربية والإسلامية .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الجانب الأخرى وفي مقدمتها المجال الثقافي وهو الأخطر لأنه يتعلق في إعادة صياغة العقول لأجيالنا القادمة وهو أمر يحمل في طياته جانب خطيرة يهدد هويتنا ووجودنا على المستوى القطري والقومي على حد سواء .

وهذا الأمر يتطلب منا سرعة التحرك لمواجهة التحديات قبل أن تض محل وتذوب في عصر الكوكبة والعولمة .

أيها الأخوة

لقد كانت الأمة العربية في الماضي من

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد/ رئيس الاتحاد البرلماني العربي
السادة رؤساء البرلمانات العربية
 أصحاب السعادة السفراء ورؤساء البعثات
أيها الجمع الكريم

إنه لمن دواعي الغبطة والسرور أن نلتقي في هذا المحفل البهيج ل منتدارس معاً اشغالات وطننا العربي الكبير . وأن يشارك مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي ثانية في هذه الأشغال التي نتمنى لها التوفيق والنجاح خدمة لقضايا أمتنا وطموحات شعبينا الوحدوية التي كانت ولا تزال حتمية تاريخية وخياراً استراتيجياً تعليه القواسم المشتركة للأقطار العربية ، بل أمنية وحاماً طالما راود ولا يزال الكثير من أجيالنا .

إن ما يوحد أمتنا من عوامل أكثر مما يفرقها ، ومقومات قيامها لا نكاد نعثر عليها في العديد من الاتحادات الجهوية أو الدولية الأخرى .

فإلى جانب الموقع الاستراتيجي الجيوسياسي والاقتصادي للمنطقة العربية ، هناك التلاحم الجغرافي الطبيعي والتاريخي والثقافة واللغة ووحدة المصير .

فالوحدة العربية إذن هي قضية حيوية للوجود العربي حاضراً ومستقبلاً ، لا سيما في ظل التحولات العميقية التي يشهدها كوكبنا منذ أمد غير بعيد من تحولات عميقة نتيجة تفاعل العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فوسائل النقل والاتصال ازدهرت وعرفت المبادرات التجارية حرفة مذلة أفضت إلى زوال الحواجز فيما بين الاقتصاديات الوطنية وساعدت على التبادل السليع والاندماج الكلي للأسوق المالية في ظل تكريس المنافسة وانتشار السلوك الاستهلاكي كما وفرت هذه التحولات فرصاً و مجالات جديدة للنمو والتبادل وفرضت تحديات جديدة يتبعن علينا مراعاتها والتكيف معها .

كلمة

السيد السعيد مقدم
الأمين العام لمجلس الشورى المغربي

هذا المجتمع الذي بإمكانه أن يقوم في عالمنا العربي إذا ما رأوا في دوره بمساهمة معتبرة ، فهو قادر بحكم مكوناته وفعالياته العمل على إقرار مشروع الاتحاد العربي والدفاع أكثر عن القضايا المصيرية للأمة العربية ، والمساهمة في تنمية الأهداف والغايات المشتركة بين المجتمع المدني العربي في ظل حوار ديمقراطي حر ، مسؤول وصريح .

إن تفعيل وتطوير وتوسيع دائرة عمل الجمعيات والمؤسسات والمنظمات والاتحادات باختلاف طبيعة نشاطاتها . يجعلها قوة ذات مصداقية في مختلف مناحي الحياة والمجتمع . فهي وسيلة فعالة في تجميع الطاقات الحيوية المختلفة التي تزخر بها الأمة العربية يمكنها من المساهمة بقدر كبير في تسيير الشؤون العامة في أقطارها ومن ثمة فهي جسور ومنابر تعمل على دعم التقارب في الرؤى وكسر الحاجز الوهمية المختلفة بين دول الأقطار العربية .

سيدي الرئيس أيها الجمع الكريم

إن طبيعة العلاقات الدولية التي أفرزتها العولمة والمتميزة بشراسة المنافسة السوقية تحتم على بلداننا المغاربية منها والمشرقية ضرورة الإيمان بالعمل المشترك فالتكامل والتضامن من الضرورات الحتمية والحيوية بل استراتيجية يقتضيها العمل الوحدوي من خلال تكثيف المبادرات وتحقيق المشاريع التنموية المشتركة التي يتوقف عليها حاضرنا ومستقبلنا .

فعلينا بالعمل على وضع وتنفيذ برامج للتعاون الاقتصادي والمالي ومعالجة المديونية والتخفيف من حدة بؤر التوتر ضمناً للأمان والأمن الغذائي والروحي لشعوبنا وحماية البيئة .

كما أننا مطالبون بالعمل على تكريس مبدأ التنمية المشتركة واستقراء الشراكة العربية العربية كإحدى السبل الكفيلة ببعث سوق عربية مشتركة تكون مصدر إشعاع ورفاهية لشعوبنا العربية جماء ضمن منظور شمولي للعلاقات

سيدي الرئيس

إن التكتلات الإقليمية والدولية باتت من الأمور الديهية التي تقضي بها المعطيات الكونية ، والمتغيرات الدولية الراهنة . فوضعنا العربي الحالي يواجه تحديات جمة في مختلف المجالات يتحتم علينا كشعوب وحكومات تدعيم صفوفنا ودورنا في الحركة الاقتصادية العالمية وهجر التقوقع والانزواء بانتهاج الالتحام والانسجام والتحرر التدريجي وفتح أسواقنا وتحفيز التعامل والتبادل في إطار الثقة والانتمان . والوعي بأهمية بناء المشروع الوحدوي على الأسس القيمية والثقافية والاجتماعية المشتركة التي تظل عاملأ أساسياً لبناء العمل الوحدوي .

إننا في مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي نؤمن بأن وحدتنا هي جزء من الوحدة الكاملة لأمتنا العربية .

هاته الوحدة التي نحن اليوم مطالبون أكثر من أي وقت مضى بتنعيتها وتعزيزها لمواجهة تحديات الدخول في الألفية الثالثة بدء بترجمة أعمالنا فيما يخص استراتيجية التنمية والاندماج إلى واقع ملموس وتفضيل المشاورات المتعددة والتداول في المسائل المشتركة بما يخدم التضامن العربي وتحقيق المصالحة العربية ورفع الحصر ، على شعوبنا العربية ولاسيما فلسطين وليبيا والعراق وصولاً إلى تسريع وتيرة العمل الوحدوي في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية كمحفزات ودعامات لتعزيز صلات الأخوة والمصالح المشتركة بين الأقطار العربية وتذليل كل ما من شأنه التأثير على البناء الوحدوي الذي طالما طمحت إليه شعوبنا العربية .

إن التجربة البرلمانية في الاتحادات ذات التقاليد الراسخة أثبتت نجاعة الأراء والاقتراحات المقدمة من طرف المجالس النيلية، كتعبير صادق عن اهتمامات وانشغالات الشعوب وتجيئها ، فهي تعتمد أساساً على اشتغالات الرأي العام المحلي والاتحادي من خلال ما يسمى بالمجتمع المدني .

إننا في مجلس الشورى المغاربي متأكدون من أن توظيف الروح المسؤولة القائمة على التشاور والتداول في المسائل المشتركة وضبط وتنفيذ استراتيجية شاملة تراعى فيها قيم الأولويات من شأنه الحد من صدمات التحديات التي تترصدنا والدخول بديناميكية جديدة وعزز راسخ في الألفية الثالثة التي نأمل أن تكون نقلة نوعية ورافعة حضارية للأمة العربية .
وفي الختام نعبر لكم عن تقديرنا وشكرينا على ما لقيناه من حسن استقبال ورعاية .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بين أقطارنا تغطي فيه الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربية ، وتراعى فيه مكانة العنصر البشري كمورد نادر وهام تزخر به دولنا وذلك باستغلاله استغلالاً عقلانياً وتوفير فضاءات له للابداع والمبادرة والاحتكاك والتعاون وتبادل الخبرات .

ف توفير الإطار القانوني والتنظيمي ضروري لتأسيس قنوات فاعلة في ظل استراتيجية عربية شاملة وصولاً إلى تثمين وتجسيد مشروع الاتحاد العربي الموجود قيد الدراسة على مستوى الجامعة العربية .



بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

حضرات السيدات والسادة

اسمحوا لي في مستهل حديثي نيابة عن معالي الدكتور عز الدين العراقي ، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن أتوجه بالشكر للاتحاد البرلماني العربي لحرصه على دعوة منظمة المؤتمر الإسلامي ممثلة في أمينها العام إلى حضور اجتماعكم هذا الذي نتمنى له كل النجاح والتوفيق وبلغ الأهداف المرجوة ، كما يسعدني سيادة الرئيس أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة هذا الاجتماع وإنني على يقين من حسن قيادتكم له لتحقيق نتائج إيجابية .

السيد الرئيس

إن البرلمانات العربية التي ينتظمها اتحادكم المرفرر إنما تمثل ضمير الشعوب التي اختارتكم للتعبير عن رأيها وموافقها ، وهذه الشعوب وإن كانت تشكل مجموع الأمة العربية فإنها ولا شك جزء فاعل لا يتجزأ من شعوب الأمة الإسلامية ، ولها دور بارز لا تخطئ العين ويشهد به التاريخ والواقع المعاصر في نشوء وتطور وازدهار الحضارة الإسلامية والإنسانية وتاثيرها في الحضارات الأخرى ،أخذًا في الاعتبار المدى الذي بلغته هذه الحضارة والقيم النبيلة التي أنسنت عليها والموقع الاستراتيجي بالغ الأهمية والحساسية الذي تتبوأه الأمة العربية على سطح هذا الكوكب الذي نعيش عليه والتي شاء لها الله أن تكون أمة وسطًا يبعث منها رسالته وتنزل فيها رسالته السماوية لتنشر منها إلى باقي الأمم . ولعل جوهر هذه الرسالة في مجال التشريع هو إقامة العدل والمساواة بين جميع الشعوب والأمم وكفالة احترامها دون تفرقة أو تمييز ، ولا شك أن البرلمانات هي أقدر المؤسسات على تحقيق هذه القيم ، فهي الأقرب إلى نبض الشعوب وهي المعبرة عن إرادتها ، وهي الأمينة على ترسیخ الديمقراطية كمنهج سياسي وأخلاقي لاستقرار وتقدير المجتمعات والنظم الإقليمية والدولية .

رسالة

معالي الدكتور عز الدين

الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي

القائمها بالنشابة

السيد الدكتور سيد أبو علي

مدير الإدارة القانونية

منظمة المؤتمر الإسلامي

محكمة العدل الدولية الإسلامية التي نأمل أن تبدأ عملها قريباً بعد استكمال نصب التصديق على نظامها الأساسي ، لتكون آلية قضائية فاعلة لحل النزاعات بين الدول الأعضاء سلبياً . كما أن المنظمة قد أقرت استراتيجيات وبرامج عمل بشمل قضياها القافة والإعلام والبيئة والتكنولوجيا يجري العمل الآن على وضعها موضع التنفيذ .

وعلى الصعيد السياسي ، فقرارات المنظمة تعكس دائماً توجهها للتسويات السلمية للمنازعات القائمة في العالم الإسلامي وعلى أساس من العدل والشرعية وعدم الكيل بمickleين وغيرها من القضايا التي تستوجب لداء دور فاعل من جميع مؤسسات هذه الدول وعلى جميع أصعدة المسؤولية فيها سواء الشعيبة أو الحكومية أو التالية وفي مقدمتها السلطة التشريعية التي تعتبر همزة الوصل بين النظام الدولي والنظام الداخلي وأية الربط بينهما بما تصدره من تشريعات لإنفاذ القواعد والنظم الدولية داخلياً فضلاً عن أن تبلل الرأي بين أعضاء السلطات التشريعية داخل اجتماعاتهم المشتركة ، ومنها هذا الاجتماع الموقر يزيد من التفاهم والتقارب في وجهات النظر بما يساعد في التهليمة على إنشاع حركة توحيد وتجانس التشريعات في مختلف بلدانهم لمجلبها القضايا الملحة التي تواجههم .

السيد الرئيس

إن البشرية تقف في مطلع القرن الحادي والعشرين على أعتاب نهضة حضارية ضخمة لم يشهدها التاريخ من قبل ، ويتطلب أن يكون التقدم الحضاري والمعنوي مواكباً للتقدم المالي وينفس القدر والمعدلات ، ومن هنا بل من لضروري العمل على كافة المستويات على شجاع الحوار والتفاهم بين الأبيان والحضارات دونما عودة إلى الطرح القديم للصراع بينهما ، وأن يتخذ هذا الحوار من السلام العدل والتنمية والديمقراطية والمسؤولية أهدافاً حقيقة له يسعى إلى بلوغها لاسعد البشرية جماء⁽¹⁾ .

وفي النهاية فلينتني توجيه بالشكر إلى جمهورية موريتانيا الإسلامية على كرم الضيافة والإقامة وحسن الإعداد لهذا الاجتماع .

وقدنا الله جميعاً لخير الأمة العربية والإسلامية ،
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .
وشكرأ

سيادة الرئيس

تترعرع الساحة الدولية بكثير من التطورات والمتغيرات والقضايا ذات الأبعاد الخطيرة والمتعددة خاصة بالنسبة لدول العالم الثالث وفي مقدمتها قضياها النظام العالمي الجديد وضرورة إقامته على مبدائي المساواة والتوازن في المصالح، وقضياها البيئية وعدم تحويل مسؤولية الأضرار بها للدول النامية فقط ، وحقوق الإنسان والإرهاب والتسويات السياسية للنزاعات القائمة على أساس العدالة والشرعية وعدم الكيل بمickleين وغيرها من القضايا التي تستوجب لداء دور فاعل من جميع مؤسسات هذه الدول وعلى جميع أصعدة المسؤولية فيها سواء الشعيبة أو الحكومية أو التالية وفي مقدمتها السلطة التشريعية التي تعتبر همزة الوصل بين النظام الدولي والنظام الداخلي وأية الربط بينهما بما تصدره من تشريعات لإنفاذ القواعد والنظم الدولية داخلياً فضلاً عن أن تبلل الرأي بين أعضاء السلطات التشريعية داخل اجتماعاتهم المشتركة ، ومنها هذا الاجتماع الموقر يزيد من التفاهم والتقارب في وجهات النظر بما يساعد في التهليمة على إنشاع حركة توحيد وتجانس التشريعات في مختلف بلدانهم لمجلبها القضايا الملحة التي تواجههم .

السيد الرئيس

إن منظمة المؤتمر الإسلامي قد حرصت على التفاعل مع هذه القضايا الحيوية ومنحها أولويات في العمل ، فتم إقرار استراتيجية اقتصادية و برنامج لها وعقد عدة اتفاقيات بين الدول الأعضاء في سبيل بلوغ أهداف هذه الاستراتيجية لعل أهمها الاتفاقيات الخاصة بالتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء وكذلك ضمن وتشجيع الاستثمارات بينهم فضلاً عن الاتفاقيات الخاصة بالاتفاقيات التجارية بين الأعضاء . وفي المجالات الأخرى فقد تم إصدار إعلان القاهرة بحقوق الإنسان في الإسلام منذ عام 1990 ويجري الآن إعداد اتفاقيات نوعية وقطاعية تفيذ له ، وفي مجال الإرهاب الدولي تم إقرار مدونة السلوك لمكافحة الإرهاب الدولي ونحن الآن بصدد إعداد معايدة لمكافحة الإرهاب الدولي سيجري طرحها لمناقشتها الدول الأعضاء قريباً بذن الله . وفي مجال قصر المنازعات بين الدول الأعضاء سلبياً فقد تم إنشاء

⁽¹⁾ هذا الطرح قد باركه ووجهنا إليه مقررات القمة الإسلامية الثامنة .

بسم الله الرحمن الرحيم

إن معالي الأخ رئيس المؤتمر
معالي الأخ رئيس الاتحاد البرلماني العربي
معالي الأخ الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي
 أصحاب المعالي رؤساء وأعضاء الوفود البرلمانية
 العربية
 الأخوة الضيوف
 الأخوة الحضور

يسعدني ويشرفني أن أتحدث أمامكم باسم الأمانة العامة للاتحاد الدولي ل نقابات العمال العرب ومعها ملابس العمال العرب ومنظماتهم النقابية القطرية والمهنية من المحيط إلى الخليج .

لأقل إليكم ومن خالكم عبر مؤتمركم الثامن آخر التحيات واصدق التمنيات القلبية لكافة البرلمانيين العرب وأنواعه بالشكر لاتحادكم المناضل الاتحاد البرلماني العربي على دعوته لاتحادنا للمشاركة في أعمال مؤتمركم الثامن ، هذه الدعوة الكريمة التي تعبير بجلاء عن عمق الروابط ومتانة العلاقات الأخوية التي تربط بين اتحادينا وعن الأهداف المشتركة التي تناضل سوية من أجل تحقيق المصالح العليا لأمتنا العربية وصيانتها حرية وكرامة وأمن شعوبها .

متمنياً لمؤتمركم الثامن هذا التوفيق والنجاح في أعماله والخروج بقرارات ووصيات تكون دعامة لتوحيد التشريعات العربية في شتى المجالات كمدمة لتحقيق وحدتنا العربية المنشودة .

كما يسعدني أن أقدم بالتهنئة الحارة لأخ الأمين العام نور الدين بوشكوح على إعادة الثقة به وتجديد انتخابه أميناً عاماً لاتحادكم المناضل ، وهو بالفعل جدير بهذه الثقة الغالية متميناً له التوفيق والنجاح في مهامه .

كلمة

الأخ صبري بدر
نقيب الأمين العام للاتحاد الدولي
نقليات الصال العربي

والمهنية العربية مطالبين بالتصدي الفعال لانعكاسات وسلبيات العولمة على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية .

إننا مطالبين اليوم أكثر من أي يوم مضى بالتصدي الفعال لكل المؤامرات الخبيثة التي تحاك في الظلام ضد أمتنا العربية ..

من هنا فإن اتحادنا الدولي لنقبات العمال العرب يدعو الاتحاد البرلماني العربي وكافة الاتحادات النقابية والمهنية والشعبية والعربيه إلى تسيير مواقفها لتكون لها المبادرة نحو استئناف طاقات أمتنا العربية ولدفع حكوماتنا العربية نحو مزيد من التضامن والتكميل والوحدة لمواجهة التحديات الراهنة التي تواجهها أمتنا العربية .

إننا ندعو إلى تدعيم وتعزيز وتطوير عمل الجبهة القومية العربية للاتحادات النقابية والمهنية العربية التي تم تشكيلها مؤخرًا في القاهرة ، لتقف هذه الجبهة في وجه المخططات الإمبريالية والصهيونية والعمل بكل طاقتنا لدعم قضيائنا القومية المصيرية ومواجهة وإفشال النظام الشرقي أوسطي ورفض سياسة التطبيع مع العدو الصهيوني .

إن طبقتنا العاملة العربية وحركتها النقابية تدين سياسات الاستسلام والتطبيع مع العدو الصهيوني وتندعو إلى إدانة ومقاومة المشروع الشرقي أوسطي ب مختلف جوانبه السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية على الصعيدين الرسمي والشعبي ، باعتبار أن هذه السياسات والمشاريع تستهدف تكريس اغتصاب فلسطين وتعيق التجزئة في الوطن العربي ومصادرة هويته وتعيق تبعيته للمصالح الإمبريالية والهيمنة عليه وإن هذه السياسات والمشاريع تستهدف إدخال الكيان الصهيوني في النسيج الاقتصادي للأقطار العربية ، ونؤكد على ضرورة تعزيز التضامن والتكميل العربيين في كافة المجالات للرد على هذه المشاريع المشبوهة والعمل على مواجهتها وإفشالها .

أيها الأخوة البرلمانيين العرب

كما أتوجه بالشكر للأخوة البرلمانيين الموريتانيين وشعبنا العربي الموريتاني على كرم الضيافة وحسن الاستقبال التي لقيناها منذ وصولنا إلى موريتانيا هذا البلد العربي الأصيل متمنياً لموريتانيا تحقيق التقدم والازدهار .

وإننا أيها الأخوة في الحركة العمالية العربية ننطليع إلى مؤتمركم هذا الذي يعتبر بمثابة برلمان الشعب العربي من المحيط إلى الخليج ، ننطليع إلى مؤتمركم الموقر تحدونا ثقة كبيرة بأنكم خير من يترجم طموحات وطلباتجماهير الشعب العربي والعمال العرب بقوانين تؤكد على الحقوق الأساسية للمواطن وتصون الحريات العامة وتعزز الديمقراطية وترسي قواعد المجتمع المدني التي في ظلها تحترم الحقوق والحريات النقابية والتي غدت بمفهوم هذا العصر ركناً أساسياً في العلاقات الدولية وفي التوجه الديمقراطي الذي يسود عالم اليوم .

كما يحذونا أمل أن يولي مؤتمركم هذا أهمية خاصة لتوحيد الشريعت العمالية والاجتماعية العربية من أجل توفير الظروف والمقومات لقيام التكامل الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة وتعزيز سوق العمل العربي الذي يشكل فيها الجانب الاجتماعي ركناً أساسياً ، فالعلومة تعتبر مرحلة جديدة ومستمرة للرأسمالية الجشعة تهدف إلى السيطرة على الشعوب وانتهاص ثرواتها وجهودها ، وإن سياسات الاصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة والشخصية التي يروج لها الغرب الأميركي ويعزز من آلياتها ، أوجدوها من أجل خدمة مصالح الدول الغنية والتي لا تأخذ بالاعتبار مصالح الدول النامية وشعوبها إلا بقدر ما تسمم في خدمة مصالحهم على حساب بعد الاجتماعي الإنساني الذي يضحي فيه على منبح الربح والمنفعة وعلى حساب مستوىعيشة المواطنين والشعوب في البلدان النامية والشارع الاجتماعية الأكثر احتياجاً وفي مقدمتهم العمل ، مما يعرض السلم الاجتماعي للخطر ويزرع الاستقرار وبالتالي الحيلولة دون تحقيق التنمية الشاملة .

من هنا فإننا في الحركة النقابية والشعبية

القدس تهود ... والمسجد الأقصى مهدد
بالانهيار

والشعب العربي الفلسطيني يذبح كل يوم ...
والاعتداءات كل يوم على جنوب لبنان
والحصارات مستمرة على العراق والجماهيرية
والسودان .

فأين أنت يا عرب ... أين أنت يا مسلمين
إتنا نتسائل هل من استراتيجية عربية قومية
لإنقاذ فلسطين وباقى الأراضي العربية المحتلة
في الجولان وجنوب لبنان من براش الصهيونية.
إن طبقتنا العاملة العربية تؤكد أن صراعنا
مع العدو الصهيوني هو صراع وجود وليس
صراع حدود ، وإنه لا يمكن أن يتحقق سلام
عادل وشامل في منطقتنا العربية مالم يتم
تحرير فلسطين .. كل فلسطين وباقى الأراضي
العربية المحتلة في الجولان وجنوب لبنان ، ولا
سلام ما لم يحصل شعبنا العربي الفلسطيني على
حقوقه كاملة غير منقوصة في العودة وتقرير
 المصيره بنفسه وفق إرادته الوطنية وإقامة دولته
الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف .

وهذا يعني ليها الأخوة الأعزاء إلى ضرورة
تقديم الدعم كل الدعم لنضال شعبنا العرب
الفلسطيني من أجل استعادة حقوقه الوطنية
المشروعة ونيل حريته واستقلاله .

مدعون لتقديم الدعم كل الدعم لسوريا
الصادمة لتي تتصدى للابتزاز الصهيوني
بشجاعة مدافعة بكل صلابة عن الحق العربي
متمسكة بالثوابت الوطنية دونما تفريط بشبر
واحد من الجولان رغم كل الضغوط التي
تمارس عليها .

مدعون لتقديم الدعم كل الدعم لشعبنا
العربي اللبناني ومقاومته الشجاعة من أجل
تحرير جنوب لبنان وبقاعه الغربي وإعادة إعمار
لبنان .

مدعون لتقديم الدعم كل الدعم للجماهيرية
العربية الليبية والعراق من أجل رفع الحصار
الظالم عنهم ، والأولى بهذا الحصار أن يفرض

ينعقد مؤتمركم الثامن في ظل ظروف صعبة
ومرحلة خطيرة وتحديات ومؤامرات تستهدف
وجود وحاضر ومستقبل أمتنا العربية .

فها هو العدو الصهيوني يعمل جهاراً نهاراً
متحدياً أمتنا العربية ومتحدياً المجتمع الدولي
وبكل غطرسة وصلف مدعوماً من الولايات
المتحدة الأمريكية «محاولاً تهويid القدس وتوسيع
الاستيطان ومصادر الأراضي وسرقة المياه
و عمليات الاعتقال والتشريد والأبعاد ، وفرض
الظلم والقهر والرعب والقمع والاضطهاد
والعقوبات الجماعية وتجويع الناس وتشتي
البطالة وفرض الحصارات والإغلاق على شعبنا
العربي الفلسطيني الذي يناضل بكل قواه من
أجل دحر الاحتلال الصهيوني وتحقيق حريته
واستقلاله .

ولم يتوقف العدو الصهيوني عند هذا الحد
فالعدو الصهيوني ينتهك مقدساتنا ومحاولاته
المستمرة التي لم تتوقف من أجل هدم المسجد
الأقصى والمعالم الإسلامية والمسيحية في
القدس ، فهل بقي ما نقوله بعد عملهم الإجرامي
هذا !!؟؟

إنهم أيها الأخوة يتحدون مشاعر ملايين
المسلمين والمسيحيين بل يتحدون مشاعر الرأي
العام العالمي ولا يأبهون لقواعد القانون الدولي
والقرارات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة
ومجلس الأمن والمنظمات الدولية المتخصصة
التي أوصت بعدم إجراء أي تغيير على معلم
القدس .

هل بقي ما نقوله ونحن في هذه الصورة من
المهانة والذلة !!؟؟

هل نبقى على هذه الحال !!؟؟ فما يجري في
فلسطين هو صورة ومقدمة لما يخططون له
لتدمير وتفكيك وطننا العربي الكبير .

هل من صحوة عربية إسلامية تتصدى لهذا
العدو الصهيوني الغادر !!؟؟

وأقول بملء صوتي :
الله أكبر يا عرب ... الله أكبر يا مسلمين

إن طبقتنا العاملة العربية وحركتها الناقبية تدين وتستكر السياسة الأمريكية المنحازة دوماً للكيان الصهيوني والتي تشجع هذا الكيان العنصري الصهيوني على استمراره بسياسة الغطرسة والعدوان والاستيطان وتستك وتدعم اعتداءاته الوحشية ضد شعبنا العربي الفلسطيني، وتستك على تجاهل هذا الكيان الصهيوني لقرارات الشرعية الدولية بشأن الانسحاب من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة في الجولان السوري وجنوب لبنان وبقاعه الغربي وتستعمل حق النقض (الفيتو) لصالح الكيان الصهيوني مؤكدة انحيازها الفاضح لهذا الكيان الصهيوني .

كما تستك على احتفاظه بأسلحة الدمار الشامل التي تهدد الأمن والسلام في المنطقة وعلى الصعيد الدولي في الوقت ذاته تصر على تجريد العراق من أسلحته الدفاعية وتوجيعه والاعتداء عليه ومحاصرته ، فلماذا لا تطبق نفس السياسة على تجريد الكيان الصهيوني من الأسلحة التي يمتلكها بالفعل من قنابل ذرية وجروتومية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ، وبكل غطرسة وتعدي تعلن عن نقل سفارتها إلى القدس تدعيمًا للكيان الصهيوني وتتصمط على الاعتداءات على المقدسات المسيحية والإسلامية بالقدس .

إننا أيها الأخوة يجب أن ننشط في كافة المجالات العالمية لفضح وتعريف هذه السياسة الرعناء ومخاطرها ولم تكتفي الولايات المتحدة الأمريكية زعيمة الإرهاب الدولي بذلك بل تستمر بضغطها على مجلس الأمن الدولي الذي أصبح مجرد واجهة دولية لتمرير سياساتها الرعناء ، فالحصار الظالم الجائر على العراق لا يزال مستمراً منذ أكثر من ثمانية سنوات والعدوان عليه وفرض المزيد من العقوبات والاعتداءات وخلق ما يسمى بالمناطق الآمنة وخطوط الطول والعرض التي تهدف إلى تقسيم العراق دعماً للمخطط الصهيوني .

على الكيان الصهيوني الذي يغتصب الأراضي العربية ويتحدى الشرعية الدولية .
أيها الأخوة البرلمانيين العرب .

إنني أتفق مع ما صرخ به الأخ/ احمد عبد الرحمن الأمين العام لمجلس الوزراء الفلسطيني قبل أيام حيث قال أن عملية السلام الزائف قد ماتت وأن لدى الشعب العربي الفلسطيني خيارات أخرى غير الجري وراء سراب عملية السلام الزائف ، وأنا أقول أنه يجب أن يفهم التenn ياهو وكل الصهاينة الأوغاد أن شعبنا العربي الفلسطيني الذي قدم الشهيد تلو الشهيد والذي يواجه بصدره العاري وحجارة أطفاله العدون الوحشي الصهيوني على مقدساته وأرضه ووطنه لن يركع ولن يستسلم ، وأن الشعب العربي الفلسطيني سوف يستمر بانتقاده بشورته الصارمة ولن يتوقف ليكون نضاله صرخة استهان تدعو العرب جميعاً والرأي العام العالمي إلى اليقظة وفهم حقيقة الخطر الصهيوني وكيانه المصطنع على أرض فلسطين العربية ، وأن الغزو الصهيوني الاستيطانية العدوانية لن تكون بأي حال من الأحوال أفضل حظاً ما سبقها من غزوات استعمارية .

وأن شعبنا العربي الفلسطيني سوف يواجه قدره بكل صلابة مصرأ على تحقيق أهدافه الوطنية مهما كان الثمن ، وإننا ندعو أمتنا العربية وحكامنا العرب أن يقبلوها حرباً لا هواة فيها على رؤوس الصهاينة لأنهم لا يفهمون إلا لغة القوة ، ورحم الله القائد العربي الخالد جمال عبد الناصر الذي قال : ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة .

أيها الأخوة البرلمانيين العرب

وفي عمل متتم لما يقوم به الصهاينة يأتي دور الأمريكان ، فالولايات المتحدة الأمريكية تقدم كافة أشكال الدعم المادي والمعنوي السياسي والعسكري للكيان الصهيوني وتحاول بشكل سافر لهذا الكيان المصطنع على أرض فلسطين العربية .

كما ندين ونشجب عمليات الإرهاب والتغريب التي تشجعها الولايات المتحدة الأمريكية زعيمة الإرهاب الدرلي ، والتي تقوم بها المجموعات الظلامية المتطرفة فيالجزائر ومصر وتعتبر هذه الأعمال الإجرامية تتنافى مع مبادئ الدين الإسلامي الحنيف وتتنافى مع المصلحة الوطنية القومية ونطالب بتعزيز الوعي بمخاطر هذه الأعمال الإرهابية الوحشية .

وننبه إلى خطورة إنشاء قوة أوروبية للتدخل السريع في جنوب المتوسط ونعتبرها محاولة لإعادة السيطرة الأوروبية على شمال أفريقيا والمنطقة العربية وإعادة تقاسم النفوذ بين الدول الكبرى ، انعكاساً لنزعزة العولمة والهيمنة لديها ، ونعتبر هذا العمل متعارضاً مع أسس السلم والأمن في المنطقة ويتناقض مع التضامن والحوار العربي الأوروبي والمصالح المشتركة في التنمية العادلة والمتكافلة وندعو للتصدي لهذه الخطوة والعمل على إفشالها حفاظاً على العلاقات العربية الأوروبية .

أمام هذه المخاطر والمؤامرات الخبيثة التي يحيكها الأعداء ضد آمال وطنطلات وحاضر ومستقبل أممـاـنـاـ العـربـيـةـ ، فـإـنـاـ طـبـقـتـاـ العـاملـةـ العـربـيـةـ وـحـركـتـاـ النـقـابـيـةـ تـطـالـبـ الدـوـلـ الـعـربـيـةـ تـنـاسـيـ خـلـافـتـهاـ وـتـقـيـقـ الأـجـوـاءـ الـعـربـيـةـ بـيـنـهـاـ وـتـحـقـيقـ التـضـامـنـ الـعـربـيـ الـفـعـالـ وـتـكـرـيـسـ إـجـوـاءـ وـعـلـاقـاتـ إـيجـابـيـةـ منـ أـجـلـ تعـزـيزـ وـتـدـعـيمـ الجـهـودـ لـلـعـلـمـ الـعـربـيـ الـمـشـتـرـكـ وـمـنـ أـجـلـ تـكـامـلـ اـقـتـصـادـيـ عـربـيـ وـسـوقـ عـربـيـ مـشـرـكـةـ .

إنـاـ نـطـالـبـ بـعـقـدـ مؤـتـمـرـ قـمـةـ عـربـيـةـ يـحـضـرـهاـ الـجـمـيعـ بـدـوـنـ اـسـتـثـنـاءـ منـ أـجـلـ وـضـعـ اـسـتـرـاتـيـجـيـةـ عـربـيـةـ لـتـكـونـ عـلـىـ مـسـتـوىـ التـحـديـاتـ وـالـأـخـطـارـ لـتـيـ تـتـعـرـضـ لـهـاـ أـمـمـاـنـاـ الـعـربـيـةـ .

ختاماً أيها الأخوة الأعزاء أتمنى لمؤتمركم هذا كل النجاح والتوفيق في أعماله .
وشكرأ لحسن استماعكم

وتتابع حصارها الظالم والجائر أيضاً على الجماهيرية العربية الليبية ، وإننا في هذا المجال ننبه إلى خطورة التلویح بالحصار على سورية والسودان بما يمثله هذا العمل من تطويق لقلبعروبة مصر الحبيبة وما يمثله من أبعاد تأمرها على تفكك لوطننا العربي ، أليسـتـ هـذـهـ الأـعـمـالـ أـيـهـاـ الـأـخـوـةـ مـنـافـيـةـ وـتـنـاقـضـ مـعـ مـيـاثـ الأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ وـحـقـوقـ الـإـنـسـانـ وـحـقـ تـقـرـيرـ المـصـيرـ .

مع كل هذا وذاك يظهر التحالف المشبوه بين تركيا والكيان الصهيوني والمدعوم مباشرة من الولايات المتحدة الأمريكية .

إن طبقتنا العاملة العربية وحركتها النقابية تنبه و تستذكر الخطوة الاستفزازية المشبوهة التي أقامت عليها تركيا بإقامة حلف عسكري مع الكيان الصهيوني اتبعها بمناورات عسكرية مشتركة و تقوم اليوم بتصنيع آلية الدمار الشامل من صواريخ ودبابات وصناعات عسكرية مشتركة مع هذا الكيان الصهيوني .

إنـاـ نـعـبرـ عنـ إـدـانـتـاـ لـسـيـاسـةـ الـوـلـايـاتـ الـمـتـحـدـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ زـعـيمـةـ الـإـرـهـابـ الـدـولـيـ بـدـعـمـهاـ هـذـهـ الـحـلـفـ الـمـشـبـوهـ وـتـعـزـيزـ وـتـدـعـيمـ الـوـجـودـ الـصـهـيـونـيـ وـفـرـضـ السـلـامـ الـأـمـرـيـكـيـ الصـهـيـونـيـ عـلـىـ أـمـمـاـنـاـ الـعـربـيـةـ .

إنـاـ نـدـعـوـ تـرـكـياـ الـبـلـدـ الـمـسـلـمـ إـلـىـ مـرـاجـعـةـ سـيـاسـتـهاـ هـذـهـ وـنـطـالـبـهاـ بـإـلـغـاءـ هـذـهـ الـحـلـفـ الـمـشـبـوهـ وـوـقـفـ عـدـوـانـهاـ عـلـىـ مـيـاهـ نـهـرـ الفـرـاتـ وـعـلـىـ الـعـرـاقـ وـنـطـالـبـهاـ بـسـحبـ قـوـاتـهاـ الـعـسـكـرـيـةـ مـنـ شـمـالـ الـعـرـاقـ وـالـعـلـمـ عـلـىـ إـعادـةـ عـلـاقـاتـهاـ مـعـ أـمـمـاـنـاـ الـعـربـيـةـ عـلـىـ أـسـاسـ الرـوـابـطـ الـدـينـيـةـ وـالـثـانـيـةـ وـالـمـصالـحـ الـمـشـتـرـكـةـ وـحـسـنـ الـجـوـارـ .

ونـقـولـ لـلـوـلـايـاتـ الـمـتـحـدـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ وـتـرـكـياـ وـصـنـيـعـتـهـمـ الـكـيـانـ الـصـهـيـونـيـ إـنـ سـيـاسـةـ الـأـحـلـافـ لـنـ تـرـهـبـنـاـ وـلـنـ تـجـدـيـمـ نـفـعـاـ لـأـنـ أـمـمـاـنـاـ الـعـربـيـةـ الـتـيـ حـطـمـتـ حـلـفـ بـغـدـادـ لـقـادـرـةـ عـلـىـ تـحـطـيمـ هـذـهـ الـحـلـفـ الـمـشـبـوهـ .

نص برقية الشكر والامتنان الموجهة إلى

فخامة رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية

صاحب الفخامة الرئيس معاوية ولد سيد أحمد الطابع

رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية

نتشرف نحن البرلمانيين العرب المشاركون في الدورة الثانية والثلاثين لمجلس الاتحاد البرلماني العربي والمؤتمر الثامن للاتحاد المنعقدين في انواكشوط ، أن نعرب لفخامتكم عن أسمى ايات الشكر والامتنان لرعايتك أعمال مجلسنا ومؤتمرنا وللعنابة الفاتقة ، وحسن الوفادة للذين أحطنا بهما ، ولما لمسناه في الجمهورية الإسلامية الموريتانية الشقيقة ، من جانب القيادة والشعب والبرلمان والحكومة ، من اهتمام برسالة الاتحاد البرلماني العربي ودعم لأهدافه القومية النبيلة .

ونغتنم هذه المناسبة لنعرب لفخامتكم عن اعتزازنا بإحتضان موريتانيا لأعمال مؤتمرنا ، لأن ذلك يؤكد تمسكها بالخيارات الديمقراطية ، وبأهمية التمثيل البرلماني القائم على التعديلية السياسية الذي أكدته الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت في موريتانيا مؤخراً وفقاً لدستور عام 1991 .

كذلك أتاح لنا وجودنا في موريتانيا فرصة ثمينة للإطلاع على المنجزات السياسية والديمقراطية والاقتصادية التي تحقق في ظل قيادتكم الحكيمية لهذا البلد الشقيق ، وعلى تمكّن الشعب الموريتاني بجذوره العربية والإسلامية ومساندته الدائمة لقضايا العادلة لأمتنا العربية .

نسأل الله العلي القدير أن يوفقكم ويكلّم بعيانكم ويحفظكم ذخراً للشعب الموريتاني الشقيق وللأمة العربية قاطبة ، ونتمنى لشعبنا العربي في موريتانيا التقدم والرفعية والازدهار تحت قيادتكم الرشيدة .

الدكتور أحمد فتحي سرور
 رئيس الاتحاد البرلماني
 العربي
 باسم البرلمانيين العرب
 المشاركون
 في أعمال المؤتمر الثامن
 للاتحاد البرلماني العربي

أوراق العمل المقدمة من الشعب البرلمانية العربية

تضمن جدول أعمال المؤتمر الثامن للاتحاد البرلماني العربي
قضايا باللغة الأهمية تتناول الأمور السياسية والاقتصادية
والتشريعية والثقافية التي تهم البلدان العربية جميعاً.

وبالإضافة إلى المذكرات التي تقدمت بها الأمانة العامة للاتحاد
حول جميع تلك القضايا ، بادرت بعض الشعب الشقيقة الأعضاء
إلى إعداد أوراق عمل حول تلك القضايا تتضمن رؤيتها لها ،
واقتراحات ملموسة حول أفضل السبل لتحقيق تلك القضايا
والأهداف المشتركة المرتبطة بهما .

ونظراً لأهمية هذه الأوراق في إغناء الحوار حول القضايا ذات
الاهتمام المشترك ، فإننا ننشر فيما يلي ما قدم منها وفقاً لتسلاسل
بنود جدول أعمال المؤتمر .

أولاً - أوراق العمل المتعلقة بالتضامن العربي والأوضاع السياسية الراهنة

1 - مذكرة الشعبة البرلمانية الأردنية

حول التضامن العربي

العربية من خلاله بارسأ أنماط متعددة من آفاق التعاون والتنسيق فيما بينها استناداً إلى تلك الروابط المشتركة التي تجمع بين الأشقاء فيه ، كروابط التاريخ ، واللغة ، والجوار الجغرافي ، والأصول العرقية ، والثقافة ، والثقافة المشتركة لأبناء الأمة العربية ، واستناداً لتلك المصالح المشتركة والتي تتعكس في الحفاظ على أنها القومي وتوفير مقومات نموها الاقتصادي وضمان استقرارها الداخلي وتعزيز مكانتها الدولية .

كما أكدنا مجتمعين في ذات المؤتمر وعلى الرغم مما يمثله مضمون التضامن العربي كمطلوب استراتيجي عربي مشترك إنه لم يصل بعد إلى حدود المستويات المطلوبة وبقي في إطار ما تستدعيه الظروف الطارئة والمؤقتة كرد فعل على تلك الأخطار الخارجية ، مما حد معه عن إيجاد آليات محددة لنزع بؤر الخلافات والتوترات القائمة بين بعض الدول العربية الشقيقة .

كما تمكنا في ذات المؤتمر من تحديد أبرز المظاهر الكامنة في قصور التضامن العربي البيني عبر سيطرة الروح القطرية ، وتعريب الأطر المؤسسية المشتركة ، وقصورها عن تطوير ذاتها ، وعدم الاستفادة من تجارب التنظيمات الدولية والإقليمية الرائدة ، وتضاؤل سمة الروابط الجامعة فيما بين أعضائها ، وفقدان مفهوم التعاون والتكامل الاقتصادي

لقد شيدت المؤتمرات البرلمانية السبع الماضية للاتحاد البرلماني العربي خطوات متعددة ومتغيرة لحقائب تضامنية وتكاملية عربية ، أشاعت في نفوس أبناء الأمة العربية الأمل لمستقبل عزيز وغد مشرق نبيل ، مؤكدين عبرها بأن استعادة جذوة التضامن العربي وبنائه على أسس واضحة ومفاهيم مستقرة يمثل حجر الزاوية الذي تتقاطع وتلتقي عنده قواسم المصالح الوطنية والقومية العليا برباط لا ينفصّم ، كما أنه يشكل القاعدة المتينة التي تنطلق عبرها في تأكيد ذاتيتها وصيانتها هويتها والذود عن مصالحتنا وحماية أمتنا القومي العربي ، وتأمين المكانة الجديرة بأمتنا العربية أمام مختلف التكتلات والتجمعات العالمية والإقليمية ، وفي هذه الحقبة التاريخية التي يعاد فيها صياغة النظام العالمي وفق أسس ومفاهيم جديدة تفرض علينا العمل على تعظيم الإيجابيات والاستفادة منها ودرء السلبيات والتخلص منها .

وفي ذات الإطار فقد غدا المؤتمر السابع للاتحاد البرلماني العربي والذي انعقد في جمهورية مصر الشقيقة أواسط أيار عام 1997 ، معلماً مشعاً ومتميزاً في شأن تعزيز دور البرلمانيين العرب في إحياء التضامن العربي ، بالنظر لما عكسه كإطار عام ومنظم للتعامل البيني العربي ، وك قيمة عليا تحكم العلاقات القائمة بين أطراقه ، تلزم الدول

مشتركة بغية تحقيق التضامن والتكامل العربي البيني ، تضطلع فيه المؤسسات البرلمانية العربية بدور الريادة في بعث هذا النوع من الرباط الحيوى ذو الديمومة والبقاء ، وعليه فان تعزيز آفاق التضامن العربي وتحقيق المصالحة العربية الشاملة ولا تعكس نمطية العلاقات ذات التوجهات السياسية فيما بين الحكومات الوطنية ومسؤوليتها الرسميين فحسب وإنما تعكس تفاعلاً مستمراً بين آمال وأمنيات شعوبنا العربية كافة.

إن من شأن ملتقياتنا البرلمانية هذه ، واتحادنا الجامع فيما بيننا ، وتفاعلنا الدائم في سبيل تنمية وتدعيم أواصر الروابط الحضارية بين أقطارنا العربية ، أن تشكل سندأ رئيساً لكافة الجهود المباركة القائمة بين أركان السلطتين التشريعية والتنفيذية لبعث وإحياء المؤسسات المشتركة بين شعوبنا في شتى ميادين التضامن والتكامل العربي البيني .

2. إن الواجب القومي العربي يلملئ على شعبنا البرلمانية العربية أن تسعى يداً بيد بروح من التضامن والتكافل مع حكوماتنا الوطنية ، في مراجعة موضوعية وعقلانية لأحداث التاريخ الماضية ، وأن نعمل بمنافرة وجذ في بناء أسس الدولة العربية الحديثة المستندة إلى قيم المشاركة السياسية وتكريس ركيائز الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وتفعيل أواصر التفاعل بين القيادة والمواطنين عبر المؤسسات الديمقراطية التمثيلية والنابعة من ظروفنا وتقاليتنا وبما يوائم موجبات التفاعل مع قيم الحضارة الحديثة .

3. إن الواجب القومي العربي يحتم على شعبنا البرلمانية العربية كافة وعلى اتحادنا البرلماني العربي بأن نطرح للمناقشة الوعائية والموضوعية والمسؤولة ، شأن تعزيز آفاق التضامن العربي وتحقيق المصالحة العربية الشاملة بروح من التسامح والإخاء وعبر تلك المؤسسات العربية المشتركة كجامعة الدول العربية والمنظمات والهيئات المنضوية تحتها ،

العربي ، إضافة إلى تلك الصعوبات التي تحد من تنفيذ برامج الإصلاح والتنمية الوطنية العربية ، واستنزاف الموارد والإمكانيات المادية والبشرية ، وأخيراً التحديث المتتالية التي تطرحها قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي .

إن الشعبة البرلمانية الأردنية وإن تؤكد التزامها التام بتلك الأهداف التي تضمنها ميثاق الاتحاد البرلماني العربي والتزاماً منها بتلك المبادئ وبنقيمة الخير والوحدة في نشر الأبعديات الإنسانية الحضارية والسنن الحميدة التي أعليناها مجتمعين ، وتأييدها التام لتلك القرارات الصادرة عن مجالس الاتحاد البرلماني العربي ومؤتمراته في شأن التضامن العربي وتحقيق المصالحة العربية ، وعلى وجه الخصوص منها، قرار المؤتمر السادس للاتحاد البرلماني العربي والذي انعقد في الرابط في نيسان 1995 ، وقرار الدورة السابعة والعشرين لمجلس الاتحاد والتي انعقدت في الجمهورية العربية السورية الشقيقة وفي قانا في أيار 1996 م ، وفي مقررات المؤتمر السابع للاتحاد البرلماني العربي والذي انعقد في جمهورية مصر العربية الشقيقة في أيار 1997 م ، لنؤكد معها من جديد أن مواجهة هذه التحديات وغيرها تتطلب موقفاً عربياً ينبع من رؤية مشتركة ويستند إلى تضامن عربي فعال قادر على توفير مقومات المواجهة والنجاح .

وعليه فإن الشعبة البرلمانية الأردنية وفي سبيلها نحو تعزيز دور البرلمانيين العرب في إحياء التضامن العربي وتحقيق المصالحة العربية الشاملة ووضع خطة عملية لإسهام البرلمانيين العرب في تحقيق هذا الهدف لتنطلق من المرتكزات والرؤى الرئيسة الآتية منطلقات رئيسة في سبيل تحقيق تلك الغاية المنشودة .

1. إن تفعيل أواصر التضامن العربي لابد وأن يستند في مقدراته الذاتية إلى تلك القواعد الشعبية التمثيلية وعبر تلك المؤسسات البنية المشتركة باعثهم في صناعة إرادة عربية

إن انطلاقاً وفق إرادة عربية مشتركة ساعية نحو وحدة العمل العربي الجماعي وتكريسها لخدمة قضايا التقدم والنماء في عالمنا العربي ونحو تحقيق السلام والتعاون الدوليين ، والتزامنا بتلك المبادئ والأهداف السامية المسيطرة في تلك المواثيق الدولية ، وتقديرنا القائم لتلك الضرورات الملحة في حشد الطاقات والقدرات البشرية والمادية العربية لمواجهة كافة التحديات على طريق الحرية والتقدم والنمو ، وتصميمنا على تكريس الجهود لتعزيز مضمون التضامن والتكميل العربي وتحقيق المصالحة العربية وغرس مفاهيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ، وتأمين المشاركة السياسية ، وإيماننا بأن تحقيق السلام القائم على أسس العدل والشمولية والديمقراطية أمر استراتيجي لازدهار المجتمع الإنساني والحضارة البشرية ، وإسهامنا في الحفاظ على قيم الحضارة الروحية وقفاً على اهانة اصحابنا البرلماني العربي في تعزيز أواصر التضامن العربي عبر تعزيز اللقاءات والحوارات بين الشعب البرلمانية العربية كافة بغية تسويق العمل العربي المشترك في مختلف المجالات وتبادل الخبرات التشريعية وتنسيق الجهود البرلمانية المشتركة في المحافل الدولية وفي تعزيز المفاهيم التضامنية والتكمالية والتعاونية وفي العمل على تنسيق التشريعات العربية وبحث القواسم المشتركة فيما بينها ، كل ذلك المثل والمبادئ لا بد لها أن تتأصل في نمطية حياتنا وعلاقتنا وسياساتنا ، ساعين نحو دفعها مجتمعة إلى حيز التنفيذ وتحويلها إلى برامج وخطط عمل نابعة ومتصلة منها ، إن الآثار المعنوية لتلك المثل السامية لا بد من اقترانها بالآثار المادية المفعلة لها .

إن مسعى نجاح مؤتمرنا البرلماني العربي الثامن هذا ، لكيبل بترجمة مبادئه ومثله السامية إلى إجراءات ملموسة ومدعمة بقدراتنا البشرية والمادية المؤثرة في موقف واستراتيجيات المنظومة العالمية المحدثة ، وعليه فإن واجب

والاتحاد البرلماني العربي ، لنضمن من خلالها مستقبل مسيرتنا القومية العربية مبتعدين بها عن جادة الانعزالية والتقوّع والانغلاق على الذات .

4. إن الشعبة البرلمانية الأردنية لتوكل مجدداً أيمانها العميق بقيم الديمقراطية والتفاعل المستمر بين مؤسسات الحكم ومواطنيها وعليه فقد كان في بعث الاتحاد البرلماني العربي دلالات كبيرة في تعزيز التضامن العربي إذ أسمم الاتحاد في تعزيز مفهوم التضامن العربي والذي انعكس عبر توجهه الرئيسي نحو غرس مضمون الديمقراطية والمشاركة السياسية المتصلة في تراثنا وتاريخنا العربي والإسلامي المجيد ، وعليه فإننا نجدد التشدد على ضرورة اتخاذ كافة التدابير الازمة لدعم الحريات العامة وحقوق الإنسان العربي وترسيخ مسيرة الديمقراطية وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني عبر تلك السبل المشروعة والمتابحة التي ننشدها مجتمعين .

5. إن الشعبة البرلمانية الأردنية لتوكل الضرورة المحتمة في وضع استراتيجية عربية قومية توفر تحقيق الأمن العربي بكافة جوانبه مع إيلاء الرعاية والعناية لسبل الترابط والمرج الموضوعي بين مسائل الأمن القومي العربي من جانب وجانب التنمية والثقافة العربية من جانب آخر ، باعتبارها عناصر متلازمة لا يمكن الفصل فيما بينها .

6. إن الشعبة البرلمانية الأردنية لتمس الضرورة في العمل على تحقيق المصالحة العربية الشاملة في إطار جامعة الدول العربية والمواثيق العربية الأخرى ، وبما يكفل الإسراع في إنشاء محكمة العدل العربية وإقامة البرلمان العربي الموحد .

7. إن الشعبة البرلمانية الأردنية لتمس حتمية الإنفاق على آلية تشريعية وإلزامية لحل النزاعات البينية القائمة بين بعض من الدول العربية الشقيقة ، والمسارعة في إقرار مشروع إقامة محكمة عدل عربية يتم اللجوء إليها حين تدعو الحاجة لذلك .

وأملها بما أملته علينا واجبات المسؤولية
وتحديات الحاضر والمستقبل للفيلة بأن تحقق
لشعبنا العربي النبيل ما يصبووا إليه من الرفعة
والعزة والمنعة بفضله تعالى إنه نعم المولى
ونعم النصير .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المسؤولية يحتم على أعمال مؤتمرنا تفعيل
مضامينه وتوصياته من حيز الأمنيات إلى حيز
الخطوات العملية والعلمية المحسوسة عبر اتخاذ
المواقف المبدئية الصريحة والداعية نحو تعزيز
 وإحياء التضامن العربي وتحقيق المصالحة
 العربية الشاملة .

إن ملتقانا اليوم ، حاملين أمانى هذه الأمة



2 - ورقة العمل المقدمة من الشعبة البرلمانية العربية السورية حول التضامن العربي

الغزو السياسي والاقتصادي والثقافي الصهيوني الذي ت تعرض له الأمة العربية .

ثانياً : حول عملية السلام :

1) دعوة راعي عملية السلام وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية إلى مواصلة العمل من أجل تحقيق سلام عادل وشامل للشرق الأوسط وفقاً لقرارات مجلس الأمن (242 ، 338 ، 425) وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . ومرجعية مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام .

2) التأكيد علىعروبة القدس وإدانة جميع الأعمال المؤدية إلى تغيير معالمها وتركبيها الديمغرافي وهيئتها الإسلامية وإيقاف كل محاولات العمل على تهويدها ووقف بناء المستوطنات فيها .

3) التصدي لأعمال الاستيطان الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة وطالبة إسرائيل بإزالة هذه المستوطنات وعدم بناء مستوطنات جديدة .

4) دعوة الحكومات العربية إلى إيقاف خطوات التطبيع مع إسرائيل وإيقاف كافة أشكال التعامل معها وإغلاق المكاتب والبعثات حتى تتصاعد إسرائيل إلى مرحلة مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات الشرعية الدولية لتنفيذ جميع الاتفاقيات والتعهدات والالتزامات التي تم التوصل إليها على كافة المسارات خلال محادثات السلام .

5) دعوة الحكومات العربية إلى تعليق المشاركة العربية في المفاوضات متعددة الأطراف والتأكيد على استمرار المقاطعة العربية من الدرجة الأولى وتعليها إزاء

ذكرىً بما ورد في ميثاق الاتحاد البرلماني العربي من أهداف تتعلق ببحث القضايا العربية المشتركة في المجالين العربي والدولي ، والقرارات بشأنها ، وذكرىً بجميع القرارات والتوصيات الصادرة عن مجالس الاتحاد ومؤتمراته السابقة بخصوص التضامن العربي . وتأكيداً على أهمية دور الاتحاد في العمل على تعزيز التضامن العربي والإسهام في توفير جهود الأمة العربية وحشد طاقاتها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية ومن خلال مؤسساتها البرلمانية والتمثيلية فإن الشعبة البرلمانية العربية السورية تقترح ما يلي :

أولاً : حول التضامن العربي :

(1) مناشدة الدول العربية أن تتكافف وتعمل من أجل إعادة بناء التضامن العربي وتبنة جميع الجهود والطاقات العربية للعمل من أجل مستقبل مشرق يحمل للأمة العربية التقدم والازدهار .

(2) وضع استراتيجية عربية قومية توفر حماية الأمن العربي مع التركيز على الترابط بين مسائل الأمن والتنمية والثقافة باعتبارها عناصر متلازمة لا يمكن الفصل فيما بينها .

(3) تعزيز دور الاتحاد البرلماني العربي بما يساهم بتحقيق التضامن العربي وتعزيز دور الجامعة العربية وتطوير ميثاقها ومؤسسات العمل العربي المشترك بما يكفل تشبيط دورها وزيادة فعاليته في تحقيق المصلحة العربية المشتركة ومعالجة الأزمات بكفاءة وابجاد الآلية اللازمة لذلك .

(4) وضع تصور عربي مشترك لمواجهة

6) التأكيد على رفض كل ما اتخذته وتحذذه سلطات الاحتلال الإسرائيلي من إجراءات تهدف إلى تغيير الوضع القانوني والطبيعي والديمغرافي في الجولان السوري المحتل واعتبار الإجراءات الإسرائيلية غير القانونية لاغية وباطلة وتشكل خرقاً للاتفاقيات الدولية ولميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ولا سيما قرارا مجلس الأمن رقم 497 لعام 1981 وقرار الجمعية العامة في دورتها /51/ رقم 28/ الذي أكد أن قرار ضم الجولان غير القانوني وباطل . وأن قرار الكنيست بضم الجولان العربي السوري المحتل لاغ وباطل وغير ذي اثر قانوني ويشكل انتهاكا خطيراً لقرار مجلس الأمن رقم 497 لعام 1981 .

رابعاً : حول الجولان :

1) إدانة استمرار احتلال إسرائيل لجنوب لبنان وبقائه الغربي ودعوة مجلس الأمن والأمم المتحدة إلى العمل على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 425 القاضي بانسحاب إسرائيل الفوري غير المشروط من جنوب لبنان وبقائه الغربي . ورفض كل محاولات الاتفاق بشأن تنفيذ القرار .

2) شجب استمرار الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان ، ومطالبة المجتمع الدولي والهيئات الدولية بالضغط على إسرائيل والعمل على إيقاف الممارسات الإسرائيلية ضد الأهالي العزل في الأراضي اللبنانية المحتلة وتقديم التعويضات عن الأضرار الناتجة عن اعتداءات إسرائيل المتكررة على الأرضي اللبنانية .

3) مطالبة إسرائيل بالعمل فوراً على إطلاق سراح جميع الأسرى المخطوفين اللبنانيين والمعتقلين في سجون إسرائيل .

4) توجية التحية للمقاومة الوطنية اللبنانية التي تناضل من أجل تحرير الجنوب اللبناني والبقاع الغربي المحتلين ، وتأكيد حق الشعب اللبناني في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي وهو حق تكفله القوانين والأعراف الدولية .

إسرائيل حتى يتم تحقيق السلام العادل الشامل القائم على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة .

6) إدانة الممارسات القمعية وأعمال القتل والتكميل والمحاصرة التي تقوم بها إسرائيل بصورة دائمة ضد الشعب العربي في فلسطين والأراضي العربية المحتلة كافة بما فيها الجولان السوري المحتل وجنوب لبنان وإدانة سياسة نتنياهو التي أوصلت عملية السلام على كل الممارسات إلى طريق مسدود .

ثالثاً : حول التضامن مع سوريا :

1) تأكيد الموقف ووحدة المسار السوري واللبناني في عملية السلام ورفض الشروط التي تضعها إسرائيل بشأن تنفيذ القرار 425 .

2) الاستنكار بشدة للتهديدات الإسرائيلية الموجهة ضد سورية والرامية إلى تصعيد التوتر في المنطقة وتدمير عملية السلام .

3) التضامن وتجسيد دعم البرلمانيات العربية ومساندتها الحازمة لمطلب سورية العادل وحقها في استعادة كامل الجولان المحتل وفقاً لأسس عملية السلام والقرارات الشرعية الدولية وإن أي دعوة للمفاوضات يجب أن تكون من النقطة التي وصلت إليها .

4) مطالبة راعي عملية السلام والمجتمع الدولي بتحمل مسؤولياتهم بإلزام إسرائيل بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية التي تدعو إلى الانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل حتى الخط الرابع من حزيران لعام 1967 ومن الأراضي العربية المحتلة .

5) الإشادة وتجديد التأكيد على دعم صمود المواطنين العرب السوريين في الجولان السوري المحتل والوقوف إلى جانبهم بتصديهم للاحتلال الإسرائيلي ومارساته القمعية وإصرارهم على التمسك بأراضيهم وهويتهم السورية . والتشديد على ضرورة تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 على مواطني الجولان السوري المحتل .

التضليل والمماطلة والتسويف في عرقلة جهود السلام .

2) دعوة الحكومة التركية للالتزام بالقوانين والأعراف الدولية بشأن نهرى الفرات ونهر دجلة وتأكيد حق سوريا والعراق وحقوقها في مياه هذين النهرين .

سابعاً : حول العراق :

1) تأييد الاتفاق الذي تم بين الأمم المتحدة وال伊拉克 ودعوة جميع الأطراف لتعمل على تنفيذه منعاً لأى مواجهة ممكنة في المستقبل . ورفض أي عمل عسكري موجه للعراق .

2) تتفيد كافة قرارات مجلس الأمن المتعلقة بحرب الخليج الثانية ، حتى يساهم ذلك في الإسراع برفع الحصار والمعاناة عن الشعب العراقي والمطالبة بالإسراع في معالجة موضوع الأسرى الكويتيين .

3) التأكيد على وحدة العراق أرضاً وشعباً والعمل على رفع الحصار على الشعب العراقي .

ثامناً : تأكيد تضامن البرلمانات العربية مع اليمن بشأن حقها في جزيرة حنيش ودعوة أريتريا للتعاون من أجل إعادة هذه الجزيرة .

تاسعاً : حول الأسلحة النووية

الدعوة إلى اتخاذ موقف موحد ومستمر من مسألة جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل وإدانة إسرائيل لعدم توقيعها على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومطالبتها بالتوقيع على الاتفاقية المذكورة .

عاشرأ : حول الإرهاب :

1) إدانة الإرهاب بكافة أشكاله بما فيه إرهاب الدولة المنظم الذي تمارسه إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحظى وجنوب لبنان والتي كان آخرها محاولة اغتيال المناضل الفلسطيني خالد مشعل .

2) الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي برلماني

5) الدعوة إلى تقديم كل الدعم المطلوب للمقاومة الوطنية اللبنانية في الجنوب اللبناني والبقاع الغربي ، ومناشدة الدول العربية الوفاء بالتزاماتها إزاء دعم صمود لبنان وإعادة إعماره .

خامساً : حول الجماهيرية الليبية :

1) التعبير عن القلق العميق إزاء الأضرار البشرية والمادية التي لحقت بالشعب العربي الليبي بسبب الإجراءات القسرية المفروضة عليه .

2) تجديد التضامن مع الشعب الليبي الشقيق ودعوة الأطراف المعنية إلى البحث عن الحل السلمي من خلال الحوار ، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة . ومناشدة مجلس الأمن الاستجابة للدعوات المتكررة لعدد كبير من المنظمات الدولية والإقليمية لرفع الحظر الجوي والإجراءات الأخرى المفروضة على ليبيا . والتاكيد على قرارات مجلس الاتحاد البرلماني العربي في دورته التاسعة والعشرين الذي عقد في الجماهيرية 97 .

3) الترحيب بقرار محكمة العدل الدولية في لاهاي بشأن أزمة لوكريبي وطالبة مجلس الأمن باعتماد هذا القرار والمطالبة برفع الحصار عن الجماهيرية فوراً .

سادساً : حول الاتفاق الإسرائيلي التركي :

1) إدانة الاتفاق العسكري الإسرائيلي التركي الذي يتناقض مع علاقات حسن الجوار ويشكل خروجاً على قرارات منظمة المؤتمر الإسلامي التي ساهمت تركيا في إقرارها . هذه القرارات التي تطالب كافة الدول الأعضاء في المنظمة بعدم إقامة أي شكل من أشكال التعاون السياسي أو العسكري أو الاقتصادي أو المناورات التي تصل إلى حد التحالف مع إسرائيل والمطالبة بقطعها فوراً طالما أن إسرائيل مستمرة في احتلالها للأراضي العربية بما فيها القدس الشريف والمقدسات الإسلامية واعتبار استمرار هذا الاتفاق ضربة موجهة لجهود عملية السلام وتشجيع لإسرائيل على

للمواثيق الدولية باعتباره حقاً مشروعأً وفقاً
لأحكام ميثاق الأمم المتحدة .

حادي عشر : التضامن مع السودان في
الحفاظ على وحدته ورفض الحصار عليه .

أو حكومي لتعريف الإرهاب والتمييز ما بين
الإرهاب ونضال الشعوب من أجل استعادة
أراضيها المحتلة وتحقيق استقلالها .

3) مساندة النضال من أجل تحرير
الأراضي المحتلة واستعادة الحقوق وفقاً



3 - ورقة العمل المقدمة من الشعبة العراقية حول / التضامن العربي وتحقيق المصالحة العربية

أكثر مع تفاعلاها مع تأثيرات المحيط الخارجي والعالمي . وقد رافق هذه التأثيرات نحو حركتين في العالم أولهما حركة تفكك لكيانات السياسية وبروز الحركات الانفصالية تجاهلها حركة تعمل بالتضاد هي نمو التكتلات العالمية والإقليمية والاقتصادية والسياسية لضمان مصالح أطرافها واستمرار وجودها في عالم تنازعه المصالح . لأن أين نحن من هذا الواقع ، فالجامعة العربية التي أنشأت كمنظمة إقليمية قومية لتحقيق الكيان العربي الواحد وضمان استقلال دولة وجمالية أمنها أصبحت الآن عاجزة عن تحقيق دورها القومي والأمني وكذلك التنظيمات الإقليمية العربية التي نشأت في رحم الجامعة العربية وخارجها مثل مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي هي الأخرى عجزت عن تحقيق الأهداف التي يتواхما أطرافها ، وهكذا بزرت الحاجة كما كانت سابقاً إلى إيجاد تضامن عربي يحقق الذات العربية ويحمي كيانها الوطني والقومي لاسما وأن الدول العربية لديها من المقومات التي تخلق منها كيان ونسيج واحد أكثر من غيرها من الدول في العالم (اللغة / التاريخ / المصالح / الدين / الجغرافية ... الخ) فلوطن العربي أكثر من غيره مهيء لأن يكون كتلة واحدة اقتصادية وسكانية وسياسية ونحن العرب بحاجة إلى مثل هذا التكتل ليس بدليلاً عن طموحنا القومي في بناء دولة الوحدة حتى ولو بعد حين . والوطن العربي في طبيعته يعزز هذا الاتجاه ويوفر الأسباب الدافعة للتكامل والوحدة بين الأقطار العربية لاسما أن المرحلة الحالية أكثر خطورة على الوطن العربي مما سبقها من فترات . لكن لا يمكن تحقيق تكتل

بعد انهيار عالم القطبية الثانية وبروز حالة التفرد الدولي من خلال هيمنة قطب دولي واحد، واجه العرب تحديات خارجية وداخلية تفاعلت مع تحديات إقليمية عديدة نشأت بسبب التدخل الأجنبي فالعرب لا يستطيعوا أن يواجهوا مثل تلك التحديات وحال العلاقات فيما بينهم على ما هو عليه الآن من فرقه وتباعد وخصام لكنهم من ذلك يستطيعون أن يمارسوا دوراً « فاعلاً » في التطورات الدولية لو أنهم تحركوا في إطار متماسك يعكس درجة معقولة من درجات التضامن أو التنسيق .

أن مستقبل العلاقات السياسية العربية - العربية أمام تلك التحديات يخضع لثلاث أنواع من التأثيرات العالمية الناتجة عن هيمنة الولايات المتحدة على العلاقات الدولية ولها من يؤيدتها . وأن بروز كيان عربي متماسك ما زال غير ملائم لصالح الولايات المتحدة . فتنصب جهودها الآن إلى محاولة بناء مستقبل غير عربي للمنطقة . وثانيهما التأثيرات المحيطة فالوطن العربي يتاثر بالمحيط ، ويكتفى أن نذكر أن كلاً من إسرائيل وتركيا وأثيوبيا وإيران وأريتريا تقع ضمن مفهوم دول المحيط بالنسبة للنظام العربي لكي ندرك عمق هذا التأثير الذي يتضمن بالضرورة قضايا أمن النظام العربي بالمفهوم الشامل . وثالثهما التأثيرات الناتجة من الخصائص البنوية للنظام العربي فرغم تأثير العوامل السابقة ، فإن العوامل الأساسية في التأثير تتبع من داخل النظام العربي ذلك أن درجة مناعة الجسم العربي هي التي تحدد مدى الإصابة بعوامل العدوى الخارجية . وهناك عوامل قوة وتماسك تقابلها عوامل ضعف وتفكك والأخيرة بزرت

مفهوم التضامن العربي وظروفه السابقة وما واجهه من معوقات ، ووضع صيغ تعزز من ثباته واستقراره ، بما ينسجم وسياسات كافة الأقطار العربية ، وخدمة القضايا والأهداف القومية .

2. عند دراسة مفهوم التضامن العربي وما ينبغي أن يستند عليه من أسس وحقائق جغرافية وديمografية وتاريخية وثقافية ينبغي دراسة وتحديد ما يواجه من تحديات وما يواجه من مخططات ومؤامرات ، وتحديد الأطراف المعادية للتضامن العربي .

3 . التأكيد على البرلمانات العربية لأن تجعل التضامن العربي موضوعاً مستمراً في جداول أعمالها ، وأن تكون حريصة على تقديم تقارير إلى اجتماعات ومؤتمرات الاتحاد البرلماني العربي بما تمارسه من جهود في هذا المجال من خلال مساندة ودعم القضايا العربية وما يتحقق من اتفاقيات ومعاهدات بين أقطارها والأقطار الأخرى ، وتقديمه من جهود لدعم مؤسسات العمل العربي المشترك من دراسات ومقترنات في هذا المجال .

4. قيام البرلمانات العربية بحث الحكومات العربية على العمل لصالح وتحقيق وترسيخ التضامن العربي ، وتجسيد ذلك في مذكرات أو توصيات أو مقترنات يقدمها كل برلمان عربي لرئيس حكومته على أن يتضمن مقترنات للتعاون مع حكومات الأقطار الأخرى بهذا الاتجاه .

5. تشكيل وفد من الاتحاد البرلماني لبحث الرؤوساء والملوك العرب على العمل لصالح التضامن العربي وعقد مؤتمر قمة عربي يكرس للتضامن وتحشيد القدرات العربية في مواجهة ما تتعرض له من تحديات .

6. قيام الاتحاد البرلماني العربي بتقديم مشروع لجعل مؤتمر القمة مؤسسة ثابتة ذات اجتماعات سنوية . واعتبار ذلك تعبيراً عن إرادة الأمة العربية ومؤسساتها الديمقراطية .

عربي دون أن يسبقه تضامن عربي وبأي مستوى كان والتضامن يتطلب تجاوز الخلافات وتحقيق المصالحة الشاملة مع تفعيل آليات العمل العربي المشترك كالجامعة العربية ووكالاتها المتخصصة مع إحياء معاهدة الدفاع العربي المشترك وتحقيق السوق العربية المشتركة واستكمال آلياتها . إذن لكي تخلق الأرضية المناسبة لتجاوز كل الخلافات لابد من إعطاء دور لكل المؤسسات السياسية والتنظيمات المهنية والشعبية غير الحكومية لبناء وعي شعبي قومي عربي بضرورة التضامن وهذا يبرز دور البرلمانات الوطنية في إشاعة وعي شعبي لخلق حالة من وحدة الشعور القومي وهذا لا يمكن تحقيقه دون وضع استراتيجية نابعة من روحية ميثاق الاتحاد البرلماني العربي ومؤتمراته السنوية وبهذه المناسبة لا يسعنا إلا أن نؤكد على القرار رقم 4/31 الصادر عن مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي الذي دعا إلى بناء تضامن عربي ودعى الجهات الرسمية لاتخاذ مواقف عربية موحدة على جميع المستويات التنفيذية والشعبية العربية ومن ثم وضع استراتيجية قومية عربية تومن بحماية الأمن العربي مع التركيز على الترابط بين قضايا الديمقراطية والأمن والتنمية والثقافة باعتبارها عناصر متلازمة لا يمكن الفصل بينها .

وبهذا الصدد نقترح النقاط التالية لغرض تعزيز دور الاتحاد البرلماني العربي بما يساهم بتحقيق التضامن العربي :

1. من الضروري أن يبدأ البرلمانيون العرب من أنفسهم في العمل على تحقيق التضامن العربي ، وبقدر ما يتعلق الأمر بنا ، فإننا على استعداد للتعاون مع أي اختيار للخروج من حالة التمزق والخلافات على الصعيد القومي ، سواء كان ذلك يعتمد على المصارحة ، وعلى الانصراف عن الماضي بكل حساسياته وألامه ، وتعزيز ذلك بالإجراءات العملية المطلوبة بدراسة وتحليل

إلى عملية إبادة جماعية للشعب العربي في هذه الأقطار كافة ينبغي على الشعب البرلمانية العربية ، انطلاقاً من مسؤولياتها القومية وكتعبير عال عن التضامن العربي في أروع صوره أن تحدث حكوماتها العربية على العمل الجاد لرفع الحصار وعدم الالتزام بالقرارات الخاصة بذلك ، حيث أن استمرار الحصار عليها هو سياسة مقصودة ومعادية تهدف إلى تدمير القوة الذاتية العسكرية والاقتصادية العربية . خدمة للأمن الإسرائيلي ومخططاته التوسعية على حساب الأمة العربية .

« مع فائق التقدير »

المجلس الوطني العراقي

7. التأكيد على الشعب البرلمانية لأن تبادر إلى دراسة المتحقق في أقطارها من مؤسسات واتفاقات للعمل العربي المشترك والتأكيد على تعزيز وتوسيع ما ينسجم معها من تطبيقات وإجراءات .

8. قيام الاتحاد البرلماني العربي بعقد عدد من الأنشطة الثقافية حول التضامن العربي ، ندوات وحلقات دراسية ، في عدد من الأقطار العربية لتعزيز دور الديمقراطية والمجالس النيابية والمنظمات الجماهيرية والمهنية في التضامن العربي .

9. بالنظر لإيفاء الدول العربية المحاصرة كالعراق ولibia والسودان بالتزاماتها طبقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، والتحول



٤. ورقة عمل الشعبة البرلمانية الفلسطينية حول القدس الواقع والمستلزمات

بسم الله الرحمن الرحيم

العمرانية والاسكانية والخدماتية سوى 11 في المائة هي محطة نزاع مستمر بين المستوطنين وأهل القدس الشرعيين من مسلمين ومسحيين . وإذا عرفنا أن الفلسطينيين في زمان الانتداب كانوا يملكون 40 في المائة من أراضي القدس خارج أسوار المدينة القديمة واليهود لا يملكون إلا 12 ، 26 ، والباقي طرق وسُكُن حديثة وبمبان حكومية وبلدية وكنيسة ، ندرك أبعاد المخطط الذي تسير عليه السلطات الصهيونية لتهويد المدينة المقدسة . هذه السياسة التي أجبرت ما يزيد على 50 ألف نسمة من سكان القدس الفلسطينيين على الانتقال والسكن في خارج القدس ، كما جعلت 21 ألف عائلة تصمد في مساكن غير لائقه ، ولا تتوفر لهم فيها أدنى شروط الحياة العصرية هؤلاء الذين شاهدهم يومياً يتصدرون للجرافات الإسرائيلية بتصورهم العاري ، ويطلقون رصاص الحقد الإسرائيلي الذي يسعى إلى تشريدهم عن مدينتهم العريقة ، ومقدساتهم المهددة بالهدم والمصادرة .

القدس والمساعي السلمية :

ولقد عرفت القدس منذ توقف مسلسل السلام ونتيجة للإغلاقات الإسرائيلية المتكررة نقصاً هائلاً في عدد الزوار ، فمنذ عام 1966 إلى اليوم عرفت تشديداً إسرائيلياً يمنع الفلسطينيين وغيرهم من دخول القدس ، أو البقاء فيها لأكثر من ساعات قليلة ومحددة ، مما تمخض عنه تراجعاً في جميع نواحي الحياة الاجتماعية والثقافية والسياحية والدينية ، وعرفت المدينة ركوداً خطيراً وصل إلى حد توقف الحياة العامة تماماً بعد الغروب ، والاقتصار على

توطنة :

من نافل القول التذكير بأننا اليوم لا نتكلّم عن قضية نظرية ، أو موضوع فكري محض لأننا الآن نخوض معركة تحديد هوية ومصير القدس ، ولأن الحلم الصهيوني التاريخي يكاد أن يرى اللمسات الأخيرة لتحققه وإنجازه ، وذلك دون اللجوء إلى ذلك العمل الصارخ المستفز وهو هدم المسجد الأقصى وبناء الهيكل ، هذا الهدف الذي تخلق له اليوم كل ظروفه الموضوعية التي تجعل من انجازه مسألة زمن فقط باستغلال الظروف المواتية لإنجازه في الوقت المناسب .

فمنذ عام 1967 استمرت إسرائيل في إعادة رسم حدود بلدية القدس حتى أوصلتها إلى رام الله شمالاً وبيت لحم جنوباً ، وما تهويده جبل أبو غنيم إلا إغلاق للدائرة اليهودية الاستيطانية حول القدس والتي تمثل سلسلة المصادرات السادسة للأراضي حول القدس ، مما مكن الإسرائيليين من إنشاء 15 مستوطنة تضم 160 ألف ساكن ، وهي في كل يوم بازدياد مستمر مساحة وسكاناً حيث يخطئ لها أن تستوعب 250 ألف نسمة حتى عام 2000 ونصف مليون مستوطن عام 2010 ، وهذا ضاعفت إسرائيل مساحة بلدية القدس بعد عام 1967 اثنى عشر ضعفاً ، واستطاعت بالمصادرات المتواتلة أن تسيطر على 73 بالمائة من مساحة القدس ، وإذا استثنينا 10 بالمائة من المساحة هي التي تقوم عليها المباني الفلسطينية ، فإن كل ما تبقى من مساحة القدس هو 17 في المائة منها 6 في المائة طرق ومرافق عامة فلا يتبقى والحالـة هذه لتوسيع المدينة ومد حاجاتها

على عروبة القدس ، أو توأمة القدس مع جميع العواصم العربية والاسلامية ، أو مناشدة الدول العظمى واتخاذ قرارات في الأمم المتحدة ومجلس الأمن ، أو عقد الندوات من أجل القدس ولتفتيذ الادعاءات الصهيونية حول القدس ، ولا يكفي كل ذلك حتى تسترجع القدس وتصون مقدساتها ، لأن كل ذلك لا يرقى ولا يدحض جهد رجل واحد من رجال الحركة الصهيونية العلميين الذين يعملون ليل نهار ويبذلون الغالي والرخيص في سبيل تحقيق أهدافهم وتطبيق فناعاتهم وادعاءاتهم .

ما العمل ؟

أمام هذا الواقع فإننا مدعاون أن نتحمل مسؤولياتنا ، وحتى لا تكون هذه ندوة القدس مثل سابقاتها « قل كلمتك وامض » فإننا مدعاون للعمل (قبل أن تضيع القدس إلى الأبد ؛ لإنقاذ القدس ، الأمس قبل اليوم ، واليوم قبل الغد ، والوسائل متعددة ومتغيرة ، وهذا لا يأتي بالخطاب السياسي وحده ، ولا بتوفير الأساليب التي اتبعت حتى اليوم ، أساليب التسخّب بالقدس ، والتغني بامجادها الغايرة وتاريخها العريق ، ومكانتها المقدسة ، لأن ذلك لا يقود إلا إلى النواح على أنها غداً .

إننا مدعاون إلى وضع مخطط عمل شامل ، يحمل هذه الأمة مسؤولياتها تجاه القدس كمدينة تهدها الأخطار ، وتنقصها الاحتياجات الملحة التي تشكل المقومات البديهية للحياة الطبيعية ، كما تحتاج إلى التخطيط المحكم الذي خطط لمستقبل المدينة والمتطلبات تطورها ونمائها ، ولمقاومة المخططات والمؤامرات الصهيونية المبيتة لأولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين .

وأن العمل من أجل القدس يجب أن ينصب على تحويل مسؤولية القدس لنا جميعاً عرباً ومسلمين ومسحيين ، حكومات وشعوباً ومؤسسات عامة وخاصة ، وذلك لا يأتي إلا بالتصدي العملي للمخطط الخطير الذي تتعرض له المدينة المقدسة والرامي لتفريغ المدينة من

الحركة الضرورية لأهلها في ساعات النهار . وقد قوبلت كل المحاولات الفلسطينية لتشريع الحياة الثقافية والاقتصادية في القدس بالمنع الإسرائيلي من جهة والمقاطعة العربية من جهة أخرى ، فأغلقت كثير من المتاجر أبوابها بعد أن أصبح أصحابها مهددين بالمصادرة تحت طائلة الضرائب الباهظة المفروضة من الحكومة الإسرائيلية ، وترجعت الخدمات العامة ، التي أصبحت لا تقدم إلا للمستوطنات والقسم اليهودي من المدينة ، وسالت رؤوس الأموال المستمرة باتجاه مدينة رام الله المجاورة التي تزهو وتزدهر بالحرية والنماء ، حتى أصبحت القدس ليلاً مدينة للأشباح وقوات الأمن الإسرائيلية ، ازعاجاً للسكان وحرضاً على عدم بقاء المواطنين الفلسطينيين في المدينة المقدسة . ورغم أن القدس العربية تحتوي على جميع المؤثر الدينية والتاريخية للأديان السماوية الثلاث ، إلا أنها لا تجني من عائدات السياحة والزيارة التي ينفقها السياح والحجاج سوى 5 بالمائة من هذه العائدات .

القدس والخطاب السياسي :

إن تهويذ القدس عمل يومي دؤوب يستند إلى السلطة الحاكمة كما يعتمد على العمل الذي تقوم به منظمات سياسية ودينية غير حكومية متعددة وترصد له الأموال ، فبالإضافة إلى منظمة أمباء جبل الهيكل وعطيرات كوهanim والوكالة اليهودية ، هناك وزارة الإسكان التي تعتمد أي مشروع تؤمن له هذه المنظمات التمويل اللازم من المنظمات اليهودية في الخارج ، أو من بنك الإسكان ، والتبرعات المحلية في الداخل ، وتتوفر بلدية القدس الصهيونية .

التشريعات والأراضي التي تقام عليها هذه المشاريع وتدرجها ضمن المخطط الهيكلي للمدينة بكل ما يتطلبه من خدمات البنية التحتية والصيانة والتطوير الدائمين .

ولا يكفي قرار يؤخذ في الجامعة العربية أو منظمة المؤتمر الإسلامي يقضي بالمحافظة

دولار من البنك الإسلامي لتفطير تكاليف 1000 وحدة سكنية أي ان هناك إمكانية الآن لبناء 17 ألف وحدة سكنية تستوعب 70 ألف عربي ، كما أن هناك إمكانية لارجاع 20 ألف عائلة فلسطينية إلى القدس في إطار «قانوني» ، أي بليجاد مساري آمنة وسط القوانين الإسرائيلية ، ولا يجب أن ننسى أن البنك الإسلامي السعودي قد وضع تحت تصرف مشروع بناء الشقق السكنية 19 مليون دولار أمريكي . ومن أجل تنسيق كل هذه الجهود لا بد من وجود إدارة مالية يشترك فيها الممولون أنفسهم ، وتعمل بشفافية كاملة وتخضع للمحاسبة والمراجعة مثل أية مؤسسة تجارية خاصة . وهذا ما يمكن أن يضطلع به «بيت مال القدس الشريف» وغنى عن البيان ما لتشيط المقاولات وحركة البناء من أثر في إعادة إعمار المدينة وتنشيط الحياة فيها ، بشجع الاستثمار والمقاولات الصغيرة والكبيرة ، والأسواق التجارية ، والمهن الحرافية ، والصناعات الفندقية والسياحية بالنسبة للزوار الذين يتضرر توافدهم على المدينة من خلال البرنامج الطموح الذي وضعته السلطة الوطنية الفلسطينية لبرنامج بيت لحم 2000 والذي يتضرر أن تستقبل فيه بيت لحم والقدس حوالي ثلاثة ملايين حاج من الخارج غير الزوار المحتلين .

إن دعم وتنشيط مؤسسات المجتمع المدني ، والنشاط العام من الاتحادات المهنية والجمعيات التعاونية ، والمؤسسات الاجتماعية والأنسانية والنشاطات الثقافية والرياضية والمعارض الانتاجية والتسوية ، لا يمكن أن تقوم إلا بإعادة ادماج القدس ضمن التخطيط الهيكلي لخدمات الحكومية أو شبه الحكومية العامة ، لأن عزل القدس عن محيطها البشري وبينتها الحضارية والثقافية والعلمية سيؤدي حتماً إلى انكماسها ثم اضمحلاتها وخصوصاً في هذا الطرف الذي تتكالب عليهما فيها منظمات صهيونية عنصرية حاقدة وقادرة ، وإذا كنا

سكانها بعد أن تمت لهم مصادر معظم أراضيها ، والتصدي لمحو طابعها الديني والتلفي والتاريخي ، وصولاً إلى تهويتها . ولا بد لنا والحاله هذه من العمل على محاور ثلاثة معاً وفي آن واحد .

1 - دعم صمود أهل القدس بتوفير مقومات الحياة الطبيعية ، بدعم مؤسساتهم التعليمية والاسكانية الاقتصادية والصحية وحتى الدينية حيث أن الوضع المالي لا يسمح للسلطة الوطنية الفلسطينية بوضع ميزانية مدينة القدس ضمن الميزانية الفلسطينية العامة ، باعتبار أن مصيرها السياسي حسب الاتفاقيات الموقعة سوف يتعدد في مفاوضات المرحلة النهائية ، والدول المانحة كذلك لا تضع احتياجات القدس ضمن برامجها لدعم السلطة الوطنية الفلسطينية في المرحلة الانتقالية ، والمصروفات السنوية الجارية على المؤسسات تبلغ 30 مليون دولار كما حددها الأخ فيصل الحسيني عضو اللجنة التنفيذية المسؤول عن ملف القدس ، ولا نظن أن مليونين ونصف المليون دولار شهرياً تنقل كامل العالم العربي أو العالم الإسلامي .

كما أن القدس بحاجة ماسة وملحة إلى 15 ألف وحدة سكنية تبلغ تكلفة الوحدة الواحدة منها حوالي 60 ألف دولار يذهب نصفها كرسوم لرخصة البناء من بلدية القدس اليهودية ، والتي يمكن تخفيضها بنسبة كبيرة إذا عرفنا كيف تقيم تعاونيات إسكانية ، كما تسمح به القوانين الإسرائيلية السادسة .

إلى جانب تغطية الحاجات الإسكانية الملحة فإننا بحاجة إلى مشاريع أخرى ، إذا أردنا إرجاع أهل القدس الذين اضطربوا الحاجة إلى تغيير سكennهم إلى خارج المدينة ، وعلى كل حال إن العمل الجدي من أجل القدس قادر بالنضال المستمر على الاستفادة من القوانين الإسرائيلية التي سنت لكي تسهل السكن الجماعي للمستوطنين ، وبهذا الكفاح «كما يقول النفكجي » فإن هناك الآن 600 رخصة بناء مقدمة من فلسطين ، وهناك ثلاثين مليون

لا يجوز التعامل مع قضية القدس بعشوانية تقدنا إلى ما لا نريد .

يجب عدم التكؤ في تحرير الأوقاف الإسلامية الفلسطينية أو غير فلسطينية فهناك الكثير من الأوقاف الإسلامية والمسيحية ، تخص الدول أو الكنائس والمساجد ، والحق في ملكيتها ظاهر كالشمس من خلال الوثائق التاريخية والسجلات الرسمية ، وقد آن الأوان لكي يشكل الحقوقيون في الوطن العربي من فطاحل القانون وخبراء القضاء هيئة قضائية تأخذ هذا الموضوع على عاتقها ، فإن 70 في المائة على الأقل من أراضي القدس العربية هي أوقاف إسلامية مغربية وفلسطينية ، ناهيك عن أراضي القدس الشرقية التي هي في مجلتها أوقاف إسلامية لا بد من تحريرها وصيانتها ، واستخدامها لأغراض المصلحة الوطنية والدينية العامة .

وهنا لابد من الوصول للمحور الثالث من محاور العمل لصيانة القدس ألا وهو :

- وضع المخطط الهيكلي لتنمية المدينة وتطورها مثلما مثل أي مدينة على وجه الأرض ، لأن عدم اعتراف العدو الصهيوني ببلدية القدس العربية ، وعدم السماح بوجود انتخابات بلدية في أوساط السكان الفلسطينيين ، قد حرم المدينة ومنذ عام 1967 من إمكانية التطور والبناء ، بل وحرم الأحياء والشوارع العربية من أية خدمات بإدعاء توحيد المدينة والحرص على عدم تقسيمها فيما تقوم البلدية الصهيونية بتسيير كل إمكانياتها لأسرلة المدينة .

فإلى جانب النقص الهائل في خدمات الطرق والإنارة والنظافة والرعاية الصحية والاجتماعية والبيئية ، فإن هناك تخفيط وعمل دووب لإحاطتها بالمستوطنات تمهدًا لعزلها ، والمصادرات لتجريدها من المساحات الضرورية للتوسيع العمراني الذي يملئ التكاثر الطبيعي للسكان ، وهذا ما يحتم علينا وبالحاجة وضع المخططات العمرانية التي تصل المدينة

نصر أن تكون القدس عاصمة لدولتنا الفلسطينية المستقلة بعد انتهاء مفاوضات المرحلة النهائية فإننا نخشى إن بقي الوضع على ما هو عليه أن لا نجد غداً ما نفاوض عليه سوى حرية المرور للصلة في الأماكن المقدسة التي ستنظر مصيرها المحتم لا سمح الله .

2 - أما المحور الثاني فيجب أن يتركز على مقاومة التهويد ، وذلك من خلال دعم صمود الشعب الفلسطيني في تصديه اليومي لعمليات مصادرة الأراضي والعقارات ، وإقامة المستوطنات ، حيث تدعو الحاجة إلى إنشاء مؤسسة مالية أو التعاون مع المؤسسات المالية الفلسطينية المرخصة محلياً ، لتنظيم قروض للمواطنين الفلسطينيين المحتججين للدفاع عن أراضيهم وعقاراتهم وأملاكهم أمام المحاكم الدولية والمحليّة ، واسترجاع الأراضي والعقارات التي استولى عليها الإسرائيليون بطرق غير شرعية ، وعن طريق التدليس ، كما تتکفل بإعطاء القروض الميسرة لتسديد الضرائب المتراكمة ، والديون المستحقة للبنوك والحكومة الإسرائيلية والتي تذر إن استمرت باستيلاء الحكومة والبنوك الصهيونية على هذه الأماكن والعقارات ، بما في ذلك الحوانيت والأسواق المغلقة حالياً ، والتي في حال توفير الإمكانيات تمكن الحرفيين والتجار الصغار من العودة إلى ورشهم وحوانيتهم ، وربما تسنح الفرصة إلى استعادة بعض العقارات والقطع الأرضية التي اشتراها أفراد بقصد الربح على أمل استباب الأمن واستئناف الحياة الطبيعية في وقت قريب .

إننا اليوم بحاجة إلى كل سنتيمتر مربع في مدينة القدس ، وقد آن الأوان للتعامل مع قضية الملكية بمنتهى الجدية والصرامة ، من خلال النظر في الخرائط الهيكيلية ودراستها دراسة ميدانية متخصصة على أرض الواقع ، حتى لانفاجأ كل يوم بفاجعة جديدة ومصيبة نظنها طارئة ، وهي ليست كذلك وإنما ولidea تخفيط وتدبير ربما يصل إلى عشرات السنين ، إذ

زالت هناك إمكانية وبالإمكان الاستفادة منها لهذا الغرض ولو كانت قليلة ، والتي تتماشى مع الوضع الخاص السياسي والطبوغرافي للمدينة ، كما أنها نهيب بالمستثمرين العرب وشركات المقاولات والبناء للتوجه لدراسة إمكانيات الاستثمار في هذا القطاع الحيوي والضروري لمستقبل القدس الشريف .

بالتجمعات السكانية الفلسطينية المجاورة ، والقيام بكل مستلزمات إعداد الأرض وتجهيزها لهذا التوسيع العمراني ، وهنا فإننا نتوجه إلى ذوي الخبرة في البلديات الشقيقة لإرسال وفود ودراسة الوضع على الطبيعة وضع الخطط والدراسات اللازمة للتوسيع العمراني والحضري للمدينة المقدسة ، حيث لا



5 - ورقة عمل الشعبة البرلمانية الكويتية حول التضامن العربي

العرب في إعادة التضامن العربي تعود أساساً للتوترات الخاصة وال العامة التي لا يمكن حصرها بسبب شدة تداخلها مع بعضها البعض . ويعرو البعض أسباب الإخفاق إلى الامتداد التاريخي مما جعل المواطن العربي معتمد على الإحباط ومصاباً به منذ نعومة الأظافر . أن هذا التاريخ يمتد إلى ما يربو على 30 سنة من الفشل السياسي في جمع العرب على كلمة سواء ، والعالم من حولنا مليء بالتحولات والتغيرات التاريخية التي تفصل كل حقبة عن الأخرى .

منذ إيجاد الكيان الصهيوني في قلب الأمة العربية بادر العرب إلى اتخاذ الإجراءات التي كان يعتقد بها الحل الأمثل لتلك المصيبة . ثم توالت الأحداث حتى دخلنا الحروب تلو الأخرى ووصلنا إلى النقطة التي فصلت التاريخ القديم عن التاريخ الحديث . وربما يكون في العهد الذهبي للتضامن العربي - إن جاز لنا استعمال هذا التعبير - يقع فيما بين نهاية فترة الانتداب والانسحاب البريطاني عام 1971 من الخليج العربي ثم الارتفاع المفاجيء في أسعار النفط في أعقاب حرب أكتوبر الخالدة سنة 1973 ، فيما تركز الاهتمام الدولي المتامي بالنفط وبالاحتياجات النفطية مما أعطى نسقاً جديداً لما يمكن أن تكون عليه الأمور في حال تضامن العرب وتكاتفهم ضد الشرور المحدقة بهم . من هذا المنطلق أين المستعمر متضامناً معه من يلبس العباءة العربية أن الأمر خطير ، ولا بد من وضع حد لنجاح التضامن العربي مهما اشتد الخطب وعظم البلاء . إن الواقع الملموس لحال الأمة وتضامنها الموعود يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك بأن السواد الأعظم من أبنائها يرون في

مقدمة

يزغ مفهوم التضامن العربي من الحاجة الماسة إليه ، تسبقها اللفة له عند حضوره والحزن عليه عند غيابه . فهو حجر الزاوية العالية والمودع الفوري لكل الأمور والعنصر المشارك في كل القضايا العربية مهما ضغر شكلها أو كبر حجمها ، وهو الشمس الساطعة التي تضيء بنورها الوضاء طريق السلامة لتسير عليه أجيال كرست حياتها له تبحث عنه ولا تجده ، فتهيم على وجهها في هذه الدنيا الفسيحة لا تدرى ماذا تفعل ، وهي حلم الملائكة من البشر أضلوا الطريق في الصحراء الشاسعة بعد أن صارت عليهم الدنيا بما رحبت وتجاوزت صبرهم حدوده بعمق البلاء ومشقة العناء ، فكان الحلم طريقهم للتعبير والتثمير ، واستمرت في ترديدها أنشودة عبرت سماء الحرية واستقرت في أعماق من هامت به وهم بها ثمن النصوت بكونكها الدرى فكان الحب عربياً وبات النبض عربياً وأضحى العقل والجسم والفؤاد ينبض بالعروبة إلى أن رُمي بحجر المستعمرين يساندهم من انتسب إليانا بالشكل وانضم إليهم بالمضمون .

وأضحى التضامن العربي الجريح قدر هذه الأمة ونصيبها ، تضامن متروح الفؤاد ، خائز القوى ، عاجز القدرة ، لازمها فترة طويلة فكان بمثابة الحاضر الغائب في كل القمم الـ 22 العربية التي احتضنتها العاصمة العربية منذ عام 1964 حتى عام 1996 ، وأصبح كالأسد المصاب في عرينه يندب حظه العاثر خلال سنوات طويلة من عمر هذه الأمة الخالدة .

إن الأسباب الحقيقة الكامنة وراء اخفاق

السياسية بين الدول الأمر الذي حمل العالم العربي المسؤولية القصوى لمواكبة حركة المسار الدائري للتاريخ البشري في إطاره الجديد . فتحديات العولمة والتطبيق العلمي للديمقراطية بالشكل والمنسوب ، والانغماس في الأسواق العالمية ، يتطلب من العرب أولاً وقبل كل شيء تضامنهم وتعاونهم ودرجة استعدادهم للخوض في غمار عالم جديد يزهو بثواب التضامن والتعاون والعمل المشترك .

من هذا المنطلق حرصت الشعبة البرلمانية الكويتية على المساعدة ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً في إيجاد الأرضية المناسبة لتضامن عربي شامل يحفظ للأمة كيانها واستقرارها ومجال تطورها لتواكب ركب الحضارة العالمية في وقت أصبح العالم قرية صغيرة لا مكان فيه للمتخلفين .

في هذا الملتقى العربي نحاول جاهدين مناقشة التضامن العربي من جميع جوانبه ، ما هي الطرق المؤدية له ، والأشياء التي تعيق تنفيذه وإنجازه على الوجه الأكمل . وما دمنا على قناعة تامة بفائدة الهدف ، فلا بد من ركوب الصعب للوصول له .

أولاً : أهداف التضامن العربي

1 - يكون للتواجد العربي في المجتمع الدولي نقل لا يستهان به لما يملكه الوطن العربي من خيرات كثيرة من مال وعماله وأراضي زراعية وثروات طبيعية مما يؤهله ليكون منافس جيد للمنظومات الاقتصادية الموحدة سواء كانت في آسيا أو أوروبا أو أمريكا مع دول أمريكا اللاتينية .

2 - بلورة موقف عربي موحد وضاغط في المنتديات الدولية سواء من حيث الطرح أو التصويت . وخير مثال على ذلك هو ترشيح د. أحمد فتحي سرور من قبل المجموعة العربية ليكون بعد ذلك رئيساً للاتحاد البرلماني الدولي . كما أن من ثمرات التضامن العربي إدراج قضية القدس على جدول أعمال المؤتمرات البرلمانية عدة مرات إلى أن تحقق ذلك أثناء

الخلافات العربية - العربية السبب والسبب للغفوة والخصام ، والحالة المتردية التي وصلنا إليها . وهي في الوقت ذاته عامل الهدم الذي استطاع ضرب جدار الوحدة عدة مرات حتى بات الجدار متصدعاً لا يقوى على حمل شيء من مسؤولياته ولو كان يسيراً . ثم جاءت الطامة الكبرى في الثاني من أغسطس عام 1990 لينهار الجدار الوحدوي وينهار معه كل أمل تعلق به العرب لينتبعوا تضامنهم ، إلا أن الضربة كانت قاسية إلى درجة تتأثرت بها أجزاء الوحدة العربية الشامل وتطايرت أسلانها على نحو بلغي ينذر بعدم المقدرة على تحقيق التضامن العربي خلال العهد المنظور .

إن الاعتداء والاحتلال العراقي على دولة الكويت هوأسوأ ما يمكن وصفه بمصيبة مرت بها الأمة العربية خلال فترة وجودها ومرحلة تجديد كيانها كامة تزيد اتخاذ تضامنها نبراساً لحلحلة مشاكلها ، وأضحت الأمة بهذا المصايب الجلل أمّة ضعيفة مهيضة الجناح لا تقوى على النهوض لمستوى الحدث بعد أن دخلت جميع أجهزتها الامتحان الصعب ولم تستطع تجاوزه بالامتياز المطلوب .

ويبقى التضامن العربي السر الأبدى في روعة الأداء كأنه الكوكب الدرى يتلألأ في سماء عالم يتعجب بالمتغيرات ذات الإيقاعات السريعة والعوامل المتتجدة . فالعربي مطالب اليوم أكثر من أي وقت مضى بإثباتات الوجود وتحديد المواقف لتحقيق الأمل المعهود والسير بخطى ثابتة نحو الباب المؤدية إلى القرن الجديد وهو يحمل في عقله فلسفيات العصر وطرق تطبيقها على المستويين الداخلي والخارجي .

إن عالم اليوم يرتبط بتفوقه التكنولوجي وهيمنته العالمية بحركة السوق التي ما انفك تندف باستمرار بكثير من البلدان والشعوب المختلفة إلى الوراء ، وتجعل الفجوات منسعة الهوة .

ولقد جاء مفهوم العولمة ليختزل الجغرافيا

خطوات التطبيع مع إسرائيل وإيقاف كافة التعاملات معها وإغلاق المكاتب التجارية والبعثات حتى تتصاعد لباحثات السلام في الشرق الأوسط طبقاً لمبدأ الأرض مقابل السلام وتتفيد جميع ما اتفق عليه في مدريد .

8 - العمل على إنشاء محكمة عدل عربية حل المشاكل والخلافات بين الدول العربية وجعل قراراتها نهائية وصارمة تجاه الدول المخطئة ، ويكون لها وحدها الاختصاص بالفصل بالمنازعات .

9 - وجوب الاستفادة من المنظومات السياسية والاقتصادية التي تقوم بين الدول المتقدمة ، كالسوق الأوروبية المشتركة والعملة الأوروبية الموحدة التي ابنت من هذه الوحدة وقامت بتدويب جميع الخلافات السياسية والعمل على ربط الوطن العربي بما يحقق فائدته من هذه التجمعات والمنظومات وبما يجعل مصالحة الاقتصادية والسياسية متوحدة .

10 - تفعيل آلية للدفاع العربي المشترك ضد أي تهديد داخلي أو خارجي على أي دولة عربية ، وتحريم استعمال القوة المسلحة في أي نزاع قد ينشب بين الدول العربية .

إن تحقيق التضامن العربي يجب أن يقوم على مبدأ المصارحة والمصالحة ، حتى تتم تصفية وحل الخلافات والاعتراف بالأخطاء التي ترتكب ضد أي بلد عربي . كما يجب العمل على معالجة جميع الآثار السلبية الناتجة عن إخلال أي طرف عربي بإلتزاماته المنصوص بالميthic . وفي هذا الإطار ، يجب على المؤتمر أن يعمل على ما من شأنه معالجة الآثار السلبية للعدوان العراقي الآثم على دولة الكويت . والإفراج عن الأسرى والمرتديين الكويتيين الموجودين بالسجون العراقية ، وتتفيد جميع التزاماته المنصوص عليها بقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة بحرب تحرير دولة الكويت .

لقد كان للكويت من قبل كارثة الغزو العراقي دور مشهود وملموس على الأصعدة

المؤتمر البرلماني الدولي الذي عقد في مدينة سينيول بالإضافة موضوع القدس كيند إضافي وكذلك مشكلة المياه التي قام مجلس الأمة الكويتي بطرحها مؤخراً في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي التاسع والخمسين الذي عقد في ناميبيا «ويندهوك» والعمل على إقرارها في جدول أعمال مؤتمر موسكو .

3 - الاتفاق على العديد من القضايا التي تهم الوطن العربي مثل الإرهاب كظاهرة عالمية يجب وضع الحلول الجذرية للتخلص منها عن طريق سن التشريعات وصولاً لمبدأ تبادل المعلومات بين الدول العربية في هذا الشأن .

المثال لا الحصر فلسطين - سوريا - لبنان - الغزو العراقي على الكويت - الإرهاب في كل من مصر والجزائر واستغلال الفضاءات لخدمة القضايا العربية والقضايا الإسلامية .

4 - العمل على تفعيل دور الاتحاد البرلماني العربي في تحقيق التضامن العربي المشترك من خلال سن التشريعات والقوانين التي تسهل للحكومات العربية إطار التعاون مع بعضها البعض .

5 - تعزيز دور جامعة الدول العربية والعمل على تطوير ميثاقها بما يتاسب مع المرحلة الراهنة من العمل العربي المشترك وبما يكفل تشييط دورها وزيادة فاعليته في تحقيق المصلحة العربية المشتركة ومعالجة الأزمات بكفاءة وإيجاد الآية الازمة لتحقيق ذلك .

6 - الالتزام والعمل على تطبيق قرارات مجلس الأمن وبخاصة ذات الصلة بالقضايا العربية العادلة والتي منها القضية الفلسطينية وجنوب لبنان والجولان السوري ، وكذلك ما يخص النظام العراقي وضرورة تطبيقه لقرارات مجلس الأمن . وعدم الكيل بمكيالين عند المطالبة في تطبيق قرارات معينة وتجاهل أخرى نتيجة لإزدواجية المعايير .

7 - تضامن الدول العربية في إيقاف

لتجزئة الوطن العربي ، وتفتت أوصاله كي يكون عاجزاً عن الحركة تجاه رفض هذا المخطط . وتعتمد الخطط الإسرائيلية في هذا المجال على أن العالم العربي والإسلامي يعج بالكثير من المشاكل والخلافات والأزمات الداخلية التي تمزقه وتجعله غير قادر على مواجهة التحديات .

المرحلة الثالثة بدأت عندما تعرضت دولة الكويت في الثاني من أغسطس 1990 م لعدوان عراقي آثم تجسد باحتلال دولة عربية لها وجودها ، وكيانها السياسي المعروف في المجتمع الدولي والإسلامي والعربي . هز كيان الأمة العربية وأطاح بروح التفاهم والتوأم ، وخلف جروحاً في الجسد العربي لا تقل حدة ألامها عن الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية إن لم تكن أكبر منها بسبب توجيهها من أيدي عربية . وقد كشف العدوان العراقي على دولة الكويت عجز النظام العربي مثلاً بجامعة الدول العربية عن بلورة آلية خاضعة لمعالجة الأزمات والمشكلات الناشبة بين الدول العربية وتشمل هذه الآلية أجهزة ومؤسسات ولجان تحكيم ومجلس حكماء وقوات عربية يمكنها الفصل بين أطراف الخلاف .

أن معوقات التضامن العربي كثيرة ومتشعبة، ويمكن تلخيصها على النحو التالي :

الخلافات العربية - العربية

عند تتبع الخلافات والأزمات العربية - العربية نجد أنها لا تحل بشكل قطعي ونهائي ، وإنما يجري تهدئتها ، ونادرأ ما يتم إثناء صراع أو خلاف ما يحدث بين بلدين عربين شقيقين بشكل جذري وحاصل بقاعة تامة من طرفي الخلاف ، ويبقى هذا الخلاف أو الأزمة كالبركان تحت غطاء ، وتسوية مؤقتة ، وتهدئته ضاغطة بتأثير عوامل مختلفة .

وما أن يكاد تأثير تلك العوامل أن يخف أو يزول حتى ينفجر الخلاف مرة أخرى . من أبرز أمثلة الخلافات العربية هي النزاع والصراع حول الحدود ، حيث تعتبر قضايا

السياسية والاقتصادية والتنموية والثقافية والوحودية ، ولقد كانت رسالة الإخاء العربية تنقل من خلال أبناء الكويت إلى كل دول الوطن العربي ، كل فيما يخصه ، إن إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية يعتبر أهم مؤسسات الإنماء الاقتصادي والاجتماعي ليس في الوطن العربي وحده ، وإنما في العالم الثالث بشكل عام ، ولقد قامت الكويت بكل هذه الجهود من منطلق قناعتها بإلتزاماتها العربية والإنسانية ، بالرغم من أن بعض هذه المساهمات تعطي الأولوية على بعض الاحتياجات الداخلية التي تحتاجها دولة الكويت .

إن موقف الكويت في مساندتها لقضايا العربية لا يحتاج إلى تأكيد ، ومن هذا المنطلق طالب بوجود استثمار مشترك بين الدول لتحقيق المصالح المشتركة من واقع قناعاتها الاستثمارية خطوة رائدة نحو التضامن الذي نسعى دائماً وأبداً لتحقيقه ومن ثم نسعى لحصد فوائده .

ثانياً : معوقات التضامن العربي

لاشك في أن واقع الأمة العربية لا يسر أي عربي ، ولا يبعث إلى الارتياح ، بسبب الحالة المتردية التي يعاني منها . وهي عبارة عن مزيج من حالة التجزئة والتشرذم التي باتت سمةعروبة وجاءت نتيجة تراكمات وأحداث تاريخية متعاقبة . ويمكن تقسيم وقائعها إلى ثلاثة مراحل المرحلة الأولى تبدأ بعد التحرر من الدولة العثمانية وتقسيم الوطن العربي وفق معاهدات واتفاقيات حماية وانتداب واحتلال ، حيث لم تكن هذه التجزئة تعبيراً عن إرادة الشعب العربي أو تجسيداً لرغبتة ، لأن تقسيم الوطن العربي الكبير إلى دوليات جاء تحقيقاً لمصالح أجنبية في التفرقة وخلق الخلافات والأزمات العربية - العربية ، المرحلة الثانية خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وهضبة الجولان السورية وجنوب لبنان والتي تعبير بمثابة تنفيذ لمخطط الكيان الصهيوني

في الأساس بين الأمم المتحدة وال العراق ، علماً بأن الكويت والعراق جزء من النظام الدولي الأمر الذي يفرض على العراق تطبيق كافة قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة بحرب تحرير دولة الكويت وعلى رأسها القرار رقم 687 الذي أقره النظام العراقي بإطلاق سراح الأسرى والمرتبطين وإعادة المسروقات والالتزام بدفع التعويضات ، كما جاء ذلك أيضاً انسجاماً مع قرارات الاتحاد البرلماني العربي في مؤتمرات الرباط في أبريل 1995 م ودمشق في مايو 1996 والقاهرة في مايو 1997 . وسوف يظل الملف العراقي مفتوحاً طالما المسؤولين العراقيين يخترقون قرارات مجلس الأمن الدولي ، وما جاء على لسان نائب الرئيس العراقي طه ياسين باعتبار قرار ترسيم الحدود رقم 833 بين دولة الكويت والعراق قراراً غير ذات قيمة قانونية مما يؤكد أن العراق وفقاً لهذا التصور يعتبر أحد العوائق الأساسية في سبيل تحقيق التضامن العربي .

وتظل قضية تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية وتداعياتها تشكل هاجساً آخر وحقيقةً ليس لدولة الكويت فقط ولكن للدول المجاورة وللشعب العراقي والمنطقة ككل .

القصور في بعض نصوص ميثاق الجامعة العربية :

يعاني ميثاق جامعة الدول العربية من القصور في بعض نصوصه والتي تتعلق بالتدابير اللازمة للتصدي للعدوان وقمعه وكذلك ما يتعلق بنظام التصويت على الإجراءات أو التدابير التي يلزم اتخاذها في إطار نص المادة السادسة من الميثاق . وتشير هذه المادة إلى هذه التدابير وتفسر على « أن أي إجراء من إجراءات الأمن الجماعي في إطار الجامعة العربية إنما يشترط لاتخاذه وطبقاً لنص المادة المذكورة أن يصدر مجلس الجامعة العربية قراره بشأنه بإجماع الدول الأعضاء عدا صوت الدولة المعنية » .

وعلى مثل هذه الشاكلة ، فإن بعض

الحدود بين الأقطار العربية المجاورة تشكل بورة للصراع والمطالب الإقليمية التي لم يتم حسمها وحلها بشكل نهائي . وإذا اعتبرت قضايا الخلافات العربية - العربية حول الحدود هي القاعدة في الخلافات فإن الاستثناء الأسوأ في تاريخ الأمة العربية المعاصر هو العدوان والاحتلال العراقي الآثم على دولة الكويت والذي جاءت تداعياته السيئة على التضامن العربي . وفي هذا المجال يمكن أن نسلط الضوء على العدوان العراقي كأحد المعوقات الأساسية في تحقيق التضامن في الفقرة التالية : العدوان العراقي الآثم على دولة الكويت :

تعتبر صيغة النظام العربي سواء كان ذلك قبل الغزو العراقي أو بعد حرب تحرير دولة الكويت صيغة غير مقبولة ، لأنها غير قادرة على توفير الحد الأدنى من الاتفاق على المصالح القومية العليا أن الالتزام العربي بضمان وحدة الأراضي واستقلال الدول واحترام السيادة في منظومة العمل العربي المشتركة لا يتصف بالشمولية المطلوبة ، والجدية المؤثرة ، ولذلك جاء الغزو العراقي على دولة الكويت ليكشف هشاشة هذا الالتزام ، وليحدث شرخاً عميقاً في جدار التضامن والوفاق العربي . أن تداعيات هذا الأمر على المدى المنظور والبعد سوف تؤثر سلباً مالما يتم إعادة النظر في الوضع العربي الراهن ، وإيجاد قاعدة ثابتة يرتكز عليها النظام العربي بشكل جماعي ينطلق منها نظام دفاعي مشترك ذو فاعلية ومصداقية منعاً لتكرار تجربة العدوان العراقي . وبالرغم مما تعرضت له دولة الكويت من عدوان واحتلال عراقي سافر إلا أنها تؤيد أي مساعٍ عربية من أجل لم الشمل العربي بشرط التأكيد على أن يسبق هذه المصالحة مصارحة حقيقة تسفر عن تحديد مسؤولية كل طرف متسبب بالشرخ الذي تعرض له العالم العربي . وفي هذا السياق سيظل الملف العراقي مفتوحاً أمام العالم وليس أمام دولة الكويت ، لأن مشكلة هذا الملف تبقى

البرلمان العربي الموحد يعكس أهم الخطوات الرئيسية نحو تضامن عربي كون هذا التضامن يبدأ من قاعدة الشعوب والجماهير العربية يمثلونهم نواب الأمة الذين يتրجمون تطلعات وغايات الشعوب العربية إلى قرارات تشريعية ملزمة وغير تجربة برلمانية يمكن الاستفادة منها في هذا المجال هي تجربة البرلمان الأوروبي والذي بموجبه أصبح لكل مواطن أوروبي صاحب صوت انتخابي الحق في انتخاب أعضاء البرلمان انتخاباً مباشراً.

القصور في تحقيق التكامل الاقتصادي

تكمّن أسباب القصور في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في الأوضاع السياسية والاجتماعية التي تمر بها الدول العربية والتي تؤثر على عملية التكامل ومن أهم الأسباب والمعوقات السياسية التي تعترض تحقيق التكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية هي الغزالة التي خلفتها مرحلة الاستعمار الأجنبي للبلاد العربية وتقييم الوطن العربي إلى عدة كيانات مما خلق نوع من الإرتباط الاقتصادي والسياسي مع دول خارجية.

إن خلق هذا الوضع يشوّه شيء من الخوف والشك في مستقبل هذه الدول ، فما قد يؤدي إليه التعاون فيما بينها في مجالات عدة قد تؤدي إلى ذوبان بعض أقطار الدول العربية وخاصة القيرة مما قد يوقدها في استعمار آخر يفقدها استقلاليتها .

إن التفاوت في درجة الغنى بين الأقطار العربية ، قد جعل بعض الدول العربية الغنية تشعر بأن العمل العربي المشترك سيؤدي إلى إتفاق وإهدار أموالها لمصلحة أقطار فقيرة . إن تحسين أوضاع الشعوب نتيجة لعمليات الإنفاق الغير مثمر والذي يستغل في الحاجيات الاستهلاكية سيكون هدر لا مبرر له ، في أو يكون على حساب الأمن والاستقرار ، خاصة إذا كان هذا الإنفاق موجهة للدولة تفوقها قوة سكانية وجغرافية وعسكرية . وفي الوقت ذاته يؤدي تقويتها إلى تطلعات توسيعية على حساب

النصوص يجب إعادة صياغتها وغربلتها لكي تتواءم مع متطلبات المرحلة المقبلة وتناسب مع حجم الأحداث .

حدودية فعالية معاهدة الدفاع العربي المشترك :

ضمن المعوقات الأساسية التي تحول دون تحقيق تضامن عربي يتصف بالفعالية هو محدودية وقصور معاهدة الدفاع العربي المشترك التي دعا إليها مجلس الجامعة العربية استكمالاً لميثاق الجامعة ، وكان من المفترض أن تضع المعاهدة أساس التضامن في الدفاع الجماعي عن الأمن القومي العربي . وتنص المادة الثانية من المعاهدة « بأن الدول المتعاقدة تعتبر كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها ، أو على قواتها ، اعتداء عليها جميعاً » ، وبالرغم من ذلك فإن المعاهدة لم تعط للأجهزة المختلفة التي قامت بإنشائها سلطة اتخاذ التدابير العسكرية الفعالة لمواجهة العدوان في الحالات الطارئة ، كما أن الدول العربية الأطراف فيها لم تتخذ التدابير العسكرية لتوحيد القوى وتطويرها وترفع مستوى كفاءاتها القتالية بغية الاستعانة بجهودها المشتركة في الحرب للدفاع عن الدول العربية في مواجهة أي عدوan قد يقع عليها .

أن من الواضح أن الأجهزة العربية لم تستطع استيعاب هذا النص بالشكل المطلوب . ويستثنى من ذلك دول مجلس التعاون الخليجي إضافة إلى مصر وسوريا والمغرب التي قامت بتطبيق هذا النص حرفيأً أثناء كارثة الاحتلال العراقي الآثم على دولة الكويت .

عدم وجود برلمان عربي موحد :

إن تأسيس برلمان عربي موحد يضم الدول العربية على غرار البرلمان الأوروبي ، سيكون خطوة متقدمة في مجال دراسة وإقرار مشروعات قوانين تعمل على استكمال مقومات التضامن العربي الذي تتشدّه الشعوب العربية في جميع المجالات التنموية والسياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية . إن إنشاء

على العمل الاقتصادي العربي المشترك إلا أنه من الممكن علاج هذه الآثار والتغلب عليها جميعها إذا كانت الإرادة السياسية العربية قد التزمت التزاماً حقيقاً ومخلصاً بهذا العمل الاقتصادي العربي المشترك ، وعملت على تحقيق متطلباته على نحو حقيقي وفعال من خلال إزاحة عوامل الخلاف بشتى أنواعه والقضاء عليه ، وتهيئ الطرق للوحدة الاقتصادية العربية الشاملة التي تعتبر البنية الأولى في طريق تحقيق التضامن العربي المنشود .

إن نجاح التجمعات والجسم العربية بابحثوا نقاط الخلاف وتكتيف نقاط التلاقي بين أطراقها مرهون بالنوايا الصادقة والجهود المخلصة ومقررون بالعمل المتواصل والسعى الدؤوب لتحقيق التضامن العربي المفقود والتعاون المقتصد والتأزر المطلوب لمواجهة الأخطار المحدقة بنا وتحطي الصعاب المطلوب منا لضمان مستقبل مشرق لأجيالنا العربية القادمة .

هذه الدولة الغنية خاصة إذا كانت صغيرة كما حدث في الغزو العراقي لدولة الكويت .

إن اختلاف الأنظمة السياسية بين الدول العربية وأشكال نظم الحكم قد تسبب في تباين الولايات الاجتماعية ، والفكرية ، وما يعكس من خلافات حول هدف الوحدة الاقتصادية العربية وسلبياتها ، الأمر الذي أدى إلى عدم وضوح الأهداف السياسية وعدم استقرارها ، ناهيك عن أثر انعكاس الخلافات السياسية على العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية .

إن العوامل الخارجية والسياسية والاقتصادية قد لعبت دوراً في خلق نوع من الارتياح للدول العربية في تعاملاتها الخارجية على حساب تعاملاتها داخل البلدان العربية . ويعول الكثير من الساسة العرب أن من أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية هو غياب الإرادة السياسية اللازمة ، التي من شأنها أن تسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي . فمهما كانت هناك من سلبيات وأثار



٦ - ورقة عمل الشعبة البرلمانية اللبنانية حول : لبنان . إسرائيل : العدوان المستمر

من دون أن توقف المؤامرات ضده ، وال الحرب عليه لتنفيذ أطماعهم فيه ، واستعباده مستقبلاً كتهديد محتمل للكيان الصهيوني نظراً لموقعه الاستراتيجي الذي يهدد شمال هذا الكيان ، حيث أن جريدة « فلسطين » اليهودية الصادرة عام 1917 ، اعتبرت أن « الحد الاستراتيجي الطبيعي الوحيد لحماية الدولة اليهودية هو القطاع الضيق الذي يقع في الشمال من صيدا إلى أقصى الحد الجنوبي للبنان ، والحد الطبيعي الآخر هو وادي البقاع - وجبل الشيخ وتحصينهما بشكل يكفل السيطرة على المخرج الجنوبي لهذا الوادي » .

وفي تقرير إسرائيلي نشر في كتاب « خنجر إسرائيل » للصحافي الهندي « كارنجيا » جاء أنه « يمكن تأمين سلامة مناطقنا الحيوية في الشمال بإنشاء خط دفاعي على محاذة نهر الليطاني ، وبذلك نحمي الجليل وحيانا . إن احتلال الجليل حتى نهر الليطاني سيسهل الدفاع عن الحولة وسيعزل لبنان عن سوريا كما أن احتلال هذه المناطق سيقصر من خط حدود إسرائيل .

وعلى هذه الخلفية التوسعية والعدوانية شنت إسرائيل حروباً ضاربة ضد لبنان ، وارتكبت عشرات المجازر بحق أهله ومن أبرز هذه المجازر :

مجازرة حولا (1948) ، مجزرة صلحا (1948) ، غزو مطار بيروت (1968) ، مجزرة صيدا (1975) ، مجزرة قحانين 1976 ، مجزرة بنت جبيل (1976) ، مجازر الخيام وكونين وراسيا وانفجار العباسية والصرفند (1978) ، مجازر جوية وبحرية (1981) ، مجازر غزو العام 1982 ، مجزرة جنا (1983) مجزرة بعلبك (1984) مجزرة

العدوان الإسرائيلي المستمر بأشكال مختلفة على لبنان منذ العام 1948 إلى اليوم ، كان جزءاً أساسياً من الاستراتيجية الصهيونية ضد المنطقة العربية ، باعتبار أن لبنان هو الحلقة الأضعف في المنظومة العربية ، برأي القادة الصهيونيين ، وتفتيته . إن لم يكن بالإمكان تدميره . مسألة ضرورية لإجاح فكرة « الوطن القومي اليهودي » باعتبار أن لبنان يمثل التقى التام سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً للكيان الصهيوني المستولد ، لهذا كان جزء كبير من الإرهاب الصهيوني موجهاً ضد لبنان للقضاء على هذا النموذج الحضاري الحي للتعايش بين مختلف الأديان وكان من نتيجة التدخل الصهيوني في لبنان الحرب الدموية التي شهدتها منذ أواسط السبعينيات وإلى أواخر الثمانينيات ، والغزوات المتكررة لأراضيه ، والاعتداءات على جنوبه بصورة خاصة ، وتوجت هذه السياسة العدوانية بالغزو المدمر عام 1982 ، لثلاثي الأرضي اللبناني ، وحصد الإرهاب الصهيوني هذا آلاف الشهداء والجرحى وعشرات القرى المدمرة وألاف المنازل المهدمة ، وتدمر شبه كامل لكل مقومات الحياة الاقتصادية والخدماتية والترívية والاستثنائية .

لكن صمود لبنان ، أحبط السياسة الصهيونية، وجعل القادة الصهيونيين يعيدون النظر بسياساتهم تجاهه بعد ما أصبحت هذه السياسة من أعقد حلقات الصراع العربي - الإسرائيلي ، وبات لبنان بنظر الصهيونيين « البلد الذي يستهلك محليه » و « في تمام إسرائيل » ، مما فرض عليهم - حالياً على الأقل - استعادة كموقع محمل لاستمرار التوسيع ، ومركز للتحالف السياسي والطائفي ،

إقليم الفلاح) ، مجلد زون (القطاع الغربي) ، كفرا ، وأحراج الفارسية ، وبرعشيت (القطاع الأوسط) ، دير تعنايل (البقاع الأوسط حيث سقط 11 شهيداً و27 جريحاً) جبل أبو راشد ، وتلال الجبور وميدون (البقاع الغربي) .

كما مشطت المروحيات الإسرائيلية أطراف القطاع الأوسط (تبنين وياطر ، وكفرا ، وحداثا ، وبرعشيت) ، وتلال البقاع الغربي .

قصف مدفعي

أطلقت المدفعية الإسرائيلية 1570 قذيفة مدفعية و47 صاروخ أرض - جو ، و3 صواريخ تاو ، وشمل هذا القصف قرى وبلدات: المنصورى والقليلة ، ومجدل زون وجبل البطم والحنية والعزبة (في القطاع الغربي) ، وبرعشيت ، وحداثا ، وأطراف تبنين ، وحاريص ، ورشاف ، وياطر ، وكفرا ، وصربين بـ 300 قذيفة انشطارية وحارقة (في القطاع الأوسط) ، والنبطية الفوqa ، وكفر تبنين ، وتلال كفر رمان ، وحيط ميدون ، وشوكين ، ومزرعة كفر دجال ، والمربيعة ، وفرون والغندورية (في منطقة النبطية) و (في إقليم الفلاح) أطلق موقع العدو في ثلاثة السويداء صاروخ تاو مباشر على الشقيقين محمد وحسين مقلد في خراج عربصاليم فاستشهد محمد (17 عاماً) وجراح حسين ، وسبق ذلك إطلاق موقع العملاء في بئر كلاب صاروخاً مماثلاً على سيارة مدنية على طريق اللويزة فاحترق بكاملها ونجا سائقها بأعجوبة (وفي البقاع الغربي) كاد قصف طريق زلايا - يحرم بخمس قذائف يوقع مجزرة بطلاب من قليا كانوا ينتظرون في حافلة مدرسية إلى مشغرة وعيتيت . كما قصف الأحياء السكنية في مشغرة .

الشهداء

سقط ، في شهر أيار (مايو) 1998 ، ستة عشر شهيداً هم : محمد المقلد ، وصالح عطية الخالد ، محمد مسلماني ، إبراهيم فقيه ومحمد علي حسيني (اللبنانيون) إضافة إلى أحد عشر

جيشيت (1984) ، مجازر صير الغربية والزرارية وحومين التحتا ومعركة (1985) ، مجازر عدون تموز (1993) ، مجزرة دير الزهراني (1994) ، مجزرة النبطية الفوqa (1995) ، مجازر المنصورى وقانا والنبطية الفوqa وسحمر (1996) ، مجازر صيدا والكافور وعربصاليم (1997) .

وكانت حصيلة هذه المجازر المتقلدة 1771 شهيداً وآلاف الجرحى يضاف إليهم 73 ألف شهيد وجريح في غزو العام 1982 وحده . ولا تزال المجازر مستمرة .

إلى سياسة القتل هذه ، مارست الدولة العبرية ، أنماطاً مختلفة من الاعتداءات كاعتقال مئات اللبنانيين المناوشين لسياستها وزجهم في الخيام وسجون فلسطين المحتلة ، وإبعاد وتهجير عائلات بكمالها ، وسرقة المياه وخصوصاً مياه الحاصباني والوزاني واللبيطاني ، واقتطاع وضم آلاف الدونمات ، من الأراضي اللبنانية المحاذية للحدود وضمها إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة ، واحتلال عشرات القرى والمزارع وتهويتها ، وممارسة عمليات التطهير والتهويد لمختلف نواحي الحياة في الشريط الحدودي المحتل ، ومحاولة ربطه اقتصادياً وخدماتياً بالكيان الصهيوني ، وضرب الزراعات الأساسية في المنطقة لدفع اللبنانيين إلى العمل في إسرائيل ، وتهويد القطاع الاستشفائي والقطاع التربوي والقطاع الثقافي ...

ولا يزال العداون قائماً ... والتصدي له مستمراً ...

الوضع الميداني في

الجنوب اللبناني والبقاع الغربي

خلال شهر أيار / مايو (1998)

الغارات الجوية

بلغ عدد الغارات الجوية التي نفذها الطيران العربي الإسرائيلي خمس عشرة غارة توزعت على المناطق الآتية / منطقة سجد وحسينية البلدة ، ومزرعة عقماتا ، ووادي جون (في

وعن المعتقل غسان ضاهر من « شيئاً » بعد ما أمضى 12 سنة في سجن الخيام أيضاً ، وعن غانم مرعي ناجي من « راشيا » بعد أن أمضى 3 سنوات في السجون الإسرائيلية ، إضافة إلى الإفراج عن أحمد بنجك بعد اعتقال دام سنتين في سجن اللد .

- وفر المجند في الميليشيات اسماعيل فارس من شيئاً وسلم نفسه إلى الجيش اللبناني .

الحصار

فرض حصار على بلدة الهميارية ، وعلى بلدة السريعة « جزين » وحصارت بلدة شيعين ومنع أهلها من الخروج منها والدخول إليها .

المبعدون

أبعدت القوات الإسرائيلية عائلة الأسير المحرر غسان ضاهر (شيئاً) إلى خارج المنطقة المحتلة وتضم : والده موسى ووالدته شهرة عطوي ، وشقيقته مني وابنتها مايا .

وأبعد من (شيئاً) أيضاً إلى خارج المنطقة الحدودية المواطن ابراهيم حسن هاشم وزوجته خولي دلة .

الأضرار المادية

أدى القصف الإسرائيلي إلى تضرر 8 منازل وسيارات في « المنصوري » ، ومتزلاين في « مجل زون » ، وفي « حداثاً » تضررت مدرسة البلدة ومنازل المواطنين : منصور منصور ، وأحمد بلوط ، ومحمود مروة وفائز منصور ، ومتزلي حسن ومحمود حمدان ومحطة محروقات في « كفراً » ، وتسبب القصف بحدوث حراقق كبيرة بين حداثاً وبيت ياهون وببرعشيت أنت على كروم الزيتون وحقول القمح ، كما تضررت مدرسة « كفر تبنيت » و 8 منازل في البلدة ، إضافة إلى منزل في النبطية الفوqua ، و 13 منزلاً و 3 سيارات في جباع والمنصوري وياطر ومجدل زون ، وتقدمت قوة كومندوس إسرائيلية وفجرت منازل في بلدة سجد المهgorة .

- ادخال 10 مدافع من عيار 175 ملم إلى

شهيداً فلسطينياً سقطوا في الغارة على دير تعنايل .

الجرحى

بلغ عدد جرحى الاعتداءات الإسرائيلية خمس وخمسين مدنياً عرف منهم « في المنصوري » : كاملة حمادة (50 سنة) ، علي ياسين خشب (70 سنة) ، وابنته زهرة (38 سنة) ، وفاطمة سور (55 سنة) ، وابنتها أزهار (21 سنة) ، وفتين عامر مدحي (13 سنة) ، وأحمد حسين ملحم (13 سنة) . وفي « ياطر » الفتى ابراهيم سويدان ومحمد عبد الرضا سويدان ، والطفلة ولاء ياسين (7 سنوات) وحسين طباجة (68 سنة) ، في « كفر تبنيت » ولطيفة غندور في « النبطية الوفقا » وفدوى الخالد في « قعقيبة الجسر » وحسين مقلد في « عربصاليم » ، وفاطمة صادر (60 سنة) ، ومحمد العمار (13 سنة) ، وريما عبد الله (18 سنة) ، والطفلة هدايا رضا (6 سنوات) في بلدة « مشغرة » .

وجرح في « حداثاً » مريم منصور ، ومريم صبر ، ومحمد حسن كوراني ، وصالح سويدان . وفي « ميفدون » أحمد صفا ، إضافة إلى 27 جريحاً فلسطينياً سقطوا في الغارة على تعنايل .

المعتقلون

اعتقلت القوات الإسرائيلية 60 مواطناً ، عرف منهم حسين عيسى بعد مداهمة « عيترون » ، إضافة إلى اعتقال محمد عبود ، وقاسم الأسمر ، ويوسف حاموش ، من « عديسة » ، ونایف عيٹ وعلي عيان من « البياضة » . كما أطلق النار على مركب صيد قبلة مرفأ صور وإصابة الصياد علي توفيق برناوي واقتیاده مع مركبه والصيادي حسن عمیص وحسين حمود إلى جهة مجھولة قبل الإفراج عن عمیص لاحقاً .

المفرج عنهم

أفرجت قوات الاحتلال الإسرائيلي عن قاسم حمدان بعد اعتقاله ثلاثة أشهر في سجن الخيام ،

- المسؤول في وزارة العمل الإسرائيلي موشي ديميري يزور الشريط المحتل ويعلن من مرجعيون أن الوزارة سمحت لـ 500 عامل لبناني إضافي من سكان المنطقة المحتلة بالعمل يومياً في إسرائيل ، مما رفع عدد العاملين هناك إلى 3 آلاف عامل .
- قائد المنطقة الشمالية الجنرال عميرام ليفين تفقد القطاع الغربي وبلدة ياطر الطيري برفقه العقيد نواعم والعميل عقلهاشم ، وأكد للمواطنين أن قواته ورغم التزامها تفاصيل نيسان ، ستطلق النار على الأماكن التي تتطرق منها القاذف على الجيش الإسرائيلي والميليشيات ولو كانت هذه الأماكن سكنية ، وقال ليفين إن هناك خطراً من تدهور الأوضاع الأمنية في الجنوب إذا واصلت المقاومة عملياتها .
- قال قائد وحدة الارتباط الجنرال إيريز غورشتاين في العرقوب وأكد عدم الانسحاب الأحادي من الجنوب ، وقال إن الجيش الإسرائيلي والميليشيات متحالفان وهما أعظم قوة عسكرية في المنطقة .
- تلة الشريفة ، و 3 مدافع مماثلة إلى موقع وادي أبو قمح .
- اقتحام سوق الخان الشعبي من قبل عناصر الميليشيات ومصادرة بضائع وفرض غرامات على البائعين .
- إطلاق نار على مركب صيد قبالة صور .
- توسيع موقع تلة عين قنيا ، ودخول مدفع بعيدة المدى إليه تحت إشراف قائد المنطقة الشمالية عميرام ليفين .
- استحداث مركز عسكري في بلدة شمع وسط المنازل وقرب المدرسة .
- رصد حشود عسكرية إسرائيلية عند الحدود مع لبنان بينها بطاريات مدفعية بعيدة المدى وتحمل شارات برترالية .
- أوري لوبراني أكد أن القوات الإسرائيلية لن تسحب من جنوب لبنان ما لم تتوافق بيروت على ترتيبات أمنية على الحدود بين البلدين ، وقال إن ما يسري على الميليشيات الأخرى يجب أن تسرى على ميليشيات لحد ، وطالب بنزع سلاح المقاومة .



7 - ورقة عمل الشعبة البرلمانية المصرية حول العقبات التي تعرّض مسيرة السلام في المرحلة الراهنة واحتمالات عقد قمة طارئة

خطيرة ، لعل أبرز مظاهرها أن مفهوم السلام والمبادئ والأسس التي قامت عليها مسيرته يتعرض لعملية نسف وإهدار كاملين . وهي الأزمة الناجمة عن سياسات حكومة الليكود منذ أن جاءت في يونيو عام 1996 ، والتردد الأمريكي في عهد ولاية كلنتون الثانية في تحديد موقف الولايات المتحدة الأمريكية إزاء انتهاكات إسرائيل للاتفاقات المعقودة مع السلطة الوطنية الفلسطينية وسعتها لتغيير الأسس التي انطلقت منها عملية مدريد .

والواقع أن كل ما تم في عهد حكومة نيتانياهو هو نقض للاتفاقين اللذين تليا إعلان المبادئ الموقع في أوسلو ، وهو اتفاق المرحلة الانتقالية الموقع 28 سبتمبر 1995 وبروتوكول الخليل الموقع يوم 17 يناير 1997 . فالمخالفات الإسرائيلية لالتزامات الواردة في هذين الاتفاقين لا يمكن حصرها وهي مستمرة منذ قيام نيتانياهو إلى الحكم ، ويمكن هنا الإكتفاء بذكر أمثلة صارخة لهذه المخالفات لتبين بما لا يدع مجالاً للشك أن هدف حكومة الليكود هو « هدم ما تم إنجازه في مسيرة السلام وقبول التسوية المشوهة التي يأمل بنيمائين نيتانياهو أن يفرضها على العرب .

فقد رسمت حكومة بنيمائين نيتانياهو ما يطلق عليه مناطق « المصالح الحيوية والأمنية » بشكل يضمن الاحتلال الإسرائيلي لمنطقة « القدس الكبرى » ولمنطقة غور الأردن والخط الأخضر والأراضي المسجلة حالياً لصالح المستوطنات اليهودية بغالبيتها الساحقة ، ومعسكرات الجيش القائمة حالياً ، والمناطق التي تتضمن مخزون وأبار المياه ، والأماكن المقدسة ، إضافة إلى الطرق الرئيسية الواسعة بين

واجهت عملية السلام فترة صعبة في العام الماضي والنصف الأول من العام الحالي بسبب التعتن المستمر لحكومة بنيمائين نيتانياهو منذ توليه منصب رئيس الوزراء الإسرائيلي .. وما زالت هذه العملية التي ترعاها الولايات المتحدة بصفة أساسية تراوح مكانها بعد جمود المفاوضات على المسارين السوري واللبناني ، مما يهدد جهود عملية السلام برمتها ويدفع المنطقة إلى دائرة العنف والتوتر مرة أخرى . فقد بدأ بنيمائين نيتانياهو - منذ وصوله إلى الحكم - في اتخاذ إجراءات من جانب واحد ، متجاهلاً الشريك الرئيسي معه في عملية السلام ، وهو السلطة الوطنية الفلسطينية ، وببدأ يكشف يوماً بعد يوم عن نيات مبيته للتحلل من الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة الإسرائيلية السابقة في اتفاقيات أوسلو ، بل بدأ الترخيص بهذه الاتفاقيات لإفراغها من مضمونها ، وتحويل عملية السلام إلى تحرك من جانب واحد ، هو الجانب الإسرائيلي ، ويُخضع في جميع مراحله للابرادة السياسية وحدها ، مما يعيد العلاقة الفلسطينية - الإسرائيلية إلى أوضاع ما قبل عملية السلام ، أي إلى شكل علاقة ال欺er من جانب سلطة محتلة تجاه شعب تحت الاحتلال لا يملك معظم الوقت إلا الإذعان لما تفرضه عليه سلطة الاحتلال . وهو ما يفرض على العرب - أكثر من أي وقت مضى - العمل الجدي على تعزيز التضامن فيما بينهم من أجل مواجهة ما تفرضه هذه الممارسات الإسرائيلية من أخطار حقيقة تكاد تعصف بالعملية السلمية تماماً .

الممارسات الإسرائيلية وهدم مرجعية العملية السلمية :
لاشك أن عملية السلام أصبحت تواجه أزمة

للإرادة الدولية ، في بناء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية والقدس المحتلة . فقررت بناء مستوطنة جديدة تحت اسم « حوش يارون » وتوسيع مستوطنة « دوليف » المقامة في رام الله بناء 2959 وحدة سكنية ، تضاف إلى خمسين وحدة موجودة الآن في المستوطنة ، وأعلنت بلدية القدس عن خطة متكاملة لطرد أحياء عربية كاملة من حدود ما تسميه إسرائيل بـ « القدس الكبرى » ، ولادخال المستوطنات اليهودية الموجودة حول المدينة في إطار حدودها ، بحيث تغير شكل المدينة وتتركبها السكاني ، فتصبح مدينة يهودية خالصة أحياء وسكاناً ، والعرب بها أقلية لا يعتد بهم ، وبذلك تكون المدينة قد تهويت تماماً عندما يحين موعد القلاوش حول القدس عند حل النهائي .

وطبقاً للتحليلات والدراسات الإسرائيلية ، تتلخص الخطوات النهائية لضم القدس وتتهويدها بالكامل في النقاط التالية :

* تفريغ المدينة من سكانها العرب بالضغط والحصار ومنع البناء ، والتضييق على التجار ، ومنع دخول من يقيم خارج القدس ، ومضايقة عدد المستعمرين اليهود لتصبح اليهود العلية للأكثرية .

* الانتقال من البناء الاستعماري الاستيطاني في القدس العربية وحول الأحياء العربية وال المقدسات الإسلامية واليسوعية إلى إقامة الأحياء اليهودية والمستوطنات الصهيونية داخل المدينة القيمة وفي الأحياء العربية .

* تشديد الضغط الدولي للحصول على الاعتراف بضم القدس ونقل السفارات من تل أبيب إلى القدس كباررة اعتراف بأنها عاصمة الدولة العربية ولا مجال لأي بحث في إقامة عاصمة للدولة الفلسطينية أو لأي طابع عربي للمدينة .

لقد دفع هذا الخطر الذي يحيق بالقدس مصر - ممثلة في مجلس وزرائها - إلى الإعلان عن أن مصر ترفض كل ما يتعارض مع قرارات مجلس الأمن وجميع القرارات الصادرة عن

المستوطنات والطرق الجديدة المزمع شقها وتمهيدها .

ويؤكد هذه النية في بقاء الاحتلال ، كل ما تتخذه حكومة الليكود من إجراءات بقصد التأثير على مفاوضات الحل النهائي . فهي تماطل في تنفيذ الانسحابات وفقاً لما تم التوصل إليه من اتفاقات . كما قامت منذ أن تسلمت الحكم ببناء 19000 وحدة سكنية في المستوطنات القائمة والأخرى الجديدة مثل تلك التي بدأ بناؤها في « جبل أبو غنيم » بالقدس الشرقية . كما قامت في أغسطس الماضي بوقف تحويل عائدات الضرائب إلى السلطة الوطنية الفلسطينية ضمن العقوبات الجماعية التي تمعن في إنزالها بالفلسطينيين . وقد نتج عن سياسة الإغلاق المستمر 40% من الأرض المحتلة وضمهما لإسرائيل . ووفقاً لنصريحت مبارك . فإنها ما زالت راغبة في المحافظات الإسرائيلية . بل وتعييقها والإضافة إليها .

ثانياً : إن كتلة الليكود وأنصارها من اليمين المتطرف قادرة حتى وهي في المعارضة على قطع الطريق على اتفاقات تشمل على انسحابات جوهرية من الأرض المحتلة وإنشاء دولة فلسطينية .

ثالثاً : أنه لم يحدث تغيير جوهري في الثقافة والتقاليد السياسية في إسرائيل ، وهي التقاليد والثقافة المنبتة عن المفهوم المتشدد للصهيونية باعتبارها الأيديولوجية الحاكمة والمختلفة في العقل السياسي الإسرائيلي ، فيما يخص معنى ودلالة ومفهوم دولة إسرائيل ورؤيتها للشعب الفلسطيني ، إن هذه الحقيقة هي ما يجعل التصور الإسرائيلي للمفاوضات من أجل السلام انتهازياً بحثاً وأقل بكثير مما يتطلبه الوفاء بمتطلبات الحل الوسط أو المصالحة التاريخية .

رابعاً : رغم أن العالم راغب في تطبيق مفهوم متوازن للسلام يشتمل على الاستجابة للألماني المشروع للشعب الفلسطيني ولشعار « الأرض مقابل السلام » ، إلا أنه لا توجد أي دولة قادرة على الماضي - وفي تحد سافر

وافقت على إجراء الانتخابات في القدس ، مثل بقية الأراضي الفلسطينية لانتخاب المجلس التشريعي ورئيس السلطة التنفيذية .

وطبقاً للاتفاق المؤقت أيضاً فإنه يجب على إسرائيل أن توقف كل عمل من شأنه التأثير على مفاوضات الحل النهائي التي ستشمل : القدس ، واللاجئين ، والمستوطنات ، والحدود ، ووسائل أخرى تتصل بالتدابير الأمنية والعلاقات مع دول الجوار .. وعلى هذا الأساس يجب على إسرائيل أن تنتفع عن أي عمل يغير من وضع الضفة الغربية وقطاع غزة .

تعزيز التضامن العربي في عملية السلام :

لا شك أن المأزق الذي تمر به المسيرة السلمية الآن ، تتحمل مسؤوليته حكومة بنiamin Netanyahu who اليمينية المتطرفة ، من خلال ممارساتها المتعنتة في تطبيق الاتفاقيات ، وتحديها الصارخ لكل الأعراف والمواثيق الدولية بالعدوان المتكرر على جنوب لبنان ، ورفضها القاطع للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في الجولان ، وحضارتها الاقتصادي وال العسكري للشعب الفلسطيني الأعزل في الضفة الغربية وغزة .. غير أن الأمة العربية قادرة دائماً على الحفاظ على كيانها وروابطها في مواجهة التحديات التي كثيراً ما تتعرض لها ، فلا زالت الأمة العربية تمتلك عناصر الصمود والحركة والقدرة على اتخاذ مواقف قوية في مواجهة التحديات التي يفرضها الصراع العربي - الإسرائيلي ، وتداعيات عملية السلام .

ويجب أن يركز الجهد العربي ، في هذا الإطار ، على الإمكانيات الذاتية لحمل إسرائيل على الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني ، وعلى تنفيذ الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها ، وذلك من خلال ما يلي :

أولاً - العمل على مراجعة المبادئ الصادرة عن قمة القاهرة الطارئة في يونيو عام 1996 وتوفير الزخم اللازم لتفعيلها بقوة على

أرض الواقع العربي وهي ستة مبادئ

الأمم المتحدة حول عملية السلام ، وأن كل هذه المناورات والمساعي الإسرائيلية تتناقض مع الشرعية الدولية ، ومع مبدأ الأرض مقابل السلام . ذلك أن كل خطوات السلام - حتى لو سارت - سوف تصطدم بشدة مع هذه الممارسات الإسرائيلية ، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تقوم بنقل سفارتها رسمياً من تل أبيب إلى القدس في 31 مايو العام المقبل ، مكرسة بذلك وضعاً خطيراً في مسيرة وتاريخ المدينة وعملية السلام .

ومن هنا يصبح أمامنا - نحن العرب - تحدي خطير وحاسم لكي نحوال دون إتمام إسرائيل لخطواتها نحو تهويد المدينة ، وهو تحدي يحتاج منا - نحن العرب - إلى تخطيط وحشد وعمل لإنقاذ القدس ، لأنها ليست شأن فلسطينياً فقط ، ولا إسلامياً فقط ، وإنما هي شأن عربي إسلامي ، والعمل على إنقاذهما يرقى إلى درجة الفريضة ، على كل عربي وكل مسلم . وفي هذا الصدد ، فإن استغراق المنطقة العربية في محاولات إنقاذ عملية السلام يجب ألا يصرفنا عما يدار ويحاك ويتم ترتيبه على أرض الواقع لمدينة القدس ، لأنه لا سلام بدون القدس والاتفاق حول القضية لا عبارات أنها شأنكة أو معقدة أو حساسة ، هو من قبيل المناورة السياسية التي تمارسها إسرائيل لكي تكسب وقتاً تستطيع فيه إكمال مخططها لتهويد المدينة .

وفي هذا السياق ، فإن على الدول العربية أن تبذل ما في وسعها لحمل إسرائيل على وقف كل الإجراءات التي تتخذها من جانب واحد في القدس الشرقية لأنها لا تتمتع بأي حقوق سيادية عليها . فالقدس الشرقية احتلت في أعقاب حرب يونيو 1967 ، وبالتالي فإن قرار مجلس الأمن رقمي 242 و 338 ينطبقان على القدس .. وأولهما أرسى أساس التسوية على أساس الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي الفلسطينية والערבية المحتلة ، وثانيهما نص على صيغة التفاوض للتسوية السلمية .

وقد وافقت إسرائيل على هذه الحقيقة عندما

- المطالبة باستئناف المفاوضات على مسارات التفاوض الثلاثة :

أولاً : بالنسبة لسوريا .. من حيث توقفت المفاوضات والالتزام بما تم التوصل إليه على هذا المسار .

ثانياً : بالنسبة للبنان .. على أساس تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 25 .

ثالثاً : بالنسبة للفلسطينيين .. تنفيذ الالتزامات التعاقدية ، بما في ذلك تنفيذ استحقاقات المرحلة الانقلابية النهائية والتوصل إلى ممارسة الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة .

ثالثاً : التأكيد على مبدأ استمرارية التشاور بين القادة العرب

والذي يعد إحدى القوات المؤثرة في إنجاح أي قمة قادمة ، وفي قدرتها على استقطاب العالم إلى جانب السلام ، ومن ذلك القمة الثلاثية التي استطاعت القاهرة في سبتمبر الماضي بمشاركة الرئيس مبارك والملك حسين والرئيس عرفات ، ولقاء القاهرة بين العاهل المغربي والملك حسين وبين الرئيس حسني مبارك .

رابعاً : إذا كانت التصريحات العربية ، تعبر عن نبض وضمير الشعب العربي تجاه السلام كخيار استراتيجي أجمعـت على سلوكه الدول العربية ، فإن هذه التصريحات لابد من دعمها بموافـق رسمـية وموحدـة على جميع المستويـات التنفيـذـية والشعـبية العـربـية لتـضـيـيقـ الخـنـاقـ علىـ التـطـرـفـ الإـسـرـائـيلـيـ ، وـدفعـهـ للـعودـةـ إـلـىـ الطـرـيقـ الذي اختـارـتهـ الحـكـومـةـ الإـسـرـائـيلـيـةـ السـابـقـةـ وـالـذـيـ تـمـخـضـ عنـ اـنـقـاقـاتـ مـحـدـدةـ فـيـ هـذـاـ الشـأنـ تـرـضـ حـكـومـةـ بـنـيـامـينـ نـيـتـانـيـاهـوـ الـلتـزـامـ بـهـاـ .ـ معـ ضـرـورةـ تـضـامـنـ الجـهـودـ العـربـيةـ لـكـشـفـ المـوـاـفـقـ الإـسـرـائـيلـيـ الـمـتـرـدـدـ وـالـمـتـآـمـرـةـ أـمـامـ الرـأـيـ العـالـمـيـ حتـىـ يـسـهـمـ بـدورـهـ فـيـ الضـغـطـ عـلـىـ حـكـومـةـ الإـسـرـائـيلـيـةـ لـاـنـهـاجـ أـسـالـيـبـ وـبـرـامـجـ وـسـيـاسـاتـ بـدـيـلـةـ تـتـقـنـقـ مـعـ التـزـامـ السـلـامـ .ـ

خامساً : ولأن إسرائيل تريد أن تأخذ كل

- تـدـارـسـ الأـوضـاعـ التـيـ اـسـتـجـدـتـ فـيـ الـمنـطـقـةـ .ـ

- تـفعـيلـ حـرـكةـ العملـ العـربـيـ المشـترـكـ .ـ

- تـكـثـيفـ التـشـاورـ وـالتـسـيقـ وـالتـعـاوـنـ وـتـدـعـيمـ فـاعـلـيـتـهـ سـعـيـاـ لـاستـهـاضـ الـأـمـةـ وـلـمـ شـمـلـهـاـ .ـ

- بـنـاءـ التـضـامـنـ العـربـيـ المشـترـكـ .ـ

- تـوظـيفـ طـاقـاتـ الـأـمـةـ الـعـربـيـةـ لـحـمـاـيـةـ مـصـالـحـهـ وـاستـعـادـهـ حـقـوقـهـ الـمـغـتـصـبـةـ .ـ

- تعـزيـزـ الجـهـودـ الـرـامـيـةـ إـلـىـ تـحـقـيقـ سـلـامـ عـادـلـ وـشـامـلـ فـيـ الشـرـقـ الـأـوـسـطـ .ـ

ثـانـيـاـ :ـ التـأـكـيدـ عـلـىـ المـوـقـفـ العـربـيـ الموـحـدـ الـذـيـ تـبـلـوـرـ فـيـ اـجـتـمـاعـ مـجـلـسـ وزـرـاءـ خـارـجيـةـ الـدـولـ الـعـربـيـةـ الـأـخـيـرـ ،ـ وـالـذـيـ أـكـدـ عـلـىـ :

- رـفـضـ سـيـاسـاتـ الـحـكـومـةـ الـإـسـرـائـيلـيـةـ الـرـامـيـةـ إـلـىـ تـقـويـضـ عـلـيـةـ السـلـامـ ،ـ وـإـنـكارـهـاـ لـلـمـبـادـيـءـ وـالـأـسـسـ الـتـيـ قـامـتـ عـلـيـهـاـ ،ـ وـتـنـصـلـهـاـ مـنـ تـنـفـيـذـ الـلـازـمـاتـ وـالـتـعـهـدـاتـ وـالـاـنـقـاقـاتـ الـتـيـ تـمـ التـوـصـلـ إـلـيـهـاـ فـيـ إـطـارـهـاـ ،ـ وـاتـخـاذـ إـجـرـاءـاتـ أحـادـيـةـ بـهـدـفـ فـرـضـ الـأـمـرـ الـوـاقـعـ فـيـ الـقـدـسـ وـالـضـفـةـ الـغـرـيـبـةـ وـالـجـوـلـانـ .ـ وـالـعـدـوـانـ عـلـىـ الـجـنـوبـ الـلـبـانـيـ .ـ

- التـمـسـكـ بـالـسـلـامـ الـعـادـلـ وـالـشـامـلـ كـخـيـارـ وـهـدـفـ اـسـتـرـاتـيـجيـ عـلـىـ أـسـاسـ الـمـبـادـيـءـ الـتـيـ قـامـتـ عـلـيـهـاـ عـلـيـةـ السـلـامـ وـعـلـىـ رـاسـهـاـ تـنـفـيـذـ قـرـارـاتـ مـجـلـسـ الـأـمـنـ ذاتـ الـصـلـةـ ،ـ وـمـبـداـ الـأـرـضـ مـقـابـلـ السـلـامـ ،ـ وـتـحـقـيقـ الـحـقـوقـ السـيـاسـيـةـ الـمـشـروـعـةـ لـلـشـعـبـ الـفـلـسـطـيـنـيـ ،ـ وـالـمـطـالـبـ بـتـأـكـيدـ التـضـامـنـ الـعـربـيـ الـكـاملـ وـرـاءـ هـذـاـ المـوـقـفـ .ـ

- التـأـكـيدـ عـلـىـ أـنـ اـخـلـالـ إـسـرـائـيلـ بـالـمـبـادـيـءـ وـالـأـسـسـ الـتـيـ قـامـتـ عـلـيـهـاـ عـلـيـةـ السـلـامـ ،ـ وـتـرـاجـعـهـاـ عـلـىـ الـلـازـمـاتـ وـالـتـعـهـدـاتـ وـالـاـنـقـاقـاتـ الـتـيـ تـمـ التـوـصـلـ إـلـيـهـاـ فـيـ إـطـارـهـاـ ،ـ وـالـمـماـطـلـةـ فـيـ تـنـفـيـذـهـاـ ،ـ أـدـىـ إـلـىـ اـنـكـاسـةـ عـلـيـةـ السـلـامـ ،ـ وـإـلـىـ إـعادـةـ النـظـرـ فـيـ الـخـطـوـاتـ الـمـتـذـدـةـ تـجـاهـ إـسـرـائـيلـ فـيـ إـطـارـ عـلـيـةـ السـلـامـ ،ـ الـأـمـرـ الـذـيـ تـتـحـمـلـ الـحـكـومـةـ الـإـسـرـائـيلـيـةـ وـهـدـهـاـ الـمـسـؤـلـيـةـ الـكـامـلـةـ عـنـهـ .ـ

الأمم المتحدة بأن تولى القضية الفلسطينية نفس الاهتمام الذي أولته للأزمة العراقية ، خاصة وأن المشكلة الفلسطينية تمثل جوهر الصراع في الشرق الأوسط .

سادساً : لقد أصبحت عملية السلام في ظل ظروف التعتن الإسرائيلي والانحياز الأمريكي الواضح لإسرائيل ، أكثر احتياجًا للدور الأوروبي باعتباره يمثل أفضل الخيارات المتاحة لتطوير وإحياء عملية السلام ، وإحداث توازن نسبي للقوى المشاركة فيها . ولا شك أن حماية المصالح الأوروبية ، تبرز بشدة أهمية تحقيق الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط . ومن هنا ترى الشعبة المصرية أنه قد أصبح ضروريًا وجود دور أوروبي فاعل في الشرق الأوسط من أجل إحياء عملية السلام وذلك من خلال دعوة الاتحاد الأوروبي إلى التكثيف من فاعليته وتأثيره على قضايا الشرق الأوسط ، وإلى تعزيز دوره في رسم سياسات المنطقة من أجل حماية مصالحه الحيوية . ولا يعني ذلك الاستغناء عن الدور الأمريكي أو التخلّي عنه في عملية السلام وإنما إيجاد التوازن اللازم لدفع عملية السلام في الاتجاه الصحيح وإبعادها عن مزالق السقوط .

نحو قمة عربية :

إن استمرار حكومة الليكود اليمينية في تدمير عملية السلام وإفشال كل جهود إحيائها ، كما حدث بالنسبة للمبادرة الأمريكية بالانسحاب من جزء من الأراضي المحتلة ، والتي تضمنتها أحكام اتفاقية السلام الإسرائيلي - الفلسطيني ، وفشل كل الآليات التي استخدمت في دفع عملية السلام إلى الأمام بعد أن صارت تفتقر إلى إيجابية الأداء في تفilihها .. كل ذلك يجعل من الضروري عقد قمة عربية لإقرار أفضل أساليب مواجهة هذا التعتن والصلف الإسرائيلي .

وأول ما يجب أن تسعى إليه القمة العربية - إلى تواصل المشاورات حولها - هو أن تؤكد على ما جاء في بيان قمة القاهرة في يونيو 1996 ، الذي يستهدف إعادة الحقوق العربية

شيء .. ولا تعطي أي شيء - حسب تعبير الأمين العام للجامعة العربية عن حق - فقد ابتدعت حكومتها المتطرفة مبدأ « الأمن مقابل السلام » ، وهو مبدأ مرفوض شكلاً وموضوعاً، ليس فقط من جانب الدول العربية ، ولكنه مرفوض أيضاً من جميع دول العالم التي حضر ممثلاً لها مؤتمر مدريد ، وكانت القاعدة وقتها - لا تزال - هي الأرض مقابل السلام ، وبناء عليها جاءت معااهدة السلام على المسار الأردني ، وبسبتها معااهدة السلام مع مصر ، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يقبل العرب بديلًا عن تلك القاعدة في مفاوضاتهم المقبلة على المسارين السوري - اللبناني ، والفلسطيني ، حتى يتم بلوغ الغاية في السلام العادل والشامل والدائم بالمنطقة .

ويجب التأكيد في هذا الإطار على الرؤية الواضحة ، وهي أن الأمن لا بد أن يتوافر للجميع ، وأن الأمن بمفهومه الحقيقي لن يتوافر إلا على أساس الحل الشامل الذي أرسىت قواعده في مؤتمر « مدريد » وفق قرارات الشرعية الدولية ، والذي يرتكز أيضًا على الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني .. ومن المهم أن يكون واضحًا أيضًا عدم جدوى محاولات دفن الاتفاقيات والتخلص منها ، بالقفز فوق المشكلات العالقة إلى ما يعتبره البعض الحل النهائي ، ذلك أن الحل النهائي لا يمكن أن يكون سلبياً ، والأساس الذي بني عليه هش وضعيف . وهي المعانى التي أكد عليها بوضوح السيد عمرو موسى وزير الخارجية في البيان الذي ألقاه أمام اللجان المعنية - بمجلس الشعب (الشؤون العربية ، الخارجية ، الأمن القومي) في الثاني من مارس الماضي ، وفي مناسبات عديدة أخرى .

إن التضامن العربي يجب أن يتجه إلى دعم الموقف الفلسطيني في هذا الشأن دعماً كاملاً خاصة فيما يتعلق بالمطالبة بتنفيذ إعادة الانتشار الإسرائيلي وتنفيذ الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني نصاً وروحًا . ومطالبة

حكومته هي التي دمرت عملية السلام على امتداد عامين كاملين ، وهي التي تحمل النتائج الناجمة عن ذلك ، فالسلام لن يتحقق إلا باستعادة الأرض الفلسطينية والسورية واللبنانية ، بناء على قرارات مجلس الأمن ومبدأ الأرض مقابل السلام طبقاً لمقرارات مدريد التي أقرتها حكومة العمل السابقة ، كما أقرها الكنيست .

ب - مساعدة ودعم الموقف الفلسطيني بقوة ووضوح ، بحيث يشعر الإسرائيليون فوق مائدة المفاوضات بأنهم يفاوضون العرب جميعاً ، الباحثين عن حقهم المسلوب والراغبين في استعادته بكل الوسائل وفي مقدمتها السلام .

ج - الإعلان بوضوح كامل أن استقرار سياسة الليكود في تدمير عملية السلام ، يجعل الأمة العربية تتذبذب خطوات جادة لكي تعيد النظر في قرار إعادة المقاطعة العربية الاقتصادية كنوع من الضغط السياسي والاقتصادي .

د - أن تقف القمة العربية موقفاً فاعلاً لوضع مبادرة الريعين مبارك وشيراك لإنقاذ السلام ، موضع التنفيذ من قبل المجتمع الدولي كله ، وهي تمثل مكملاً كبيراً للموقف العربي يكشف التعتن والصلف الإسرائيلي .

وآخرأ وليس آخرأ : يجب أن يضع البرلمانيون العرب ، ممثل الشعب العربي في جميع أقطاره في مقدمة أهدافهم ، العمل على تحقيق التضامن العربي وتوحيد كافة الطاقات العربية لمواجهة ما ينجم عن عملية السلام في الشرق الأوسط من تداعيات خطيرة . والتضامن الذي ينشده البرلمانيون العرب في هذا الصدد لا ينبغي أن يكون تضامناً شكلياً هشاً يمكن أن تطيح به أزمة عابرة ، وإنما تضامن عربي راسخ ، مستقر ، فعال ، يساعد على الإنقاء بالموقف العربي إلى مستوى الأخطار الداهمة التي تهدد الجميع .

المشروعه ، وفق مبدأ الأرض مقابل السلام ، الذي يمثل الضمان الحقيقي لتوفير الأمن لكل دول المنطقة ، وأن تذكر الإسرائيليين والمجتمع الدولي كله بالرسالة التي سبق أن وجهتها قمة القاهرة وهي :

1 - تمسك القادة العرب انطلاقاً من مسؤوليتهم القومية ، بمواصلة عملية السلام العادل والشامل ، باعتباره هدفاً وخياراً استراتيجياً ، يتحقق في ظل الشرعية الدولية ، ويستوجب التزاماً متبادلاً ، على إسرائيل أن تؤكد بجدية ودون مواربة ، والعمل من أجل استكمال مسيرته ، بما يعيد الحقوق والأراضي المحتلة ، ويضمن الأمن المتساوى والمتكافئ لجميع دول المنطقة ، وفقاً للمبادئ التي اتفق عليها في مؤتمر مدريد خاصة مبدأ الأرض مقابل السلام .

2 - ما جاء في البيان من تحذير واضح لإسرائيل من المماطلة أو الإخلال بمبادئ وأسس السلام ، أو التراجع عن الالتزامات والتعهدات ، والاتفاقات التي تم التوصل إليها في هذه المسيرة . لأن من شأن ذلك أن يؤدي إلى انتكasa عملية السلام ، بكل ما يحمله ذلك من مخاطر وتداعيات ، تعود بالمنطقة إلى دوامة التوتر ، مما يضطر الدول العربية كلها إلى إعادة النظر في الخطوات المتخذة تجاه إسرائيل ، في إطار عملية السلام ، وهو الأمر الذي تحمل الحكومة الإسرائيلية وحدها المسؤولية الكاملة عنه .

ومن ناحية أخرى ، فإن على القمة العربية أن تعيد صياغة أسلوب المواجهة ليكون فاعلاً وذلك بأن تضع ما قررته موضع التنفيذ ، وأن تمثل قوة دفع عربية قادرة على تحقيق عدة أهداف من بينها :

أ - أن تضع المجتمع الإسرائيلي أمام مسؤوليته بر رسالة وبخطاب مباشر لكي يدرك أن

ثانياً - أوراق العمل المتعلقة بتنسيق التشريع وتوحيده في الوطن العربي

1 - مذكرة الشعبية البرلمانية الأردنية

ولكن عند الحديث عن الوطن العربي بعامة ، فإن الأمر يتسم بخصوصية محددة فالشعب العربي يكون في مجتمعه مجتمعاً واحداً يتفق في أحواله وظروفه ومبادئه وعاداته وتقاليده ، وهذه العوامل مجتمعة تجعل الوطن العربي بيئه صالحة لتوحيد القوانين والتشريعات في إطاره كافة .

ولما كان الدين الإسلامي يجمع جميع أبناء هذا المجتمع ويوحدهم فإن مبادئه وركائز هذا الدين تلعب دوراً فاعلاً في إرساء أسس الحضارة العربية الحديثة وتزويده بالقيم الإنسانية والمثل العليا فالمبادئ الإسلامية لأنقبل المذهب الفردي المطلق الذي يضع مصلحة الفرد في المقدمة حتى لا تكون هذه الحرية سلاحاً في يد الأقوياء للتحكم في الضعفاء واستغلالهم ، لأن المبادئ الأساسية المعتدلة تتلخص من فكرة الاعتداد بمصلحة الجماعة مع المحافظة على شخصية الفرد وكيانه الذاتي بحيث لا يضحي بالمصلحة الخاصة لفرد إلا إذا تعارضت مع المصلحة العامة .

ولعل فكرة المصلحة العامة والخاصة هي الأساس الذي تقوم عليه التشريعات ، وتختلف التشريعات وتتنوع حسب المذهب الذي تبناه كل دولة وبشكل عام فالحضارة العربية جانب روحي لا يطغى عليه الجانب المادي ومن هذا المنطلق فإن الشعوب العربية يسيطر عليها فكر مشترك بمعناه الشامل يتضمن المبادئ والمثل والعادات والتقاليد والفكر والثقافة .

وإذا كنا لا ننكر أن هناك بعض الاختلافات في بعض العادات وضرورب التعامل فإن هذه

لقد بدأ الحديث عن توحيد التشريعات العربية منذ زمن بعيد ، وإذا كانا نعيش اليوم عصر التكتلات والاتحادات فنحن في هذه الأيام أحقر ما نكون على تحقيق شيء من هذا التوحيد في الوطن العربي ، هذا الوطن الذي تجمعه من العوامل المشتركة ما لا يجمع أي أمة أخرى بتوفير القواسم المشتركة لعوامل اللغة والتاريخ والدين والحضارة والأمني الواحدة لهذا الوطن العربي الكبير .

وإذا كانا ننشد الرفعة والتقدم لشعوبنا ولدولنا مجتمعة فهذا لن يكون إلا بإيجاد وتفعيل عوامل التقارب بين تشريعاتنا الوطنية التي تحكم حياتنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لدولنا .

وإذا ما تطرقنا للحديث عن دواعي توحيد القوانين في البلاد العربية فإنه يجدر بنا أن نشير إلى القاعدة القانونية القائلة (أن القانون يتخصص بالزمان والمكان) فالقانون مرآة للبيئة التي يطبق فيها زمان معين حيث يلبي متطلبات واحتياجات تلك المرحلة في إطار ظروفها ، وإذا كانت البيئات تختلف وتنتروع ، وإذا كان لكل عصر أفكاره ومبادئه ومقتضياته ، فمن الطبيعي أن تختلف القوانين ، مما يصلح لبيئة معينة قد لا يصلح لبيئة أخرى وهكذا .

وكذلك فإن المنطقة الواحدة والتي يلاعها قانون في زمن معين قد لا يلاعها قانون في زمن آخر في ظل تغير الظروف وتطورها ومن هذا المنطلق يتدخل المشرع دوماً ويعدل ويغير ويستحدث قوانين في الدولة لتلامع مع مقتضيات وظروف المجتمع المحدثة.

القائمة ، وتحقيق نوع من الوحدة السياسية كارضية للوحدة التشريعية وهذا هدف سامي وأمل غالى وفي ظل الوسيلة السياسية نقترح ما يلى :

- 1 . الانفاق على مبادئ عامة للتشريع العربى تردد إلى أصول فلسفية واحدة .
2. الثقافة الحقوقية الواحدة .
3. اتصال بين السلطات التشريعية في البلاد العربية وتشكيل لجان تشريعية مشتركة .
4. قيام الجامعة العربية بتنسيق التشريع العربي بحيث تبلغ مشاريع القوانين المحلية .
5. تبني قوانين بعض الدول العربية من قبل بعضها الآخر .

ولا يعتقد البعض بنجاعة هذا الأسلوب حيث أن شواهد التاريخ تدل على اختلاف التشريعات رغم الوحدة السياسية كالولايات المتحدة ولهذا يميل هذا الرأي إلى فصل الموضوع التشريعي عن الموضوع السياسي .

ثانياً : الأسلوب الحكومي

ويقصد به أن تهتم الحكومات العربية بتوحيد القوانين والتشريعات التي يمكن توحيدها ويمكن تحقيق ذلك من خلال ما يلى :

1. الاقتباس المباشر وهو أقرب الطرق وأسهلها خاصة في أمميات القوانين ويتمثل في أن تأخذ دولة عربية قانون دولة أخرى كما هو ، شريطة أن لا يكون تعديل هذا القانون بالإرادة المنفردة ، وإنما تعدل بعد مذكرة ويبحث بين جميع الأطراف التي تبني هذا القانون .

2. تشكيل اللجان المختصة من جميع الدول العربية بعد إقرار فكرة التوحيد من قبل كل دولة وتقطع هذه اللجان للدرس والبحث وتشاور مع بعضها لأجل التوصل إلى صيغة موحدة وعند اتباع هذا الأسلوب لابد من مراعاة ما يلى :

- أ. اختيار الأكفاء القادرين الذين يتمتعون بسمعة قانونية وذوق قانوني رفيع للتوفيق بين النصوص وال اختيار الأمثل فيما بينها .

ب. أن يكون الأعضاء في هذه اللجان من

الاختلافات البسيطة التي لا تمس الجوهر هي أمر طبيعى جداً ولا تحد من إمكانية توحيد التشريعات العربية .

و عند الحديث عن هذا الموضوع الهام يجد بنا أن نشير إلى المرحلة السابقة التي توحدت فيها تشريعات الأمة العربية وما حصل بعد ذلك من اختلالات أدت إلى الانقسام والتجزئة ، فالأمة العربية الإسلامية عاشت موحدة التشريع ما يقارب على ثلاث عشر قرناً بالرغم من اتساع الدولة الإسلامية وتباعد أطراها .

إن وحدة التشريع لدى العرب بدأت مع الإسلام ، فنظرية المسلمين للتشريع كانت على أنه وحدة لا تنجز وإن الانقضاض على بعض أحكامه انقضاض عليها كلها يجب القتل وظل المسلمين يخدمون الشريعة ويطبقون أحكامها طوال تلك القرون ، واعتبروا أن الأصل في العلوم هو فهم الكتاب والسنة ولا يمكن إنكار دور الاجتهاد في التشريع حيث يلبى الاختلافات من عصر إلى عصر والاحتياجات الجديدة والمسائل غير المنصوص عليها .

وبعد ما دخل العالم العربي العصر الحديث ، أفاق على واقع اليه مع مطلع القرن التاسع عشر والذي تمثل في غزو التشريعات الغربية وذلك بفعل العوامل الداخلية والخارجية حيث وضع العثمانيون بعض التشريعات أيام دولتهم كقوانين التجارة والأصول والعقوبات وقوانين أخرى لشؤون الإدارة والتعليم ، وكانت معظم هذه القوانين مأخوذة من الدول الغربية وللأسف لم يأخذ من الشريعة الإسلامية إلا القانون المدني أو ما سمي بمجلة الأحكام العدلية ، وحين انجلترا التراك عن المنطقة العربية ظلت هذه التركة من التشريعات المختلفة ، وظل السؤال ماذا نحن فاعلون لتوحيدها ؟

وإذا ما وصلنا إلى الانفاق على أهمية توحيد التشريعات في الوطن العربي فإن هناك أسلوبين مطروحين لتحقيق تلك الغاية :

أولاً : الأسلوب السياسي

ويعنى بإيجاد حلول ناجعة لتلك الاختلافات

في مجال القانون المدني :

يعتبر الفقه الإسلامي مصدراً أساسياً للقانون المدني وتتصنف معظم التشريعات العربية صراحة على ذلك في قوانينها والحقيقة أن الفقه الإسلامي عني بتنظيم المعاملات وعالج أدق التفاصيل في هذا الصدد ونعتقد أن القانون المدني مؤهل للتوحيد في ضوء ذلك .

في مجال الأحوال الشخصية :

إن قضايا الأحوال الشخصية كالزواج والطلاق والإرث تجد مصدرها الأساسي في الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامي وحيث أنها شبه موحدة حالياً على اعتبار أن الدين الرسمي للشعوب العربية هو الإسلام فإن تقريرها وتوحيدها أكثر مما هي عليه الآن أمر ميسر بحيث تلغى الفوارق الطفيفة وتوحد المصطلحات القانونية بحيث نخرج بصياغة قانونية واحدة لقانون أحوال شخصية عربي .

في مجال قوانين الطفولة :

لقد شهد قطاع الطفولة اهتمام دولي منذ زمن بعيد وحيثما تتمثل في صدور اتفاقية دولية لحقوق الطفل عام 1989 والإعلان العالمي للطفولة عام 1990 وكان لابد أن يواكب هذه الجهود جهد عربي أيضاً يأخذ بعين الاعتبار ظروف وبيئة الطفل العربي ويعي خصوصية مشكلاته ومن هذا المنطلق صدرت الخطة العربية للطفولة عام 1992 والخطة القومية لثقافة الطفل عام 1993 والاتفاقية العربية لتشغيل الأحداث والاتفاقية العربية لرعاية الأحداث عام 1996 .

كما واظبت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية على عقد المؤتمرات على المستوى العربي لبحث أمور الطفولة والتنمية .

وإننا إذ نقدر عالياً هذه الجهود لنتمنى أن تتم في صياغة تشريع موحد ينظم كل ما يتعلق بالطفل العربي ويكون نتاج لكافة الجهات والمؤتمرات والمواثيق التي أعدت لهذا الشأن كما علينا أن نأخذ بعين الاعتبار أهمية وجود مثل هذا التشريع الذي يساهم حماية تنشئة أبناءنا تنشئة واحدة سليمة ويعطي طفولتهم من الاعتداء عليها .

العلماء الذين لهم دراية وإلمام بالقوانين في الوطن العربي بحيث لا يحتاجون إلى تعريف ب حاجات الأقطار العربية .

ج . أن يكون عضو اللجنة من ذوي التجرد وأصحاب الضمير العلمي بحيث يكون سترورهم مصلحة المجتمع العربي وحده ورائهم ضمان المصلحة العامة دون غيرها .

فإذا أنجزت اللجان المختارة عملها على النحو المطلوب وقامت نتاج عملها استكملت الحكومات أسباب التصديق ووضعت هذه القوانين موضع التطبيق .

ومن القضايا المؤسفة في وطننا العربي تباين واختلاف المصطلحات القانونية في البلاد العربية رغم وحدة اللغة وذلك يعود لعوامل الترجمة ل تلك المصطلحات .

وإن البدء بتوحيد المصطلحات القانونية من شأنه أن يكون خطوة على الطريق الصحيح نحو توحيد التشريعات ولتحقيق ذلك يمكن اقتراح ما يلى :

1. أن يتم اختيار الاصطلاح الأكثر دقة من حيث فن الصياغة القانونية ودقة التعبير عن المضمون الذي يقصد به منه .
2. أن يوحد بعين الاعتبار الاصطلاح الأكثر شيوعاً بحيث يعم في البلاد العربية ككل .
3. التركيز على المصطلحات المستمدة من الشريعة الإسلامية أو الأقرب إليها .

وفي هذا المجال فإن من شأن عقد مؤتمر عام يجمع بين القائمين على الفكر القانوني من أسانذة جامعات وقضاة ومحامين ، وبإشراف وتنسيق مبادرتين من قبل اتحاد المحامين العرب أن يكون خطوة رائدة بغية الوصول إلى توحيد التشريعات في عالمنا العربي .

وفيمما يتعلق بالتشريعات التي يمكن البدء بتوحيدتها فيما يمكن القول بأن بعض القوانين يسهل توحيدها والبعض الآخر يكون أقل سهولة ونساءعرض فيما يلي بعد هذه القوانين وأالية توحيدتها .

أولاً : أهمية الإيمان من كل قيادات الشعوب العربية الممثلة في برلماناتها وحكوماتها وكذلك الإيمان الشعبي بأهمية جدوى توحيد القوانين وهذا يحتاج إلى توعية وتنوير القطاعات الشعبية بحيث تصل إلى مرحلة الإيمان بهذا الموضوع وإبراك أبعاده القومية .

ثانياً : محاولة اختيار أصلاح القوانين أحدهما وتطبيقها جميعاً في الوطن العربي وفتح باب باب التعديل وفق مقتضيات المصلحة العامة والحاجة .

ثالثاً : إعطاء الدور لجامعة الدول العربية بحيث تنشأ فيها دوائر للتشريع تتكون من أعضاء من جميع الدول العربية تتولى هذه الدوائر وضع تصاميم ومشاريع أو تعديلات القوانين اللازمة .

رابعاً : تكثيف الجهود البرلمانية وتشكيل لجان تشريعية من كل برلمان عربي تلتقي هذه اللجان وتدرس المشاريع القانونية المقترنة من المختصين أو تقوم بوضع بعض المشاريع تمهدًا لإقرارها وعرضها على الحكومات للتصديق عليها .

خامساً : تبني مبدأ أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيس للتشريع .

سادساً : العمل دائمًا وأبدًا كبرلمانات وحكومات وشعوب على التقرير السياسي بين أجزاء الوطن العربي وتنمية الأجراء مما يكون له أبعد الأثر في إرساء أرضية صلبة يمكن أن يقوم عليها التشريع الموحد .

المراجع والمصادر

- 1 - بحث منشور في مجلة نقابة المحامين عام 1961 العدد رقم 5 من 60 بقلم الأستاذ ظافر القاسمي
- 2 - مجلة الحق الصادر عن اتحاد المحامين العرب السنة 19 العدد 2،1 لسنة 1988 .
- 3 - دراسة تحليلية نقدية لميثاق حقوق الطفل العربي إعداد محمد عبده الزغير مقدم في مؤتمر اتحاد المحامين العرب لسنة 1997 المؤتمر التاسع عشر .
- 4 - مجلة الحق الصادرة عن اتحاد المحامين العرب العدد الأول السنة السابعة 1976 .

في مجال قوانين المرور

إن اعتماد أسس موحدة لقوانين المرور من شأنه التسهيل على المواطن العربي بينما تنقل في الوطن العربي فإذا ما استطعنا الوصول إلى قواعد مشتركة في موضوع المرور والترخيص والحصول على رخص القيادة استطعنا التوصل إلى إمكانية إصدار رخصة سوق عربية تخلو المواطن العربي حق استعمالها في أي دولة عربية ينتقل إليها دون حاجة منه إلى الحصول على رخصة جديدة في تلك البلدان ، وكذلك فإن الجهات الرسمية المعنية في الدول العربية كوزراء الداخلية وأجهزة الأمن العام العربية مدعون للقيام بجهد ما في سبيل التوصل إلى اتفاقية أو مشروع يدرس ويبحث في حواجز الطرق وأسبابها وأهمية إيجاد السبل الناجعة لحل هذه المشكلة الموجودة في الوطن العربي وتحصد الكثرين من ابناءنا كل عام .

في مجال قانون البيئة :

إن الحديث عن البيئة في هذه المرحلة أمر ضروري ويستجيب لمتطلبات المرحلة التي يمر بها وطننا الكبير وذلك التي تمر على العالم بشكل عام والجدير بالذكر أن قانون البيئة في الأردن حديث نسبياً حيث صدر في عام 1995 م ، وعالج أهم القضايا المتعلقة بالموضوع وإزاء المشاكل البيئية التي تمر بها المنطقة لابد من تضافر الجهود لوضع سياسة مشتركة واضحة تأخذ بعين الاعتبار المشاكل والتغيرات البيئية وما ينجم عنها من آثار ونتائج من خلال لجان عربية مختصة تجتمع لهذه الغايات سيما وأن المشاكل البيئية متقاربة بالوطن العربي نظراً لتقارب البيئة والطابع الطبوغرافي فيما بينها .

التوصيات والمقترنات :

من خلال ما سبق ذكره فإننا نلخص ما قلناه بشأن اقتراح آلية لتوحيد التشريعات العربية بال نقاط التالية :

2 - ورقة عمل الشعبة البرلمانية في دولة الإمارات العربية المتحدة حول تنسيق التشريع وتوحيده في الوطن العربي

عربي للطفل يضع ثقافة الطفل وحياته في الاعتبار الأول .

وأيضاً فإن قانون المرور ينبغي توحيده في الوطن العربي الذي نأمل أن يكون وحدة إقليمية فيستطيع المواطن العربي التعرف بسهولة ويسر على قانون المرور الموحد يلتزم به في كل قطر عربي ينتقل فيه وأن يتم التنسيق بين البلدان العربية في هذا الشأن واتخاذ نفس النمط في مجال قوانين المعاملات المدنية والتجارية والتشريعات العقابية والإجرائية المدنية والجزائية وقوانين الملكية الفكرية وبراءة الاختراع والأحوال الشخصية وغيرها من القوانين الاقتصادية وخاصة المتعلقة بالاستثمار .

ولكي تتحقق آلية وحدة التشريعات العربية المشار إليها بكفاءة وحزم ينبغي أن يتولى إعداد مشروعات هذه القوانين لجنة تضم إلى جانب الخبراء القانونيين في إدارة التشريعات بجامعة الدول العربية فريق من الخبراء القانونيين يتم ترشيحهم بمعرفة الاتحاد البرلماني العربي للتعاون في هذا المجال وتكون مهمة هذه اللجنة المشتركة إعداد مشروعات القوانين المذكورة على أن تكون لإدارة التشريعات العربية الاستقلالية الازمة في هذا الشأن وأن تحدد هذه الإدارة أولويات التنسيق بالنسبة لأهم القوانين التي ينبغي توحيدها وبطبيعة الحال فإن اشتراك خبراء قانونيين بمعرفة الاتحاد البرلماني العربي وعرض هذه المشروعات على الشعب البرلمانية العربية المختلفة في ضوء ذلك سيجعل هذه الشعب تعديل مشروعات قوانينها الوطنية بما يجعل لهذه التشريعات الموحدة الأولوية في التطبيق على قوانين هذه الشعب الوطنية .

إن تنسيق التشريع وتوحيده في الوطن العربي ضرورة من ضرورات البقاء وهو ما يتطلب البدء بالتشريعات التي لها أولوية في هذا الصدد .

إن إيجاد البيئة المستدامة في المنطقة العربية يتطلب وضع القواعد والنظم القانونية التي تحدد المعايير الرئيسية في عملية التوازن بين الخطط التنموية في البلاد العربية وحماية البيئة ، كما يتطلب جعل مسألة الجودة البيئية والتخطيط البيئي وتقدير المردود البيئي الركيزة الأساسية التي تحكم نشاطات الإنسان الاقتصادية وتعامله مع الأنظمة البيئية .

وإلى جانب ذلك فإن خلق الوعي البيئي لدى المجتمع العربي يعتبر حلقة متكاملة و أساسية لمنظومة القواعد والتشريعات ويساعد بشكل كبير على تحقيق النتائج الإيجابية على صعيد تحقيق التوجهات والسياسات البيئية ، ومن أجل تحقيق الوعي البيئي المطلوب للتنمية على مستوى الوطن العربي لابد من وضع البرامج والمناهج التربوية في المجال البيئي لحضانات الأطفال والمدارس في جميع البلاد العربية والاهتمام ببرامج التوعية البيئية في أجهزة الإعلام واعتماد القانون البيئي العربي كمادة أساسية في مناهج التدريس لطلبة المعاهد والجامعات العربية للارتباط الوثيق بين التنمية في الوطن العربي والاهتمام بالبيئة والتشريعات الخاصة بها وتوحيدتها في الوطن العربي .

كذلك فإنه ينبغي الاهتمام بتوحيد القوانين التي تحمي الطفل العربي وترعى ثقافته وحياته العربية والإسلامية حتى توحد ثقافة الطفل العربي وحمايته من الانحراف بوضع قانون

العربية نظاماً للتحكيم وأن تحفظ لليها سجلاً خاصاً بالمحاكم المعتمدين وتخصيصاتهم بحيث يسهل مهمة الاختيار على المتنازعين وبالطبع بعد تنظيم التحكيم شرعاً قومياً موحداً يضاف إلى التشريعات العربية الموحدة التي ينبغي التنسيق بين الدول العربية في شأنها .

إن إيجاد آلية مرنة للتنسيق بين تشريعات الدول العربية مسألة ضرورية ومؤشر أساسي لنجاح مقومات فكرة الاتحاد العربي ويشكل إحدى المقومات الرئيسية للاستراتيجية الوطنية للاتحاد العربي على غرار الاتحاد الأوروبي الذي كان للعرب فضل السبق في فكرة إنشائه ولكن لظروف قد تكون بعضها بسبب الاستعمار جعلت أصحاب الفكرة ما زالوا في طور البداية ونأمل أن ترى فكرة الاتحاد العربي النور في القريب - بإذن الله - حتى يكون للعرب وزنهم على الخريطة السياسية في عالم اليوم الذي لا يعترف إلا بالتجمعات الإقليمية وتعبئة الطاقات في ظل نظام العولمة واقتصاد السوق .

لقد وجدت في الاتحاد الأوروبي مجموعة كبيرة من التشريعات التي تسمى «القانون الأوروبي» ونص القانون المذكور على قيام التشريعات الداخلية في دول الاتحاد الأوروبي بالعمل على إزالة أي تناقض مع النص الموحد ونحن أكثر سبقاً إلى فكرة الوحدة قبل الاتحاد الأوروبي ومن ثم فإن البحث عن التعاون والتكامل بين الدول العربية يقتضي سيادة القانون الموحد على قوانين هذه الدول لذلك فإنه من المرغوب فيه أن يسبق التشريع القومي الموحد التشريعات الداخلية في أي مجال جديد تظهر فيه الحاجة إلى التقنين .

وبطبيعة الحال فإنه يجب أن يكون إلى جانب القوانين قضاء مرافق لها ، فكل قانون يحتمل ظهور خلافات حول تطبيقه ومن ثم يحتاج إلى القاضي المحايد الذي يفصل في كل نزاع ينشأ عن تطبيقه ، وهنا تبرز أهمية الحاجة إلى محكمة عدل عربية وهو المشروع المقدم من الجامعة العربية والذي ينبغي أن يحظى بالتأييد والدعم اللازمين ، كما ينبغي أن تضع الجامعة



3 - ورقة عمل الشعبة البرلمانية التونسية حول تنسيق التشريع وتوحيده في الوطن العربي

السبل الكفيلة بالتكامل التشريعي العربي مستقبلاً وتعديل بعض النصوص العامة بما يتماشى والتوجه العربي وبالاخص التشريعات ذات الصبغة العامة مثل مواضيع الأسرة والطفلة والبيئة والتشريعات الاقتصادية والمالية والجمركية والحدودية بين القطار العربية والتقليل البري والبحري ومكافحة المخدرات والضمادات الاجتماعية للمأمورين والتأمين .

3 - مزيد التنسيق بين لجنة التشريعات العربية لمجلس الاتحاد البرلماني العربي وللجنة القانونية داخل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتقديم تقارير سنوية للبرلمانات العربية حول مواضيع توحيد التشريع العربي على أن تصدر دعوة عن هذه اللجنة تأمل أنه يتبعها مؤتمرنا لكي يصبح بند توحيد التشريع العربي نقطة ضمن أهداف جامعة الدول العربية .

4 - دعوة رجالات القانون، في البرلمانات العربية إلى وضع مشاريع قوانين نموذجية لبعض المواد العامة كالتجارة والسوق المالية والتجارية المشتركة تكون مرجعاً لكل البرلمانات عند وضع تشريعها الخاصة .

5 - أخيراً أدعو إلى مزيد الاستثمار في مجال التشريع العربي المستقبلي حتى نعد شعوبنا للتحديات المستقبلية الصعبة التي تنتظر الأمة العربية وبالاخص في المجال الأسري والبيئي والاقتصادي .

إن موضوع تنسيق التشريع وتوحيده في الوطن العربي يعتبر بدون شك من أهم المواضيع المطروحة على مؤتمرنا الثامن للاتحاد البرلماني العربي وعلى لجنتنا بالذات باعتباره المستند القانوني الصحيح للبناء العربي المشترك إذ أن وحدة النص التشريعي العربي وتكامله هو المنطلق للتقارب السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي بين الشعوب العربية .

إنه من المتفق عليه اليوم في المادة القانونية وجود ثوابت وقواسم مشتركة بين تشاريعنا مصدرها القرآن الكريم والشريعة الإسلامية والفقه الإسلامي مع وجود بعض الاختلاف في التشريع استناداً إلى القانون المقارن فرضته التحولات العالمية المتتسارعة خاصة في الميدان الاقتصادي والمالي الذي يشهده العالم في نهاية هذا القرن وفي هذا السياق فإننا نتقدم بالتصديقات التالية عانا نساهم في وضع المنحى الأقرب لتوحيد وتنسيق التشريع العربي مع وضع مشاريع قوانين مشتركة ثنائية أو جماعية .

1. تجميع النصوص القانونية لمختلف البلدان العربية حسب المادة وتكوين مخزون لكل مكتبات البرلمانات العربية .

2. تكوين فرق عمل قانونية داخل اللجان البرلمانية المكلفة بالتشريع على مستوى كل برلمان عربي مختصة بالدراسة والتحليل وتقديم المقترنات للجنة تنسيق التشريعات العربية حول

4 - مذكرة الشعبة البرلمانية السودانية حول دور الأجهزة البرلمانية العربية في تنسيق التشريع وتوحيدہ في الوطن العربي

ونحن بدورنا نرى أن تهتم جميع الدول العربية بوضع التشريعات الوطنية أو تعديلها إن وجدت بما يراعي كافة حقوق الطفل وحمايته من كل صور الاستغلال التي قد يتعرض لها بل أن يشمل ذلك كل الشؤون المتعلقة بالأسرة والشباب والعجزة بجانب البيئة وهي شؤون أولاً ما مشروع الدستور السوداني لسنة 1998 م اهتمامه كمبادئ موجهة للدولة ونص عليها في المواد 13 - 14 - 15 لتهدي بها الدولة في تشريعاتها ويراقب الجهاز التشريعي مراعاة الدولة لها في تشريعاتها المادة (19 من الدستور) ومن هنا يتضح دور البرلماني في التسريع وإنزال المبادئ التي تتبعها الدولة إلى الواقع التطبيق من خلال وضع تشريعات تتضمن هذه المبادئ .

ونرى أنه علينا أيضاً كبرلمانات عربية أن نهتم بالقوانين التي اهتم بها المجتمع الدولي مؤخراً قوانين مكافحة المخدرات .

وبأن يكون لنا تشريعاتنا الوطنية المواكبة لذلك وترقية ما هو موجود منها ونؤكد أنه عندما يكون ذلك العمل هو نتاج جهد متكامل للبرلمانات العربية مجتمعة سيكون خطوة نحو تطوير العمل القانوني وخاصة لذك التشريعات التي تتبعها اتفاقيات دولية .

الخطة :

نسبة لصعوبة تحديد كل التشريعات التي يمكن البدء بها تحديداً قاطعاً نرى أن نعتمد على فهرسة التشريعات على أساس تحديد موضوعات رئيسية تتدرج تحتها كل القوانين المتعلقة بها ثمختار عن طريق لجان يتم تكوينها من اللجان القانونية البرلمانية وللجان الفنية المتخصصة بالأجهزة البرلمانية بعض هذه القوانين كبداية للدراسة بهدف توحيدها مثل :

1 - الشؤون الاجتماعية

تدرج تحتها كل القوانين التي تنظم شؤون المجتمع .

مقدمة : في البدء نعرب عن تأييدنا لجهاز شريعي لجمهورية السودان وكلجنة قانون متخصصة في البرلمان السوداني لهذه المبادرة العربية نحو توحيد التشريع في داخل الوطن العربي ونود أن نعكس وجهة نظرنا كبرلمانات دول نامية لأننا فعلاً نحتاج إلى تلك التنسيق وتوحيد التشريع نسبة للخلافات في درجات التطور القانوني من بلد عربي إلى آخر مقارنة بالمجتمع الدولي المتقدم في هذا الشأن ، لما له من مقدرة فنية في وضع وصياغة التشريعات التي تنظم شؤونه في كافة مناحي الحياة بجانب امتلاكه الموارد التي تضمن تحقيق أهدافه المرجوة من وضع مثل هذه التشريعات وخاصة تلك التشريعات المتعلقة بالبيئة وصحتها وحمايتها وترقيتها أو القوانين التي ترعى حقوق الطفل باعتبار أن الطفل هو المستقبل ونرجو من خلال التعاون البرلماني النشط وتلقيح الأفكار الخروج بتوصيات فعالة في هذا المؤتمر الهم .

ونحن في هذه المرحلة نحتاج إلى التركيز على توحيد التشريعات ذات الصبغة العامة . كمواضيع البيئة التي أصبحت هاجساً دولياً تظم له المؤتمرات التي تناقش وتبحث عن الحلول لمخاطر التلوث الصناعي ويفن التفاصيل التووية وغيرها من مهددات البيئة على سطح الأرض .

كما ترجع أهمية بعض التشريعات إلى أن مصادرها اتفاقيات دولية كالاتفاقية حقوق الطفل الصادرة من مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والتي تهدف إلى إحداث تغيرات جذرية في القوانين وفي السياسات تجاه الطفل وتلزم الدول المصادقة عليها لتحقيق الانسجام بين قوانينها الوطنية وممارساتها من جهة وبين المبادئ التي لشمنت عليها الاتفاقية .

منسقين ومراسلين برلمانيين في لجان صياغة هذه الاتفاقيات .

التصويب :

1 - الشاور مع لجان القانونية الشبيهة في داخل المؤسسات البرلمانية العربية وعقد الندوات التي تستطيع الدول من خلالها تتنفيذ الأهداف .

2 - ابتكاق لجان قانونية وفية من تلك البرلمانيات والوزارات العلية بها وتقسيمها إلى دوائر متخصصة .

3 - العرض التمهيدي لتلك التشريعات وتصنيفها ومراجعتها مع القوانين الوطنية العربية من أجل ترتيبتها والموازنة بين هذه القوانين خطوة نحو توحيدتها .

4 - البدء بالتشريعات ذات الصبغة العامة ووضع أولوية للقوانين الهامة كالتشريعات الخاصة بالبيئة وتنمية المجتمع العربي .

5 - أن يتم التنفيذ مرحلياً بوضع خطط وبرامج وميزانيات محددة للوصول إلى الغايات .

6 - وضع معيير لقياس نجاح هذه الخطط وتلك عن طريق رفع التقارير الدورية للتقيم .

7 - تأمين أعلى مستوى من الإجراءات ومن الموارد في داخل الميزانيات الوطنية هذا إلى جانب التعاون عن طريق صندوق تمويل تساهم فيه الدول كل على حسب إمكاناتها .

8 - ونفترض أن يخرج هذا المؤتمر من خلال لجانه بتحديد الآليات التالية :

أ - تصنيف التشريعات ذات الصبغة العامة في كل الدول العربية .

ب - كيفية التنسيق بين هذه التشريعات التي يتم اختيارها .

ج - الآلية الفنية لصياغة مشروعات القوانين التي يتم اختيارها .

د - آلية فنية للمتابعة والتنفيذ .

والله المستعان

2 - الشؤون الصحية

وتدرج تحتها كل قوانين الصحة العامة صحة البيئة - الصيدلة - وغيرها .

3 - الشؤون الاقتصادية

تدرج تحتها القوانين الاقتصادية

4 - الشؤون الصناعية

تدرج تحتها كل القوانين المتعلقة بالصناعة .

5 - الشؤون الزراعية

تدرج تحتها القوانين الزراعية

6 - قوانين العمل والمهن

تدرج تحتها كل القوانين التي تنظم العمل وعلاقاته والمهن .

7 - قوانين النقل والاتصال والمرور

تدرج تحتها كل القوانين الخاصة بالنقل والاتصال والمرور

8 - قوانين الثروة الحيوانية

تدرج تحتها القوانين الخاصة بالثروة الحيوانية

9 - قوانين مكافحة المخدرات

تدرج تحتها القوانين التي تكافح المخدرات .
ونزيد الاتجاه إلى البدء بالقوانين المتعلقة بالبيئة لأهميتها والمتعلقة بتنمية المجتمع والإنسان عموماً .
التشريعات التي تحكمها اتفاقيات دولية :

ذكرنا أن هناك بعض التشريعات التي تحكمها اتفاقيات دولية كذلك المتعلقة بالطفل أو المرأة وبعض نصوص هذه الاتفاقيات قد لا تتفق مع التشريعات الوطنية وخاصة الإسلامية منها كذلك التي تبيح الإجهاض والتحرر الجنسي والتبني وحتى لا تضمن نصوص تلزم الدولة المسلمة بتقديم التسهيلات لرعاية مثل هذه الحقوق المنافية للشريعة الإسلامية أو تضمن نصوص تحمل أفكاراً تعارض مع الشرع . ونرى أن العمل التسقيفي بينها كدول عربية مسلمة يتبع أن يكون لنا رأياً تجاهها ووجهات نظر ماقربة في مثل هذه المسائل بل أن يكون لنا دوراً إيجابياً في طرح أفكار تتبع من واقعنا العربي الإسلامي في مثل هذه الاتفاقيات الدولية ، وذلك عن طريق وجود

5 - مذكرة الشعبة البرلمانية الكويتية حول تنسيق التشريع وتوحيده في الوطن العربي

فتاريخ الأمة العربية تاريخ مشترك وقديم منذ الأزل فهي مرتبطة بأهداف وأمناني واحدة ومصير واحد فجاجة تلك الدول إلى توحيد تشريعاتها تعتبر ضرورة ملحة في ظل الأوضاع الراهنة لاسيما التزايد الواضح لعدد سكان العالم العربي الذي يحتاج إلى تشريعات تتنظم أموره وتحكم روابطه بما يحقق مفهوم العدالة الاجتماعية والاستقرار الحضاري لتلك الشعوب ومسايرة المفاهيم الحضارية الجديدة في عصر أصبحت فيه المعلومة تصل بسرعة كبيرة . وهناك حاجة ماسة إلى البدء في توحيد كثير من التشريعات التي لا حصر لها نذكر منها قوانين (البيئة ، الطفل ، المرور ، الخ)

القوانين المقترن توحيدها

1 - قانون البيئة

أما بالنسبة إلى قوانين البيئة فالإنسان لا يستطيع العيش في بيئه مليئة بالملوثات التي من شأنها أن تهدد وتؤثر على مسيرة حياته الطبيعية فالكل ينشد بيئه سليمة خالية من الملوثات ونجد في عالمنا اليوم أن كثير من الدول المتقدمة تسعى بجهود حثيثة نحو حماية البيئة والعمل على سن التشريعات التي تؤكد تلك الحماية وتضع العقوبات والجزاءات لمن يخالف تلك التشريعات ذلك أن خطر تلوث البيئة إنما يمتد ليشمل مساحات كبيرة من البلدان والتي يدرؤها تؤثر على الطبقة الخارجية للكرة الأرضية التي نعيش عليها فالبيئة لها الأولوية الكبرى بالاهتمام والعناية فكان لا بد من العمل على توحيد قوانينها لدى بلدان العالم العربي حتى يتحقق الهدف وهو خلق بيئه صحية سليمة خالية من الملوثات .

والكويت بعد أن تعرضت للعدوان العراقي

تبدو أهمية التشريعات في البلاد العربية كبيرة وواضحة لما لها من سلطة حازمة وقوية في تنظيم شؤون البلاد وتنظيم العلاقات فيما بين الأفراد بعضهم البعض أو بعلاقتهم بالدولة فهي التي تحدد الهيكل الدستوري السياسي العام للبلاد كما أنها ضمان لاستمراره وتقدمه .

ومما لا شك فيه أن الأمة العربية بحاجة إلى صياغة فكر جديد يجمعها ولا يفرقها ، فكر مبني على أساس من الترابط والتنسيق تحقق بهما التكافؤ القومي وتعزز بهماعروبة في المجتمع الدولي لتواجه عن طريقهما الآزمات والآن هي بحاجة إلى طرح مشروع قومي للنهوض يعتمد على صياغة جديدة واضحة المعالم لمفهوم العروبة وممارسة سلية تستلزم تراثنا العربي والإسلامي قادر على استيعاب حقائق العصر ومتغيرات الحياة .

ولعل أهم متطلبات هذا المشروع القومي وقفه جادة في محاولة توحيد التشريعات المختلفة المعمول بها في بلدان الوطن العربي أو بعض منها ، بهدف أن توأكب هذه التشريعات سائر تشريعات الدول الأخرى وبهدف أن تتوحد مسارات الحياة في المجتمع العربي بما يعود بالنفع العام على شعوب تلك الدول .

وذلك التشريعات رغم تنويعها إلا أنها حين تتصب في قالب واحد فإنها تكون قادرة على خلق وتحقيق هدف مشترك واحد بالدول العربية يسهم في مستوى تفخر به أمام باقي دول العالم المتقدمة فتوحيد تلك التشريعات يعطي فرصة للدول العربية أن تلتقي في دائرة أوسع كما يساعدها التحدث عن همومها وبالتالي إيجاد حلول أفضل لها بتعاونها مع بعضها البعض فتضفي عليها صفة الشمولية والثبات .

الأخرى ما زالت تعاني من حوادث السير رغم الجهود الكبيرة التي تبذل للحد من تلك الحوادث ووضع الضوابط التي تحكمها والعقوبات الرادعة التي توقع بحق من يخالفها .

3 - القوانين الخاصة بالطفل : كذلك نأتي للقوانين الخاصة بالطفل فكما هو معروف أن الطفل مكانة مميزة وكبيرة لدى دول العالم المتقدمة فلا تخلو دولة من تشريع يحمي الطفل ويقر له حقوقه ويؤكد له حرياته فالطفل هو اللبننة الأساسية في بناء الدولة وهو حاضر أمرته ومستقبلها فكان لا بد من الاهتمام به وإحاطته بالرعاية والعناية الواضحة حتى ننسىء جيلاً واعياً مدركاً لمفهوم عروبته ووطنيته هذا وقد صدرت الكثير من القوانين والتشريعات التي تهتم بالطفل في وطننا العربي منها على سبيل المثال وليس الحصر قانون «الحضانة العائلية ، الأحداث ، العمل ، قانون الأحوال الشخصية ..الخ ».

إن تلك القوانين إنما وجدت لتحمي النشء من استغلال الغير له فقانون الحضانة العائلية مثلاً وجد لرعاية من لا أهل له وهو التابع لدار الطفولة وأحاطت نصوصه العديدة هذا النشء بأحكام تضمن له حياة سلية مشابهة لحياة الإنسان الطبيعي الذي يعيش بين والديه حتى يغدو في المجتمع مواطناً صالحاً مفيداً لنفسه ولبلده وقد حرص قانون الحضانة العائلية في الكويت الصادر في سنة 1977م على أن تشمل مواده أحكاماً وشروط خاصة بطلب الحضانة منها المادة (الأولى) التي نصت على أن : « يقتضي بالحضانة العائلية في تطبيق أحكام هذا القانون تسليم طفل أو أكثر من أطفال دار الطفولة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل إلى اسرة كويتية مسلمة بهدف إيوائه ورعايته وتحمل مسؤولية تنشئته نيابة عن الدولة ... » .

كذلك المادة (الثانية) التي نصت على أن : « يجب أن تكون الأسرة الحاضنة قادرة مالياً على رعاية الطفل المحظى وتكون الحضانة

الغاشم وقيامه بحرق آبار النفط وتدميره للمنشآت النفطية والحيوية في البلاد وما نتج عنه من مخلفات ضارة بالبيئة من مختلف أشكالها وتأثيرها بشكل كبير واضح أثر على الثروة البحرية والحيوانية والنباتية أوجد نوع من عدم الازان في نظام البيئة الصحيح نجد أن المشرع الكويتي قد أصدر بناء على ذلك القانون رقم (21) لسنة 1995 م بإنشاء الهيئة العامة للبيئة والتي تضمنت مواده العديدة الكثير من النصوص التي تحمي البيئة من مختلف الملوثات التي تدمّرها وهذا ما أكدته المادة (الأولى) من القانون فقرة (9) حماية البيئة : مجموعة القواعد والإجراءات التي تكفل منع التلوث أو التخفيف من حدته أو مكافحته والمحافظة على البيئة ومواردها الطبيعية ...)

كذلك وضع الخطط الشاملة لمواجهة الكوارث البيئية واتخاذ الإجراءات الضرورية لمواجهتها وهذا ما نجده بنص المادة (الثالثة) فقرة (12) كل ذلك مع التأكيد على بيان العقوبات والجزاءات التي توقع بحق من يخالف نصوص هذا القانون وهذا ما أقرته المادة (19) مع عدم الأخلاص بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعقوب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات أو بغرامة لا تزيد على عشرة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف النظم والاشتراطات المنصوص عليها في المادة الثامنة ..

2 - قانون المرور : كذلك نجد من ضمن القوانين التي يمكن إدراجها على جدول أولويات التوحيد في البلاد العربية القانون الخاص بالمرور فحوادث الطرق في تزايد مستمر في مختلف بلداننا العربية نتيجة عوامل كثيرة لا يمكن حصرها في بلداننا العربية تعاني من هدر أرواح ابنائها في الطريق رغم وجود قواعد تنظم سير المركبات فمستقبل أمتنا العربية في ابنائها فكان لابد من توحيد أحكام قانون المرور لما له من أهمية في حفظ وحماية جيل الأمة التي ترقى به الكويت حالياً كباقي الدول

شريعات تحمي ونقر له حقوقه .

أما بالنسبة لقانون الأحوال الشخصية والمتعلقة بعض أبوابه بالطفل وهي الرضاع والحضانة فهي جميعها مستمدة من عقيدتنا وديننا الإسلامي وإن اختلفت مذاهب التفسير في الفكر الإسلامي في شأن تفسير بعض نصوصه فنجد القانون الكويتي الصادر بهذاخصوص سنة 1984م ضمن أحكاماً خاصة بحماية الطفل مأخوذة من التشريع الإسلامي جاء في باب الرضاع المادة (186) على أنه : « يجب على الأم إرضاع ولدتها إن لم يكن تغذيته من غير لبنها » ونصت المادة (187) على أن : « أجرة الرضاعة تستحق من وقت الإرضاع ولا تسقط إلا بأداء أو الإبراء » .

بالنسبة لباب الحضانة فقد شملت أحكامه العديد من النصوص التي تبين شروط الحضانة ومن يستحقها منها المادة (190) التي نصت على أن : « يشترط في مستحق الحضانة : البلوغ والعقل والأمانة والقدرة على تربية المحضون وصيانته صحيحاً وخلفياً ويشترط في الحاضن أن يكون محراً للأثنى وعنه من يصلح للحضانة من النساء » . والمادة (198) التي نصت على أن : « يجب على من يلزم بنفقة المحضون أجرة مسكن حضانته إلا إذا كانت الحاضنة تملك مسكاناً تقيم فيه أو مخصصاً لسكنها » . وهكذا نجد أن جميع تلك القوانين إنما وضعت لمصلحة الطفل وهي وبالتالي أحوج ما تكون إلى توحيدها جميعاً بين أقطار البلدان العربية في تشريع واحد يضمن رعاية أكبر وحماية أكثر للطفل .

ولا بد من الإشارة هنا إلى أهمية التعاون الإقليمي العربي فمنظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي تسعى دوماً إلى توحيد شريعاتها التنظيمية لمعظم المجالات فعلى سبيل المثال نجد أن قانون المرور لدى تلك الدول يعطي حرية تنقل مواطنى دول المجلس بين الدول الأعضاء بسياراتهم واستخدامها مدة سريان مفعول رخصة سير المركبة وكذلك

العائلية بغير مقابل تدفعه الدولة للأسرة الحاضنة ... » إلى آخر النصوص التي تضمن رعاية كاملة للطفل من قبل الغير فجيل أمتك العربية جيل واحد ومتى حصل على حياة مطمئنة ومستقرة في ظل تشريع موحد قوي يضمن له ذلك فمن المؤكد سوف تنتج نشيء قادر على النهوض بيده ووطنه العربي .

كذلك من ضمن قوانين الطفل قانون الأحداث وهو معمول به لدىسائر الدول العربية فالقانون يهتم بالطفل الذي لم يبلغ سن الثامنة عشر وهو ما يسمى بالحدث وقد صدر في الكويت هذا القانون سنة 1983م وبين إجراءات محكمته عند انحرافه وطرق تقويمه حيث نصت المادة (الخامسة) على أن : « لا يسأل جزائياً من لم يبلغ من العمر وقت ارتكاب الجريمة تمام السنة السابعة » . فقانون الأحداث يجب أن تتصف مواده بالشمولية بين بلدان الوطن العربي بحيث نجد هناك ترابط في نطاق التنظيم القضائي له وهناك اتحاد قضائي لدى محاكم الأحداث في تلك الدول .

كذلك قانون العمل وهو الخاص بالعمال وهذا ما نجد تطبيقه على نطاق واسع لدى البلدان العربية والتي تزيد نسبة العاملين لديها من الأطفال فكان لابد من إحاطتهم بالعناية والرعاية كونهم أطفالاً صغاراً لا يقوون على العمل المستمر الذي يتحمله البالغ الكبير وقد جاء قانون العمل في الكويت الصادر في سنة 1964م مكملاً لتلك القوانين في العناية بالطفل فنصت المادة (21) على أنه : « لا يجوز تشغيل الأحداث ليلاً أي من الغروب إلى مطلع الشمس » والمادة (22) التي نصت على أن : « عدد ساعات العمل القصوى للأحداث ست ساعات يومياً بشرط عدم تشغيلهم أكثر من أربع ساعات متالية تتلوها فترة راحة لا تقل عن ساعة » فالأعمال واحدة في الوطن العربي فكان لا بد من توحيد التشريعات الخاصة بها والمتعلقة بالعامل الصغير أو الطفل والمساعدة له في العمل والانتاج لما يعود بالنفع على بلده في ظل

2 - البدء بإنشاء لجنة عربية مختصة تتكون من جميع أعضاء دول الجامعة العربية ، بحيث تكون عضويتها لأعضاء اللجان التشريعية والقانونية في البرلمانات العربية تتولى التعاون والتنسيق لبلورة خطة لتوحيد التشريعات .

3 - توحيد المصطلحات القانونية بين البلدان العربية فالمطلع على قوانين هذه الدول يجد اختلافات في المصطلحات المتداولة فيما بينها فعلى سبيل المثال وليس الحصر هناك ما يسمى بمحكمة النقض في مصر بينما في الكويت تسمى محكمة التمييز .

4 - وضع صيغة بروتوكول تعاوني مشترك فيما بين اللجان التشريعية والقانونية في المجالس العربية بحيث يتم من خلالها تبادل الزيارات بين الرفود القضائية وأعضاء اللجان التشريعية بهدف تبادل الخبرات القانونية .

5 - توحيد الإجراءات الأمنية في جميع المجالات لدى تلك الدول .

6 - العمل على تقارب الأنظمة للمؤسسات العقابية في دول الوطن العربي .

7 - إنشاء مركز معلومات موحد تابع للاتحاد البرلماني العربي يقوم بتحصيم تشريعات الدول العربية والعمل على توحيدتها .

برخص القيادة من أي من الدول الأعضاء وفي أي منها وعند انتهاء مدة سريان مفعول رخصة سير المركبة أو رخصة القيادة فللمواطن حرية استبدالها برخصة الدولة المقيم فيها أو تجديدها من الدول المصدرة له .

كذلك ما يختص بشؤون البيئة فقد اتفق بين دول المجلس على السياسات والمبادئ العامة لحماية البيئة إضافة إلى إعداد دراسة مسحية لبرامج التوعية البيئية في وسائل الإعلام والتربية .

اقتراحات ووصيات الشعبة البرلمانية الكويتية بهذا الخصوص

إن تحقيق الهدف المنشود وهو توحيد تلك التشريعات بين مختلف الدول العربية لابد أن يسبقها وضع خطط مستقبلية تضمن تحقيقه ونطرح عدداً من الاقتراحات والتوصيات لهذاخصوص ذكر منها :

1 - أن دور جامعة الدول العربية دور حيوي وهام في إرساء المبادئ الأساسية التي تضمن وحدة الدول العربية في مواجهتها للأزمات السياسية والعمل بدروها بما لديها من كفاءات ب المختلفة التخصصات من إرساء مبدأ التعاون والوحدة فيما بينها وبين باقي الدول .



٦ - مذكرة الشعبة البرلمانية المصرية حول تنسيق التشريع وتوحيده في الوطن العربي

الوضع الراهن للجهود التي بذلت لتنسيق التشريعات في الوطن العربي والعمل على توحيدها :

لم يدخل هدف تنسيق التشريع أو توحيده كنقطة محددة ضمن أهداف جامعة الدول العربية . على أن هناك في داخل الأمانة العامة للجامعة العربية لجنة قانونية هي واحدة من اثنى عشرة لجنة فنية أنشئت بهدف تدعيم التعاون العربي .

ويبين استشراف الواقع التشريعي العربي والجهود التي بذلت للتنسيق بين تشريعات الدول العربية حتى الآن أو مسعى التنسيق التشريعي والقانوني كان واحداً من الغايات التي حظيت بالاهتمام في العمل الجماعي العربي سواء على المستوى الوزاري أو على مستوى المنظمات العربية المتخصصة . ولعل العرض التالي يبيّن هذه الحقيقة بوضوح :

فعلى المستوى الوزاري العربي :

أولى مجلس وزراء العدل العرب اهتماماً كبيراً بدعم ومتابعة الجهد المشترك لتوحيد التشريعات العربية وفق أحكام الشريعة الإسلامية .

وقد قام المجلس حتى الآن باعتماد القوانين التالية :

- القانون العربي الموحد للأحوال الشخصية .
1998/4/4 .
- القانون العربي الموحد للتسجيل العقاري .
1994/4/28 .
- القانون النموذجي للأحداث .
1996/11/19 .

مقدمة :

لأشك أن تنسيق التشريع وتوحيده في الوطن العربي يمثل هدفاً غالياً وأملاً عزيزاً يتطلع إلى تحقيقه كافة المهتمين والمشغلين بالعمل العام ، ورجالات القانون والتشريع في وطننا العربي على نحو خاص .

ذلك أن التشريع يوفر الإطار القانوني الذي ينتظم بمقتضاه حركة الأفراد والمؤسسات والمنظمات في مسارها السليم . ومن ثم فإن ضمان التنسيق بين التشريعات القائمة في بلداننا العربية يمثل دون شك خطوة متقدمة في مسيرة التقارب والتكميل العربي بشكل عام .

ويفترض الحديث عن تنسيق التشريع على مستوى الوطن العربي بدأه وجود تفاهم عربي حول أهمية هذه القضايا وإعطائها الأولوية التي تستحقها في جدول الاهتمامات العربية ، ثم تخطيط علمي مدروس يفضي إلى خطوات يتم اتخاذها على مستوى كل دولة من الدول العربية . تبدأ بحصر التشريعات المتاحة وتصنيفها وتبويبها وفقاً للأسس العلمية والقانونية المتفق عليها . ثم تحديد المجالات الرئيسية أو الأولويات الملحة التي يجب البدء بها في عملية التنسيق . وأخيراً أن يراعي التنسيق اعتبارات الواقع المحلي والخصوصية الاجتماعية لكل دولة .

وكذا الميراث التاريخي الناجم عن الهيمنة الاستعمارية على الوطن العربي في مرحلة من المراحل من قبل قوى استعمارية مختلفة (إنجلزية وفرنسية بالأساس) الأمر الذي أثر دون شك على النظم التشريعية والقانونية التي أخذت بها الدول العربية بعد الاستقلال .

الاستثمار وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية ، واتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي وتنسيق السياسات النقدية ، واتفاقيات للمستويات الأساسية للتأمينات الاجتماعية ، والتشريع الموحد لهذه التأمينات ، ولنقل الأيدي العاملة بين الدول العربية .

* في المجال الثقافي

كان في طليعة المجالات التي عنيت الجامعة العربية بتنسيق التشريعات الخاصة بالعمل فيها على الصعيد العربي المجال الثقافي ، إيماناً بالدور بالغ الأهمية الذي يمكن أن تلعبه الثقافة في تشكيل وتكون الشخصية العربية خاصة في ضوء التحديات الراهنة والمستقبلية التي يواجهها العالم العربي .

وفي هذا السياق أبرمت المعاهدة الثقافية العربية عام 1945 التي حددت هدفها في توحيد اتجاهات الدول العربية في الشؤون الثقافية ، وتوحيد المصطلحات العلمية وتوحيد الاتجاهات التشريعية في هذه المجالات . وفي مايو 1964 وافق مجلس الجامعة العربية على ميثاق الوحدة الثقافية العربية ، وكذا على دستور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التي حدد مسؤوليتها في (التمكين للوحدة الفكرية بين أجزاء الوطن العربي) الأمر الذي يتطلب بالضرورة إصدار التشريعات التي تمكن من تحقيق الهدف سواء في مجالات التأليف والنشر أو تبادل العلماء والخبراء .

* في المجال القانوني

عقدت الدول العربية اتفاقيات مهمة مثل الاتفاقيات التي تتعلق بالإعلانات والإنابات القضائية ، وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين ، والجنسيّة ، والميثاق العربي لحقوق اللاجئين .

* في مجال التعاون في المجالات الفنية أو التقنية :

قطعت البلدان العربية شوطاً يعتد به في مجال تنسيق وتوحيد التشريعات المعمول بها في مجالات مثل المواصلات السلكية واللاسلكية ،

- القانون المدني العربي الموحد (1996/11/19) .
- القانون الجزائري العربي الموحد (1996/11/19) .
- بالإضافة للقوانين التالية التي لا تزال قيد الإعداد وهي :
 - مشروع قانون الإجراءات المدنية العربي الموحد .
 - مشروع قانون الإجراءات الجزائية العربي الموحد .
 - مشروع قانون عربي موحد لرعاية القاصرين .
 - مشروع قانون عربي موحد لتنظيم السجون .
 - مشروع قانون عربي موحد للعمل .
 - مشروع نموذجي للقانون التجاري العربي الموحد .
- أما على مستوى المنظمات العربية المتخصصة فقد تم تنسيق التشريعات التالية :

* في المجال الاقتصادي

استهدفت اتفاقية الوحدة الاقتصادية التي ووّفّ عليها من قبل المجلس الاقتصادي العربي تحقيق وحدة اقتصادية كاملة بين الأقطار العربية. الأمر الذي يمكن الوصول إليه - وفقاً لما نصّت عليه الاتفاقية - بتحقيق الوحدة الجمركية بين الأقطار العربية ، تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية ، توحيد السياسات التجارية الخارجية في الاستيراد والتصدير - تنسيق السياسات الاجتماعية وخاصة تشريعات العمل والضمانات الاجتماعية ... الخ .

وقد أمكن على الصعيد العملي تحقيق عدد من هذه الأهداف ، فقد أنجز مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ما سمي بنموذج القانون الجمركي الموحد في (1975/6/4) الذي يصلح للتطبيق في كل الدول العربية ، ويؤودي إلى تيسير انتقال الأفراد والبضائع ، كذلك أنجز المجلس عدداً من الاتفاقيات الموحدة في مجالات

- (1) لم تصدر معظم هذه التشريعات على قصد بيئي ، وإنما تعالج في معظمها جوانب تتصل بنشاط المؤسسة أو الوزارة أو المرفق الصادر عنه التشريع البيئي ، الأمر الذي لم يحقق المعالجة المتكاملة والمنشودة للبيئة وقضاياها . ومن ثم فإن المعالجة هنا جزئية بينما قضايا البيئة قضايا متكاملة .
- (2) معظم التشريعات البيئية العربية ، لم تهتم بالتعريفات البيئية محل التشريع ، فعالية هذه التعريفات واسع للغاية ، وهو ما يتبع للملوث فرصة التهرب من تطبيق القانون متلاعباً بمفهوم التعريف .
- (3) إن الإزدواجية في النصوص الواردة في أكثر من قانون أو نظام لمعالجة موضوع واحد من الموضوعات المتصلة بالبيئة ، والإزدواجية في عمل المؤسسات المختصة بالبيئة ومانشاً عن ذلك من تطبيق إجراءات مختلفة وفرض عقوبات مختلفة وتزاع في الاختصاص ، كان له أثر واضح في عدم كفاية ولامعة النصوص المعامل بها .
- (4) لم تضع التشريعات البيئية في اعتبارها التطور التكنولوجي السريع الذي يحدث في الأمة العربية والذي يؤدي بالضرورة إلى ظهور مشاكل بيئية خطيرة ، مثل تشحيم الماء والغذاء والأخطار الناجمة عن التوسع في إقامة الصناعات الإلكترونية .. مما يعني وجود فراغ شريعي في توفير المعالجة القانونية والسداد القانوني الملزم لتأمين حماية البيئة وإدارتها في هذه الجوانب .
- (5) لم توضع المخالفات البيئية في الإطار الذي يتنق وحجمها الحقيقي وأثارها المترتبة ، فمعظم العقوبات الناجمة عن الجرم البيئي عقوبات مادية وفي متناول كل ملوث ولا تعادل مقدار الضرر البيئي وتخلو تماماً من إجبار الملوث على إعادة الوضع إلى ما كان عليه ، وهو الإجراء الرادع الذي يجب أن يدفعه الملوث بعد تنفيذ الحكم بالغرامة والسجن حتى يتم إعادة تأهيل البيئة إلى ما كانت عليه .

الإذاعة ، استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية ، الخطوط الجوية ، الصحة ، النقل البحري ، العلوم الإدارية ، المواقف والمقاييس ... الخ .

وبالرغم من هذا الجهد الكبير المبذول من أجل تنسيق وتوحيد التشريعات في مختلف مجالات العمل والانتاج في بلداننا العربية ، إلا أن الطريق ما زال طويلاً أمام تحقيق هذا الهدف بالمستوى المأمول وبحيث يغطي كافة الأنشطة وال المجالات ، وبحيث نصل إلى الإطار التشريعي الموحد والمتكامل على مستوى الوطن العربي .

وسوف ترتكز الورقة في جزئها التالي على مجالين هامين من مجالات العمل الوطني في العالم العربي هما مجال البيئة والطفولة لترصد واقعهما الحالي والجهود المتاحة لتنسيق وتوحيد التشريعات المنظمة لهما .

- تنسيق وتوحيد قوانين البيئة :

تعد المشاكل البيئية واحدة من القضايا المشتركة بين أقطار الوطن العربي ، وتمثل أهم هذه المشاكل في تدهور قاعدة الموارد الطبيعية المحدودة ، وبصفة خاصة الأراضي القابلة للزراعة والأراضي الرعوية ، والتصحر ، والاستخدام الجائر وغير مرشد للموارد المائية الناذرة وبخاصة المياه الجوفية غير المتعددة ، والتخطيط العمراني غير السليم ، وانتشار المناطق العشوائية حول المدن ، إضافة إلى تلوث الهواء وتلوث الأنهر والبحار الثلاثة الرئيسية في الوطن العربي .

ولقد سعت الدول العربية من جانبها لتدارك هذا الخطر المحقق ، من خلال سن التشريعات الخاصة بحماية البيئة ، ومن خلال تشكيل هيئات ومؤسسات ولجان معنية بحماية البيئة ، ووضع خطط لمكافحة التلوث . غير أنه لم يكن لقانون البيئة الوطني على مستوى كل الدول العربية خط موفور قياساً إلى قوانين العamaة ، وهو ما يرجع أساساً إلى كون الاهتمام بالمشاكل البيئية بعد حديث العهد نسبياً .. وبصفة عامة فإن المتبع للتشريعات في الوطن العربي يلاحظ ما يلي :

- البيئة بالدولة .
- 8 - أن تكون هذه الاستراتيجية البيئية مرنة ومتسقة مع احتياجات وضرورات الواقع .
- وبعد تنفيذ الخطوات السابقة - والتي يجب أن يكون لرجال القانون دوراً أساسياً فيها من أجل دراسة العائق التي يمكن أن تقف حائلًا أمام تنفيذ التشريعات - فإنه يمكن البدء في وضع تشريع عربي موحد لحماية البيئة على المستوى العربي مدعوم بتشريعات عقابية صارمة قبلة للتنفيذ ، يأخذ في اعتباره المبادئ الآتية
- 1 - إن مكافحة تلوث البيئة يجب أن يكون طبقاً لنظرية المكافحة المتكاملة .
- 2 - يجب أن ينص التشريع على أن جريمة الإضرار بالبيئة جريمة إضرار بمركز البلاد الاقتصادي وبالصالح القومي وتكون عقوبتها عقوبة جنائية .
- 3 - وضع تعريفات بيئية محددة ، حتى يمكن تحديد الحالات الواجب تطبيق أحكام القانون بها ، خاصة أن معظم الجرائم البيئية من الصعب إثباتها .
- 4 - أن يتم وضع قوائم ثابتة بالملوثات ودرجة خطورتها .
- 5 - إدخال مبادئ المصادر والغرامة والتعويض عن الأضرار والخسائر أو إعادة تأهيل البيئة في قانون العقوبات البيئي بجانب الغرامة والسجن .
- 6 - يجب على الملوث أن يتحمل المسؤولية الجنائية والمدنية الناتجة عن تلویثه لأحد مصادر الثروة الطبيعية اللازمة لحياة المواطنين .
- 7 - يجب أن تكون الغرامة المدنية في جميع الأحوال أكبر قدرًا من حجم الضرر .
- 8 - أن يعترف القانون بأحقية المواطن في إقامة الدعوى الخاصة بأية مشكلة بيئية حتى وإن لم يقع عليه الضرر مباشرة .
- 9 - يجب إنشاء محاكم بيئية خاصة ، وأن تتسم الإجراءات في هذه المحاكم بطبع خاص

(6) أن معظم الأجهزة المسؤولة عن حماية البيئة في الوطن العربي ذات منظور تنظيمي ، وليس تنفيذي ، حيث عادة ما يقوم الملوث بالتنفيذ جهات بعيدة كل البعد عن المشكلة البيئية ، كما أن المحاكم تنظر تلك القضايا هي محاكم عادلة لم يسبق لها ممارسة القضايا البيئية غالباً ما يحتاج أعضاؤها إلى فهم الأبعاد البيئية قبل الحكم فيها .

ويعني مما سبق أن الحديث عن تنسيق التشريعات على مستوى الوطن العربي في مجال البيئة يقتضي بداية اتخاذ إجراءات ضرورية على الصعيد الوطني لعل في مقدمتها:

1 - أن تؤكد كل دولة عربية في دستورها على أحقيّة مواطنيها في بيئة نظيفة وملائمة وصحية لهم وللأجيال القادمة .

2 أن تقوم كل دولة عربية بتوضيح حالة البيئة الحقيقية على مستوى كل قرية ومدينة ومحافظة وعلى مستوى الدولة كلها . بأن تكون هناك خرائط ، توضح العمل البيئي بالتفصيل .

3 - أن يتم عمل بنك للمعلومات البيئية على مستوى الدولة يتضمن البيانات الخاصة بالثروات الطبيعية المتعددة وغير المتعددة .

4 - أن تقوم الدول بوضع استراتيجية قومية قصيرة الأمد وأخرى طويلة الأمد يراعى فيها أن يكون تنفيذ مستويات الحد من التلوث مرحلياً وتدرجياً .

5 - يتم ترتيب الأولويات في حماية البيئة طبقاً لأهمية المشكلات ، ذلك أنه لا توجد دولة في العالم يمكنها حل جميع المشاكل البيئية في وقت واحد .

6 - أن تراعي المعايير الدولية التي ارتضاه المجتمع الدولي في مجال حماية البيئة

7 - الاستعانة بالمتخصصين وذوي الخبرة في مجال البيئة من كل التخصصات ذات الصلة بهذا المجال ، ودفع وتعزيز مراكز الأبحاث البيئية والاستفادة منها في المشروعات القومية

الطفل العربي لتحديد الاحتياجات الأساسية لتنمية الطفل العربي ودراسة قيام منظمة عربية للطفلة . واتفق المؤتمر على صياغة ميثاق عربي لحقوق الطفل وهو ما تم لاحقاً وأقره مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته الرابعة في ديسمبر 1983 .

وقد تمت الموافقة على إقرار الميثاق من قبل سبع دول عربية هي (اليمن 1985) ، فلسطين (1985) ، سوريا (1985) ، العراق (1986) ، ليبا (1987) ، الأردن (1992) ، مصر (1994) .

فروع الميثاق ومحنتها :

يتكون ميثاق حقوق الطفل العربي من (51) مادة بعد الدبياجة التي ورد في ختامها أنه يصدر حرصاً على تأمين تنمية ورعاية وحماية شاملة وكاملة لكل طفل عربي من يوم ولاده إلى بلوغه الخامسة عشر من العمر ، وتعاهد الدول العربية على الالتزام بمبادئه وأحكامه أساساً لسياستها وخططها وجهودها في مجال تنمية الطفولة ورعايتها .

وقد انتهت مواد الميثاق كالتالي : عرض المبادئ والأهداف ، والمتطلبات والوسائل ، والعمل العربي المشترك في مجال تنمية ورعاية الطفولة ، وأحكام عامة .

ضرورة تحديث الميثاق العربي لحقوق الطفل :

ثمة وجة نظر لها وجاهتها تناولها بضرورة تحديث الميثاق العربي لحقوق الطفل ، وتستند في ذلك إلى أن الميثاق تشوّبه عيوب في الصياغة وفي المضمون ، بما يقتضي به عن مواجهة تطورات الفترة اللاحقة على صدوره (14 عاماً) ، وعن مواكبة التطور الدولي في إدراك حقوق الطفل وحمايتها . فضلاً عن خلوه من إنشاء آلية لمراقبة التنفيذ والمتابعة . إضافة إلى ذلك فإن نصوص الميثاق جاءت غامضة أو متداخلة خاصة في شأن صون الحقوق وضبط المناهج والمتطلبات والوسائل ، وفي شأن الحقوق المدنية .

يتفق وخطورة المشاكل البيئية .

10 - يجب أن تزود محاكم البيئة الخاصة بعنصر فني ، ويفضل أن يخدم المحكمة مجموعة من الخبراء والفنين في مجال المسح البيئي وتقدير الآثار البيئية .

11 - أن يراعى في من يحمل صفة الضبطية القضائية البيئية أن يكون ذا مستوى علمي رفيع وذا خبرة عالية وأن تكون عليه رقابة مشددة .

تنسيق وتوحيد قوانين الطفولة :

للطفولة في الوطن العربي وضعها الخاص وطابعها المميز الذين تستمد هما من المنهج الإسلامي في رعاية الطفولة السائد في المجتمع العربي . وقد انعكس ذلك على التشريعات الوضعية للطفولة في الدول العربية ، فجاءت ترجمة لتلك النظرة المستمدة من أحكام التشريعية الإسلامية التي تطبق في مسائل الأسرة . يدل على ذلك النصوص التشريعية التي وردت في العديد من دساتير الدول العربية متضمنة النص على حماية الطفولة والأمومة ورعاية النساء ودعم الأسرة باعتبارها أساس المجتمع ونقوية أواصرها وكيانها . وكذلك ما نصت عليه تلك الدساتير من كفالة التعليم لكل طفل مع تقرير مبدأ مجانية التعليم وإلزاميته في العديد منها . يضاف إلى ذلك التشريعات الأدنى درجة من الدستور المنظمة للحقوق الشرعية للطفل وعلى الأخص حقه في الرضاعة والحضانة والمأكل والملابس والمسكن ورؤيه والديه ورعاية أمواله .. الخ .

ولقد حظى موضوع حقوق الطفل العربي باهتمام واسع النطاق على الصعيد العربي من قبل الكثير من المؤسسات والمنظمات العالمية على مستوى العالم العربي ، وأسهمت الجامعة العربية بنصيب وافر في هذا المجال ، خاصة في إطار التنسيق بينها وبين منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) وذلك اعتباراً من عام 1974 .

وفي أبريل 1980 عقد في تونس مؤتمر

الأحكام العامة للإعلانات الدولية والاتفاقيات الدولية لحقوق الطفل ، وضرورة ربط الاهتمام بالطفلة ورعاية الأمومة ، والتاكيد على ضرورة صون حقوق الطفل بواسطة الحماية التشريعية والتنمية الشاملة والتكميل والتعاون العربي .

• النص على الخصوصية العربية لتحقيق حياة أفضل للطفل العربي ، وأهمية وضع آلية لمتابعة تنفيذ العمل وتقديم تقارير حول التدابير الازمة المتخذة لضمان حقوق هذا الطفل .

و الواقع أن إعمال نصوص قانونية عربية شاملة لحقوق الطفل إنما يعيقها من الناحية العملية صعوبات عدة منها ضعف الإمكانيات المادية الازمة للتنفيذ في بعض الأقطار العربية ، بالإضافة إلى ضعف التكامل والتكافل العربيين على المستوى المأمول . كما يمثل عدم وضوح الرؤية للتنفيذ بسبب افتقاد الخطة الازمة للتطبيق العملي والمتابعة سببا رئيساً من أسباب العوائق الخاصة بالطفل على الصعيد العربي .

وفي هذا السياق ثمة وجهة نظر ترى أن الوقت قد حان لتجميع حقوق الطفل وتحديد الآليات الضرورية لحمايتها ، وأن تتم صياغة ذلك في إعلان عربي لحقوق الطفل يكون مصحوباً بخطبة مرسومة تحدد الاستراتيجية وخطوات العمل وأطره المستقبلية لجعل احترام حقوق الطفل واقعاً ملماساً وفعالاً . وذلك من خلال الاسترشاد بخطة العمل التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل (نيويورك 1990) لتنفيذ الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ، والخطة العربية لرعاية الطفولة وتنميتها والتي صدرت عن الاجتماع العربي رفيع المستوى لرعاية الطفولة العربية وحمايتها وتنميتها والذي انعقد في تونس عام 1992 .

وكلمة أخيرة في موضوع تنسيق وتوحيد التشريعات العربية ، فإن الشعبة البرلمانية المصرية ترى أن ما أنجز حتى الآن من تراكم تشريعي ومن تنسيق بين التشريعات العربية

من ناحية أخرى فقد اتسمت نصوص الميثاق بالقصور شأن بيان التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية الازمة لحماية الطفل من أشكال العنف والضرر والإساءة البدنية أو العقلية أو الإهمال أو إساءة المعاملة أو الاستغلال ، وذلك بمضاهاتها بنصوص الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل على وجه الخصوص ، لاسيما في شأن حماية الطفل من الاستغلال الجنسي والتغذيب ، ومن أضرار النزاعات المسلحة والمخدرات وفي جوانب الرعاية الصحية والعلمية والاجتماعية والثقافية .

وقد استطاعت إدارة الطفولة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية آراء وملحوظات الدول الأعضاء بالجامعة ، وكذا الأمانات الفنية للمجالس الوزارية المتخصصة بشأن ما ترى ضرورة تحيثه في ميثاق حقوق الطفل العربي في ضوء المستجدات الدولية والإقليمية . وقد تركزت ملاحظاتها في عدد من النقاط لعل من أهمها :

• ضرورة إبراز بعض التطورات الاقتصادية الهامة وخاصة تطور مفهوم التنمية إلى التنمية المستدامة المرتكزة على العدالة والمساواة بين الأجيال ، وعلى احترام وصول التوعي الحضاري والطبيعي للموارد المتاحة ، وعلى نوعية البيئة .

• ضرورة وضع استراتيجية إعلامية عربية موجهة للطفل العربي لحمايته من الغزو الفكري والثقافي الخارجي ، لإثارة الوعي حول الآثار السلبية لبعض مشكلات الطفولة كتشغيل الأحداث .

• الاسترشاد بالاستراتيجيات العربية القائمة مثل ، (الاستراتيجية العربية للتنمية الصحية ، للعمل الاجتماعي العربي ، السياسة العربية للشباب والرياضة ، البيان العربي لحقوق الطفل ، الخطة القومية الشاملة لثقافة الطفل العربي ، الاتفاقية العامة بشأن عمل الأحداث) .

• أهمية اتساق نصوص ميثاق الطفل مع

قبل وزراء العدل العرب يمثل خطوات تستحق الإشادة والتوجيه .

إلا أنها في نفس الوقت تؤكد أن الطريق ما زال طويلاً أمام استكمال توحيد التشريعات البلدان العربية ، خاصة في عدد من المجالات الحيوية التي تستحق أن تحظى بالأولوية والاهتمام .

ومن ناحية أخرى فإن مشروعات القوانين التي يتم اعتمادها من قبل مجلس وزراء العدل العرب تحتاج إلى استكمالها بخطوة أهم لكي تصبح نافذة ، وهي أن يتم إقرارها من قبل المجالس التشريعية في الدول العربية بحيث تصبح جزءاً من التشريع الوطني واجب النفاذ .

وفي هذا السياق ، فإن الشعبة البرلمانية المصرية تؤكد على أهمية وجود آلية متابعة لرصد مدى التقدم في إقرار برلمانات الدول العربية للتشريعات الموحدة التي تم التوصل إلى اتفاق حولها في المجلس المذكور (مجلس وزراء العدل العرب) ، واتخاذ السبل الكفيلة بدفع وتعزيز هذه العملية .

القائمة أمر يستحق التوجيه والإشادة . لكننا نرى أيضاً أن ما يمكن تحقيقه أكبر ، شريطة أن تتضامن جهود كافة المؤسسات المعنية في الوطن العربي للوصول إلى هذا الهدف .

ولاشك أن الاتحاد البرلماني العربي يأتي في طليعة المنظمات المؤهلة للاضطلاع بدور مهم في جهود تنسيق التشريعات وتوحيدتها في العالم العربي ، سواء بوصفه المنظمة البرلمانية الرئيسية في الوطن العربي والتي تعبر في النهاية عن الجماهير العربية ، أو بما يضمه من كفاءات وخبرات قانونية وتشريعية بارزة يمكن أن تقدم إسهامات ثرية في هذا المجال .

من ناحية أخرى فإننا نؤكد أن فكرة إقامة جهاز شريعي عربي شامل - على غرار ذلك المعروف به في نطاق البرلمان الأوروبي - في داخل الجامعة العربية قد يكون المدخل المباشر إلى الاضطلاع بمهام التنسيق والتوحيد التشريعي العربي على أفضله وجه .

وتترى الشعبة البرلمانية المصرية أنه ما تم حتى الآن على طريق تنسيق التشريع في الوطن العربي ، وخاصة ما تم إعداده من قوانين من



ثالثاً - أوراق العمل المتعلقة باستراتيجية عربية للنهوض بالتعليم والثقافة والاتصال والحفاظ على الهوية العربية

1 - مذكرة الشعبة البرلمانية الأردنية

بتفاعلها الخصب تنتج كل ما هو نافع للدنيا
بأسرها .

وفي ذات الإطار لم يدخل الأردن جهاداً في سبيل الحراك برحب التطور العالمي عبر تأمين التعليم وتوفيره لكافة مواطنه ، وتأكيد محافظته على الهوية الثقافية للأمة العربية وترسيخها في نفوس أبناءه حيث أكد الدستور الأردني على الهوية العربية والإسلامية للشعب الأردني وحرص على توفير مجانية التعليم والزاميته في مراحله التأسيسية ، كما انتشرت الجامعات والمعاهد والمدارس في كافة أنحاء المملكة ، وأولى الأردن أهمية خصوصية في صياغة سليمة وطنية للعلوم والتكنولوجيا عبر المؤسسات الرسمية وتشكيل اللجان التربوية والتعليمية والثقافية الوطنية العليا كاللجنة العليا للعلوم والتكنولوجيا وإقامة مركز المعلومات الوطني والمجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت) وجامعة آل البيت ، والتي تعد بمجملها مثالاً يحتذى به في سبيل التوجه للحفاظ على الهوية الثقافية والتعليمية للأمة العربية والإسلامية .

وفي هذا السياق يجب الإشارة إلى الدور الهام الذي يطلع به البرلمانيين العرب باعتبارهم مصدر التشريع في تعزيز ركائز حقوق الإنسان الثقافية واتخاذ القرارات الناجعة بشأنها وكذلك الدور الفاعل الذي أسهمت به المؤتمرات البرلمانية العربية في تعزيز المبادرات الثقافية والعلمية بين البلدان العربية والحفاظ على موروثها الثقافي والعلمي والسعى نحو صياغة

لقد غدت صياغة استراتيجية عربية للنهوض بالتعليم والثقافة والاتصال البياني والمحافظة على الهوية الثقافية العربية ، أحد أبرز المعامالت المشعة في سبيل تعزيز التضامن العربي وإحياءه ، وعليه فقد سعينا في المملكة الأردنية الهاشمية نحو تعزيز المبادرات الثقافية والتعليمية مع كافة الدول العربية الشقيقة والحفاظ على المخزون التراثي والثقافي العربي والإسلامي ، إيماناً بتلك المبادئ والمثل السامية التي امتننا إليها عبر مساهمتنا في تأسيس موانئق جامعة الدول العربية وانضممنا إلى هيئة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي الذي تنتهي إليه مجموعة دولنا ، وعبر امتناننا لتلك القواعد الداعية نحو تعزيز آفاق التعاون العربي البياني على حل المسائل ذات الصبغة الثقافية ، وعلى إنشاء التعاون العربي - العربي في الميادين الثقافية والتعليمية والإعابة على تكريس حقوق الإنسان والحربيات الأساسية للناس كافة بلا تمييز بينهم في الجنس أو اللون أو اللغة أو الدين .

وفي هذا المجال فقد سعت المملكة الأردنية الهاشمية كدولة عربية إسلامية ومنذ مطلع عقد العشرينات من هذا القرن نحو تحرير وإثبات هوية إنساننا العربي ، والحفاظ على الثقافة العربية الإسلامية في مواجهة كافة العناصر المتربصة بحضارته وثقافته ليmanaً منا بأن الثقافة والعلوم والتواصل مع الشعوب المتحضرة تشكل في مجلها الركائز الأساسية لمواصلة دورها التاريخي في بناء الحضارة الإنسانية العربية والإسلامية كحضارة متصلة وغير منفصلة كانت

والمستدامة بعد الثقافي كأحد المعطيات الرئيسة في المفهوم التنموي المتوازن والشامل .

ثالثاً : تعزيز مصادر القوة الكامنة في الاندماج والتتنوع الثقافي القائم وتحويلها من مصادر مهدورة سلباً إلى مصادر مكتسبة إيجاباً . رابعاً : تطوير صيغ تشريعية وحماية خاصة بتلك الحقوق الثقافية الجماعية والفردية .

وفي المجال التربوي والتعليمي فإن الشعبة البرلمانية الأردنية تعنى بأن موضوع التعليم في الوطن العربي يرتبط بشكل مباشر بمستقبل الإنسان والوطن والأمة جميعاً وهو موضوع يصعب فصله عن السياق العالمي الذي تصنف فيه الدول بحسب إنتاجها للتقنيات المتقدمة وحسن استخدامها لها وإذا كان يمكن مقارنة حال التعليم في الوطن العربي من زوايا شتى فإن أهم تلك الزوايا هي مقارنة هذا الشأن بتلك التحديات التي تكتفها وفي طليعة تلك التحديات :

أولاً : تزايد نسبة الأمية في الوطن العربي فضمن هذا السياق يشير أحدث تقرير لليونسكو عن التربية في العالم والصادر في عام 1995 إلى أن عدد السكان الأميين في سن الخامسة عشر فأكثر بلغ 55,8 مليون نسمة عام 1980 ثم ارتفع هذا العدد إلى 5.65 مليون نسمة عام 1995 ومن المتوقع أن تستمر هذه الزيادة لتبلغ عام 2000 إلى ما يقارب من 63,181 الأمر الذي يستدعي معه رفع معدلات الانفاق على التعليم والتي بلغت عام 1992 ما يقارب 5,6 بالمائة من الناتج القومي الإجمالي للوطن العربي وهي نسبة ضئيلة إذ ما قورنت بالدول المتقدمة وكذلك يجب مواجهة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي والتي أدت إلى انتشار ظاهرة الأمية وأهم هذه الأوضاع تدني مستويات المعيشة للأسرة في الوطن العربي وشيوخ ظاهرة تشغيل الأطفال والتحفظ على تعليم البنات .

ثانياً : مضمون المناهج التعليمية والذي يعد مظهراً من مظاهر تشويه الرسالة التعليمية وذلك بسبب الاعتماد على التربية العقلية لا النقدية أو

نظام معنى بحماية الحقوق الثقافية المكتسبة وتفعيل سبل الحماية القانونية للملكية الفكرية في الإنتاج العلمي والأدبي ووضع حد للتجاوزات التي تمس قنوات المعلومات وتأمل الشعبة البرلمانية الأردنية في هذا الجانب بأن يوفر النظام الحمايي الثقافي والعلمي المقترن بمجموعة شاملة من القواعد الأخلاقية ومعياراً محدداً لقياس مدى احترام الحقوق الثقافية والعلمية والفنية والأدبية وسن مجموعة من العقوبات التي تتجاوز مجرد الإعراقب عن سخط الرأي العام والبت في كيفية اكتشاف انتهكـات هذه الحقوق وفضحها وفرض العقوبة على مرتكبـها والاستعـانة بالهيـنـات الدوليـة القائـمة لرصد حقوق الإنسان وإنشـاء مكتب عـربـي فـاعـلـ يـتبعـ تلكـ الحقوقـ الثقـافيةـ والـعلـيمـيةـ المـكتـسبةـ وـسـلـوقـاـيتهاـ .

وعليه فإن الشعبة البرلمانية الأردنية لتدرس بأن حماية المخزون الثقافي والعلمي للبشرية وضمان تبادله سواء في جوانبه الملموسة كاللغة والفنون الشعبية والفلكلور والمهرجانات أو في اشكالها المبدعة الملموسة في المباني والأعمال الفنية تعد مهمة إنسانية وبرلمانية وجوهـيةـ من شأنـهاـ أنـ تؤـديـ إلىـ إـيـراـزـ الدـورـ الحـضـارـيـ للـقـاـفـيـةـ وـالـتـرـاثـ العـرـبـيـ كـعـاـمـلـ أـسـاسـيـ فيـ تـمـيـتاـ وـإـلـهـامـناـ جـمـيـعاـ .

لقد شهد عقد التسعينـاتـ منـ هـذـاـ القـرنـ العـدـيدـ منـ الـمـسـتـجـدـاتـ عـلـىـ السـاحـةـ الـقـاـفـيـةـ الـعـالـمـيـةـ وـالـتـيـ منـ شـائـنـهاـ أـنـ تـمـلـيـ إـجـرـاءـ العـدـيدـ منـ التـغـيـرـاتـ عـلـىـ العـهـدـ الدـولـيـ الخـاصـ بـتـكـ الـحـقـوقـ الـقـاـفـيـةـ الـمـبـرـمـةـ لـعـامـ 1966ـ مـ ،ـ كـمـاـ منـ شـائـنـهاـ إـحـدـاثـ تـعـزـيزـاتـ عـلـىـ تـكـ الـمـبـادـلـاتـ الـقـاـفـيـةـ وـتـطـوـيرـ صـيـغـ حـمـائـيـةـ لـتـكـ الـحـقـوقـ الـقـاـفـيـةـ الـمـكـتـسبةـ ،ـ وـالـتـيـ انـعـكـسـتـ عـبـرـ الـمـسـتـجـدـاتـ الـرـئـيـسـةـ الـآـتـيـةـ :

أولاً : صون التراث الثقافي والعلمي العالمي وتأمين سبل المحافظة عليه وإشراط في ظل التزايد الملحوظ لانتشار ظاهرة العولمة .

ثانياً : تضمين مفهوم التنمية الشمولية

الهوية الثقافية والتراث العلمي للأمة العربية . وفي ضوء تلك الرؤية الثقافية والعلمية والتربيوية المبرزـة آنـفـاً ، فإنـ الشـعـبـةـ الـبرـلـامـانـيـةـ الـأـرـدـنـيـةـ لـلـتـلـمـسـ مـنـ الـمـرـكـزـاتـ الرـئـيـسـةـ الـأـتـيـةـ دـعـانـمـ رـئـيـسـةـ فـيـ سـبـيلـ الـاتـجـاهـ نـحـوـ صـيـاغـةـ اـسـتـرـاتـيـجـيـةـ عـرـبـيـةـ لـلـنـهـوـضـ بـالـتـعـلـيمـ وـالـقـافـةـ وـالـاتـصـالـ عـرـبـيـ الـبـيـنـيـ وـتـأـمـينـ سـبـيلـ الـمـخـافـظـةـ عـلـىـ الـهـوـيـةـ الـقـافـيـةـ ، وـهـيـ عـلـىـ النـحـوـ الـأـتـيـ :

أولاً : إنشاء معاهد علمية متخصصة بالأبحاث التاريخية والثقافية والعلمية تعنى بكتابـةـ التـارـيـخـ الـحـضـارـيـ وـالـعـلـمـيـ لـلـشـعـوبـ الـعـرـبـيـةـ لـتـعـرـيـفـ الـأـجيـالـ الـعـرـبـيـةـ الـحـالـيـةـ وـالـمـقـبـلـةـ بـذـكـرـ التـارـيـخـ وـرـبـطـ الـمـاضـيـ الـعـرـبـيـ الـحـاضـرـ لـلـحـافـظـ عـلـىـ الـهـوـيـةـ الـعـرـبـيـةـ .

ثانياً : إنشاء جامعة عربية مفتوحة تعنى بالشؤون العلمية والتكنولوجية والثقافية والتاريخية تضم أسانـذـةـ مـتـخـصـصـينـ فـيـ هـذـهـ الشـؤـونـ وـطـلـابـ مـنـ كـافـةـ أـرـجـاءـ الـوـطـنـ الـعـرـبـيـ وـتـأـمـينـ كـافـةـ الدـعـائـمـ الـمـادـيـةـ وـسـبـيلـ الـتـعـلـيمـ الـتـقـنيـ لـهـاـ ،ـ حـتـىـ تـسـتـطـعـ مـوـاـكـبـةـ الـتـطـورـاتـ الـعـلـمـيـةـ وـالـتـقـنـيـةـ وـتـخـرـيجـ أـفـواـجـ مـنـ أـبـنـاءـ هـذـهـ الـأـمـةـ الـقـادـرـينـ عـلـىـ الـاسـتـفـادـةـ مـنـ الـآـخـرـينـ وـمـنـتـمـينـ بـالـوقـتـ ذـاتـهـ إـلـىـ هـويـتـمـ الـعـرـبـيـةـ الـإـسـلـامـيـةـ وـبـاستـطـاعـتـهـمـ الرـدـ عـلـىـ الـإـفـرـاءـاتـ الـمـوجـةـ ضـدـ الـقـافـةـ الـعـرـبـيـةـ وـتـرـاثـهاـ الـحـضـارـيـ .

ثالثاً : إدانة سياسة التخريب الثقافي للحضارة العربية من قبل الأنظمة العنصرية واستعادة الكوز الثقافية والحضارية المسloveة من البلدان العربية ليـانـ فـرـةـ الـاحـتـالـلـ وـالـاسـتـعـمـارـ الـأـجـنـبـيـ لـهـاـ .

رابعاً : تشجيع البرلمانيـنـ الـعـربـ نـحـوـ سنـ شـرـيـعـاتـ مـعـنـيـةـ بـحـمـاـيـةـ الـحـقـوقـ الـقـافـيـةـ الـمـكـتبـيـةـ وـالـتـيـ تـعـكـسـ حقـوقـ الإـنـسـانـ وـوـضـعـ بـيـانـ تـفـصـيـلـيـ بـتـكـ الحـقـوقـ الـقـافـيـةـ وـكـذـلـكـ وضعـ نـظـامـ حـمـائـيـ عـرـبـيـ لـحـمـاـيـةـ الـحـقـوقـ الـقـافـيـةـ وـالـعـلـمـيـةـ وـالـمـعـلـومـاتـيـةـ وـضـرـورـةـ تـشـدـيدـ الـعـقـوبـاتـ الـقـانـونـيـةـ عـلـىـ اـنـتـهـاكـ هـذـهـ الـحـقـوقـ وـتـعـزيـزـ التـفـاـهمـ الـبـرـلـامـانـيـ مـعـ الـمـنـظـمـاتـ الـعـرـبـيـةـ وـالـدـولـيـةـ الـمـعـنـيـةـ بـالـشـؤـونـ الـقـافـيـةـ وـالـتـعـلـيمـيـةـ وـتـوـفـيرـ الطـابـعـ

بـسـبـبـ تـخـلـفـ الـمـضـمـونـ عـنـ الـإـحـاطـةـ بـقـضـائـاـ الـتـطـورـ الـعـلـمـيـ وـالـقـافـيـ أوـ بـسـبـبـ تـغـيـرـ الـمـقـرـراتـ الـتـعـلـيمـيـةـ انـعـكـاسـاـ لـتـلـكـ السـيـاسـاتـ الـخـارـجـيـةـ الـمـتـبـعةـ .

ثالثاً : تعريف العلوم والمقررات الأجنبية المستوردة من الخارج خاصة بعد انتشار أقسام التدريس باللغات الأجنبية في داخل الكليات الجامعية جـنـبـاـ إـلـىـ جـنـبـ مـعـ الـأـسـمـاتـ الـتـيـ تـتـولـىـ الـتـدـرـيسـ بـالـلـغـةـ الـعـرـبـيـةـ .

رابعاً : أوضاع المعلمـينـ فـيـ الـوـطـنـ الـعـرـبـيـ ،ـ الـأـمـرـ الـذـيـ يـسـتـوـجـبـ إـعادـةـ تـدـريـبـهـمـ وـإـعـادـهـمـ وـإـعادـةـ تـقـيـمـ أـوضـاعـهـمـ الـمـادـيـةـ وـهـذـاـ لـاـ يـقـتـصـرـ عـلـىـ مـرـتـبـاتـهـمـ وـإـنـماـ يـجـبـ أـنـ يـشـمـلـ الـإـمـكـانـاتـ الـتـيـ توـضـعـ تـحـتـ تـصـرـفـهـمـ وـكـذـلـكـ يـنـبـغـيـ النـظـرـ إـلـىـ مـهـنـةـ الـتـعـلـيمـ بـمـزـيدـ مـنـ التـقـيـيرـ وـالـإـجـالـ .

لـقـدـ غـدتـ ثـوـرـةـ الـمـعـلـومـاتـ تـشـقـ طـرـيقـهـاـ بـسـرـعـةـ هـائـلـةـ حـيـثـ اـنـتـشـارـ شـبـكـاتـ الـإـنـتـرـنـتـ وـالـحـاسـوبـ وـالـفـاـكـسـاتـ وـأـصـبـحـ التـطـورـ السـرـيـعـ لـتـقـنـيـةـ الـمـعـلـومـاتـ وـالـاتـصـالـاتـ يـؤـثـرـ بـصـورـةـ مـتـرـاـيـدـ عـلـىـ جـمـيعـ مـنـاحـيـ الـحـيـاةـ الـمـادـيـةـ مـاـ يـتـطـلـبـ مـعـهـ بـذـلـ كـلـ مـاـ فـيـ الإـمـكـانـ لـمـواـصـلـةـ الـاستـقـادـةـ مـنـهـاـ فـيـ الـمـيـدانـ الـعـلـمـيـ وـقـضـائـاـ الـتـنـمـيـةـ الشـاملـةـ فـيـ الـوـطـنـ الـعـرـبـيـ ،ـ إـضـافـةـ إـلـىـ صـيـاغـةـ سـيـاسـةـ إـلـعـامـيـةـ شـامـلـةـ توـحدـ تـقـنـيـاتـ الـمـعـلـومـاتـ الـعـصـرـيـةـ وـلـهـذـاـ إـنـ الـبـرـلـامـانـيـنـ الـعـربـ مـطـالـبـينـ بـالـمـسـاـهـمـةـ الـفـعـالـةـ فـيـ تـطـوـيرـ هـذـهـ السـيـاسـاتـ وـتـرـجمـهـنـاـ فـيـ إـطـارـ تـشـرـيعـيـ مـنـاسـبـ وـضـرـورـةـ تـوجـيهـ اـهـتمـامـ أـكـبـرـ وـمـوـارـدـ أـكـبـرـ لـوـسـائـلـ الـاتـصـالـ الـحـدـيثـةـ وـبـذـلـ كـلـ جـهـدـ مـمـكـنـ لـلـتـقـليلـ مـنـ تـكـالـيفـهـاـ وـضـمـانـ وـصـولـهـاـ لـلـجـمـيعـ .

إنـ النـظـامـ الـمـعـلـومـاتـيـ الـمـعاـصـرـ لـنـ يـنـتـجـ مـنـ تـلـقـاءـ نـفـسـهـ تـتـمـيـةـ وـتـغـيـيرـ إـيجـابـيـنـ مـاـ لـمـ يـكـنـ الـمـوـاـطـنـ الـعـرـبـيـ مـسـتـعدـ لـاسـتـيـعـابـ الـمـعـلـومـاتـ وـتـقـنـيـاتـهـاـ وـتـطـبـيقـهـاـ وـهـذـاـ يـتـطـلـبـ إـعـادـهـ الـمـوـاـطـنـ الـعـرـبـيـ لـلـمـسـتـقـبـلـ دـوـنـ أـنـ تـؤـديـ هـذـهـ الـثـوـرـةـ الـمـعـلـومـاتـيـةـ إـلـىـ تـسـفـيـهـ تـقـافـاتـ وـتـقـالـيدـ الـشـعـوبـ وـالـأـمـمـ الـأـخـرـىـ مـاـ يـفـرـضـ مـعـهـ عـلـىـ إـنسـانـ الـعـرـبـ ضـرـورـةـ اـسـتـخـدـمـ هـذـهـ الـوـسـائـلـ فـيـ خـدـمـةـ

ومحاربة الجهل والأمية المتفشية في كثير من أجزاء الوطن العربي ومحاربة ظاهرة البطالة وتشغيل الأطفال وتشجيع المرأة العربية نحو التوجه لتلقي التعليم وضرورة توحيد الجهود العربية بمسألة تعريب العلوم والقرارات الأجنبية المستوردة وتحسين الوضع المادي للقائمين على العملية التربوية ووضع الإمكانيات الالزامية تحت تصرفهم .

ثامناً : ضرورة التوجه نحو تطوير وتوحيد المناهج التعليمية في الوطن العربي بهدف إعادة صياغة فكر الآتين وتأهيلهم لمواجهة تحديات العصر والقرن القادم ، وإعطاء النقاد والمتقين العرب الحرية في النقد البناء وいくونوا بمثال عن تغير السياسات الخارجية للوطن العربي .

تاسعاً : إن الشعبة البرلمانية الأردنية لترى ضرورة توضيح الصورة عن حقيقة الإسلام للعالم كافة أثر تلك التحديات المنظمة والتي يتعرض لها ، وفي هذا المجال فإنه يدعوا للتسامح والمحبة والسلام وتأكيد رعاية وحقوق الأقليات .

عاشرأ : لقد أصبح العالم بفضل شبكة الاتصالات الحديثة قرية صغيرة ، وغدا التطور السريع لتقنية المعلومات ذا تأثير على كل مناحي الحياة ولابد أن هذا الأثر يحتم علينا صياغة سياسة إعلامية شاملة معينة في استئثار هذه التقنيات في خدمة قضايا التنمية الشاملة في الوطن العربي وضرورة توفير الأموال الالزامية ل توفير هذا النوع من التقنيات وضمان تقليل تكاليف وصول المعلومات إلى أكبر عدد ممكн من المواطنين وكذلك وضع إطار شريعي يضمن إخضاع انتقال المعلومات للرقابة الرسمية والأهلية في مواجهة تسرب وسائل الانحطاط الخلقي والفكر الهدام الذي يستهدف النيل من الهوية الثقافية والحضارية للأمة العربية جماء .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المؤسسي لهذا التعاون وتتبع أنشطة تلك المنظمات وتشكيل اللجان المشتركة والتي من شأنها أن تعزز الروابط المؤسسية بين تلك المنظمات والشعب البرلمانية العربية .

خامساً : إن الشعبة البرلمانية الأردنية لتشعر التأثير المتمامي لظاهرة العولمة على جميع مناحي الحياة العصرية وعليه فإننا نلمس ضرورة إضفاء سمة التجانس بين الثقافات والقبول بمنطق تميز الثقافات والتشجيع عليه ورفض الإبادة الجائرة للثقافات ووضع مجموعة من القواعد الأخلاقية المحددة للمعايير التي يجب على كل مجتمع مدني مراعاتها على أن تستند تلك القواعد الأخلاقية المرسخة لها على قيم احترام وضمان حقوق الإنسان وتكريس الثقافة الديمقراطية وحماية الأقليات العرقية والدينية والمذهبية وتتجذر الالتزام بحل النزاعات الناشئة بالطرق السلمية .

سادساً : إن الشعبة البرلمانية الأردنية لتجدد التأكيد على ضرورة تجديد الالتزام بالعهود والمواثيق الدولية المبرمة في شأن حماية المخزون التراثي والثقافي عبر اتفاقية لاهامي الخاصة بحماية الملكية الثقافية في حال نشوء نزاع مسلح لسنة 1994 م .

والبروتوكول الملحق بها والاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي لسنة 1972 م ، إضافة إلى العديد من الصكوك والاتفاقيات الدولية المبرمة في هذا الشأن .

سابعاً : لقد أصبحت الحاجة ماسة للبرلمانيين العرب للاضطلاع بمسؤولياتهم اتجاه قضية التعليم في الوطن العربي فهم الممثلين الأكثر شرعية لمجتمعاتهم المدنية عبر الدور الذي يقوم به البرلمانيين في توفير الإطار القانوني والمادي للنهوض بالعملية التربوية في الوطن العربي وهذا يتطلب تخصيص الإيرادات الالزامة في الموازنات العربية لدعم قضية التعليم والتوزع في إنشاء المدارس والمعاهد والجامعات

2 - مذكرة الشعبة البرلمانية في دولة الإمارات العربية المتحدة نحو استراتيجية عربية للنهوض بالتعليم والثقافة والاتصال والمحافظة على الهوية الثقافية العربية

الأساليب الازمة لتطوير التعليم .

إن التحدي الحقيقي هو ذلك التطور التكنولوجي العالمي الهائل لذلك ينبغي تطوير مناهج التعليم في العالم العربي والتنسيق بين الدول العربية في هذا الشأن من أجل إعداد وتأهيل شباب قادر مسلح بالعلم والمعرفة والتكنولوجيا .

إن الوطن العربي مؤهل بحكم تاريخه وموقعه وكفاءة ابنائه أن يتبوأ مكانة بين الأمم المتقدمة في العالم الجديد ، والعالم الجديد لا يعترف إلا بالقوة المبنية على العلم والمعلومات ، فنحن أبناء حضارات عريقة ، فالثورة الهائلة التي تجري في أنحاء الوطن العربي بهدف اللحاق بالعالم المتقدم ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين تتطلب زيادة حجم الاستثمار المطلوب للتعليم وكذلك زيادة الاعتمادات الازمة للتجهيزات التكنولوجية بأرقى أساليبها الحديثة وهو ما يتطلب تعاون جميع الدول العربية في هذا المضمار حتى يكون للوطن العربي موقعه على الخريطة الدولية .

إن العولمة سببت في إحداث العديد من التصدعات في الكثير من المسلمات الثالثة في الثقافة العربية ، فالمقصود حالياً بالعولمة هو سيادة الثقافة الغربية في العالم كله وهو الأمر المرفوض عربياً فجوهر الثقافة ليس في طريقة المأكل أو الملبس أو الأفلام السينمائية وإنما جوهرها هو الدين ومنظومة القيم والعادات والتقاليدين والتراث الفكري والإبداع الحضاري وبالتالي فإنه لابد أن يتمتع العالم العربي بقدر كبير من الخصوصية الثقافية في تراثه الثقافي المستمد من الدين الحنيف وعاداته وتقاليده وتراثه فالعلومة التي نشاهدها اليوم تعني عولمة

كان المفهوم الشائع للتعليم في الماضي بأنه أحد عناصر الخدمات ، ولكن هذا المفهوم لم يلبث أن تغير في عالم اليوم تغيراً جذرياً ، إذ أصبح التعليم إحدى ركائز الأمن القومي إلى جانب السياسة والاقتصاد ، منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة بين القوتين العظيمتين عام 1991 م بدأت مرحلة جديدة في العالم اختلف خلالها مفهوم الأمن القومي بالنسبة للدول ، فلم يعد الصراع بين القوى العظمى صراعاً حول التزود بالطائرات والصواريخ والدبابات وتملك أقوى الأسلحة وأشدتها فتاكاً بل أصبح الصراع بين الدول الكبرى منافسة حادة وصراعاً محموماً حول تطوير التعليم .

إن العالم يشهد الآن سباقاً حول تطوير التعليم ، فالسباق الموجود في العالم والمنافسة العالمية التي أخذت أشكالاً عسكرية واقتصادية وسياسية هي في الحقيقة منافسة تعليمية ومجاالتها في المدارس .

إن أزمة التعليم في العالم العربي ليس وليدة اليوم فالأزمة التي يمر بها التعليم في الوطن العربي أصبحت تتعكس على المدرسة والمعلم والطالب والمنهج وعلى الرغم من أنها تهلك موارد معظم الدول العربية وإمكانات الأسر فيها فإن المحصلة النهائية تأتي ضعيفة متوسطة . ومن هنا تأتي أهمية وضع استراتيجية عربية للنهوض بالتعليم تتضمن الخطوط العريضة لبرنامج الإصلاح الشامل للتعليم تشمل جميع جوانب العملية التربوية التعليمية سواء من حيث تحسين أوضاع المعلمين علمياً وثقافياً وتربيوياً ومادياً وأيضاً تطوير المناهج وإدخال التكنولوجيا والأساليب العلمية الحديثة في التعليم ورعاية المواهب وعودة الأنشطة التربوية وغيرها من

مهما تعددت وتتنوعت وسائل الإغراء والتاثير والقدرات الهندسية ، وهو ما يجعل وجود نظام إعلامي ضرورة قومية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية .

ولكي يتحقق نظام إعلامي عربي يواجه هذه التحديات فإنه ينبغي عمل إرسال جماعي تشارك وتتنافس فيه جميع الدول العربية عبر الأقمار الصناعية وتدعم التوجه العربي داخل البرامج المحلية في الإذاعات العربية المسموعة والمرئية لتعزيز التقارب والتواصل العربي على مدار الجسور الثقافية والفكرية والفنية والإنسانية والحضارية وكل ما يصنع المساهمات الأساسية في تشكيل الوجدان ، وبما يجعل التوأمة العربي أكبر من مجرد برامجه هنا وهناك بل وسمة أساسية من سمات تشكيل الهوية الثقافية العربية .

إن كل هذا يتطلب إعداد دراسة عربية عن نظم الاتصال المتقدمة في العالم ودراسة كيفية الاستفادة من الأقمار الصناعية وعقد اجتماعات للخبراء العرب لبحث تطورات التكنولوجيا المتلاحقة في عصر البث المباشر للتنسيق بين المواقف العربية المختلفة للتوصل إلى رؤية موحدة ودعم وتطوير مشروعات الاتصال المشترك بين المؤسسات العربية وتوظيف تكنولوجيا الاتصال في الوطن العربي من خلال التعاون العربي الشامل من أجل الحفاظ على الهوية الثقافية العربية بتراثها الإسلامي والحضاري العريق وهو هدف استراتيجي أسمى نأمل جميعاً دعمه والتعاون في سبيل تحقيقه بإذن الله .

الناس وقتل الإنسان والدخول باسم العولمة إلى دين المادة تزداد خلاله الجريمة وتنهار المؤسسات المحافظة على المجتمع وفي مقدمتها مؤسسة الأسرة ، الأمر الذي يؤكد حاجة العرب إلى نسيج قيمي هو النسيج الإسلامي لتوفير أعلى قدر من الحماية للضعفاء والفقراء والتمسك بالقيم الدينية الأصلية وتعزيز ذورنا الثقافية المستمدة من ديننا الحنيف وتراثنا العربي الأصيل والمحافظة على الهوية العربية الثقافية .

لقد أصبحت الأمة العربية بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى التآلف والتماسك في العلاقات بين دولها وإلى التوحد في الغايات والوسائل تجاه التكتلات الجديدة وهي أمام ضرورة لصياغة حركة إعلامية موحدة تواجه التحديات المشتركة .

ولاشك أن العالم اليوم أصبح كقرية صغيرة بفعل وسائل الاتصال المتقدمة والتقنيات الكثيرة التي تتطور في مجال الإعلام المختلفة ، وهذا يؤكد أهمية إنشاء نظام اتصال إعلامي موحد يجيد طرح وتعزيز القضايا العربية المصيرية ، فالتحدي الذي نواجهه يفرض ضرورة التوحد الجماعي للإعلام العربي وتجميع قواه وشحذ إمكاناته لمواجهة طبيعة المرحلة الإعلامية القادمة ، فالتحدي الذي نواجهه والذي يتمثل في التغطية الكاملة للهواء ببرامج تبثها الأقمار الصناعية مستخدمة أحدث الوسائل والإمكانات الهندسية والفنية التي تضمن الاختراق الكامل للعقوبات والعيون التي تجعل من المستحيل مواجهة الاختراق إلا بحشد القوى المحلية الذاتية والقومية من خلال إرسال محلي مضاد قادر على الاحتفاظ بمشاهدين محافظين على هويتهم



3 - ورقة عمل الشعبة البرلمانية السودانية حول : نحو استراتيجية عربية للنهوض بالتعليم والثقافة والاتصال والمحافظة على الهوية الثقافية العربية

خصائصها الوفاء بحاجات البحث الحضاري والتنمية الشاملة والأجل ذلك نضع هذه الموجبات لهذه الاستراتيجية :

أ/ تأكيد مكانة الإنسان في نظام المجتمع وفي نظام الوجود عامه وتعريف المتعلم بحققه وواجباته الدينية والوطنية والاجتماعية والأنسانية .

ب/ عنابة التربية في تحقيق التوازن في الوطن العربي :

من حيث حاجات الجسم والروح وطاقة الفكر وقدرة العمل وتنشأة المتعلمين على الأخلاق الفاضلة والمحبة والتعاون والسعى في خير المجتمع العربي وتعزيز تماسته ووحدته وقوته وتمكينه من البناء والتعمر .

ج/ تنمية الروح الوطنية والعنابة بالمقومات الحضارية العربية والتوعية بالعلاقات الحضارية التاريخية بالمجتمعات ذات النسب القريب من الأمانة العربية كالشعوب الأفريقية والإسلامية المختلفة .

د/ تأكيد العلاقات المتبادلة والمتصلة بين مراحل التعليم المختلفة .

هـ/ ترسیخ قيم العلم والتعليم منهاً ومحتوئ وتطبيقاً وسلوكاً .

و/ تزكية الاعتماد على النفس في نفوس الأفراد .

ز/ اعتماد مبدأ الأصالة والتجديد في التربية .

الأهداف :

1/ ترسیخ العقيدة الدينية في النشء وتربيتهم عليها .

2/ رياضة عقول النشء .

من خلال هذا العنوان اتفقت لجتنا التربية والتعليم والبحث العلمي ولجنة الثقافة والاعلام بوضع هذه الاستراتيجية لتكون منارة صامدة في سبيل النهوض بهذين المرفقين في بلادنا العربية .

أولاً التعليم

1/ النهوض بالتعليم العام :

أما التعليم فقد وضع له استراتيجية قومية شاملة ومن بينها التعليم بفروعه المختلفة أساساً كان أو ثانوياً أو جامعياً أو فوق الجامعية لمدة عشر سنين ومشاركة منا نحن في لجنة التعليم بالمجلس الوطني في هذا المؤتمر الثامن للنهوض بالتعليم في الوطن العربي نضع بين أيدي المؤتمرين هذه الاستراتيجية حتى ننهض بتعليمنا في الدول العربية .

التعليم هو الأداة المفتاحية الرئيسية في التعبير الاجتماعي والحضاري وأساس التغيير في كيان المجتمع لذا أكد الدين مكانة العلم في الحياة والسعادة والتعامل وجعله فريضة وأفرد للعلماء مكان التجولة والتدبر وجعل التربية لتكون أساساً في صياغة الفرد والمجتمع صياغة إيمانية ووطنية لذا لا بد من وضع استراتيجية تهدف أساساً لإقامة نظام تربوي أصيل يشمل كل مناحي دولتنا العربية إذا لابد من جعل التعليم قبل المدرسي المتمثل في الخلوة أو الروضة لما دون الخامسة من الناشئة جزءاً أصيلاً في النظام التربوي وجعل مرحلة الأساس بعده مجالاً لربط العلوم النظرية والتطبيقية بحيث تمنح المتخرجين خيارات خيار الانخراط في سوق العمل مباشرة أو بعد مرحلة التدريب وينكيف فيها لأداء واجبات انتاجية والاستفادة من نظم التعليم المستمر والتدريب المتصل أو مواصلة التعليم في المدارس الثانوية الشامل التي من أحسن

- 6/ تقويم المناهج دوريأ .
 - 7/ رفع نسبة الدراسات العملية والتطبيقية .
 - 8/ إنشاء الجمعيات المدرسية .
 - 9/ إدخال مواد تراعي خصوصية المرأة .
 - 10/ وضع معايير لمعرفة المتفوقين لرعايتهم والاهتمام بهم .
 - 11/ رصد حالة الإعاقة بين الطلاب .
 - 12/ إدخال الحاسوب في مراحل الأساس .
 - 13/ إنشاء مجلس قومي للتمذمة الصناعية .
- استراتيجية التعليم العالي**
- التعليم العالي يمثل قمة الهرم التربوي تقع عليه مسؤولية النهوض بالمجتمع وذلك بالاهتمام بالقيادات الفكرية والثقافية والمهنية والفنية والتطبيقية والإدارية فضلاً عن إعداده لأجيال متالية تكون لها أساسها الإيجابي في مختلف مناحي الحياة .

الموجهات

- 1/ الإسهام الفاعل في تأسيس النهضة الحضارية الشاملة للوطن العربي انطلاقاً من أن مهمة التعليم العالي هي ترسیخ الحضارة العقائدية والانسانية والاعمارية وإعداد القيادات الفكرية والمهنية .
- 2/ ترسیخ القيادة الدينية والأعراف الحميدة وترسيخ الوحدة الوطنية .

3/ الأهداف :

- 1/ ربط التعليم العالي بالتجهيز التنموي للبلاد .
- 2/ إعادة صياغة المناهج والمقرارات بما ينبع من توجيه الدولة خاصة في مجالات الاقتصاد والاجتماع .
- 3/ مواصلة تحديث المناهج .
- 4/ الاهتمام بالخصصات التي تلبي حاجات البلاد العربية .
- 5/ الاعتماد بالدراسات البيئية والأسرية .
- 6/ الاستفادة من الإمكانيات المتاحة .

- 3/ تقوية روح الوحدة الوطنية .
 - 4/ تنمية القدرات والمهارات .
 - 5/ تنمية الحس البيئي لدى الصغار .
- السياسات :**

القراءة التحليلية لواقع التعليم العام في العالم العربي قد أثبتت أن ثمة اخفاقات جمة يعاني منها نظامنا التعليمي في الوطن العربي خاصة ما يتعلق بالإمكانات المادية ومنها ما يختص بكم التعليم ونوعه وعلى رأسها انعدام التخطيط الاستراتيجي العلمي الأصيل لهذا القطاع الخاص مما أفضى بسياسات تعليمية تفصل المتعلم والمجتمع والعلم عن العمل والتعليم عن التربية والأخلاق والتطبيق وأدت إلى تخلف مناهج التعليم عن مسيرة تطلعات الناشئة والأمة .

ولذا إن سياسات التخطيط السليم وتطويره تقوم على مجموعة ركائز أساسية يتم بها إصلاح حقيقي وهي :

- 1/ الأخذ بمبدأ التخطيط التربوي العلمي وترقية الإدارة التربوية .
- 2/ تعميم تعليم الأساس ومحو الأمية والتعليم قبل المدرسي .
- 3/ تنمية التعليم الثانوي وتتويعه وتحقيق شموله للمعارف النظرية والتطبيقية .
- 4/ تطوير مناهج التعليم والبحث التربوي .
- 5/ العناية بالمعلم اختياراً وتأهيلآ وتدريبآ .
- 6/ ترقية النشر والكتاب المدرسي وتعيم المكتبات .

7/ جعل تكلفة التعليم مسؤولة تضامنية بين المجتمع والدولة وتتويع مصادر التمويل .

البرامج المتعلقة للنهوض بتعليم الأساس :

- 1/ تأهيل العاملين بالتلطيط والقياس .
- 2/ توفير الأجهزة والمعدات .
- 3/ تطوير التكيف التربوي .
- 4/ التويع في استيعاب الأطفال .
- 5/ رفع نسب الاستيعاب بالمراحل الثانوية .

بفضل وسائل الاتصال . وهذا في في حد ذاته نعمة إذا كرست في بناء التفاهم والتباذل المحترمين لأصول كل أمة وتقاليدها ومعتقداتها واتسمت بالتأني عن الغرض وفرض الوصاية .

إن النظرة المدققة ترى في وضوح أن الأمر في دقائقه مسود بمعادلة طرفها من يملك ومن لا يملك لتكنولوجيا الاتصال ووجوب إملاء من يملك على من لا يملك ما يريد وهذه مسألة خطيرة ونتائجها وخيمة على المدى الآتي . أما على المدى الاستراتيجي فهي أكثر خطورة على الأمة إذا لم تتحصن بوسائلها الحديثة من الخطر المتوقع ومظاهر هذا الخطر تتبدى في مجالات شتى ليس أقلها حث العرب بوساطة الفضائيات التلفزيونية وغيرها من التعليق بقشور الحضارة المادية الغربية . ابتداء من أردية الجينز وحتى أسماء المحلات التجارية بل وحتى أسماء الاعلام .

ونحن نستشيري الألفية الميلادية الثالثة نرى أن لا مفر من إعداد الأمة وتهيئتها لمقاومة كل التهديدات التي تستهدف الهوية والثقافة . ومن ما نوصي به في سبيل إعداد الأمة وتهيئتها يركز على النقاط الآتية :

1/ مواكبة التطور التقني لأجهزة الاتصال وإعمار البنية التحتية للقطاعات الثقافية المختلفة .

2/ تقديم برامج عبر الإذاعات المرئية الفضائية - حسنة الإعداد والإخراج والأداء لنشر الفكر الحضاري وتعزيز فهم مبادئ الإسلام . وقد تلاحظ من واقع التجربة أن المسلمين التلفزيونية الإسلامية وقصص القرآن تجد قبولاً حسناً من المستمع والمشاهد المسلم وغير المسلم .

3/ إبراز شخصية اللغة العربية وتأصيل الثقافة اللغوية والدعوة لنبيط طرق تعليم اللغة العربية .

4/ تعميم اللغة الفصحى وتوسيع دوائر انتشارها فهي الرابط المتين بين العرب

7/ تشجيع البحث العلمي .

8/ تولية الاهتمام بالدراسات العليا .

9/ تشجيع التعليم العالي الخاص ليسهم مع التعليم النظامي الحكومي .

10/ إعطاء الأولوية للتعليم التقني والفنى والتكنولوجي .

11/ العناية بالتدريب الحقلي والعمل المباشر .

12/ تطوير التعليم الفني .

13/ مضاعفة الجامعات .

أولويات :

1/ تأهيل الأساتذة .

2/ دعم الكليات العلمية .

3/ التوسع في المجالات الدراسية بإنشاء الجامعات والكليات حسب الترتيب الآتي :

أ/ مجال الدراسات الهندسية والقطاعية .

ب/ مجال الدراسات الطبية .

ج/ الدراسات الزراعية .

د/ الدراسات البيطرية .

هـ/ الدراسات التربوية .

و/ الدراسات الهندسية .

ز/ الدراسات الإدارية .

هذه الاستراتيجية يمكن أن تقوم بنهاية علمية واسعة في مجال الدراسات العامة المالية وفوق العالية وإذا عممت يمكن أن تلبى كل حاجيات الوطن العربي .

ثانياً : في مجال الثقافة والاتصال :

لسنا بالطبع في حاجة إلى التذكير بمروود الثورة التقنية الهائلة التي عهد لها العالم في مجالات الاتصال وتبادل المعلومة . كما لسنا في حاجة إلى الإعارة لمهددات الهوية والثقافة العربية الناجمة من إجراء تلك الثورة التقنية .

فالحقيقة المماثلة هي أن الوضع الراهن لعالم اليوم جعل الكرة الأرضية على سعتها أشبه بقرية بل بغرفة كبيرة ، الناس فيها على تقارب

- ال العامة. وحماية الحقوق المادية والأدبية للمدعين في كافة المجالات .
- 7/ ضمان العمل على الخطط والبرامج الاستراتيجية في مجال الإعلام والثقافة .
- والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل .
- والمسلمين .
- 5/ إلراز التسامح الديني الموجود في الرقعة العربية .
- 6/ الاهتمام بصناعة الطباعة والنشر وحماية حرية النشر والصحافة في إطار الحريات



4 - ورقة عمل الشعبة البرلمانية العربية السورية نحو استراتيجية عربية للنهوض بالتعليم والثقافة والاتصال والمحافظة على الهوية الثقافية العربية

إنجازاً كبيراً لتحسين نوعية التعليم ورفع مستوى أداء العاملين فيه ، حيث تشكل التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصال أحد العناصر الأساسية لعالم الحاضر والمستقبل . ولكن تدفق المعلومات وتسارعها بالانتقال يجعل خبراء التربية في موقف حرج أمام الكم من المعلومات وكيفية انتقاء المعلومات التي تقييد الفرد والمجتمع العربي .

ستظل استراتيجية النهوض بالتعليم رؤية مستقبلية لتحديد كيفية تحقيق الأهداف والسياسات التربوية وتجسيد المبادئ والقيم الاجتماعية والقومية في إطار التكامل العربي وتنضم منحaur متعددة ذكر أهمها :

- 1 - الاهتمام بالتجديد التربوي والاستفادة من جوانب المعرفة العالمية بما لا يتعارض مع قيمنا ويحافظ على هويتنا الثقافية العربية .
- 2 - التركيز على الاستخدامات التطبيقية للمعرفة وربطها بحياة الفرد والمجتمع .
- 3 - اكساب المتعلم القدرة على التعليم الذاتي .
- 4 - العمل على رفع الكفاية الداخلية والخارجية للمؤسسات التعليمية والأقلال من الهدر التربوي .
- 5 - تنويع التعليم لمواجهة متطلبات الحاضر والمستقبل وسد احتياجات سوق العمل وربط مخرجات التعليم بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- 6 - استيعاب النظورات العلمية والتكنولوجية في المناهج التربوية مع الاهتمام بتكنولوجيا الاتصالات ووسائلها المتعددة .
- 7 - دعم المجتمع للتربية وتبني مشاريعها

بين التعليم والثقافة والاتصال علاقات متبادلة إضافة إلى كونها مجالات يتداخل بعضها في البعض الآخر . لذلك فإن أي عملية تمويه تطال إحداها فهي لابد تاركة أثراً في المجالين الآخرين .

والعملية التعليمية هي في هذا العصر عملية استثمارية إلى إعداد الناشئة إعداداً متكاملاً متوازناً في جوانب شخصية كل منها بحيث تخدو مخرجات التعليم جيلاً قادراً على التكيف مع تغيرات العصر وتطوره ، وليس ذلك بعيداً في آية حال عن مجال التنمية الثقافية التي تتم في جزئها الأهم في نطاق المدرسة التي ستبقى أحد أركان العملية التربوية مهما تغيرت الظروف وتطورت التكنولوجيا .

وفي نظرة إجمالية إلى لوحة العملية التربوية في الوطن العربي في الجانب المتعلق بالتعليم المدرسي ، لابد وأن يلاحظ المرء نمواً أفقياً وشاقولياً فيه ، لكن ذلك لا يبلغ الطموح المنشود فلا يزال الأمر بعيداً عن تحقيق ديمقراطية التعليم ومحو الأمية ومجاراة ما يتم في العالم من تطورات تقنية (في مجال الحاسوب مثل) .

وتشكو الأنظمة التعليمية في كثير من القطرar العربية من قصور في الإنفاق مما يعكس سلباً على التعليم ، كما أن التنسيق والتعاون بين هذه الأنظمة هو دون الحد الأدنى المطلوب إضافة لمشكلات أخرى تلقي بظلالها على نمو التعليم مثل : التفجير السكاني ، والثلوث ، والبطالة ، وعمليات الاختراق الثقافي ، والقصور في مجال المعلوماتية الذي قطع فيه الآخرون مسافات شاسعة .

إن دخول المعلوماتية للتعليم والإدارة يعتبر

ويقتضي ذلك الأخذ بالاعتبار الأمور التالية :

- استحالة القدرة على الانعزal عن منتجات العصر ومستجداته .
- صعوبة القدرة على انتقاء المواد الثقافية المطروحة .
- التعجيل بإعداد استراتيجية عربية ثقافية ينحدر من خلالها ما يمكن للعرب تقديمهم للأخرين وما ينبغي لهم أن يسفيدوه منهم .
- ويتعرض الوطن العربي إلى غزو ثقافي يطال شخصية الإنسان العربي ويشكك بالهوية الثقافية العربية وبالوجود القومي العربي ذاته ، ويهدف هذا الغزو إلى التشكيك بقدرات العرب وبث مفاهيم زائفه ومزورة عن حيائنا الثقافية وقدراتنا الابداعية .
- ومع كل ما سبق لابد وأن نعرف بوجود أزمة في الثقافة العربية المعاصرة ، أزمة متقدّمة وأزمة مجتمع وبالتالي أزمة وجود . حيث أن أشد مظاهر هذه الأزمة تتمثل في ثقافات قطرية تنمو على حساب الثقافة القومية ، بل ونلحظ - أحياناً - داخل القطر ثقافات متعارضة يغدو معه التأكيد على وحدة الشخصية العربية وخصائصها من حيث أنها مفهوم متعدد مرتبط بما هو إنساني وقومي ضرورة لابد من التعامل معها وإراسء مفهوم للأمن التقافي العربي يتصدى لعمليات الغزو الثقافي من جهة وقدر على بناء الشخصية العربية المتقدّمة من جهة أخرى ولنذكر دائماً أن ثقافتنا العربية تكتسبعروبتها وهويتها من كونها ثقافة تستند على اللغة العربية والذاكرة الحضارية والروحية للأمة العربية .
- ويتمثل مخاطر الغزو الثقافي للغزو الإعلامي الوارد من الخارج بخاصة في عصر ثورة المعلومات والاتصال . وأن أكبر خطر يواجه المجتمع العربي يتمثل اليوم في هذا التحدى الثقافي والحضاري الذي يمثله الوجود الصهيوني المتمثل بالكيان الإسرائيلي وما يضنه من عمليات التسوية تطال وحدة الشخصية القومية ، ويصبح من المطلوب عمل ثقافي عربي موحد يهدف إلى استثمار الطاقات العربية

التطویرية والقناعة بدور التعليم كاستثمار مربح لبناء رأس المال البشري .

8 - تحسين وضع المعلم المادي والمعنوي وتدریبه على استخدام التقنيات التربوية الحديثة . وإذا انقلنا إلى الثقافة كونها سمة إنسانية تحدد ذات الإنسان وعلاقاته مع الآخرين والطبيعة فإنها واجدون فيها عملية ابداعية متقدّدة ، تتفاعل مع الواقع وتتطلع نحو المستقبل ، بقدر ما تضيف من الجديد وتحافظ على التراث السابق وتتجدد في القيم الروحية والفكريّة والمعنوية دون المس بثوابت الشخصية القومية وخصائصها .

إن الصراع في عالمنا اليوم لم يعد صراعاً عسكرياً في المقام الأول ، إنه صراع اقتصادي ومعلوماتي وحضارياً وثقافياً ، وأصبح الحفاظ على الهوية الثقافية الممتدة الجذور نوعاً من الصراع الحضاري الثقافي .

الثقافة عالمية من حيث الوظيفة لأنها توجه إلى كل إنسان ، فهي تتضوّي على ظاهرتين تبدوان متقاضتين : **الخصوصية القومية** ، **والعمومية الإنسانية** . وإن خصوصية الثقافة القومية شرط ليجاري لتحقيق التبادل الفكري في التعاون الإنساني ، لأنه إذا افتقدت الخصوصية اتسم الانتاج الثقافي بالمماثلة . وهكذا فإن العنصر الهام في الانتاج الثقافي هو خصوصيته وأصالته أي هويته التي تميزه ، والتي تستند إلى وجود التراث الروحي والحضاري والثقافي مع الاهتمام والمحافظة على وحدة اللغة والعادات والتقاليد وعدم التشكيك بوحدة الشخصية القومية مع الأخذ بتعزيز منظومة القيم الأصلية في هذه الشخصية .

يقف المجتمع العربي اليوم أمام معادلة صعبة يتطلب حلها المحافظة على الهوية الثقافية العربية من جهة والافتتاح على الثقافة العالمية بمكوناتها المختلفة ، حيث عالم الغد الثقافي سيكون مفعماً بالتناقض بين الولاء بمنتجاته العصر والحرص في الحفاظ على الهوية الثقافية من جهة أخرى .

والتكييف معها لا الإذعان لها ، ومن هنا يصبح التعاون العربي معلوماتياً أفضل السبل للوصول إلى مستقبل أفضل وتعاون عربي أكبر في مجالات أخرى ، لأن الجانب المعلوماتي من أقل الجوانب اختلافاً وأبرزها محاباة . وهذا يتطلب ضرورة التعاون والتسيير بين الدول العربية في مجال صناعة المعلومات وتدالوها دفاعاً عن التراث والهوية والوجود العربي .

وأن قيام هذه الصناعة من أهم تحديات المستقبل وهي التي ستتعدد إذا كانا نستطيع التحدي أو الغرق تدريجياً في البحور المتلاطمة في عصر الاحتكارات العالمية .

صحيح أن هناك جهوداً عربية ملخصة للحاق بركب ثورة المعلومات ولكن لا يوجد استراتيجية عربية واضحة خاصة بمصادر المعلومات وتطوير صناعتها . الواضح للعيان أنه كلما ازداد التطور العالمي في مجال المعلوماتية ازداد بالمقابل اقتناص الحاسوب بين أيدي العرب . وهنا نتحول إلى مجرد مستهلكين ويزداد دخولنا في قفص الخضوع لفساد المعلومات الذي تمارسه الدول المتقدمة . فلا بد لنا كعرب من الانطلاق من واقع الاستهلاك إلى موقع الابداع في صناعة المعلومات وحسن استخدامها . ولا بد للدول العربية من أن تدخل بصفة رسمية على شبكات الانترنت وأن تقدم للمواطن العربي المعلومات الصحيحة عن وطننا العربي والعالم وعن تراثنا وحضارتنا المضيئة ورؤيتنا المستقبلية بصورتها الحقيقة وأن لا نترك الأمور منها للمعلومات الأجنبية بكل ما فيها من سمو وشكاليات . وإن يكون الإعلام العربي بوسائله المتعددة شريكاً أساسياً في عملية التنشئة الاجتماعية والثقافية جنباً إلى جنب مع الأسرة والمدرسة .

وختاماً : لن تجدنا سياسة غمر الرؤوس في الرمال . فالخلف الاقتصادي والاجتماعي ومظاهر التجزئة لن تفرج إلا مزيداً من التخلف والتبعية . والخروج من شرنقة التخلف والتبعية يستلزم منا مؤسسات وأفراداً حالة من الوعي

من وسائل إعلام ومؤسسات علمية ونظم تربوية لمجابهة أساليب التحدي والغزو الذي يستهدف الهوية الثقافية العربية . وهذا يستدعي وضع استراتيجية عربية للنهوض بالثقافة العربية وقيام تنسيق عربي لتطوير تكنولوجيا الاتصالات وتعاون الدول العربية للمحافظة على الهوية الثقافية العربية .

وفي إطار المتغيرات والمفاجآت التي طرأت على خريطة العالم تأتي ثورة المعلومات والاتصال على رأس هذه الصراعات ، حيث بدأت الدول في استخدام وسائل البث الإعلامي من تطوير للحواسيب والانترنت إلى استخدام الأقمار الصناعية وغيرها وهذا التحكم بالمعلومات التي تتلقاها جماهير الشعب العربي يؤدي إلى الهيمنة الثقافية التي من شأنها تشويه الذات العربية والخصوصية الحضارية للأمة العربية .

إن الحاضر والمستقبل يفرض علينا مواجهة الاحتكارات الأجنبية التي تحكم في كمية المعلومات التي تتلقاها ونوعها والتي تحكم أيضاً في منظومات القيم التي نسير عليها وبالتالي تؤثر على الشخصية القومية والتراث العربي . فهل نستطيع مواجهة هذه الاحتكارات من خلال الاعلام العربي ومصادر معلوماتنا المتاحة؟ وكيف لنا أن نحمي هويتنا الثقافية العربية في عصر تفجر المعرفة والتطور الهائل في وسائل الاتصال والغزو الثقافي .

أسئلة كثيرة تطرح نفسها علينا كامة عربية تواجه القرن القادم ، ولكن ثمة قاسماً مشتركاً بين جميع التحديات حاضراً ومستقبلاً هو التحدي المعلوماتي . حيث أصبحت المعلوماتية جزءاً أساسياً للاحتجاجات عصر العولمة وأصبحت بعض الدول الصناعية تقيس الأمية بمدى استيعاب وانتشار المعلوماتية بين أفرادها ، في حين نرى أن الدول العربية ما زالت تعاني من الأمية الأبجدية فكيف التعامل مع المعلوماتية .

إن دخول القرن القادم من بابه العريض يتطلب ثقة واقداً واحتضاناً لثورة المعلومات

أخلاقيات المجتمع الاستهلاكي والتي لا تؤدي في النهاية إلا إلى مزيد من الاتباع والتقليد وأن يتم ذلك داخل عملية تموية شاملة محورها الإنسان العربي ولا يغرس عن بالنا بأن إنجاز المشروع الحضاري العربي لا يكون ممكناً وفعلاً من خلال العمل القطري وإنما داخل عملية توحيدية مستمرة انسجاماً مع حركة التاريخ المعاصر (حركة التجمعات البشرية الكبيرة) وهذا المشروع بحاجة إلى عمل جماهيري جاد محسن بالرقابة الديمقراطية وأن نتجه إلى استقبال القرن القادم بتفاؤل وجد ونشاط .

بالأزمة المستحكة ، وإدراك الدور الحيوي للثقافة التي تحفظ للأمة وحدتها وتمنع عنها سيل الغزو الثقافي الذي يستهدف وجودنا وهويتنا العربية .

ولا يغيب عن بالنا أهمية بناء استراتيجية عربية موحدة في مجال التربية والثقافة والاتصال تهتم بالعمل على تنمية الشخصية المنتجة باعتبارهما من أهم حاجات العصر بعامة وهم يشكلان أهم حاجاتنا القومية لتكيف مع عصر التفجر المعرفي والتكنولوجي كما أنهما يعدان ركيزة لا بد منها لبناء الجيل قادر على مجابهة وسائل الهيمنة والسيطرة التي تعم



5 - ورقة عمل الشعبة البرلمانية الكويتية نحو استراتيجية عربية للنهوض بالتعليم والثقافة والاتصال والمحافظة على الهوية الثقافية العربية

وانتقال الأفكار والمعارف والسلوكيات دون أن ينتقل الأفراد من مكانهم .

وهي مرحلة تمثل منعطفاً بالغ الأهمية إلى الحد الذي يرى فيه البعض أنها ستؤدي بإنجازاتها المبهرة إلى إعادة تشكيل المجتمعات نحو شكل آخر . مما يعني أن القيم والعلاقات الاجتماعية والمؤسسات المعنية سوف يحل بها الكثير من التبدل والتغيير بشكل سريع بحيث لا تتوفر الفرصة الكافية للمتابعة بأن يحل ويفهم هذه التغيرات بشكل إيجابي ، مع العلم أن الجميع سوف يتأثر دون استثناء سواء كان مشاركاً بفعل هذا التغيير أو مكن متلقياً له . مما يزيد من العبء الملقى على النظام التعليمي وقد يتجاوزه في أحيان أخرى .

لذا فالمطلوب نظاماً تعليمياً من نوع آخر يمكننا التعامل مع القرن القادم بكل محتوياته دون أن نكون متسلمين له منفعلين مما يجري به قليلاً الفعل به وخصوصاً أن الأمة العربية تعاني من الضعف والتفكك مما يزيد من شدة التأثير .

فلا خيار أمامنا إلا أن تتضافر الجهود العربية من أجل النهوض بنظامها التعليمي الحالي من خلال وضع استراتيجية منطلقة من الواقع وقابلة للتنفيذ من أجل الحفاظ أولًا على قيمنا وثوابتنا الإسلامية وهويتنا وإنتماناً العربي وهوبيتنا الحضارية وثانياً أن يكون لنا موقع قدم في هذا العالم المتلاطم .

أولاً : أهم الجهود العربية السابقة

أصدر المؤتمر الرابع لوزارة التربية والتعليم العرب الذي انعقد في صنعاء (1972م) قراراً بأن تقوم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتشكيل لجنة عربية من

تواجة الأمة العربية اليوم أزمة حضارية شاملة . وعلى الرغم من الطابع المركب والمتعدد للأبعاد لهذه الأزمة يظل المحور التعليمي أحد المحاور الرئيسية لها .

فمسير الأمة العربية في القرن القادم يتوقف على المنهج والأسلوب التعليمي المعد لأنباء هذا الجيل والجيل القادم وهم يوشكون على الدخول بهذا القرن العاصف إن جاز التعبير .

وهنا تكمن الأهمية الكبرى لقرار مجلس الاتحاد البرلماني العربي بعقد المؤتمر الثامن للاتحاد والمتضمن بجدول أعماله البند الداعي لوجود استراتيجية عربية للنهوض بالتعليم والثقافة والاتصال مع المحافظة على الهوية الثقافية العربية انتلاقاً من ميثاق الاتحاد الذي ينص على « ضرورة حشد طاقات العرب وقراراتهم واستخدام جميع إمكانياتهم لمواجهة جميع التحديات عن طريق الحرية والإنساء والتطور والتقدم » إن التضامن العربي أحد المحاور الرئيسية للأنشطة في مختلف المجالات وخصوصاً مداولات البرلمانيين العرب في جميع المجالس والمجتمعات التي بینت الرغبة في الإسهام الجماعي لتقديم جهد متميز في حشد الطاقات العربية من أجل مواجهة كافة التحديات التي تواجه الأمة العربية وهي توشك على الدخول بهذا القرن .

إن عالم اليوم والغد يشهد متغيرات جذرية ربما تكون مرحلة جديدة من مراحل التطور التاريخي تتجه فيها البشرية من مجتمع الصناعة إلى مجتمع المعلومات والثورة العلمية والتكنولوجية خصوصاً في وسائل الاتصال وما يترتب عليها من إمكانيات هائلة للتواصل

بين التعليم والتنمية وضرورة اعتمادها على التخطيط.

5 - المبدأ الديمقراطي : ويتضمن ضرورة إسهام نظم التعليم في تحقيق المساواة وحرية الرأي .

6 - المبدأ العلمي : ويؤكد على الاهتمام بالعلوم الحديثة .

7 - مبدأ التعليم للعمل : ضرورة إعداد المتعلمين لمطالب العمل في المجتمع .

8 - مبدأ التعليم المستمر : ويؤكد قدرة المواطن غير المحدود على التعلم طوال مراحل عمره .

9 - مبدأ الأصالة والجديد : ويؤكد أن الأصالة تعني التمسك بخير ما في الماضي والابتكار بما يلائم التقدم وتطور الحياة .

10 - مبدأ التعليم للجميع : ضرورة تأكيد حق الجميع في التعليم .

وعلى الرغم من هذه التوجهات السامية والمبادئ الإيجابية التي احتوتها هذه الاستراتيجية لا يزال النظام التربوي في الوطن العربي يعاني عدداً من الأزمات .

ثانياً - أهم الأزمات التي يعاني منها النظام التعليمي

(الأولى) : تدني مخرجات التعليم

تعاني معظم النظم التعليمية في الوطن العربي من تدني مخرجات التعليم الرسمي لتوفيق متطلبات سوق العمل وكما تعاني من غياب التسبيق بين التخطيط للتعليم وللقوى العاملة وبين ما تتطلبه مشاريع التنمية وأهدافها إضافة إلى عدم التوازن بين التخصصات النظرية والعملية .

(الثانية) : عدم تكافؤ فرص التعليم

تزداد هذه الظاهرة رغم مجانية التعليم في معظم الدول العربية بفعل الدورس الخصوصية وسوء نظام التقييم وأساليب الغش والتفاوت الحاد في الخدمات التعليمية في البلد الواحد .

رجال الفكر التربوي المتخصصين في كافة مناحي العلوم من أجل وضع استراتيجية من أجل تطوير التربية والتعليم والثقافة على أن تطلق هذه الاستراتيجية من التوجهات الآتية :

أ - ضرورة أن يكون الدين الإسلامي ركناً أساسياً في تربية الإنسان العربي بحيث تؤدي هذه التربية إلى إنطلاق طفاته الكاملة واتاحة الفرصة له لاستثمارها وإعداده لمواجهة جميع المطامع والتحديات .

ب - ضرورة تطوير المجتمع العربي بما يضمن الحفاظ على مقوماته الأساسية وافتتاحه على تيار التقدم العلمي والتكنولوجي .

ج - ضرورة تفاعل نظم التربية والتعليم مع مختلف جوانب التنمية الشاملة واعتبار التعليم أداة رئيسة لتحقيقها .

د - ضرورة الاستفادة من الدراسة العلمية للتراث العربي الإسلامي وما تتطوّر عليه من مبادئ واتجاهات تربوية بناءة تخدم تطلعات المجتمع العربي .

هـ - التزام المنهج العلمي في دراسة المشكلات التربوية والتعليمية ووضع الخطط اللازمة لتطوير نظم التعليم في الوطن العربي .

و - تقدير إمكانيات الوطن العربي المستقلة والكامنة وحاجاته المنتظرة وتعلّمه إلى التقدّم والحياة الكريمة .

وقد وضعت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الاستراتيجية التي تم الاتفاق على أهم التوجهات التي يجب أن تطلق منها وقد استندت إلى عدد من المبادئ التي أهمها :

1 - المبدأ الإسلامي : تعميق البعد الإسلامي في حياة المتعلم .

2 - المبدأ الإنساني : تأكيداً لمكانة الإنسان في المجتمع وتمكينه من الاعتماد على جهوده الذاتية .

3 - المبدأ القومي : تأكيد التعليم للانتماء القومي .

4 - المبدأ التموي : ويؤكد على العلاقة

اختيار القيادات التربوية المدرسية ترتكز بشكل كبير على نظام الأقدمية المتبع وهذا النظام لا يراعى في كثير من حالاته الكفاءات التربوية التي لا تتوافق لها فرصة في الإدارة في ظل هذا النظام . مما يسهم في تخلف النظام التعليمي عن متطلبات العصر القادمة .

(الثانية) : عدم فعالية البحث العلمي

رغم انتشار مراكز للبحوث العلمية في الوطن العربي إلا أنها تعاني من عدم الربط المحكم بين هذه المؤسسات البحثية والمؤسسات الانتاجية والخدمية التي يمكن الاستفادة من الحوافز المادية للباحثين مما أدى إلى انصراف أعداد كبيرة منهم إما إلى وظائف للتدرис بالتعليم العالي أو إلى وظائف إدارية أو التسرب للخارج فيما يعرف بظاهرة هجرة العقول العربية .

(الثالثة) : الهدر التعليمي المتزايد

يلاحظ أن النظام التعليمي الحالي يعاني من مظاهر للهدر من أهمها :

- أ - البطالة السافرة والمدقعة .
- ب - عزوف الخريجين عن العمل المهني .
- ج - تسرب أعداد كبيرة من التعليم بسبب التكلفة العالية .

د - عدم قدرة المدارس على استيعاب المزيد من المتعلمين .

هـ - مشكلات الرسوب والتأخير المدرسي .

(الرابعة) : تدني مستوى اللغات

يتبيّن أن هناك شكوى عارمة من تدني مستوى اللغة العربية ثم أكثر في تدني مستوى تعليم اللغات الأجنبية وضعف مستوى الخريجين بها .

ثالثاً - أزمة الثقافة العربية :

من يقرأ تاريخ الثقافة العربية يجد أنها تزدهر في ظل الحرية وتموت في ظل سياسة القمع والقيود . ففي العصور القديمة ازدهرت الثقافة في أثينا وأوروبا بفضل الحريات الممنوعة

(الثالثة) : تغريب التعليم

معظم أنظمة التعليم في الوطن العربي منقولة من الغرب أساساً . فكثير من الدول العربية نقلت ما استحدثته الدول الأجنبية من بنى تعليمية وقد زاد البعض في النقل فأدخل صيغ تعليمية لا تتفق مع الواقع العربي مثل نظام الساعات في المدارس الثانوية الذي أسهم في تزايده شكوى الجامعات من تنامي مستوياته العلمية مما أسهم في زيادة نسبة التسرب من التعليم الجامعي .

(الرابعة) : تدني حجم الاتفاق التعليمي :

يلاحظ أن هناك تدنياً ملحوظاً في حجم تمويل التعليم مقارنة بقطاعات أخرى وانخفاض نسبته إلى الناتج القومي الإجمالي مقارنة مع الدول المتقدمة ناهيك عن وجود تضخم اقتصادي واضح وتزايد سكاني كبير .

(الخامسة) : أزمة معلمين

يلاحظ أن هناك أزمة تواجه بعض الدول العربية بخصوص كفاءة المعلمين التربويين بحيث أصبحت مهنة التعليم في الوطن العربي لا تحقق قيمة اجتماعية عالية ولا دخلاً مادياً مرتفعاً مما أدى إلى عزوف الكثيرين عنها مع قلة برامج التدريب للمعلمين أثناء الخدمة مما يعزز الصورة عن إهمال هذا القطاع .

(السادسة) : تخلف المناهج وطرق التدريس

لانزال طرق التعليم تعتمد على أساليب التقين والاستذكار دون تمكن من أساليب الفهم والتحليل والاستبطاط وإصدار الحكم ولا تثبت هذه المعلومات أن تتبحر مع مرور الزمن ويظل المتعلم عاجزاً على أن يشق لنفسه طريقاً نحو المعرفة المعتمدة على مهاراته وقدراته الذاتية وهذا ما يتناقض مع ظاهرة الانفجار المعرفي وتضخم المادة التعليمية في المقام الأول . وما يلاحظ على المنهج الدراسي أنه لا يرتبط كثيراً بالواقع ومشكلاته مما يضعف ارتباط المتعلم بواقعه المحيط به .

(السابعة) : ضعف الإدارة التعليمية :

لا تزال السياسات العربية التربوية في

لا تملك الثقافة التي تمكناها من اكتشاف ثرواتها واستئثارها لصالح التقدم ومعالجة مشكلاتها بصورة علمية و موضوعية لذا لا يجوز ونحن نرى العالم يعيش في عصر التقدم العلمي والتكنولوجي وتفاقتنا بمعزل عنه أن لا تدفع المجتمع العربي ليأخذ وضعه الطبيعي من الحضارات القائمة ويكون له دور فعال فيها .

- وعلى الجامعات العربية ومؤسسات البحث العلمي والمتخصصين أن يقوموا بدور مهم في محاربة عناصر التخلف وأثرها السيء على تفاقتنا . ومن هنا تبرز أهمية الحرية الفكرية المنضبطة وفق ديننا الإسلامي الحنيف وعادات وتقاليد الأمة العربية في توفير المناخ العلمي المناسب الذي يشجع العلماء والمبدعين على تقديم الأفكار والآراء والوسائل التي تسهم بتجديد الثقافة وتغيير الأوضاع السيئة التي نعيشها حتى نتمكن من إصلاحها وتغييرها .

إننا لن نستطيع أن نواجه المشكلات الجديدة والعقدة في تفاقتنا بأفكار عقلية ، فيجب دعم الحرية لأنها هي التي ستسهم في تطوير قدراتنا العقلية والفكرية وتكون عقول مستيرة تستطيع تجديد الثقافة وتكونين ثقافة عربية متطرفة تساهم في إيجاد نهضة شاملة ومجتمع عربي يميل إلى الديمقراطية ويكره العبودية والطغيان ويؤمن بأهمية التعاون والتفاهم العربي ويقضي على أسباب التفكك والعداوة القائمة فيسائر الوطن العربي من أجل إيجاد كتلة عربية قوية تقف في وجه التكتلات التي تسعى للسيطرة على المنطقة وشعوبها .

وبالرغم من إيماننا بأهمية الحرية ومكانتها في تجديد الثقافة ، إلا أننا لنندعوا إلى الحرية المطلقة بل يجب أن تكون مقيدة بالدين الإسلامي الحنيف وبعادات وتقاليد الأمة العربية الأصلية ولوائح وقوانين تنظمها ليتمكن الجميع بجو من الحرية والعدالة .

رابعاً : ملامح التعليم في القرن القادم
من واقع صفات إنسان مجتمع المعلومات يمكن أن نتصور إطار العملية التعليمية التي

للعلماء وأصبحت الثقافة الأوروبية بنكسة في العصور الوسطى نتيجة لقيود في عصر النهضة خطت أوروبا خطوات واسعة نحو التقدم .

وأزدهرت الثقافة الإسلامية العربية في العصور الإسلامية الأولى بفضل الحريات الممنوعة للعلماء . وفي ذلك العصر ظهرت آراء حاولت النيل من الإسلام وتحريفه ورد عليها بعض العلماء ولم تضر تلك الآراء الإسلام بل زادته قوة وظل يواصل تقدمه ولكن الضعف بدأ يلحق بالثقافة العربية بعد انتصار الآراء المؤيدة لفرض الرقابة على الفكر والتعليم في نهاية القرن الخامس الهجري ثم ازداد ضعفاً بعد تدمير التتار والغزو الصليبي حتى وصلت إلى عصر الجمود والتخلُّف في أواخر العهد التركي .

وأدلت الحملة الفرنسية على مصر إلى احتكاك بين الثقافة العربية والغربية . وقد يكون لتلك الحملة العديد من السبليات ولكن من إيجابياتها أنها أقنعت العرب بخطورة تخلفهم القافي عن الحضارة الأوروبية فتعلموا إلى تجديد ثقافتهم فأرسلتبعثات إلى أوروبا لدراسة تلك الحضارة والاقتباس منها وعاد المبعوثون بأفكار جديدة فأحدثوا نهضة أدبية و عمرانية وإصلاحات في السياسة والصناعة والاقتصاد والإدارة وأوشكت الفجوة بين القافتين على الانهاء لولا الظروف الصعبة التي واجهت العرب في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ممثلة بالاحتلال الأجنبي وزرع الصهيونية في القدس العربية التي لا تزال ترث تحت الاحتلال الإسرائيلي .
وعلينا اليوم أن ندرك أن تخلفنا القافي يمثل المأساة الحقيقية لأمتنا فهو سبب ضعفها وبالتالي خضوعها للسيطرة والهيمنة الأجنبية .

فقد أصبحت الأمم تستمد قوتها بما تملكه من علم و معرفة وفهمأً للمصدر الرئيس للتنمية الاقتصادية والسياسية والعسكرية والصناعية وستظل الشعوب المختلفة فقيرة وضعيفة لأنها

4 - التعليم والمعرفة

النظام التعليمي الحالي يعتمد على ذاكرة المتعلم وقدرته على الاستظهار والتذكر مع وجود الحاسب الآلي وقدرته على توفير المعلومات المطلوبة بشكل محدد وبوقت محدد دون الحاجة إلى استذكارها . أما النظام التعليمي الجديد فهو يستهدف إيجاد المعارف والتدريب المتواصل ، وذلك لأن القيمة المعرفية تتصل إلى أرفع مستوىاتها مما يحقق أكبر عائد اقتصادي لها في مجتمع المعلومات .

5 - من التخصص الضيق إلى تنويع المعرف

يبعد التعليم المستقبلي شيئاً فشيئاً عن تأهيل الأفراد على التخصصات الضيقة بعد أن تداخلت العلوم والمناهج بصورة كبيرة .

6 - التعليم المستمر

في ظل نظم المعلومات وتوالد المعارف وتلاحم التكنولوجيا المتطرفة أصبح التعليم عملية ممتدة على مدى حياة المتعلم . ولا يعني أن انتهاء الفرد من المراحل التعليمية واتجاهه للعمل أنه في غنى عن التعليم ، إذ يجب عليه أن ينمي معلوماته ومهاراته وفقاً لما استجد في حياته العملية مما يعني أنه في حاجة إلى سلسلة متباينة من عمليات التعليم والتدريب .

(خامساً) - استراتيجية الكويت التعليمية المقترحة للقرن القادم

لقد تعرضت جميع المؤسسات التربوية والعلمية والثقافية في الكويت خلال فترة الغزو الغاشم لعمليات تدمير شاملة منظمة مع سابق الإصرار والتبيير ، حيث تحولت المدارس التي كانت منارة للعلم إلى ثكنات عسكرية وأصبحت بين يوم وليلة مخازن للأسلحة والذخائر والمتفجرات وتحولت الكتب المدرسية إلى وقود للطبع والتدفئة ونقلت الأجهزة والأثاث ومحفوبيات المختبرات إلى العراق .

ومما يبعث على الأسى أن من شارك في قتل آمال المستقبل لطلاب الكويت هم من

توفر البشر المتفوقيين مع طبيعة ومصالح مجتمع المعلومات وسنكتشف أنها تختلف كثيراً عن العملية التعليمية السائدة في عصر الصناعة . وأنها تعتمد على أساليب لم تكن شائعة من قبل .

هذه الأسس الجديدة للتعليم تعتمد على استشراف طبيعة مجتمع المعلومات وتساعد على إحداث عدد من المتغيرات المجتمعية التي ترسم تفاصيل الحياة في مجتمع المعلومات في نفس الوقت .

فيما يلي بعض أهم هذه التحولات الأساسية التي ستطرأ على نظام التعليم الحالي :

1 - بيئة تعليمية جديدة

من أهم التحولات التي ستطرأ على التعليم تحول البيئة التعليمية المغلقة إلى بيئة تعليمية مفتوحة تعتمد على شبكات المعرفة الإلكترونية التي تعطي أهمية أكبر لقدرات الشخصية مما يعني انتهاء احتكار المدرسة للعملية التعليمية وافتتاح الباب أمام ممارسة التعليم في البيوت وفي المؤسسات الاقتصادية التي ستتكلف بتعليم الأفراد كل الخبرات والمهارات المستحدثة الضرورية لتطوير العمل الاقتصادي .

2 - التعليم الشخصي

ادخال نمط التعليم الشخصي الذي يتفق مع قابلية وقدرات كل فرد والذي يستبدل النظام التقليدي النمطي للتعليم الجماعي النابع من عقلية واحتياجات عصر الصناعة بنظام جديد يقوم على أساس اعتبار قدرة الفرد و اختياراته . ويعني هذا أنه سيسمح لقدرات الأفراد بالتحرك إلى مستويات متقدمة بفرص التعليم دون اعتبار للعمر .

3 - التعليم الذاتي

سيصبح نظام التعليم الذاتي هو الشكل السائد والرائد في التعليم بالنسبة للصغرى والكبار اعتماداً على الكمبيوتر المنزلي أو على الأجهزة التي في مقار الدراسة والتدريب مما يؤكد أن المتعلم سوف يعتمد على نفسه بالدرجة الأولى .

لمواكبة خطوات الإصلاح الشامل للنظام التعليمي في السنوات المقبلة لإنضاج مسؤولية تعليم الطلاب إلى معلم كفاء ، والاعتماد عليه كعنصر في العملية التعليمية ، مع رفع الكفاءة الاجتماعية للمعلم وتوفير البيئة الصالحة للمحافظة على أفضل المعلمين في هذه المهنة .

- بناء نظم حديثة لتحقيق الاستقرار المهني والاجتماعي للمعلم والعمل على تعزيز الولاء للمهنة وذلك بتوفير الحوافز والضمادات الكفيلة بتحقيق ذلك وخلق بيئة مستقرة لاستقطاب أفضل خريجي النظم التعليمية والمحافظة على المعلمين من ذوي الخبرة المميزة ، والاهتمام بالمعلم الواعد واعتباره استثماراً حقيقياً ومربياً لأبناء المستقبل .

ثانياً - (محور المناهج) :

- أن تقوم المناهج بعامة ، وال التربية الإسلامية بخاصة بدور فاعل في تربية البناء تربية إيمانية عملية قوامها الأخلاق الإسلامية الفاضلة وتتجلى في السلوك القديم للأبناء داخل المدرسة وخارج أسوارها على يد معلم أعد ليكون قدوة لطلابه علمًا وسلوكًا .

- تعزيز روح الاتباع لدينه والاعتزاز بوطنه وأمته العربية من خلال الاهتمام بدراسة الجوانب الحضارية المشرقة لتاريخه العربي والإسلامي مع النهوض باللغة العربية من جميع النواحي وب مختلف الأساليب والعمل على ترسيخ روح الديمقراطية والشورى في الممارسات الطلابية وتفعيل دور الطالب في مواجهة المشكلات التي يواجهها مجتمعة حاضراً ومستقبلاً .

- التوسيع في توسيع التعليم وربطه بأولويات متطلبات التنمية وذلك بتزويد التعليم في المرحلة الثانوية بما يلبي احتياجات سوق العمل وما ينميه قيمة احترام العمل اليدوي مع الاهتمام - المرحلة الابتدائية - بدراسة اللغات والعلوم والرياضيات كمتطلبات أساسية للتنمية المستدامة وفتح قنوات رسمية لخريجي البرامج الفنية للالتحاق بدراسات أعلى تفتح أمامهم فرصاً

المسؤولين الذين يمثلون المؤسسات التربوية والثقافية في العراق . والذين حرموا أكثر من 500 ألف طالب وطالبة من مواصلة تعليمهم مدة عام كامل .

هذا مثال لما حل بمؤسسة واحدة والأدهى من ذلك ما حل بالمؤسسات والقطاعات الأخرى التي عانت من تدمير الثقافة والفكر ، والتي تم تجريدتها من محتوياتها وتم إحرار المتأحف ودور الآثار ومراكيز المخطوطات واللجان الوطنية - والمكتبات الخاصة والعامة والمعاهد الأقليمية والعربيّة والمحليّة والمطبع ودور الصحف ومباني اذاعة والتلفزيون مما لا يتسع ذكره في هذا المجال ، وإدراكاً من أهمية ودور التعليم في نهضة الأمم قامت وزارة التربية والتعليم العالي ، بوضع استراتيجية تعليمية مقترحة للقرين القادم تهدف إلى الإبداع والنهضة ايماناً بأن مستقبل الأمة يصنعه أبناؤها وال التربية تصنع هؤلاء الأبناء وأننا بحاجة إلى استراتيجية تربوية تعليمية تبني في ضوء الواقع وتحدد في ظلها الأولويات لتحقيق الأمن الاقتصادي السياسي الاجتماعي وترتبط بكل نواحي التنمية .

وقد تمت مناقشة هذه الاستراتيجية المستقبلية في المؤتمر التربوي (يونيو 1998م) الذي عقد في الكويت .

واحتوت هذا الاستراتيجية على عدد من المحاور كان أهمها :

المحور الأول - (المعلم) :

- رفع كفاءة الهيئة التعليمية لاستيعاب المستجدات العلمية والتقنية والتربوية لتحقيق أدوارهم المتتجدة في المستقبل وذلك بتجديد الكفايات العلمية والمهنية لمعلم المستقبل وضرورة مراجعة البرامج التعليمية في إعداد المعلمين والعمل على تيسير النمو المهني المستمر للمعلم استجابة لروح العصر بتعلم الحاسوب واستخدامه وتوظيفه في أداء عمله .

- وضع الخطط والبرامج التقنية لإعادة تدريب وتأهيل جميع العاملين في الخدمة

ومهني بالتعليم الخاص ووضع معايير لاختيار المدرسين وفق نظم وزارة التربية .

المحور الثالث - (الإدارة المدرسية) :

- إعادة النظر في ضوابط وشروط وأسس اختيار العاملين في الإدارة المدرسية بما يلبي حاجات المدرسة ، ويحقق أهدافها كوحدة متكاملة مع أهمية تطوير نظام تقويم الكفاءة في الميدان التربوي بما يدعم جوانب الإبداع والابتكار لدى العاملين في الإدارة المدرسية لتحقيق مستوى الامتياز ، ورفع مستوى الجودة في مجال الإدارة المدرسية في الأعمال الإدارية والفنية .

- منح الإدارة المدرسية مزيداً من الاستقلالية والصلاحيات في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشكلات التي تواجه المدارس ، والمرؤونة في التعامل مع القضايا التربوية وتوسيع دائرة التعاون بين الإدارة المدرسية والمجتمع المحلي بمؤسساته المختلفة وكذلك مع أولياء الأمور .

- تبني نظام يكفل نقل التجارب التربوية المفيدة بين الإدارات المدرسية بالتعليم العام والتعليم الخاص والنوعي في المناطق التعليمية المختلفة .

- الاتجاه نحو إشراك مجموعة العاملين بالمدرسة في حل المشكلات وطرح الحلول وتقييم آراء وأفكار الأفراد ومناقشتها وتطوير البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرار .

- الإفادة القصوى من إمكانات المجتمع المادية والبشرية المتوفرة وتوثيق التعاون بين المدرسة والبيئة المحيطة بها وتنمية الكفاءات المهنية للكوادر الإدارية والأخذ بنظام التدريب الفوري المنظم لها على أحدث المستجدات .

المحور الرابع (التخطيط والبحث التربوي):

- ربط أهداف التخطيط التربوي بالخطط التنموية بالدولة واحتياجات سوق العمل واستخدام الأساليب الحديثة في التخطيط التربوي لاستشراف المستقبل .

لإعادة التدريب والنمو المهني .

- الانقال بالتعليم من الممارسة التقليدية المركزية على الكم المعرفي والتلقين إلى إيجاد طرق حديثة لإكتساب مهارات التعلم الذاتي في شتى المجالات تعتمد على المستحدثات والمستجدات في مصادر التعلم وأجهزته مع تطوير المناهج والأنشطة بحيث تعنى بما يكسب المتعلمين مهارات الحوار والمناقشة ويعودهم احترام الرأي الآخر وينمي لديهم روح الابتكار والإبداع والبحث والاطلاع الخارجي .

- نشر المعرفة التقنية وإشاعة الثقافة العلمية التقنية في المجتمع وذلك من خلال استحداث قناعة تلفزيونية لتسليط الأضواء على المستجدات العلمية ، وتفعيل دور التقنيات التربوية والتكنولوجية في المناهج والاستفادة منها في الحصول على المعلومات .

- رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة وذلك بتطوير مناهجهم الدراسية بما يتافق مع قدراتهم العقلية والجسمية وتعزيز البرامج اللغوية التخاطبية لهم والتأكيد على أهمية الأنشطة المدرسية لهؤلاء الطلاب .

- رعاية الفائقين بإنشاء مراكز لرعايتهم ومدارس خاصة ذات مناهج ملائمة وإعداد برامج إثرائية داخل المدارس العادية للفائقين وتسريع التعليم لهم وتضمين المناهج فقرات تساعد على اكتشافهم مع التأكيد على دور الإدارة المدرسية في اكتشافهم ورعايتهم .

- تقويم مسيرة التعليم الديني بهدف تطويره وتحديث مناهجه الدينية وإدخال التكنولوجيا في هذه المناهج ، والبدء فيه من المرحلة المتوسطة وتسهيل انتقال طلبته إلى التعليم العام وبالعكس وافتتاح معاهد دينية في المناطق التعليمية الأخرى بحسب عدد الطلبة .

- فصل التعليم الخاص عن التعليم النوعي مع الاهتمام والتركيز على مواد التربية الإسلامية واللغة العربية والتربية الوطنية والاجتماعيات في المدارس ذات المنهج الأجنبي ، مع فتح المجال لإنشاء تعليم فني

تناول المشكلات التربوية تلك التي تعتمد على مختلف التخصصات .

المحور الخامس - (التقويم التربوي) :

- تطوير نظم التقويم الشامل والمستمر والتكامل للعملية التربوية بمختلف مستوياتها وخصوصاً ما يتعلق بتنمية الطالب في جوانب الشخصية المعرفية والوجدانية والمهنية .

- إيجاد نظام توصيف دقيق وواقعي يرتبط بطبيعة وخصائص الوظائف المدرسية وتحديد المعايير حتى يمكن تقويم وتطوير البيئة المدرسية مع تبني اتجاهات حديثة في التقويم .
- إنشاء مركز وطني للتقويم التربوي للمساهمة في وضع معايير ومحكمات خاصة بالأداء والتحصيل الدراسي للمساعدة في إصدار القرارات التعليمية الصحيحة .

المحور السادس - (التوجيه والإرشاد) :

- وضع آلية مطورة للتوجيه الفني تتحقق تنمية دور الموجه وفاعليته ليقوم بواجبه في تنمية قدرات المعلمين العلمية والمهنية مع ضرورة اختيار الموجهين وفق معايير عملية بالتدريب المستمر على المستجدات التربوية الحديثة .

- النهوض بالخدمات الاجتماعية والنفسية في المجال المدرسي وتعزيز دور الاختصاصي الاجتماعي وال النفسي وربط تلك الخدمات بمراكز المعلومات المتقدمة والمكتبات المتخصصة لدعم الخدمة الاجتماعية والنفسية ولذلك لما لها من دور فاعل في خدمة العملية التربوية .

- إعادة دور المدرسة الاجتماعي والثقافي بهدف تنمية شخصية الطالب لتحقيق المبادئ السامية والأخلاقية وتعزيز مبادئ احترام قيم العمل والوقت والانتاج واكتساب مهارة العمل المبدع والمبتكر وإدخال التربية الحياتية بما تتضمن من مفاهيم شاملة مثل حقوق الإنسان ونشر ثقافة السلام والديمقراطية والشوري وتعلم مبادئ التسامح والتعاون في المجتمع الواحد والتصدي بالبرامج المدرسية المختلفة

- أن يتم التقويم في إطار ضبط الجودة الشاملة وإعداد مستويات وطنية قادرة على الأداء الكامل لتحقيق التميز في خطوات العملية التعليمية مستقبلاً .

- تطبيق أساليب المتابعة الفنية الحديثة التي تضمن تنفيذ أهداف الخطة على النحو الأمثل ومعالجة الإنحرافات في الوقت المناسب .

- إيجاد نظم فعالة لزيادة دافعية العاملين بأجهزة التخطيط واستحداث حواجز لتشجيع استمرار الكوادر المؤهلة وجذب العناصر المتميزة ودعم وحدات التخطيط والمعلومات والتعليم الخاص وتفعيل دورها في العمل التخططي التربوي .

- توفير احتياجات البحث العلمي من الباحثين والمختصين الأكفاء والمؤهلين لتناول القضايا التربوية مع السعي للإرتقاء بكافعاتهم وخبراتهم باستمرار من خلال البرامج التدريبية المستمرة والتعريف بأهميتها .

- توفير الدعم المالي اللازم لإجراء البحوث التربوية المطلوبة والعمل على تدبير مصادر تمويلية أخرى معززة لها .

- ضرورة وجود سياسات عامة ووجهات للبحث التربوي تنسجم مع احتياجات القطاعات التربوية المختلفة وتوجيه البحث التربوية نحو المساهمة الرشيدة في رسم السياسة التعليمية ووضع البرامج التربوية لخدمة متذبذبي القرار .

- العمل على نشر البحوث التربوية والتعريف بها ونتائجها والسعى لنشر الوعي بالبحث التربوي بين العاملين في مجالات التربية المختلفة .

- أهمية وضع خريطة بأهم المشكلات والقضايا التعليمية التي تمس قضية التنمية التربوية وتستحق البحث في ضوء تحديد بحوث ميدانية وتحليلات نظرية .

- التوسع في استخدام المنهجيات والأساليب الحديثة والفعالة في حل المشكلات التربوية مع تشجيع التوسع في استخدام الفرق الجماعية في

- تعزيز دور الحاسب الآلي والتقنيات التربوية في رعاية الفاقدين وذوي الاحتياجات الخاصة .
- المحور التاسع : (اقتصاديات التعليم ومساهمة القطاع الأهلي) :**
 - التركيز على برامج ضبط جودة التعليم سعياً نحو التقليل من الهدر بجميع صوره مع العمل على توفير نظام للمؤشرات التعليمية يمكن الاستفادة منه في التخطيط للتعليم والارتقاء بخلاقته .
 - تطوير أساليب قياس الكفاءة الداخلية والخارجية للنظم التعليمية والتوسيع في استخدام الأساليب القيسية في دراسة الجدوى الاقتصادية للتعليم .
 - تنويع مصادر تمويل النظم التعليمية مع السعي للاستفادة من إمكانات القطاع الخاص مع توفير جميع الوافز التي تزيد من إقباله على المساهمة في تمويل التعليم ودعمه باستمرار .
 - السعي لتجسيد الفجوة بين مخرجات المؤسسات التعليمية واحتياجات سوق العمل وخطط التنمية وما يترتب على ذلك من تطوير مستمر في المناهج الدراسية والأشطة التعليمية وإعادة النظر في لوائح الامتحانات ودعم مكاتب التوجيه والارشاد لما تقدمه من دور في توجيهه مسار الطلبة وخصوصاً في المرحلة الثانوية .
 - تدعيم الكوادر الفنية المؤهلة للعمل في إدارات التخطيط وفي مجال اقتصادات التعليم والارتقاء بمستوياتها وتأهيلها من خلال البرامج التربوية .
 - القضاء على ظواهر التضخم الوظيفي وما يصاحبه من سياسة توظيف غير منتظمة وما له أثر في هدر الموارد المالية وذلك بإحلال التكنولوجيا في الأعمال البسيطة وتطبيق أسلوب الامركيّة باعتباره توجهاً مستقبلياً يعبر عن ديمقراطية النظم التعليمية .

التوصيات

- 1 - أن تكون الصورة المقترحة لل استراتيجية التعليمية للقرن القادم منبقة من الواقع نفسه ، ومن خلال مشاركة واسعة من جميع المؤسسات ،

لمكافحة المخدرات والتدخين وغيرها من العادات الضارة الغازية التي تهدد مستقبل أبنائنا الطلبة .

المحور السابع - (المبني والثقافة) :

- إقامة مدارس حديثة تستوعب حركة التطوير بحيث يمكن الاستفادة منها بأكثر من عرض تمثاز الخامات المستخدمة في إنشائها بجودة عالية في مقاومة التلف كما تمثاز بجمال التصميم والجانبية على أن تكون الصيانة من اختصاص وزارة التربية عن طريق الإدارات المدرسية مباشرة وإعداد ما يتطلبه ذلك من تعديل للقواعد الإدارية والمالية لتلائم هذه المتطلبات .

- تفعيل دور المؤسسات المالية والاقتصادية والجهات الخيرية في البلاد للمساهمة في تمويل القطاع التربوي بعامة وسد الحاجة من المبني المدرسي وخاصة ، وفق خطة مبرمجة والاستفادة من المبني المدرسي غير المستغلة والواقع المحجوزة لوزارة التربية بما يحقق رسالة الوزارة .

- توفير المبني المدرسي المناسب في كل منطقة سكنية للتحفيز من الكثافة الطلابية داخل الفصول المدرسية بناء على دراسات علمية مستقبلية في ضوء المؤشرات السكنية لتنمية احتياجات الوزارة من المبني .

المحور الثامن : (المعلومات وتكنولوجيا التعليم) :

- تضمين دور المكتبة في البرامج التعليمية والتعلمية داخل وخارج المؤسسات التعليمية مع تدعيم المكتبة بأحدث مصادر التعلم التكنولوجية .

- الإعداد الجيد للعاملين في مجالات التقنيات التربوية والمكتبات والعمل على الارتقاء بكفاءتهم المهنية باستمرار من خلال التدريب وذلك في ضوء التحولات التكنولوجية والمعرفية .

- تعزيز فعالية الإدارات التعليمية على مستوياتها بالاستخدام الفاعل لتكنولوجيا المعلومات .

- السعي نحو تدعيم المدارس بأحدث التقنيات التربوية التي تزيد من فاعلية العملية التعليمية .

- والخبرات الميدانية التي ترسخ في الناشئة أخلاقيات التنمية .
- 11 - العمل على أن تكون التربية التكنولوجية مادة رئيسة من مواد المنهج المدرسي .
- 12 - أن تعمل المناهج على تربية الحس الرقابي الذاتي للفرد العربي المسلم ، وتنمية قدرته الناقدة للتصدي للأفكار التي تحميء من اغتراب الفكر والاستهواه بالتيارات غير البناءة ليواجه تلك الأفكار على نحو يجاني .
- 13 - أن تبني المناهج على مبدأ التعلم الذاتي الذي يمكن للفرد من الاتصال بمصادر المعرفة المتعددة ، لإقامة مجتمع دائم التعلم .
- 14 - العمل على إدخال التكنولوجيا في العملية التعليمية من خلال البرامج المعلوماتية والسمعية والمرئية التي تصل الفرد بالآفاق المتقدمة في عصره .
- 15 - العمل على تطوير نظم التعليم بلوائحه وشرعياته وذلك لتنمية قدرة ومهارة التعليم .
- 16 - العمل على إحداث نقلة نوعية في طرائق تعليم اللغة العربية ومناهجها باستخدام الأساليب العلمية والتقنية المتقدمة لإنقاذ الناشئة من حالة ضعف القدرة على التعبير الواضح باللغة العربية وغرس الاهتمام بضرورة اقفالها وتذوقها بوصفها الوعاء الثقافي المعبر عن شخصيتنا العربية الإسلامية .
- 17 - تشجيع البحوث العلمية والتطبيقية في كافة المجالات التربوية والتعليمية .
- 18 - وضع الخطط الكفيلة بالقضاء على الأمية بجميع أشكالها لتمكين الأمة من مواكبة عالم المستقبل .
- 19 - إنشاء مراكز اختصاصية لإعداد تصورات ودراسات استشرافية لمواجهة المستقبل بما يستجد فيه من متغيرات وتحديات عالمية ومحليه .
- التربوية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية والسياسية .
- 2 - الالتزام بالمنهجية العلمية في رسم الخطط وضع البرامج المتعلقة بالتربية لضمان تكامل الاستراتيجية التعليمية مع الخطط التنموية وتحقيق المرونة اللازمة لمواجهة المستجدات المستقبلية .
- 3 - تعزيز الوعي بأهمية التعاون والتكميل العربي مصيراً ومنهجاً في مواجهة عالم الكيانات الكبرى .
- 4 - التخطيط المنهجي لتوفير التوجيه الوعائي لجعل المدرسة مجتمعاً يمارس كل من فيه الشورى وحرية التعبير واكتساب مهارات العمل الجماعي واحترام الرأي الآخر والتحلي بآداب الاختلاف .
- 5 - مناشدة الأنظمة السياسية نبذ اللجوء إلى العنوان والقهر الذي يشق صفو الأمة ويوهن قدرتها على التعاون والصمود ودعوة النظام العراقي إلى الاستجابة إلى قرارات الأمم المتحدة والإفراج عن الأسرى والمرتبطين ومن بينهم طلبة وطالبات معلمين ومعلمات من أبناء الكويت والدول الأخرى طالت معاناتهم في السجون العراقية .
- 6 - منح إصلاح التعليم مقام الأولوية من خلال ترسیخ أهمية التعليم والتربية في وجدان الأمة والمجتمع لتحظى الاستراتيجية التعليمية بالدعم الشعبي ومساندة القرار السياسي .
- 7 - الاهتمام بتطوير الأساليب العلمية التي تكفل اختيار المعلم وإعداده الإعداد السليم .
- 8 - كفالة كرامة المعلم ومساواته في المميزات المادية والاجتماعية بامهون الرئيسة في المجتمع وإطلاق حريته في البحث والإبداع .
- 9 - الحرص على متابعة تقويم مخرجات التربية ومدى نجاحها في تحقيق أهداف التنمية الشاملة وفي مقدمتها الوفاء بحاجات سوق العمل ومتطلباته .
- 10 - التركيز على الممارسة والسلوك والغاية بالتطبيقات العملية في بناء المناهج وإثراء الأنشطة

6 - ورقة عمل الشعبة البرلمانية المصرية نحو استراتيجية عربية للنهوض بالتربيـة والثقافة والاتصال والحفاظ على الهوية العربية

التعلم يجب أن يرتكز على أربع دعائم : التعلم للمعرفة ، التعلم للعلم ، التعلم للعيش مع الآخرين وتعلم المرأة ليكون ...

ولما كانت العولمة في الاقتصاد والخدمات الإعلامية والتدفق السريع للمعلومات الذي لا يمكن للمنطقة العربية أن تخرج من مجاله المغناطيسي ، قد أدت إلى تنامي الطلب على أصحاب الاختصاص من مختلف حقوق الحياة ، القادرين على المحافظة على مستوى رفيع من الكفاءة الشيء الذي يفضي إلى الدفع من الدور الذي يؤديه التعليم في نماء المجتمعات ورقيتها ، ولما كانت الأمة العربية محكوم عليها بوحدة المصير ، فهي مدفوعة بحكم العوامل الأنفة الذكر إلى العمل على إصلاح أحوالها وتثير شؤونها ، والشوف للمستقبل الأفضل عبر إمكاناتها ووسائلها من أجل النهوض من الوهدة التاريخية التي وقعت فيها لتعود على بده ، وتكرر سيرتها الأولى حين أينعت حضارتها ، وأنت أكلها ، ألم تكن الأمة العربية قد أذابت في بوتقة واحدة عطاءات الحضارات القديمة كالصينية والهندية واليونانية والرومانية ، هذا فضلاً عن الحضارات القديمة المتجلذرة في المنطقة كالبابلية والأشورية والفرعونية والفينيقية ، وقدمتها عطاء ثراً للإنسانية ، وخاصة لأوروبا التي أقامت عليها نهضتها ، وشهد بذلك المنصفون من مؤرخيها .

ألم يعترف هؤلاء بجهود العلماء العرب في شتى مجالات العلم والمعرفة أمثال (ابن الهيثم ، ابن حيان ، الخوارزمي ، ابن سينا ، ابن رشد ، وابن خلدون) وغيرهم كثـر .

اعتباراً لكل ذلك فإن هذه مطالبة الآن بوضع (استراتيجية) من أجل أن يرفع التعليم عندها إلى

قامت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم المنفرعة عن الجامعة العربية بوضع استراتيجية قومية موحدة في التربية والتعليم ، ومحـو الأمـية (الخرطـوم 1978) والخطة الشاملة للثقافة العربية (تونس 1985) وتمت المصادقة على هذه الخطط من طرف الدول الأعضاء ، ووُضـعت على مستوى التنفيـذ ، وعليـه فإن المقام لا يتطلب وضع تصور أكـاديمـي تخطـطيـ، كان قد تم بالفعل في أطـرـه الصـحيـة ، وإنـما إعادة التـذـكـيرـ بهـ والمـطـالـبـ بالإـسرـاعـ فيـ تـنـفيـذهـ وـمـرـاجـعـتهـ حـسـبـ المـسـتجـدـاتـ وـوـقـفـاـ لـمـتـطلـبـاتـ دونـ التـخلـيـ عنـ الثـوابـتـ التـيـ قدـ تمـ التـواـضـعـ عـلـيـهـاـ فيـ مـحـافـلـ عـلـيـةـ عـرـبـيـةـ مـشـترـكـةـ وـسـقـتـصـرـ فيـ هـذـهـ وـرـقـةـ عـلـيـهـاـ ،ـ وإنـماـ أـضـفـنـاـ أوـ حـذـفـنـاـ فـقـدـرـ ماـ يـتـطـلـبـ زـمـنـ الصـيـاغـةـ وـطـوـارـىـءـ الـمرـحلـةـ وـاضـعـنـ نـصـبـ أـعـيـنـاـ الغـاـيـةـ الـوحـيـدةـ وـالـوـسـيـلـةـ الـفـضـلـىـ التـيـ هـيـ الإـنـسـانـ الـعـرـبـيـ وـمـوـرـوـثـهـ الـحـضـارـيـ وـمـسـتـقـبـلـهـ الـوـاعـدـ .

المحور الأول

التربية والتعليم

يهـدـفـ التـعـلـيمـ بـوـجـهـ عـامـ إـلـىـ تـمـيـةـ شـخـصـيـةـ الـأـنـسـانـ إـنـمـاءـ عـامـاـ يـعـطـيـ كـافـةـ جـوـانـبـهاـ (ـالـجـسـمـيـةـ وـالـفـكـرـيـةـ وـالـاجـتـمـاعـيـةـ)ـ وـيـهـدـفـ ذـكـرـ إـلـىـ تـعمـيقـ اـحـتـرامـ الـأـنـسـانـ وـالـحـرـيـاتـ الـأـسـاسـيـةـ وـتـجـذـيرـ التـسـاحـمـ وـالـتـفـاهـمـ بـيـنـ الـجـمـاعـاتـ ،ـ وـبـيـنـ الـأـمـمـ بشـكـلـ عـامـ ،ـ وـقـدـ نـصـتـ الفـرـقـةـ 3ـ مـنـ المـادـةـ 26ـ مـنـ الإـلـاعـنـ الـعـالـمـيـ لـحـقـوقـ الـإـنـسـانـ عـلـىـ هـذـهـ الـأـهـدـافـ الـأـسـاسـيـةـ التـيـ يـجـبـ أنـ تـكـوـنـ مـقـاصـيدـ الـتـعـلـيمـ .

ولـماـ كـانـ الـإـجـمـاعـ حـاـصـلـ إـلـىـ بـيـنـ أـهـلـ النـظـرـ فيـ التـرـبـيـةـ وـالـتـعـلـيمـ ،ـ وـخـاصـةـ الـلـجـنةـ الـدـولـيـةـ لـلـتـرـبـيـةـ فـيـ الـقـرـنـ الـوـاحـدـ وـالـعـشـرـينـ ،ـ بـأـنـ

الجانب العلمي والتقني .

7 - تدني الظروف والوسائل الخاصة بالعملية التعليمية : البرامج ، الكتب ، البنية التحتية ، المؤطرين ، الأمر الذي انعكس سلباً على المستويات ونوعيتها .

8 - توفير الظروف الملائمة للبحث العلمي وتطويره مما يساهم في النقص الحاصل في هجرة خبرة الكفاءات العربية في هذا المجال .

9 - النقص الحاصل في توطين العلوم واستنباتها باللغة العربية والنقص الحاصل في وحدة المصطلح رغم جهود مكتب تنسيق الترجمة .

10 - عدم وحدة الأولويات التربوية بالنسبة للأقطار العربية ، واختلاف الاستراتيجيات الناجمة عن ذلك .

- وعليه فإن مراجعة استراتيجية النهوض بالتعليم لابد أن تأخذ بعين الاعتبار هذه النواقص وكذا الفرص المتاحة من أجل أن تكون الرؤية السياسية في مضمون التعليم وافية ومكتملة الجوانب .

ملامح مراجعة الاستراتيجية

إن الأهداف التربوية الكبرى التي نجدها في الأقطار العربية لا تشكوا فقط من عدم استفادتها إلى فلسفة تربوية واجتماعية صريحة بل تشكوا غالباً من عزالتها عمما يجري فعلاً في العملية التربوية ... وقلاً ما تترجم إلى أهداف تفصيلية للمناهج والخطط التربوية .

انطلاقاً من ذلك نستطيع أن نؤكد أن أهم ما يجب أن يراعى في مراجعة الاستراتيجية العربية للتربية والتعليم ينبغي أن يبدأ بصب الأهداف التربوية الكبرى في فلسفة تربوية واجتماعية صريحة . ونعتقد أن الأهداف والمنظفات التي حددها في مدخل هذه الورقة يمكن أن تكون مركزاً لهذه الرؤية التربوية الاجتماعية التي تتميز بها مختلف نظمنا التربوية على امتداد الوطن العربي الكبير .

وبالنظر لما أنجز في الاستراتيجية المنوهة

الشأن الذي يناسب حجم هذه الأمة وطموحاتها ، وخاصة أنها أمة دأبت أن تجعل من التربية والتعليم بوابة لاستفاقتها ونهضتها والمحافظة على هويتها .

أو لم تكن أول آية نزلت في القرآن الكريم تحت على طلب العلم ؟

ورغم الجهود المكثفة التي بذلتها الأقطار العربية في النصف الثاني من هذا القرن في مجال التربية والتعليم ومحو الأمية ، والمكاسب التي تم تحقيقها على مختلف هذه الأصعدة وإن بصفة متفاوتة إلا أنها شملت جميع المراحل حيث انخفضت نسبة الأمية إلى 48,7 أي 61 مليوناً منها 62% إناث واتسعت طاقة الاستيعاب في مختلف مراحل التعليم ... فإن الشخص الموصي للوضعية الراهنة للتربية والتعليم في الأمة العربية يبرز عدة نواقص لا بد من الوقوف عنها قبل وضع ملامح الاستراتيجية للنهوض بالتعليم في البلاد العربية ومن أهم هذه النواقص :

1 - عدم تعميم التعليم الأساسي في البلاد العربية وإن كانت الأقطار العربية تتفاوت تفاوتاً بينما في هذا المجال ، على الرغم من نداء جوم تيان 1990 الداعي إلى تعميم التعليم والقضاء على الأمية في أفق سنة 2000 م .

2 - تفشي الأمية في كثير من الأقطار العربية ، على الرغم من الجهود المتفاوتة في هذا المجال كذلك .

3 - التفاوت الملحوظ بين الجنسين في التمدرس ، وبصفة أخص في مراحل التعليم العليا .

4 - حجم التسرب الكبير في بعض البلدان العربية وخاصة على مستوى البنات .

5 - عدم ملاءمة التكوين مع متطلبات التنمية وسوق العمل وينجم عن ذلك تزايد أعداد حملة الشهادات العاطلين عن العمل الشيء الذي يشكك في فعالية التعليم .

6 - طغيان الجانب الأدبي النظري على

7 إنشاء مراكز امتياز مشتركة تستقبل المتفوقين في مسابقة عربية مشتركة موزعة في البلدان العربية حسب خصوصيتها .

8 - العمل على تشجيع البحث وربطه بمقتضيات التنمية وتوفير الظروف الملائمة للاستفادة من الأدمنة العربية المهاجرة .

9 - إدخال الوسائل التربوية الحديثة إلى جهازنا التعليمي (الحاسوب ، الأنترنت ، التعليم والتكتون عن بعد والسمعيات البصرية) .

10 - العمل على جرد جميع المعلومات المتعلقة بالأنظمة التربوية في البلاد العربية كقاعدة أساسية لوضع تخطيط تربوي مبني على أسس علمية وتقنية سليمة قادرة على تبصرة أصحاب القرار .

وينبغي لهذه الاستراتيجية أن توضح في برنامج عمل منبثق من التشاور بين جميع الأقطار والهيئات المختصة وذلك في ضوء المكتسبات العلمية في هذا المضمار ، وعليها أن تحاط بالرعاية الازمة من طرف صفة هذه الأمة في مجالسها التشريعية ، ومؤسساتها المتخصصة .

إن دخول الأمة العربية للألفية الثالثة وانصهارها الحتمي في تيار العولمة الجارف عليها أن تجعل من نظامها التربوي مصدراً لبلوغ طموحاتها في أن تستعيد المكانة التي كانت في الماضي تحتلها بين ركب الأمم المتقدمة .

المحور الثاني

الثقافة والحفاظ على الهوية العربية

أ - إن الثقافة⁽¹⁾ بالمعنى (الأنتروبولوجي) تشمل كل فعالية للإنسان تسيزه عن أفعال الطبيعة . فكل نشاط ذهني أو مادي يقوم به لرفض التقليد السلبي للطبيعة هو ثقافة ، بهذا الشكل الواسع هي الإنسان بوصفه فاعلاً ومنفعلاً ، ويدخل فيها كل ما أنتج البشر في الحياة من إنتاج مادي أو غير مادي ، سواء أكان

عنها أعلاه فإننا نكتفي بتحديد العناصر التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع ملامح مراجعتها .

1 - جعل تعليم التعليم الأساسي والقضاء على الأمية في مقدمة الأولويات بحيث يغطي كافة الفئات الاجتماعية التي وصلت سن التعليم مع العمل على تضييق الهوة الملاحظة في هذا المجال بين الجنسين ، ولن يتأتي ذلك إلا بالعمل على زيادة نسبة الإنفاق في هذا المجال حتى تصل إلى أكثر من 50% من موازنات التربية والتعليم .

2 - العمل على مكافحة أسباب التسرب ، بتحسين الظروف الدارسية وتوسيع طاقة استقبال التكتون المهني ، مع ضرورة مكافحة العقلية السائدة في الوطن العربي المتتجدة في النظرة الدونية لبعض المهن والاختصاصات الازمة لمجتمع متقدم .

3 - ملائمة التكتون مع متطلبات التنمية ، وذلك بالتركيز على تكيف البرامج مع متطلبات كل قطر من الأقطار العربية وافتتاح المدرسة على المحيط وربط العملية التربوية بعملية الإنتاج .

4 - العمل على توطين العلوم واستنباتها باللغة العربية والعمل على مزيد من التنسيق في قضايا وحدة المصطلح والإسراع بترجمة أهم ما يصدر في اللغات الأخرى في الميدان العلمي إلى اللغة العربية .

5 - العمل على توحيد ما يمكن توحيده من المناهج الدراسية وخاصة في المجالات العلمية والأدبية ، والعمل على توحيد أنماط التعليم وأنظمته .

6 - العمل على تخصيص معاهد عليا تعنى باستقبال أبناء الأمة العربية في مجالات تخصصية هامة (معهد للبتروكيميويات ، معهد للزراعة وثالث في المعادن ، ورابع في الصيد الخ ...) بحيث تتوزع منها مهام التكتون بصفة متكاملة .

(1) من Диاجاج الخطأ المصادر عليها يتصرف بسيط .

بين قطاعها الخاص ، وبين القطاعات الأخرى المتصلة بها لعلاقتها العضوية والوظيفية والتنظيمية بتلك القطاعات ، كالنظام التعليمي والإعلامي والعلمي ، إلا أننا سوف نأخذ بهذا المعنى الثاني بغية التيسير ولأن هذا المفهوم :

أ - يلتقي مع الاستعمال العام للممارس ، ومع الوظيفة الاجتماعية التي أنشئت لها وزارات متخصصة ودراسات مهنية كما يلتقي مع التعريف الذي جرى الانفاق على استخدامه وتداوله في المؤسسات الدولية .

ب - يرتكز على تميز الثقافات بعضها عن بعض بخصوصية ثقافية محددة وسمات لا تشاركها فيها غيرها . وهذا هو الأمر الواقع في مجموعة الثقافات العالمية .

ج - يشمل النخبة والجماهير الواسعة أي المبدعين من أي منبع أو نشاط كانوا كما يشمل المستفيدين من الثقافة على حد سواء .

د - ترتفع فيه شروط إنتاج الثقافة والاستمتاع بها على مستوى إشباع الحاجات الإنسانية المباشرة ، كما تتسع لأكبر عدد من أفراد المجتمع .

هـ - يحصر الثقافة في مجال النشاط الفكري والمعرفي والتعبير الجمالي إنتاجاً واستمتاعاً .

- ويمكن فيه تحديد ميادين الثقافة و مجالات التخطيط لها والعمل عليها .

- إن الثقافة بوصفها المميزة للأمة ترسم عملياً في :

أ - تراث الأمة المادي والروحي الذي يشكل خصائصها وقيمها وصورتها الحضارية عبر العصور .

ب - سلوكها الحياتي وإبداعها المتصل بالتطور ، ومثلها العليا المحركة .

ج - طموحاتها المستقبلية وما تتخذه لنفسها من أهداف إنسانية من تطلع للغد .

د - ولا ينفصل واحد من المسارات الثلاثة عن الآخر ، لأن الثقافة وحدة كيانية متصلة

تراكم خبرات ، أم ممارسات فكرية أم تصورات من عقائد روحية ، أم صنع أداة من الأدوات أم تقليداً من التقاليد .

فالثقافة ضمن هذا المفهوم الواسع إلى جانب كونها سلوكاً بشرياً وفكرياً جماعياً ونمط عيش مشترك ، وإلى جانب كونها قيم روحية وعقائد وتقنيات فهي أيضاً وأساساً جماعية ، والهيكل الشامل أو البنية العريضة للوعي بهذه العلاقة وبالذاتية الجماعية .

ب - أما المعنى الثاني فيرتبط بنوع الأساليب وأشكال القيم التي يبتكرها الإنسان ليكسب إنسانيته معناها الخاص . وينظم بها حياته الخاصة والاجتماعية والفكرية والروحية والجمالية . وفي هذا السياق فالثقافة تشمل مجموعة النشاط الفكري والفنى بمعناهما بجميع أوجه النشاط الاجتماعي الأخرى ، مؤثرة فيها متأثرة بها معينة عليها مستعينة بها .

وبهذا المعنى أيضاً فالثقافة تنتظم جماع السمات المميزة للأمة من مادية وروحية وفكرية وفنية ووجدانية ، وتشمل مجموعة المعارف والقيم والالتزامات الأخلاقية المستقرة فيها ، وطرائق التفكير والإبداع الجمالي والفنى والمعرفي والتكنى ، وسبل السلوك والتصرف والتعبير ، وطرز الحياة كما تشمل تطلعات الإنسان للمثل العليا ومحاولاته إعادة النظر في منجزاته والبحث الدائب عن مداولات جديدة لحياته ومستقبله ، وإبداع كل ما ينفع به على ذاته .

والثقافة أخيراً ضمن هذا المعنى نفسه تمنح الإنسان القدرة على أن يفكر في نفسه ، وهي التي تجعل منه فعلاً كائنات إنسانية مفكرة ملتزمة أخلاقياً ومعنىأ ، قادرة على التقويم ، وبالثقافة يميز الإنسان بين القيم ويمارس الاختيارات ، ويعبر عن صميم ذاته ويعي ويعرف أنه مشروع غير كامل لكنه في السبيل إلى الكمال .

- وبالرغم من أن الثقافة مفهوم كلي ، ومن الصعوبة وضع الحد الفاصل بين هذين المفهومين لها ، ومن الصعوبة الفصل الكامل

الإسلام في المنطقة العربية على شرق البحر المتوسط ، ولدى الشعوب العربية التي تأهل هذه المنطقة ، وكان لذلك أسباب عديدة منها أن هذه الشعوب كانت وما تزال تعامل مع مختلف البشر بالمساواة والحوار لا الغصب والقهر .

وكان الموقع الجغرافي للشعوب العربية من جهة ، وأسلوب حياتها من جهة أخرى يوهرانها ، منذ القديم للتفاعل والتعامل مع جميع شعوب العالم على السواء ، وذلك عن طريق التجارة والتبادل التجاري للذين كان العرب سادتهم قبل الإسلام وبعده بموقعم المميز على أطراف بحار الحضارات : الأبيض والأحمر والهندي .

وإذا تأهلوا قبل الإسلام لهذا الدور العالمي في ثقافتهم ، فقد حققوه على المستوى الأرفع بعد الإسلام بإقامة الثقافة العربية الإسلامية التي وسعت الدنيا الثقافية كلها معاً ، وفي وقت واحد ، من خلال لغة واحدة هي اللغة العربية .

ولقد كان دور الثقافة العربية في إطار الثقافة العالمية على الدوام دور إبداع وإضافة وعطاء ، وظلت رغم خصوصيتها ثقافة إنسانية شاملة لا يترافقها الإسلامي فقط ، وهو ذروة عطائهما ، ولكن بما تمثلته وما تجاوزته من عناصر الحضارات الأخرى أيضاً ، وبلغتها العربية التي ظلت لغة العالم فكراً وعلمًا واقتصاداً وسياسة وحضارة ثمانية قرون ، وبفونها الأثرية والفنية والأدبية التي ما تزال تشكل ثروة جمالية لأبنائها وللعالم ، وأصرة من أقوى وأواصر الوحدة والتماسك بين أجيالها ، وهذا يعني أنها بالإضافة إلى دورها القومي ذات دور عالمي أيضاً . وهذا الدور ، رغم كل ما أحاق به من تراجع خلال القرون الخمسة الأخيرة فإنه ما يزال حياً قائماً لدى الأمة العربية ، ومن ورائها جميع الشعوب الإسلامية في آسيا وإفريقيا خاصة ، وهذا وحده كاف لكي يجعل الثقافة العربية رسالة حضارية ، ورثيناً رثيناً في ثقافات العالم .

- ولقد كانت الثقافة العربية - وما تزال كل الثقافات الأصلية - ذات وظيفة تاريخية

بصميم تكوين كل أمة ، وتمثل نسبة حياتها الإنسانية وجوداً وحركة وتوظيفاً وهي الضمير الجماعي لها والناظم لتماسكها وإرادتها الكلية . والثقافة العربية مثلها كمثل ثقافة أصيلة ثانية الدور أي أنها ذات وظيفتين : قومية إنسانية معاً فهي :

أ - وسيلة وحدة الأمة لأنها هي التي تسج وحدة التكوين الداخلي فيها وتوحد في أعماق الذات نماذجها البشرية وقيمها وتجمع أفرادها على الالتزام بمصيرها التضامني الواحد .

ب - وسيلة تأكيد للذات وللتمايز عن الآخرين ، لأنها بقدر ما تقرب المرء من قومه تبرز من خلاله عقريته الخاصة ، وتكشف عن تباين باقي البشر وتفرده الإنساني عنهم .

ج - وسيلة أمان واطمئنان لأفراد الأمة الواحدة فهي أكثر النشاطات اتصالاً بكرامة الإنسان وأعمقها تأكيداً لذاتيته تقريراً لشخصيته . إنه لا يمارس حريته كاملة إلا من خلالها ، ولا يشعر بتحقيق ذاته إلا فيها ولا تتنفي عنه الغربية إلا في محيطها وضمن قيمها .

د - وسيلة دفاع وحسن أمان في اللحظات المصيرية لأنها آخر ما يمكن انتزاعها من النفوس .

ه - وسيلة لقاء مع الآخرين على المثل العليا المشتركة وسبيل تفاهم مع الشعوب الأخرى على السلام والمصير البشري الأفضل والقيم المشتركة .

- إن الثقافة العربية تظل واحدة من أعرق ثقافات الدنيا في الزمن ، وأوسعها امتداداً في المكان ، وأكثرها غنى في العطاء القومي والإنساني على السواء ، وإن غدت وما تزال تغذى ثقافات قليلة أخذت الصفة العالمية قبل هذا العصر الحديث ، سواء في جمعها ثمرات الحضارات التي سبقتها وتمثلها أو في انتشارها وتجاذب قيمها ومفاهيمها لدى أكثر الشعوب المتحضرة في عهدها .

- ولقد أقامت جذور هذه الثقافة العربية على

العربية تفرد بين الثقافات الإنسانية المعاصرة باستمرارها الموصول عبر القرون عن طريق أداتها التعبيرية : اللغة العربية ، فلا تكاد تملك لغة من اللغات ما تملكه العربية من تراث فكري مكتوب ، لا في الكل و لا في النوع ، ولا في النسق اللغوي المتماضي الذي لم يعتريه تغيير في تراكييه ومفرداته وجمالياته .

وقد حملت الثقافة العربية ، وأداتها اللغة العربية ، رسالته الواحدة بين العرب وغير العرب عضوياً ووظيفياً وأصبحتا أقوى عناصر المواجهة للتجزئة والخلف الاجتماعي والسلط الأجنبي .

- على أن المتفق العربي ، في هذا العصر متصل برغمته بآفاق ثورية التجدد والتوزع من العلوم والمعارف ، وأنواع الخبرات والممارسات في الحياة لا توفرها له الثقافة العربية في استمرارية خطوطها التقليدية . وثمة هوة متزايدة الاتساع باستمرار بين الثقافة التي نحيها والثقافة التي ترسم ملامحها في الغد ، وردم الهوة بين الثقافتين من أولى الواجبات في أي تحطيم مستقبلي .

- إن دور الثقافة في حيّاتا القومية المعاصرة والمستقبلية يتضمن بالضرورة :

أ - زرع الثقة والأمل في الشعوب العربية بعد ما أصابها من الهزائم والنكبات والإحباطات ، فبدون الثقافة بالذات والأمل في الغد لا يمكن عمل شيء لإخراج هذا الوطن العربي من واقعه الحالي .

ب - وضع الأساس الفكري للطفرة الحضارية النوعية التي تحتاجها هذه الأمة في هذا العصر دون التفريط بالقيم الروحية والقومية والإنسانية التي تصوغ ذاتها وهويتها وتغنى عطاءها الحضاري .

ج - إعادة تأكيد المحاور الأساسية والأهداف الكبرى للأمة العربية التي دار حولها نضال شعوبها منذ عصر النهضة وهي :

• الاستقلال والتحرر في مواجهة الهيمنة

أساسية في توحيد الأمة العربية في الوجود والعميق ومنابع الإبداع ومناهج التفكير ، وكل خطط التنمية الثقافية العربية إنما تنصب - بين ما تنصب عليه ، على تقوية وظيفتها التوحيدية . ولا تتبع هذه الوظيفة من دورها التاريخي فقط ولا من مجرد الرغبات والأعمال الانفعالية ، ولكن من المصالح المباشرة للأمة العربية حاضراً ومستقبلاً ، ضد عوامل التجزئة التي تتكالب عليها من كل صوب ، على أن وظيفة التوحيد ليست من المعطيات الثابتة الأبدية بل هي عملية حية إذا لم تجر تغذيتها باستمرار بالعناصر المبدعة المحركة تراجعت باستمرار ، وخاصة في هذا العصر الذي تعرض فيه الثقافة العربية الموحدة إلى هجمات الاستلاب والتقطیت بسبب وجودها بين الثقافة العظمى المعاصرة ، وتزعزع عناصر الحصانة والأمن الذاتي فيها .

- والثقافة العربية إلى أنها تراث عريض يقدر ما هي حاضر ثقافي عريض أيضاً ، تضم في ثنياتها ألواناً من الثقافات المحلية التي تختلف حسب الوضع الجغرافي ، والأخلاط العرقية ، والطوائف الدينية ، ودور هذه الثقافات فيها كدورها ضمن جميع الثقافات الكبرى ، وهو أن تزيد في غناها وألوانها ، وأن تتوسع من عطائها وهي تعيش فيها ومعها ، وضمن فلكها الواحد منذ العصور الإسلامية الأولى ، وتفاعل معها أخذًا وعطاء وإناجاً وتبيراً طوال هذه العصور ، ولقد أسهم الكثير منها في تكوين الثقافة الإسلامية ، واحتضنت هي بدرها عطاء تلك الثقافات بطبعها السماحة الإسلامية فيها ، واعتبرته جزء منها ، ومن كيانها الأصيل ، ومن تجاربها الثقافية المتنوعة .

- وأخيراً فإن الأمة العربية كما صنعت ثقافتها على مر العصور ، فإن هذه الثقافة قد صنعتها بدورها أيضاً ، وكانت هيويتها في نوع من الفعل المتبادل ، وحافظت عليها في أقصى الأزمات التي مرت بها . كانت الثقافة دائماً في قلب الأحداث مونلاً ووطناً وسكنناً ونداء تاريخياً محركاً لأعماق الوجود العربي . وتکاد الثقافة

التاريخ الطويل واللغة القومية والسيكولوجية المشتركة وطموحات الغد .

إن الهوية الثقافية هي في الواقع الأمر جزء عضوي من فكرة الثقافة لأنها مهما اختلفت أنواعها ، فإن التعبير عنها يظل ذاتياً بصورة من الصور ، فالإبداع ، في أساسه ، شيء مبني للنمطية ، مناف للتكرار ، نابع من الذات الخاصة التي أبدعته ، وإذا كان ذلك لاحقاً فإنه من الحق أيضاً أن الثقافة دائماً عالمية من حيث الوظيفة لأنها توجه إلى كل إنسان . فهي تتضمن إذا على الظاهرتين المتلاقيتين : الخصوصية القومية من حيث الإنتاج ، والعمومية الإنسانية من حيث الوظيفة . ومع هذا فإن خصوصية الثقافة القومية شرط ليجاري لتحقيق التبادل الفكري في التعاون البشري لأنه إذا افتقدت الخصوصية انتهى الإنتاج الثقافي بالمتاللة ، ولم يعد ثمة منطق لفكرة المبادلة ، وهذا فإن العنصر الهام في الإنتاج الثقافي هو خصوصيته وأصالته ، أي هويته الثقافية التي تميزه ، والتي تتلخص على التقليد وعلى الاستيالب ، وتقوم على العطاء والإضافة الثقافية المتعددة .

- إن الهوية الثقافية لكل أمة تتضمن عدداً من العناصر منها :

- وجود تراث روحي - مادي يشعر لكل فرد أنه جزء منه ، وأنه مكون له في الوقت نفسه .

- انتماء إلى ثقافة معينة يشعر كل فرد بالوجود ضمن إطارها ، وبالتوحد معها ، وبالمشاركة ، وبالحرية ضمن أجوانها .

- وجود شخصية اجتماعية محددة تربط أفراد الأمة بعضهم مع بعض في لغة واحدة وعادات وتقاليد مشابهة ، وخصائص في العمل والتذوق في الإبداع الفكري والفنى متماطلة ، ومنظومة من القيم الروحية والأخلاقية والجمالية واحدة .

بهذا كانت ثقافة الأمة العربية قوام شخصيتها

الأجنبية والاستيالب .

• الوحدة القومية في مواجهة التجزئة والإقليمية الضيقة .

• العدالة الاجتماعية في مواجهة الاستغلال .
• التنمية الذاتية في مواجهة التخلف أو النمو المشوه .

• الأصلية في مواجهة العولمة والتبعية الثقافية .

• الحضور القومي بين الأمم بالإبداع والانتاج في مواجهة حضارة الاستهلاك والتقليد .

- وهذه المحاور السبعة إنما تطرح كعناصر عضوية متراقبة في مشروع قومي عربي حضاري كبير .

والثقافة بكل رموزها التعبيرية وقدراتها التعبوية ، وشحذاتها الوجدانية هي جزء لا يتجزأ من كل محور ، وهي التي تعطي المشروع كل قوته المعنوية ، وإطاره العقائدي والحضاري ، وهي التي تحقق فيه التوازن بين قيم الحركة (التجديد) وقيم الثبات (المحافظة) بحيث لا تطغى واحدة فيها على الأخرى ، وبحيث لا تستقطب شعوبنا العربية وتضعها في خصم مع الزمن : فريق يخاصم الماضي ، وفريق يخاصم المستقبل .

الثقافة مستودع الهوية والأصلية :

- يزداد إلحاح مختلف الأمم على منح الثقافة القومية مكانها من الاعتبار والتأكيد ، لا بوصفها رغبة في الانكماس على الذات ولا امتيازاً قومياً لكل أمة ، ولكن بوصفها حقاً من حقوق هذه الأمم في الحياة ، وثروة تضاف إلى ثروات الإنسانية ، والهوية الثقافية يمكن أن توصف بأنها النواة الحية للشخصية الفردية والجماعية ، والعامل الذي يحدد السلوك ونوع القرارات والأفعال الأصلية للفرد وللجماعة ، والعنصر المحرك الذي يسمح للأمة بمتابعة النتطور والإبداع ، مع الاحتفاظ بمكوناتها الثقافية الخاصة ، وميزاتها الجماعية التي تحديدت بفعل

تشددها على الدوام وتلذذ بها ، وما زالت تضعها في أوليات مبادرتها واهتمامها ، ومنها قيم الحق والعدل والمساوة والكرامة واحترام المعرفة وواجب التكثير في الخلق .

ثالثاً: إن لهذه الثقافة العربية سيمة الشمول إذ أنها لم تتجلى في الآداب والعلوم دون التقليد ولا في دنيا المادة دون آفاق الروح ولكنها شملت نواحي الحياة جميعاً ، وظهرت في الفنون والطرز الشعبية ظهورها في التقاليد الاجتماعية ، وتجلت في العلوم والتشريع والفقه تجليها في النظام الاجتماعي والعمارة والتصوير وطرائق الفكر وألوان الآداب والتاريخ .

رابعاً: إن لهذه الثقافة تطلعها الروحي العظيم . فيها ظهر تراث الأنبياء والرسل ، إلى أن جاء الإسلام بالواحدانية ثم كان تراثه بعداً أساسياً من بعدها ، ومنحها طبعها الذي ما تزال تتسم بين الثقافات ، كما أن القرآن الكريم نزل بلسان عربي مبين فأضحت الثقافة العربية منذ ذلك الحين ثقافة عربية إسلامية ، كما أصبحت بالإسلام ثقافة لكل مؤمن بهذا الدين على الأرض . ومن خلاله ثقافة للإنسانية جماء .

خامساً: تفردت الثقافة العربية بين الثقافات القديمة بقدرها على استيعاب الثقافات الأخرى دون أن تقعد شخصيتها وخصوصيتها ، وإذا لم ترفض أحد الكثير من غيرها بحكم وسلطتها التجارية بين الأمم المختلفة عصورة طويلة رغم اصالة منجزاتها ، فإنها أقامت حضارتها على الأسس الإسلامية العربية هاضمة في داخلها معظم ثقافات الأرض من فلسفة الإغريق وعلومهم إلى حكمة الهند وفکرهم إلى آداب الفرس ونظمهم . وقد تفاعلت معها جميعاً دون أن تذوب أو تتشوه أو تقعد أصلتها بهذا التفاعل الخصب ، وقد طبعت كل ذلك بطبعها العربي الإسلامي . وكانت هذه الثقافة العربية في النتيجة هي التي وصلت إلى الشعوب الأخرى من هندية وتركية وصينية وإفريقية ، كل ذلك لأنها كانت ولا تزال من أولى الثقافات العالمية التي تؤمن بالحوار التأفيي بين الحضارات ، وتؤمن باحترام الإنجاز الإنساني في كل منها وتقرره .

والمعبر الأصيل عن تطلعاتها ، والداعمة الحقيقة لوحدتها الشاملة ، وكان الحفاظ على تراثها وانتقاله بين الأجيال وتجديده هو ضمانه تماسكها ونهوضها بدورها الإبداعي المتجدد .

- ليس الهوية الثقافية ، إذا ، ذاتاً ثابتة أو مركبة جاماً من الخصائص والقيم والتقاليد ، ولكنها مجموعة من المشاعر والأفعال ومن السمات التاريخية والأبعاد الفكرية والفنية والروحية ، ومن معطيات السلوك الحية النامية دون انقطاع والتى نختي بالحوار وبالتطور وبالأخذ والعطاء وبالإبداع الذاتي ، إنها تجدد وتعيد خلق ذاتها في إطار خصائصها باستمرار . لأنها في حركة داخلية مستمرة ، وتتجدد بالموروثات العربية للمجتمع ، وبالقدرات الداخلية الإبداعية فيه كما تتجدد بالإسهامات الخارجية عن طريق الاستيعاب والتحوير والتمثيل .

إنها السعي الدائم إلى مشروع ثقافي جديد يكفل خلق المستقبل من اضلاع الماضي .

- وتميز الثقافة العربية بخصائص كثيرة رافقها وتطورت معها على الدهر ، وأناحت لها أن توصل مسيرتها منذ القدم إلى الآن ، وأن تسهم بشكل إيجابي في إغناء التراثين القومي والإنساني في مختلف عصورهما ومراحل تطورهما . وهذه الخصائص هي ابرز مكونات الهوية الثقافية العربية وأقوى مظاهرها وهي التي تكون - مع القيم - معلماً أصلتها القوية وخصوصيتها بين الثقافات . ومن أهم هذه الخصائص :

أولاً: عراقة الثقافة العربية فقد نشأت قبل ألف السنين فوق الأرض العربية ، وامتدت متمامية عبر الزمان والمكان ، معبرة عن ذاتها ، في عدد كبير من الحضارات ، قبل أن تتحدد في النهاية في حضارة عربية إسلامية واحدة ذات ثقافة كبرى واحدة شملت الأرض العربية كلها وما انضوى إليها من الحياة والناس .

ثانياً: إن هذه الثقافة كانت على الدوام ذات سمات إنسانية عالية ذلك أنها منذ ظهورها ومن خلال مختلف الحضارات التي أقامتها ، كانت تحفل بقيم فكرية وأخلاقية واجتماعية مما انفتحت الإنسانية

الحسنة وبالمجاللة بالحسنى . ومحظى الخطاب الإعلامي الحضاري العربي كان دائمًا مما ينفع الناس ويمكث في الأرض ويزرع الإيمان والأمل وتحمل الأمانة في العقول ... وفي هذا العالم الموار الذي تحول إلى قرية إلكترونية تغطيها سماء مفتوحة تتعجب بأخر تقنيات الاتصال والتواصل ، ومن أجل التكيف مع العولمة التي تزيل الحدود وتبلور واقعًا جديداً هو واقع المواطن الكوني ، يتبعين وضع معالم استراتيجية عربية معقولة في ميادين الإعلام شكلًا ومضمونًا توظف العلم وتبلور آليات جديدة للعمل الإعلامي بغية مواكبة التطور ، وصيانة الخصوصيات والإسهام الأفضل في العطاء الإعلامي والتفاعل الحضاري ليدخل وطننا العربي الألفية الثالثة بمكانة مميزة في طليعة ركب الأمم المتقدمة .

والإعلام العربي هو صوت الأمة التي هي أمة سلام تؤمن بدورها في صيانته وتعمل مع الأسرة الدولية لتحقيق الغاليات الإنسانية النبيلة وتسعي بخلاص لإقرار السلام العادل والشامل (في منطقة الشرق الأوسط في استراتيجية السلام التي اعتمدها مجلس جامعة الدول العربية وفق قرارات مجلس الأمن 242 - 338 - 425 - وبدأ الأرض مقابل السلام) وتمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف على أساس الشرعية الدولية لتمكن دول المنطقة من تكريس جهودها لاستثمار السلام في تنمية الشعوب وتحقيق التطور الذي يساعد على رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي) .

والبرلمانيون العرب تقديرًا منهم لجذبة التحديات الإعلامية التي تواجهها الأمة يمنون ما تم إنجازه ويدعون القادة العرب والهيئات العربية المختصة إلى بلورة استراتيجية عربية إعلامية لقرن الواحد والعشرين تسير في الاتجاهات التالية :

- تعزيز القرارات العربية العلمية والتقنية والفنية وتوظيف آخر ما توصل إليه العلم في مجالات الاتصال والتواصل لتوفير المناخ العلمي التقني الضامن لتحقيق نهضة إعلامية شاملة .
- إبراز الوجه المشرق للأمة العربية والتعبير

سلسلاً : إن هذه الثقافة العربية ذات وسيلة تعبير ندر أن تمتلها وسيلة منذ تكاملت أدواتها وأسسها قبل الإسلام ، تبرهن على قدرة فلقة في التطور والنمو واستيعاب المبدعات الإنسانية والمستحدثات في مجالات العلم والتقنيات والفنون والأداب وقد تمكن وما يزال يتمكن أبناء اللغة العربية والناطقون بها من توليد المشتقات وإيجاد المفردات ، والتعابير العربية السليمة التي تحيط بكل حاجاتهم التعبيرية ، ويلحق بهذه اللغة طريقة تسجيلية مختزلة هي الكتابة العربية التي أخذت قرابة أربعين شكلاً في الرسم خلال العصور ، ونقرأ كلها بها . واضحت طرائقها في الكتابة تربينا فنياً وتصویراً ما بين أقصى الصين وإلى أقصى أوروبا .

سلبها : والثقافة العربية إلى هذا كله لم تبقى جامدة على شكل واحد وكانت على مر العصور قابلة للنمو والإبداع والتطور المتعدد ، خلافاً لكثير من الثقافات الأخرى التي شاحت فلم تقو على مواكبة التطور البشري فانقرضت ، أو جفت فيها ينابيع الإبداع فباتت ، ولم يبق منها شيء سوى التكرى ، أو تجمدت قرونًا طويلة على شكل معين فبقيت أسرة قوتها إلى الأبد . إن هذه القابلية للتطور والتجدد سمة لا تكاد تعرفها مع الثقافة العربية إلا الأقلية الفليلة من الثقافات العالمية .

ثامناً : وأخيراً بسبب هذا كله كانت الثقافة العربية وما تزال تصمد لجميع محاولات الاستيلاب أو التشويه أو الغزو الثقافي سواء جاء من الاستعمار في شتي صوره ، أو جاء من الغزو بكل أشكاله . إن أصلتها هي التي تقف حائلاً بإصرار وحيوية دون نجاح تلك المحاولات المدمرة ، وهي التي تجعلها تجتاز بنجاح المعادلة الصعبة بين الحوار المتكافئ ، والأخذ الإيجابي عن الثقافات الأخرى ، وبين الفرض القاطع لمحاولات طمس الهوية وتشويه المعلم الثقافي العربي في الوطن العربي عامه وفي الأراضي المحتلة وخارجها بصورة خاصة .

المحور الثالث الاتصال

الآمة العربية اتصال وتواصل حملت آخر رسالات السماء إلى كافة البشر بالحكمة والموعظة

- الدفاع بصورة موضوعية عن المصالح الحيوية للأمة العربية .
- الحد من الاختراق الاعلامي والتلفزيوني للإنسان العربي وتوفير البديل الفعال .
- منح المزيد من العناية لموضوع التنمية الشاملة المستديمة في الوطن العربي .
- تعزيز التكامل في مجالات الإعلام والاتصال .

وتأسيساً على ما ورد في المحاور الثلاثة أعلاه ، فإن الاتحاد البرلماني العربي يدعو إلى الاستمرار في تفويض هذه الخطط القومية المصانق عليها في الخرطوم 1978م وتونس 1995م وتم التأكيد عليها في تونس 1997م في مؤتمر وزراء الثقافة العرب . كما يؤكد على ضرورة مراجعتها دورياً حسب المستجدات وبالوتيرة التي يتطلبهما سارع النمو البشري والعلمي ، والتلفزيوني المتواصل حديثاً في آفاق الألفية الثالثة ، لتبقى أمتنا جديرة بتميزها وعطائها وافتتاحها على عالم يمور بالمتغيرات في عصر العولمة والتنمية .

والبرلمانات العربية التي لها الدور الاستباقي التوسيعي في الوطن العربي من أجل ضمان مصالح منتخباتها الذين هم المواطنون العرب ، عليه أن تجعل من متابعة تفويض هذه الخطط العربية الجاري بها العمل والتتبه إلى مواطن الضعف والخلل أو التراخي الذي قد يعترفها مثل ما عليها واجب التوبيه والإشادة بما يتم منها في وقته وطبقاً لمقتضيات المصلحة القومية العليا .

وبذلك تكون البرلمانيات العربية قد قالت بدورها الأول بوصفها المشرع والمراقب الذي لا يغفل عن مصالح شعبه وأمنه .

والله من وراء القصد .

- الصادق عن مسعاه الدائم نحو إرساء دعائم السلام والوئام والتقدم والرقي وتحطيمها إلى دور فاعل في مسيرة الحضارة العالمية وفي بناء مستقبل البشرية المزدهر وفق مبادئ السلم والعدل والتعاون والتلاطف الإيجابي الذي يصون مصالح الجميع .
- إبراز الصورة الصحيحة للإسلام ودوره في الحضارة الإنسانية .
- التعريف بالموروث الحضاري الكبير للأمة العربية ونشاطاتها الثقافية وإذاعية المعاصرة وإنجازاتها في مجالات التنمية .
- تطوير وتوسيع آفاق التعاون بين وكالات الأنباء العربية وبينها وبين وكالات الأنباء العالمية وتكثيف نوع وكم الأخبار العربية والم הוד المبثوثة داخل الوطن العربي وخارجها والإسراع في إنشاء وكالة عربية موحدة للأنباء تبث أخبارها عبر الأقمار الصناعية بكل اللغات المهمة إلى سائر أنحاء العالم .
- الإسراع في إنجاز مشروع جامعة الدول العربية الهدف إلى عمل «صفحة مدخل» على الانترنت خاصة بجامعة الدول العربية تحوي مادة شاملة عن كل دولة عربية ومعلومات مكثفة عن الحضارة العربية .
- صياغة الذاكرة المشتركة للأمة العربية وتطوير التوثيق وتسهيل تدفق المعلومات داخل الوطن العربي .
- تفعيل الهيئات الإذاعية والتلفزة العربية المشتركة وتمكينها من التكيف مع عولمة الاتصال .
- تفعيل الدور التكاملي للقطاعين العام والخاص في الوطن العربي وتشجيع الاستثمار في ميدان الإعلام والاتصال .
- تحسين وتطوير إنتاج البرامج العربية الإذاعية والتلفزيونية وخلق آليات جديدة للإنتاج الإعلامي المشترك .

**قائمة بأسماء أعضاء الوفود المشاركة في أعمال المؤتمر الثامن للاتحاد
والدورة الثانية والثلاثين لمجلس الاتحاد البرلماني العربي**
انواكشوط 25 يونيو حزيران 1998

الأردن

الصفة	أسماء أعضاء الوفد
مساعد رئيس مجلس الأعيان، رئيساً للوفد	1- السيد رجائي الدجاني
عضو مجلس الأعيان، عضواً	2- السيد جودت السبولي
عضو مجلس النواب، عضواً	3- الدكتور عبد الرزاق طبيشات
عضو مجلس النواب، عضواً	4- السيد عبد الله الزريقات
عضو مجلس النواب، عضواً	5- السيد محمد الأزرادي
عضو مجلس النواب، عضواً	6- السيد نوaman الغوري
مدير الشؤون البرلمانية في مجلس الأمة.	7- السيد فايز الشوابكي

الأمارات العربية المتحدة

الصفة	أسماء أعضاء الوفد
عضو مجلس ، رئيساً للوفد	1- السيد سلطان أحمد حارب
عضو المجلس ، عضواً	2- السيد عبد العزيز سالم لمليحي
عضو المجلس ، عضواً	3- السيد علي عبيد الزعابي
عضو المجلس ، عضواً	4- السيد علي راشد الغصية
عضو المجلس ، عضواً	5- السيد احمد علي لحة
مستشار المجلس ، عضواً	6- السيد خليفة سلطان العقربي
سكرتير الوفد	7- السيد ابراهيم عبد الله العربي

تونس

الصفة	أسماء أعضاء الوفد
رئيس لجنة الشؤون السياسية وال العلاقات الخارجية في المجلس، رئيساً للوفد	1- السيد الطيب السحاباني
مقرر مساعد لجنة التشريع العام والتنظيم العام للإدارة في المجلس، عضواً	2- السيد صالح الطبرقي
عضو لجنة المالية والتخطيط والتنمية الجهوية في المجلس، عضواً	3- السيد أنور خميلة

عضو لجنة الشؤون الإجتماعية والصحة العمومية في المجلس، عضواً	4- السيد محمد نجيب عبد ربه
مدير العلاقات الخارجية في المجلس	5- السيد أحمد العبيدي

الجزائر

الصفة	أسماء أعضاء الوفد
رئيس المجلس الشعبي الوطني، رئيساً للوفد	1- السيد عبد القادر بن صالح
نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني ، عضوأ	2- السيد قاسم كبير
رئيس لجنة النقل والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية في المجلس الشعبي الوطني ، عضواً	3- السيد عمار سعداني
عضو المجلس الشعبي الوطني ، عضواً	4- السيد محمد العباسى
عضو المجلس الشعبي الوطني ، عضواً	5- السيد نصر الدين سالم شريف
عضو المجلس الشعبي الوطني ، عضواً	6- السيد محمد ذويبي
عضو المجلس الشعبي الوطني ، عضواً	7- السيد محمد أرزقي فراد
عضو مجلس الأمة ، عضواً	8- السيد لمين شربط
عضو مجلس الأمة ، عضواً	9- السيد عبد المالك تيجانى
مدير عام التشريع بإدارة المجلس الشعبي الوطني	10- السيد العيد عاشوري
نائب مدير التشريفات بإدارة المجلس الشعبي الوطني .	11- السيد محمد بوقطaya

السودان

الصفة	أسماء أعضاء الوفد
رئيس الشعبة البرلمانية، رئيساً للوفد	1- الدكتور محمد شاكر السراج
رئيس لجنة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي ، عضواً	2- السيد محمد أحمد محجوب عووضة
عضو لجنة القانون والعدل ، عضواً	3- السيد طارق عبد الفتاح
عضو المجلس ، عضواً	4- السيد مالك الزاكي
عضو المجلس ، عضواً	5- السيد خالد أونا لوكي
سكرتير الوفد	6- السيد الصديق حمدو

سورية

الصفة	أسماء أعضاء الوفد
رئيس المجلس، رئيساً للوفد	1- السيد عبد القادر قدورة
مراقب في مكتب المجلس، عضواً	2- السيد مروان شيخو
رئيس لجنة الشؤون العربية والخارجية في المجلس، عضواً	3- السيد شاكر اسعيد
عضو المجلس، عضواً	4- السيد رفيق درويش
عضو المجلس، عضواً	5- السيد غسان السباعي
عضو المجلس، عضواً	6- السيد سمير سالم
أمين عام المجلس، عضواً	7- السيد رجب ابراهيم
مدير العلاقات العامة	8- السيد رياض نوبل
مرافق.	9- السيد عدنان حاج محمد

العراق

الصفة	أسماء أعضاء الوفد
رئيس المجلس، رئيساً للوفد	1- الدكتور سعدون حمادي
رئيس لجنة العلاقات العربية والدولية، عضواً	2- السيد خالد شهاب الدوري
عضو لجنة الشؤون القانونية والإدارية، عضواً	3- السيد حسن ابراهيم المهداوي
ممثل وزارة الخارجية	4- السيد رائد صباح جاسم
مرافق السيد رئيس المجلس	5- السيد أحمد عبد القادر محمد

فلسطين

الصفة	أسماء أعضاء الوفد
نائب رئيس المجلس، رئيساً للوفد	1- السيد تيسير قبعة
عضو المجلس، عضواً	2- السيد وجيه حسن
عضو المجلس، عضواً	3- السيد عبد الرزاق العلمي
مدير دائرة الشؤون العربية والدولية	4- السيد زهير صندوقة
السفير في موريتانيا	5- السيد عبد الشافي صيام

قطر

الصفة	أسماء أعضاء الوفد
رئيس المجلس ، رئيساً للوفد	1 - السيد محمد مبارك الخليفي
مقرر لجنة الشؤون القانونية والتشريعية ، عضواً	2 - السيد أحمد عبد الرحمن المانع
مقرر لجنة الشؤون الثقافية والإعلام ، عضواً	3 - الدكتور عبد العزيز عبد الرحمن كمال
عضو المجلس ، عضواً	4 - السيد راشد حمد المضاوى
السكرتير العام بالنيابة لمجلس الشورى ، عضواً	5 - السيد عبد الرحمن محمد الجفيري
الباحث القانوني ، عضواً	6 - السيد محمد ابراهيم شهبيك
مساعد رئيس العلاقات العامة ، الإعلام ، عضواً	7 - السيد غانم السيف الخياري
مسؤول العلاقات العامة ، عضواً	8 - السيد عتيق علي يعقوب

الكويت

الصفة	أسماء أعضاء الوفد
رئيس المجلس ، رئيساً للوفد	1 - السيد أحمد عبد العزيز السعدون
وكيل الشعبة ، عضواً	2 - السيد مبارك نبيه الخرينج
أمين سر الشعبة ، عضواً	3 - السيد محمد عبد الله العليم
أمين صندوق الشعبة ، عضواً	4 - السيد عايض علوش المطيري
عضو المجلس ، عضواً	5 - السيد عبد الوهاب راشد الهارون
عضو اللجنة التنفيذية ، عضواً	6 - السيد مخلد راشد العازمي
عضو اللجنة التنفيذية ، عضواً	7 - السيد مسلم محمد البراك
أمين عام المجلس ، سكرتير الشعبية البرلمانية ، عضواً	8 - السيد شريدة عبد الله المعوضري
وكيل ديوان الرئيس ، عضواً	9 - السيد سهيل عبد الرزاق الرشيد

لبنان

الصفة	أسماء أعضاء الوفد
رئيس لجنة الشؤون الخارجية ، رئيساً للوفد	1 - الدكتور على الخليل
عضو المجلس ، عضواً إداري	2 - السيد سايد عقل 3 - السيد يوسف ديب

الجماهيرية العربية الليبية

الصفة	أسماء أعضاء الوفد
الأمين المساعد لمؤتمر الشعب العام ، رئيساً للوفد	1 - السيد عبد الحميد الصيد الزنتاني
عضو المؤتمر، عضواً	2 - السيد الهادى حمد حديبه
عضو المؤتمر، عضواً	3 - السيد عبد العزيز بو محمود بو هدمة
عضو المؤتمر، عضواً	4 - السيد خليفة أبو القاسم كربان

مصر

الصفة	أسماء أعضاء الوفد
رئيس المجلس، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيساً للوفد	1 - الدكتور أحمد فتحى سرور
وزير شؤون مجلس الشعب والشورى، عضواً	2 - السيد كمال الشاذلى
رئيس لجنة الشؤون العربية في المجلس ، عضواً	3 - السيد عبد الأحد جمال الدين
عضو المجلس ، عضواً	4 - السيد عبد الوهاب قوطة
عضو المجلس ، عضواً	5 - السيد فؤاد بدرأوى
عضو المجلس ، عضواً	6 - السيد محمد عزت بدرأوى
عضو المجلس ، عضواً	7 - السيد عبد الفتاح محمد على
عضو المجلس ، عضواً	8 - السيد بدر شعراوى
عضو المجلس ، عضواً	9 - السيد عادل عبد الفتاح ناصر
الأمين العام لمجلس الشعب، الأمين العام للشعبة البرلمانية	10- السيد سامي مهران

مدير المراسم وال العلاقات الدولية	11- السيد شريف خفاجي
مدير مكتب رئيس المجلس	12- السيد يسري الشيخ
ضابط الحراسة الخاصة	13- المقدم محمد مصطفى

المغرب

الصفة	أسماء أعضاء الوفد
رئيس المجلس ، رئيساً للوفد	1 - السيد عبد الواحد الراضي
نائب الثالث لرئيس المجلس (فريق الأصالة المغربية والعدالة) ، عضواً	2 - السيد أمين الدمناتي
أمين المجلس (فريق الحركة الوطنية الشعبية) ، عضواً	3 - السيد حميد سعيد
عضو المجلس (فريق التجمع الوطني للأحرار) ، عضواً	4 - السيد عبد الواحد شدالي
عضو بديوان رئيس المجلس	5 - السيد محمد محب
عضو المجلس (فريق الكونفدرالية الديمقراطية للتنمية) ، عضواً	6 - السيد حميد البرقوقي

موريتانيا

الصفة	أسماء أعضاء الوفد
رئيس مجلس الشيوخ رئيساً للوفد	1- السيد جنك بوبو فربا
نائب الثاني لرئيس الجمعية الوطنية	2- السيد عبد الله السالم ولد احمدوا
عضو مكتب الجمعية، عضواً	3- السيد محمدن ولد محمد الحافظ

رئيس لجنة التوجيه الإسلامي والمصادر البشرية والشئون الاجتماعية الثقافية، عضواً	4- السيد محمد الحافظ ولد النحوي
رئيس اللجنة المالية للجمعية الوطنية عضواً	5- السيد محمد يحظيه ولد المختار
رئيس لجنة العلاقات الخارجية للجمعية الوطنية ، عضواً	6- السيد كمرا صيدو بوبو
رئيس الفريق البرلماني للحزب الجمهوري الديمقراطي الاجتماعي	7- محمد أحمد ولد حمود
شيخ / عضواً	8- السيد خطري ولد جدو
شيخ / عضواً	9- السيد أحمد سالم ولد بون مختار
نائب بالجمعية الوطنية/ عضواً	10- السيد جوب آدما
عضوً	11- السيد سيدنا عالي ولد حتنا
نائب بالجمعية الوطنية / عضوً	12- السيد اسماعيل ولد اعمر
نائب بالجمعية الوطنية / عضوً	13- السيد ماء العينين ولد الشريف
نائبة بالجمعية الوطنية / عضوً	14- السيدة الأمينة بنت الم
نائب بالجمعية الوطنية / عضوً	15- السيد موريس بنزا
نائب بالجمعية الوطنية / عضوً	16- السيد بيبي ولد عمار
نائب بالجمعية الوطنية / عضوً	17- السيد محفوظ ولد خطري
شيخ / عضواً	18- السيد السيد ولد عبد الله
شيخ / عضواً	19- السيد محمد الأمين ولد ابنيجارا
شيخ / عضواً	20- السيد كان همات تيدجاني
شيخ / عضواً	21- السيد محمد ولد الإمام
خبير	22- السيد ناجي محمد الإمام
خبير	23- السيد أحمد ولد المصطفى
خبير	24- السيد محمدن ولد باكااه
خبير	25- السيد ازيد بيبي ولد محمد محمود
خبير	26- السيد محمد الحافظ ولد الطلبه

اليمن

الصفة	أسماء أعضاء الوفد
نائب رئيس المجلس ، رئيساً للوفد	1 - الدكتور عبد الوهاب محمود
عضو المجلس ، عضواً	2 - السيد حسين عبد الكريم جاوي
عضو المجلس ، عضواً	3 - السيد محمد مشلي الرضي
عضو المجلس ، عضواً	4 - السيد الدكتور يحيى محمد الأهدل
عضو المجلس ، عضواً	5 - السيد علي بغوي أصلع

الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

الصفة	أسماء أعضاء الوفد
الأمين العام	1 - السيد نور الدين بوشكوح
الأمين العام المساعد	2 - السيد محمد وليد عبد العال
مدير العلاقات البرلمانية	3 - السيد أحمد مكيس
المدير المالي	4 - السيد ديب الزينق
معاون المدير المالي	5 - السيد سمير النحاوى

الوفود الملاحظة

الصفة	أسماء أعضاء الوفد	الشعبة
الأمين العام	- السيد محمد عمامو	1 - اتحاد المغرب العربي
الأمين العام	- السيد السعيد مقدم	2 - مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي
مدير إدارة الشؤون القانونية بالأمانة العامة للمنظمة	- السفير الدكتور نور أبو علي	3 - منظمة المؤتمر الإسلامي
نائب الأمين العام	- السيد صبرى بدر	4 - الإتحاد الدولي لنقابات العمال العرب
الأمين العام	- السيد هنري أدو سيس	5 - إتحاد البرلمانيات الإفريقية

معلومات برلمانية عربية

البرلمان الموريتاني : المكانة الدستورية وميرر الاختيار⁽¹⁾

عقلنة وتنظيم أدق للعمل البرلماني ، إذ أن النصوص التي تتم مناقشتها من قبل غرفتين ستتميز بدون شك بمستوى من الانقان في الشكل والمضمون يستحيل تحقيقه عن طريق غرفة واحدة .

1 - التشكيلة والنظام الانتخابي للبرلمان
يتميز كل من الجمعية ومجلس الشيوخ عن الآخر من حيث القواعد المتعلقة بانتخاب أعضائهما وشكلتها وطريقة تجديدهما .

أ - شكلة مجلس الشيوخ :

يتكون مجلس شيوخ الجمهورية الإسلامية الموريتانية من 56 عضواً : 53 من بينهم يتم انتخابهم من قبل ناخبيين تتكون من المستشارين البلديين للمقاطعات و3 شيوخ يمثلون الموريتانيين المقيمين بالخارج .

ينتخب الشيوخ لمدة 6 سنوات بالاقتراع غير المباشر ويتم تجديدهم بالثلث كل سنتين .

لا يسمح بالترشيح لعضوية مجلس الشيوخ إلا للمواطنين الموريتانيين الذين يتمتعون بحقوقهم المدنية والسياسية والذين لا تقل أعمارهم عن 35 سنة .

بالإضافة إلى المواقع التقليدية التي تقصي الأشخاص الذين تعرضوا لعقوبات خاصة من التمثيل الوطني ، يضيف القانون قواعد التعارض وخلافة الشيوخ .

يحل محل الشيخ الذي أصبح مقعده شاغراً الخلف الذي تم انتخابه معه في الوقت نفسه وفي نفس الظروف .

ينتخب الشيوخ عن طريق الاقتراع الإسمى الأحادي ذي الدورين . ويكون الاقتراع في دور واحد إذا حصل أحد المترشحين على الأغلبية

I - مدخل

يعلن دستور 20 يوليو 1991 في ديباجته : « تمسك الشعب الموريتاني بالدين الإسلامي الحنيف وبمبادئ الديمقراطية الوارد تحديدها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ 10 ديسمبر 1948 والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الصادر بتاريخ 28 يونيو 1981 وفي الاتفاقيات الدولية التي وافقت عليها موريتانيا » .

وفي هذا الإطار ، تنص المادة 2 من الدستور على أن « الشعب هو مصدر كل سلطة . والسيادة الوطنية ملكه ويمارسها عن طريق ممثليه المنتخبين وبواسطة الاستفتاء » .

كما تنص المادة 3 من الدستور على أن : « الإقتراع يكون مباشرةً أو غير مباشر لكنه عام على الدوام ، متساو وسري » . والمادة 46 من دستور 20 يوليو 1991 تظهر أن تمثيل الشعب يتم عن طريق برلمان يتشكل من غرفتين :

الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ

في الجمعية الوطنية يتم انتخاب النواب حسب الاقتراع العام المباشر وفي مجلس الشيوخ ينتخب الشيوخ بالاقتراع العام وغير المباشر . وتصدر ثنائية الغرف في البرلمان الموريتاني من الحرص على ضمان استقرار مؤسسي . وبالإضافة إلى ذلك تجدر الإشارة إلى أن إنشاء غرفة ثانية أمر إحداث جهاز توازن بين السلطات التشريعية والسلطة التنفيذية . كما أن السلطات المنوحة لرئيس مجلس الشيوخ تعكس الحرص على الاستقرار اللازم لأي تحول سياسي . وإذا أردنا توضيح ذلك فإن تعدد الغرف من شأنه

(1) عن كتاب : النصوص التأسيسية للبرلمان الموريتاني .

المطلقة من الأصوات المعتبر عنها . وإذا لم يحصل أي من المترشحين على الأغلبية المطلقة من الأصوات المعتبر عنها يجري دور ثان في أول يوم جمعة موال . ولا يمكن أن يترشح في الدور الثاني إلا المترشحان اللذان حصلا على أغلبية الأصوات وفي حالة تعادل الأصوات يتم اختيار المترشح الأكبر سنًا في الدور الثاني .

وتكتفى الأكثريّة البسيطة في الدور الثاني وفي حال تعادل الأصوات ينتخب المترشح الأكبر سنًا .

أما بالنسبة لاقتراع اللائحة فيكون في دور واحد ، إذا حصلت أحدي اللوائح على الأغلبية المطلقة من الأصوات المعتبر عنها . ويتم توزيع المقاعد المتنافس عليها بعد إقصاء اللوائح التي حصلت على أقل من 10% من الأصوات حسب التمثيل النسبي مع استخدام القاسم الانتخابي ومنه الباقى للائحة التي فازت بالترتيب الأول . وإذا لم تحصل أي من اللوائح في الدور الأول على الأغلبية من الأصوات المعتبر عنها يجري دور ثان ولا يمكن أن يشارك في الدور الثاني إلا اللائحتان اللتان حصلتا على أغلبية الأصوات .

وتحصل كل واحدة من اللائحتين على عدد من المقاعد يتاسب مع الأصوات التي حصلت عليها . ويعنى الباقى للائحة التي فازت بالترتيب الأول . ويعلن فوز المترشحين المنتخبين باقتراع اللائحة حسب ترتيب تسجيلهم في اللوائح .

ويجب على كل مترشح في انتخابات برلمانية أن يودع لدى الخزينة العامة كفالة بمبلغ 50.000 أوقيه . ولا تعاد هذه الكفالة إلا لصالح المترشحين الذين حصلوا على نسبة 10% من الأصوات المعتبر عنها .

2 - ممارسة الانتداب البرلماني - الضمادات والالتزامات

يبدأ المنتخبون فور توليهم انتداباً برلمانياً وبصفة مباشرة ، القيام بمهامهم السيادية : سن

المطلقة من الأصوات المعتبر عنها . وإذا لم يحصل أي من المترشحين على الأغلبية المطلقة من الأصوات المعتبر عنها . يجري دور ثان ولا يمكن أن يترشح في الدور الثاني إلا المترشحان اللذان حصلا على أغلبية الأصوات وفي حالة تعادل الأصوات يتم انتخاب المترشح الأكبر سنًا .

ب - تشكيلة الجمعية الوطنية

ت تكون الجمعية الوطنية للجمهورية الإسلامية الموريتانية من 79 نائباً منتخبون لمدة 5 سنوات بالاقتراع المباشر . ويتم تجديد الجمعية الوطنية دفعه واحدة ، كما تنتهي صلاحيات الجمعية عند افتتاح الدورة العاديّة لشهر نوفمبر من السنة الخامسة التي تلي انتخابها .

وفي ما عدى حالة الحل ، تجرى انتخابات عامة في الـ 60 يوماً التي تسبق انتهاء سلطات الجمعية .

يتحدد أعضاء الجمعية الوطنية تبعاً لعدد سكان الدائرة الانتخابية :

- ويكون نائباً واحداً في الدوائر الانتخابية التي يقل سكانها أو يساوون 31,000 .

- ويكون نائباً في الدوائر التي يزيد سكانها على 31.000 .

لا يقبل الترشيح لعضوية الجمعية الوطنية إلا للمواطنين الموريتانيين الذين يتمتعون بحقوقهم المدنية والسياسية والذين لا تقل اعمارهم عن 25 سنة .

ويُنتخب النواب في الدوائر الانتخابية التي يتم التنازع فيها على مقعد واحد عن طريق الاقتراع الإسمى الأحادي ذي الدورين .

ويُنتخب النواب في الدوائر الانتخابية التي يتم التنازع فيها على أكثر من مقعد واحد عن طريق اقتراع اللائحة الأغلبي ذي الدورين . ولا تقبل في هذه الحالة أية لائحة ناقصة .

يكون الاقتراع الأحادي الأسمى في دور واحد إذا حصل أحد المترشحين على الأغلبية

غير منتخبة . كما أن الانتداب البرلماني يتعارض مع صفة عضو المجلس الدستوري وعضو المجلس الاقتصادي والاجتماعي . كما يتعارض مع ممارسة أكثر من انتداب .

وتفى المادة 44 من الدستور التعارض بين الانتداب البرلماني ووظيفة عضو الحكومة ويعطي المنتخب مدة شهر للاختيار .

ويفرض نظام الجمعيتيين البرلمانيتين بالإضافة إلى ذلك عقوبات تأديبية من أجل ضمان أخلاقية الوظيفة البرلمانية .

3 - تنظيم البرلمان

تظل الاستقلالية أبرز سمات النظام القانوني للبرلمان الموريتاني . ويتجلى ذلك من خلال ما يتمتع به من حرية على المستوى : التنظيمي والمالي والإداري وعلى مستوى الأمن والنظام .. إذ أن مبدأ فصل السلطات يفرض ممارسة البرلمان لصلاحياته دون مضائق أو ضغوط من قبل السلطة التنفيذية .

أ - الاستقلالية التنظيمية

ميز هو من يشرع نفسه ، والقانون الموريتاني يمنع للجمعيتيين الحرية في تحديد قواعد منهجية العمل والتنظيم والسلوك والانضباط المطبق عليهما . والتقييد الوحيد لهذه الحرية يمكن في رقابة المجلس الدستوري . كما أن نظام الجمعيتيين هو المصدر الأساسي للمسطرة البرلمانية .

ويخلو كذلك نظام الجمعيتيين لمكتبيهما سن القواعد التي يراد لها عند الاقتضاء تتميم ترتيبات هذا النظام . وتأخذ هذه القواعد صفة تعليمات عامة للمكتب .

ب - الاستقلالية المالية

من أجل ضمان سير مصالحهما وتسديد علاوات البرلمانيين وأجور العمال تتمتع الجمعيتيان كل فيما يعنها ، تحت عنوان «مخصصات» ، بميزانية خاصة متميزة عن ميزانية الدولة . كما أن ضرورة استقلالية السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية أدى إلى أن لكل جمعية الحق في تحديد النظام المالي

القوانين ورقابة الحكومة .

ولهذا الغرض فإنهم يتمتعون بنظام حماية غير مؤلف في مجال القانون العام يضمن لهم الاستقلالية والحرية اللازمتين لتأدية مهامهم . وبالمقابل فإنهم يخضعون لعدد من الالتزامات والموانع .

أ - ضمادات الانتداب البرلماني

تنص المادة 50 من الدستور على أنه : « لا يرخص في متابعة عضو من أعضاء البرلمان ولا في البحث عنه ولا في توقيفه ولا في اعتقاله ولا في محاكمته بسبب ما يدللي به من رأي أو تصويت أثناء ممارسة مهامه .. كما لا يرخص في متابعة أو توقيف عضو من أعضاء البرلمان أثناء دوراته لأسباب جنائية أو جنحية ما عدى التلبس بالجريمة إلا بإذن من الغرفة التي ينتمي إليها .

ولا يرخص في توقيف عضو من أعضاء البرلمان خارج دوراته إلا بإذن من مكتب الغرفة التي ينتمي إليها سوى في حالة التلبس بالجريمة والمتبعات المرخص فيها أو حكم نهائيا بشأنه . يعلق اعتقال عضو البرلمان أو متبعه إذا طلبت ذلك الغرفة التي ينتمي إليها » .

ضمان آخر يجدر ذكره : العلوة البرلمانية . فهي عامل أساسى في دمقراطية الأنظمة السياسية إذ تخول لكل مواطن مهما يكن مستوى ثروته الترشح للبرلمان كما تمكن المنتخب من التفرغ الكامل وبكل حرية لأداء مهمة انتدابه .

ب - الالتزامات

إن أول التزام يفرضه القانون الموريتاني على البرلماني هو التعارض الذي يختلف عن عدم القابلية التي تتمثل في عدم القدرة على المطلقة أو النسبية على الترشيح . أما التعارض فإنه يلزم المترشح بعد انتخابه بالاختيار بين وظيفته المتعارضة مع الانتداب وانتدابه .

ويتعارض الانتداب البرلماني ، حسب القواعد العامة ، مع ممارسة أية وظيفة عمومية

على الدستور . كما أن رئيس مجلس الشيوخ يشتار على حد سواء مع رئيس الجمعية الوطنية في حالة ما إذا قرر رئيس الجمهورية حل الجمعية الوطنية .

ويمثل رئис الجمعية الوطنية صلاحيه تعين عضوين من أعضاء المجلس الدستوري في حين يعين رئيس مجلس الشيوخ عضوا واحدا . كما أن رئيس الجمهورية يقوم باستشارتها عندما يقرر تطبيق نظام الظروف الاستثنائية تطبيقاً لمقتضيات المادة 39 من الدستور .

2 - مكتب الجمعيتيين البرلمانيتين

تنص المادة 3 من الأمر القانوني 92.03 الصادر بتاريخ 18 فبراير 1992 والمتعلق بسير الجمعيتيين البرلمانيتين على أن مكتبيهما يتشكلان على النحو التالي :

- بالنسبة للجمعية الوطنية :

- رئيس
- 5 نواب للرئيس
- مراقب مالي
- 5 كتاب .

- بالنسبة لمجلس الشيوخ

- رئيس
- 3 نواب للرئيس
- مراقب مالي
- 3 كتاب

ويتمتع المكتب بكلة السلطات في ترأس مداولات الجمعية المعنية وتنظيم وإدارة كافة المصالح البرلمانية . وتمثل وظيفة نواب الرئيس الأساسية في أن يخلفوا الرئيس في حالة غيابه . ويقوم كل مراقب مالي بالإدارة الداخلية للجمعية التي يتبع لها . أما بالنسبة لكتاب فإنهما يرافقون تحرير المحاضر ويصدقون النصوص ويرافقون التفويضات وسير الاقتراعات . وينص نظاماً الجمعيتيين على ضرورة وضع التشكيلة السياسية لكل غرفة في الحسبان أثناء تشكيل

المطبق على مستوىها . إذ أن استقلالية البرلمان كاملة على مستوى تحضير وتنفيذ الميزانية . كما تبرز تلك الاستقلالية من خلال طريقة تدقيق وتسوية الحسابات التي ليس لأي جهة خارج البرلمان حق النظر فيها ولا رقابتها .

ج - الاستقلالية على مستوى الأمن وحفظ النظام

يمكن القانون لرئيس الجمعيتيين كامل السلطة في ضمان الأمن والنظام داخل جمعيتيهما . ولهذا الغرض يمكنه حق التسخير .

د - الاستقلالية الإدارية

وتتتجزء هذه الاستقلالية عن مبدأ فصل السلطات . فهي تقضي أن يكون عمال إدارة البرلمان مستقلون عن الوظيفة العمومية على جميع المستويات : الاكتتاب ، الأجر ، التقدم ، السلوك والتقادم .

II - التنظيم الداخلي للبرلمان

وسنعرض في هذا الفصل لتقديم كل من الهيئات القيادية والتشكيلات الداخلية للبرلمان :

1 - رئيس الجمعيتيين البرلمانيتين

تقوم كل جماعة خلال الجلسة الأولى من فترة الانتداب مباشرة بعد تشكيل مكتب على أساس السن بانتخاب رئيسها . ويتم انتخاب هذا الأخير بواسطة تصويت باليد مرفوعة .

ويمثل رئيس الغرفة ، جمعيته في جميع الإجراءات المتعلقة بالحياة المدنية عندما لا يقوم المكتب بهذا التمثيل .

وانطلاقاً من منظور مؤسسي ، يحظى رئيس مجلس الشيوخ بسلطات خاصة . إذ أنه يتولى في حالة شغور لأي سبب كان نيابة رئيس الجمهورية لتسهيل الشؤون الجارية ، وذلك لمدة 3 أشهر ابتداء من اقرار الشغور ما لم تحل دون ذلك قوة قاهرة يثبتها المجلس الدستوري . إلا أنه ليس بإمكانه خلال تلك الفترة استشارة الشعب عن طريق الاستفتاء ولا أن يحل الجمعية الوطنية ولا أن يتخذ مبادرة إدخال أي تعديل

وتسمى اللجان انطلاقاً من الاهتمام باختصاصاتها الطبيعية والذي يقسم العمل حسب قطاعات الحياة الوطنية التي تهم كل لجنة .

وتحتفل تسمية للجان على مستوى الجمعية الوطنية عنها في مجلس الشيوخ بـ لارغم من تطبيق صلاحيتها .

فعلى مستوى الجمعية الوطنية توجد :

- لجنة التوجيه الإسلامية والمصادر البشرية والشؤون الاجتماعية والثقافية .

وتدعى هذه اللجنة على مستوى مجلس الشيوخ : لجنة الشؤون الثقافية والاجتماعية .

- لجنة الشؤون الاقتصادية :

وتدعى على مستوى مجلس الشيوخ : لجنة الشؤون الاقتصادية والتخطيط .

- لجنة المالية :

وتدعى على مستوى مجلس الشيوخ : لجنة المالية ورقابة الميزانية وحسابات الأمة

- لجنة العدل والداخلية والدفاع

وتدعى على مستوى مجلس الشيوخ : لجنة القوانين الدستورية والتشريع والاقتراح العام والنظام والإدارة العامة .

- لجنة الشؤون الخارجية :

وتدعى على مستوى مجلس الشيوخ : لجنة العلاقات الخارجية والدفاع والقوات المسلحة .

وعندما يتم تشكيل لجنة يجب أن تعين من بين أعضائها مكتباً مكافأً بإدارتها . ويُسهر بالخصوص على اضباطها . كما يجب أن تعكس تشكيلة هذا المكتب تمثيل كل المجموعات السياسية . وعلى مستوى مجلس الشيوخ يتكون مكتب اللجنة الدائمة من رئيس ونائب للرئيس ومقررين وكاتبين وعلى مستوى الجمعية الوطنية يضم هذا المكتب : رئيساً ونائباً لرئيس وكاتبين وثلاثة مقررين . وفي الجمعية الوطنية يتم تجديد المكتب سنويًا وفي مجلس الشيوخ مع كل تجديد جزئي .

لا يشكل وجود اللجان الدائمة حاجزاً أمام

مكتبيهما .

3 - المجموعات السياسية :

يمكن للبرلمانيين ، انطلاقاً من التجانس السياسي ، داخل كل غرفة ، أن يتجمعوا من أجل مقابلة آرائهم أو العمل بصفة مشتركة . ويشكل الفريق البرلماني في موريتانيا جهازاً مهماً في الحياة البرلمانية . وتبرز الحرية المنوحة للبرلماني الموريتاني ، في ما يتعلق بانحرافه السياسي ، جلية من خلال اختياره لدرجة انضمامه لأي من الفرق : فقد يتعلق الأمر ب :

- انضمام كامل مبني على أساس من وحدة المبادئ .

- انضمام أقل إلزامية بحيث لا يفرض على صاحبه التقيد بتعليمات الفريق ، على الرغم من أن هذا الانضمام يظل رهنًا لموافقة هذا الأخير (الفريق) .

- انضمام أكثر تحفظاً : الالتحاق الإداري الذي لا يستدعي سوى تفاهم بسيط بين أعضاء المجموعة والذي يرمي في الأساس إلى حصول «الملحوظ» على تسهيلات في العمل .

وتتدخل هذه الفرق السياسية في مجال تجديد جدول الأعمال . إذ أن رؤساء كل الفرق ومندوبي البرلمانيين غير المسجلين أعضاء في مؤتمر الرؤساء . والتمايز الوحيد بين الغرفتين الذي تجدر ملاحظته يكمن في عدد البرلمانيين المسموح لهم بتشكيل فريق .

- بالنسبة للجمعية الوطنية يصل هذا العدد إلى 10 نواب في حين لا يتجاوز 5 على مستوى الشيوخ .

4 - اللجان الدائمة :

تنص المادة 64 من الدستور على أن عدد اللجان الدائمة في كل غرفة هو خمس لجان .

في مجلس الشيوخ تتكون كل لجنة دائمة من 11 إلى 15 شيئاً ، وفي الجمعية الوطنية فإن كل لجنة تضم 20 عضواً على الأكثر و 10 أعضاء على الأقل .

تتأتي الأولى منها في النصف الأول من شهر نوفمبر والثانية في النصف الأول من شهر مايو ولا تزيد مدة كل دورة على شهرين.

كما ينص نظاماً الجمعيتيين على أن «تفتح الدورات العادية للبرلمان في يوم الإثنين الثاني من شهر مايو بالنسبة للدورات الثانية» وفي جميع الحالات تختتم الدورات العادية إثر قرار من مؤتمر الرؤساء يتخذ بعد التشاور مع رئيس الغرفة الأخرى ومع الحكومة.

ب - الدورات الطارئة :

تمكن دعوة البرلمان إلى الاجتماع في دورة طارئة بناء على طلب من رئيس الجمهورية أو من أغلبية أعضاء الجمعية الوطنية وذلك للنظر في جدول أعمال محدد .. فالدستور لم يعط صلاحية هذا الطلب لمجلس الشيوخ لكنه يستدعي في آن واحد مع الجمعية الوطنية .. ولا تزيد مدة كل دورة طارئة على شهر واحد . ومن هذا المنظار يتم إفتتاحها ويمكن اختتامها في كل لحظة عن طريق مرسوم رئاسي .

2 - تحديد جدول الأعمال :

تنص المادة 69 من دستور 20 يوليو 1991 على أن جدول أعمال البرلمان تتصدره مادولة مشاريع القوانين التي تقدمها الحكومة واقتراحات القوانين صادقت عليها ، وذلك وفق الأسبقية وحسب الترتيب الذي تحدده ... وتخصص جلسة كل أسبوع وبالأسبقية لأسئلة أعضاء البرلمان وأجوبة الحكومة . فمن أجل مواجهة هذه الأمور يجتمع مؤتمر الرؤساء عند الضرورة كل أسبوع ، وتتجدر الإشارة إلى أن الغرفة المعنية وحدها هي التي تحدد نهائياً جدول أعمالها وذلك خلال جلسة عوممية .

3 - الجلسات :

تنص المادة 51 من الدستور على أن جلسات الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ عوممية . يمسح للجمهور بحضور المداولات على أن يلزم الأماكن المخصصة له .

كما تنص نفس المادة على أن لكل غرفة أن

تعين لجان خاصة ولجان بالمنسبة عندما تقتضي الضرورة ذلك .

وتقوم اللجان البرلمانية بتأدية مجموعة من الأعمال : أعمال شرعية وأعمال إعلامية وأعمال رقابة وأعمال تعين .

تم إحلال النصوص القانونية المحتلة إلى كل غرفة إلى إحدى اللجان الخمسة الدائمة أو إلى لجنة خاصة معينة خصيصاً لهذا الغرض . ويمكن إحلال النصوص إلى لجان أخرى لإبداء الرأي حولها .

وتصادق اللجنة المختصة بعد دراستها للنص على محضرها المكتوب والتعديلات المغيرة لمشروع أو اقتراح القانون . كما تبدي أيضاً رأيها حول التعديلات المقدمة من قبل البرلمانيين غير الأعضاء فيها .

ويقدم مقرر اللجنة ، باسمها ، خلال الجلسة العمومية تقريراً شفاهياً . ويعبر عن موقفها من التعديلات ويبقى من اختصاص الجلسة العمومية البت في أعمال اللجان .

5 - مؤتمر الرؤساء

يضم مؤتمر الرؤساء بالإضافة إلى رئيس الغرفة المعنية ، والذي يرأسه ، نواب الرئيس وجميع رؤساء اللجان الدائمة والفرق السياسية وعند الاقتضاء ، مناديب البرلمانيين غير المنتسبين إلى مجموعة .. إن مؤتمر الرؤساء ليس جهازاً دستورياً إنما هو جهاز ينبع عليه الجمعيتيين البرلمانيين . ويتمثل دوره في تحديد جدول أعمال الجمعية وفي حالات خاصة ، ينص عليها النظام ، مدد مداخلات البرلمانيين . ولا تمثل الحكومة في مؤتمر الرؤساء إلا من قبل أحد أعضائها .

III - تنظيم الأعمال البرلمانية

1 - الدورات البرلمانية :

أ - الدورات العادية :

تنص المادة 52 من الدستور على أن البرلمان يعقد وجوهاً دورتين عاديتين كل سنة ،

الشيخ والنواب بالتداول مرتين حول النص . حينئذ تطلب الحكومة عن طريق الوزير الأول إهالة النص إلى لجنة مشتركة متساوية الأطراف تكلف باقتراح نص متعلق بالم المواد موضوع المداولة بين الجمعيتيين . وإذا لم ينجح هذا « الإجراء » للحكومة أذاك بعد قراءة جديدة من طرف الغرفتين أن تطلب من الجمعية الوطنية البنت نهائياً في الأمر .

٧ - البرلمان ورقابة عمل الحكومة

إن صلاحيات الجمعيتيين في مجال رقابة حكومة متماثلة ، باستثناء تصويت الجمعية الوطنية على ملتمس الرقابة الذي يشكل نقطة انقطاع .

وتشكل رقابة الحكومة إحدى المهام الرئيسية للبرلمان الذي يمارس سلطاته في هذا المجال عن طريق المساعدة والاستعلامات .

١ - الأسئلة :

إن حق مساعدة الحكومة صلاحية دستورية . ومن أجل ممارستها يمكن للبرلمانيين اللجوء إلى ثلاثة صيغ : الأسئلة المكتوبة والأسئلة الشفاهية والأسئلة الشفاهية المتبوعة بمناقشة . ومهما يكن فإن الحكومة ملزمة بالرد على الأسئلة المطروحة من قبل البرلمانيين .

٢ - الاستعلامات والتحقيق :

تلعب اللجان الدائمة ، لما تلقاه من معلومات في إطار صلاحياتها ، دوراً بارزاً في مجال الرقابة البرلمانية ، فلأنها لا تخضع لدورية الجلسات يمكنها محاورة الحكومة ومتابعة عملها يومياً .

وعندما يكون موضوع اهتمام عدة لجان يمكن لهذه الأخيرة طلب إنشاء لجنة استعلام مشتركة . ولكل جمعية الحق في تشكيل لجان تحقيق مكلفة بتقصي المعلومات حول مواضيع حساسة أو حول تسبيير المصالح العمومية أو حول المؤسسات الوطنية .

تجتمع في جلسة سرية بطلب من الحكومة أو بطلب (١/٤) ربع أعضائها الحاضرين .

وتبدأ كل جلسة مبدئياً بالتصويت على محضر الجلسة الماضية . كما أن التصويت على المحضر يمكن عند الاقتضاء من تصحيح الأخطاء المادية الملاحظة وعندما يتعلق الأمر باعتراضات تتصل بصحة المحضر يقوم الرئيس فوراً برفع الجلسة لتمكين المكتب من دراسة الموضوع وبعد ذلك يعرض قرار المكتب على الجمعية التي تبت فيه .

٤ - نشر أعمال البرلمان

يتم الإعلان عن أعمال البرلمان عن طريق الجمهور وعبر وسائل الاعلام المسموعة والمكتوبة . كما تغطي التلفزة الوطنية أشغال البرلمان . غير أن المحاضر التحليلية والمحاضر الكاملة المنشورة في الجريدة الرسمية تظل الوسائل الدستورية التي يتم من خلالها نشر المداولات البرلمانية .

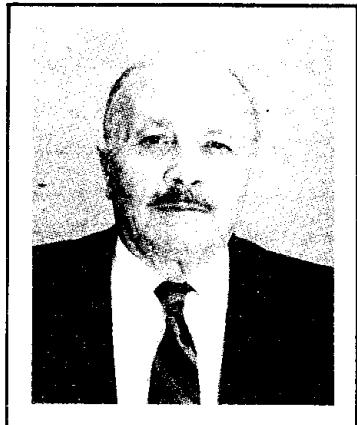
IV - البرلمان وإعداد القانون

إن المهمة الأساسية للبرلمان تظل بدون شك الوظيفة التشريعية أي المشاركة في إعداد القوانين . ولذلك فإن البرلمان يمتلك صلاحية المبادرة التشريعية التي تمثل في تقديم اقتراح قانون أو في حق التعديل الذي يمكن من تغيير نص معرض للنقاش .

تتم مناقشة اقتراحات القوانين في المقام الأول داخل الجمعية التي ينتمي إليها صاحب الاقتراح . أما بالنسبة لمشاريع القوانين فيمكن أن تحال في المقام الأول إلى الجمعية الوطنية أو إلى مجلس الشيوخ ، باستثناء قانون المالية الذي يحال وجوباً من طرف الحكومة إلى الجمعية الوطنية .

نسمى بـ : « دورة » الإجراء الخصوصي الذي تتم من خلاله مناقشة اقتراح أو مشروع قانون على التوالي من قبل كل جمعية بغية المصادقة على نص متطابق . ويمكن للحكومة توقف هذه الدورة بعد قرأتين أي بعدما يقوم

كلمة وداع



في أواسط شهر نيسان - ابريل / 1998 اختطفت يد المنون المغفور له عاكف الفايز ، الشخصية البارزة على الساحتين البرلمانية والسياسية في الأردن الشقيق . والبرلمان العربي التي ألمها فقدان أبي فيصل ، تقدم فيما يلي نبذة عن حياة الفقيد الراحل :

مولده : ولد الفقيد عاكف الفايز في عمان عام 1924 ، وهو ينتمي إلى عشائربني صخر ، أكبر عشائر المملكة الأردنية الهاشمية.

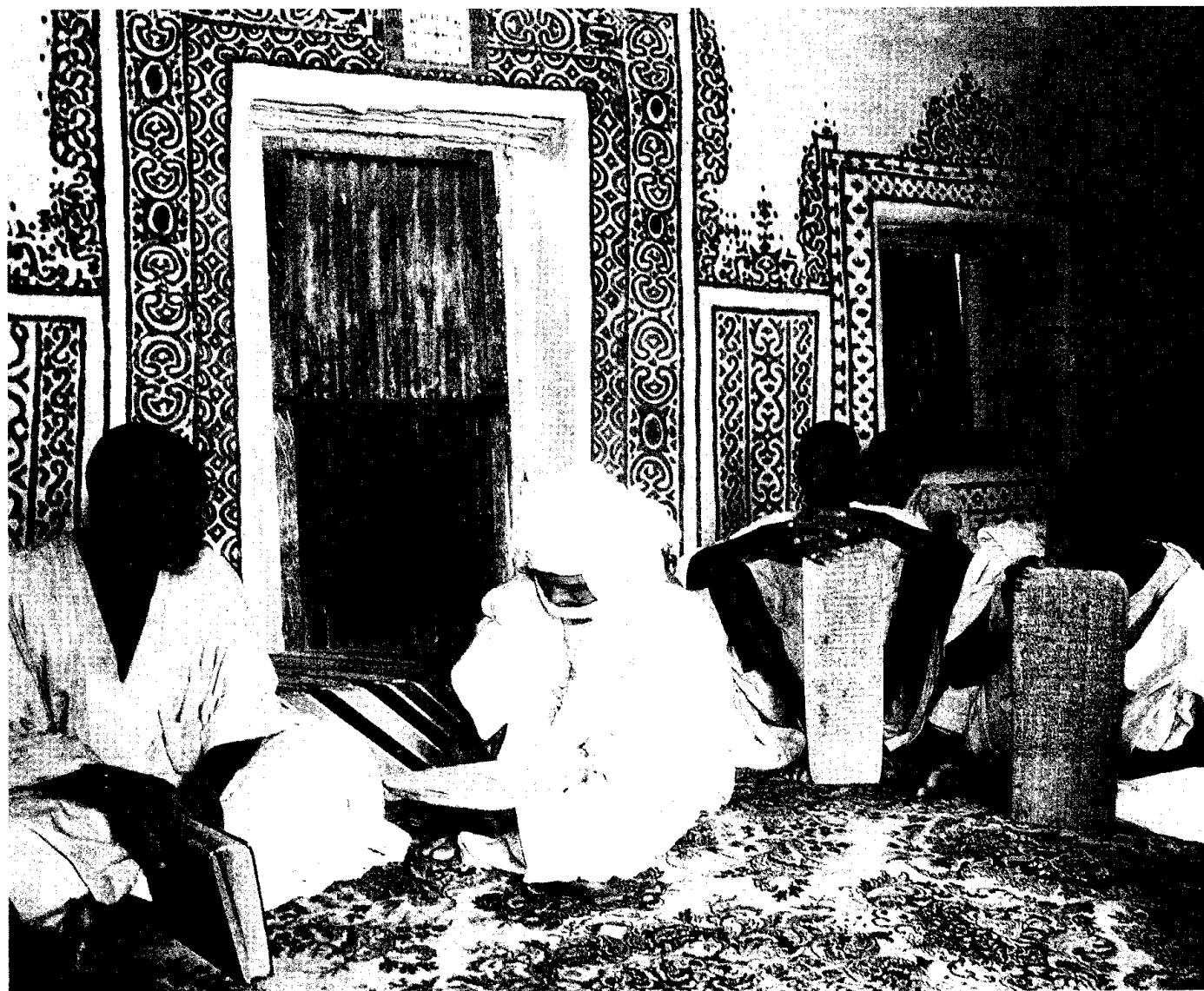
تعليمه : تلقى الفقيد تعليمه الابتدائي والثانوي في مدينة عمان ، ودرس في جامعة عاليه في لبنان.

وضعه العائلي : متزوج وله أولاد ، وابنه البكر هو فيصل الفايز

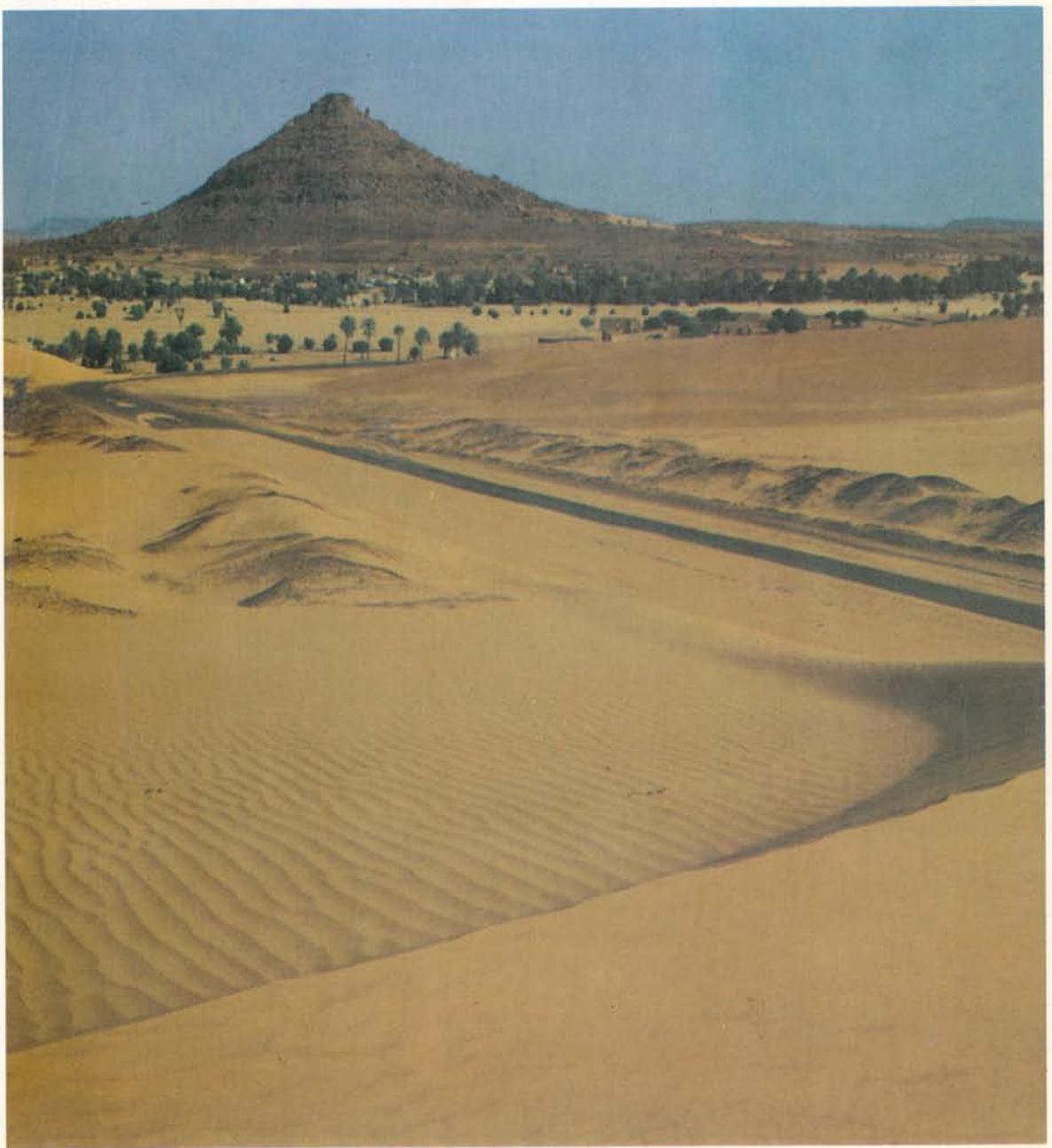
المناصب التي شغلها :

- رئيسا للتشريفات العشائرية في الديوان الملكي الهاشمي عام 1946.
- أحد مؤسسي حزب الامة الاردني .
- رئيسا لنقابة المزارعين الاردنية عام 1945.
- عضوا في مجلس النواب عن بدو الوسط في ثماني دورات.
- رئيسا لمجلس النواب ثماني مرات.
- عضوا في مجلس الأعيان لثلاث دورات.
- وزيرا في احدى عشرة وزارة.
- رئيسا للاتحاد البرلماني العربي من 10/3/1986 الى 25/1/1987.
- يحمل العديد من الأوسمة الرفيعة الاردنية والعربية.

**تغمد الله الفقيد الراحل بواسع رحمته والهم أهله وأصدقاءه
 وإنما لله وإنما إليه راجعون .
 الصبر والسلوان .**



مدرسة لتعليم القرآن في واحة والاته (موريتانية)



هذا الجبل الغريب المشرف على طريق الأمل
ما بين جوك وقبرو يكسر منظر ورتابة
المساحات الفاحلة الشاسعة التي تغطيها الرمال.